الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم الهندسة المعمارية و التعمير

رقم التصـــنيف : .....
الرقم التسلسلي : .....

مـــذكـــــرة

لـــنيـــل شهـــادة المـــاجستير
شعبة : الـــتـــعمير

من إعداد الطالب : بـــن يحي رابـــح

الموضوع :

أثــر النمو الحضري على المحيط العمراني

دراسـة حالـة مدينـة باتنـة

* من أجل مدينة مستدامة *

تحت إشراف الأستاذ: د/ فرحي عبد الله

لجنـــة المناقشـــة :

أ.د/ سحنون الطـــيّب	أســـتـــــاذ	جامعة قسنطينـــة	رئيســـــا
د/ رحّـــام جمـــال	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينـــة	ممتحنـــا
د/ الـــذيب بلقاســـم	أستاذ محاضر	جامعة بـــاتنـــة	ممتحنـــا
د/ فـــرحي عبد الله	أستاذ محاضر	جامعة بسكـــرة	مـــقررا

السنة الجامعية 2004- 2005

O

إهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــداء

و تهفو نفسي إلى أن أهدي ، لأودع فيما أهدي قطعة من نفسي ، و أحس أني متجه إلى هناك ......
إلى كعاب العلم (قسنطينة ، بسكرة ، الجزائر العاصمة ،.......) حيث قصدت طوافها ، و عرفت فيها العلم و المعرفة فأودعتهما كلي ، و أنجزت هذا العمل المتواضع بلا فخري :

إلى أماي العزيزان :
جزائر : يا حكاية حبي و يا من حملت السلام لقلبي و يا من أنرت الطريق لدربي ....
جزائر يا وطني اخترتك حبا و طواعية اخترتك سرا و علانية....

أمي : يا من ولدتني و ربتيني على حب العلم و الوطن و ضحيت بكل ما تملكين فقط من أجل أتعلم
حفظك الله و رعاك و أدامك يا أمي ، فرحماك ربي بأمي ثم أمي ثم أمي....
والى روح والدي الكريم رحمه الله وغفر له .

بن يحي رابح 2004.07.02

شـــــكـــر و امـــــتـــنـــــان

الحمد لله رب العالمين وحده ، العزيز القدير الذي قدر لي أن أواصل دراساتي العليا و وفقني بمشيئته لإعداد هذا العمل المتواضع .

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور فرحي عبد الله الذي أشرف على المذكرة و وضعني على السكة السليمة للبحث العلمي ، و لم يدخر أي جهد في مساعدتي بتوجيهاته السديدة المركزة ، وعلى كل مساعداته الجليلة في إنجاز هذا البحث المتواضع ، كما اشكره على تشجيعاته الدائمة للمواصلة و تحقيق الهدف ، فألف ألف تحية له . كما أكن كل الاحترام و التقدير لأستاذنا الطيب سحنون الذي أرشدني إلى السكة العَمَلية للبحث ، فأنا ممتن كل الامتنان لكما ودمتما في خدمة العلم وطلابه و الباحثين في كل مكان .

كما أشكر كل الأساتذة الذين بذلوا كل الجهود في سبيل تكويننا و ساعدونا على اكتساب العلم والمعرفة ، و أخص بالذكر كل من الأساتذة الأفاضل: د.أ/ محمد الصالح زروالة ، د/ جمال رحّام ، د/محمد فورة ، د/ زليخة بومعزة ، د/ بكيري ... ، و أشكر كل الأساتذة الذين ساعدونا بتوجيهاتهم و تشجيعاتهم و إعاناتهم والذين أخص منهم بالذكر: د/ الذيب بلقاسم ، الأستاذة بن عباس ، الأستاذ شراد صلاح الدين (عميد الكلية) ، الاستاذ بوشارب عبد الوهاب ، الأستاذتين ليلى سريتي وأمال زموري و الاستاذ العيد بغياني على كل التسهيلات التي قدمها لنا .

كما أخص بالشكر الجزيل والامتنان لصديقي الكريم " **لحسن هدار** "؛ الذي أفاض علي بكرمه كل الفيض و لم يترك شيئا احتجته معنويا كان أم ماديا إلاّ ووفره من أجل إتمام البحث ، و الذي كان متشوقا أن يراني أكثر علما و معرفة ، فمهما قلت فلن أف شكره بالتمام ، فألف ألف تحية و أدامك الله ياصديقي وأعانك على فعل الخير دائما و أبدا . كما أشكر أيضا شكرا جزيلا صديقي علاء الدين دردور و شقيقته ، اللذان بذلا جهدا مضنيا في كتابة المذكرة و تنظيمها و توزيع الاستمارة .....

و أتقدم بالشكر لكل من الأصدقاء و الزملاء الذين ساعدونا من قريب أو من بعيد ، و أخص بالذكر كل من : محمد أكلي ، سفيان و صالح صيد ، منيرة بوشارب ، عبد الرزاق بن الشيخ ، سليم زغيشي ، نزيهة و حياة و سليمة ، بوهه إيمان وعمي لخضر ، سامية و بلقاسم بن بية ، شهرة و عبد الكريم الدّهان و شقيقي علي ... و كل الذين شاركوا في ملء الاستمارة و توزيعها ... ، دون أن أنسى التقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال المؤسسات والهيئات الذين ساعدونا للوصول إلى المعلومة بأقصر الطرق والذين أذكر منهم : عمال الديوان الوطني للإحصائيات بقسنطينة وعمال مكتبة قسم الهندسة المعمارية ومكتبة الكلية (عبد الحفيظ ، حفيظة ، رشيد و قدور) و كذلك عمال مكتبتي المدرسة الوطنية EPAU و جامعة بسكرة – إطارات ANAT ببسكرة ، و إطارات مديرية الصحة لولاية باتنة (وسيلة و طه لخذاري على مساعداتهما و تشجيعاتهما الدائمة) ، مديرية التربية- باتنة (سوهالي ، سليم و كل إطاراتها) ، الجزائرية للمياه (لزهر و زبيدة) ، و المصلحة التقنية لبلدية باتنة (مقاوسي نادية ، حمدي ، دمبري ، اعثامنة ...) ، و ديوان الترقية العقارية – باتنة (بن حفصية و سليم) ، مديرية السكن والتعمير (السيدة بن براهمية) ، و رئيس و نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي للمالية – باتنة .

لـكـل هـؤلاء ألـف ألـف شـكـر و تـحـيـة ... .

مقــدمة عــامة :

منذ وجد الإنسان على الأرض و هو يسعى لتحسين ظروف مكان إقامته و معيشته ، بكل الطرق و الوسائل الممكنة و استغلال ما تمنحه الطبيعة من موارد ، نظرا لاحتياجاته المتعددة التي لا يمكن له تحصيلها لوحده ، أي لا بد له من التعاون و التبادل و التفاعل مع غيره من البشر ، لذلك و جب عليه إيجاد الإطار الذي يحقق فيه ذاته من خلال وجود الآخر . وتطلب ذلك قرونا عديدة كي يتنقل الإنسان من مأواه الطبيعي إلى محيط ملائم لطبيعته البشرية ، فبنى مأواه المناسب لمقياسه بفضل خبراته المتراكمة .

لكنه إلى هنا ما زال لم يجد الإطار الذي يرد على فطرته المدنية ، التي فطره الله عليها إلاّ بعد اكتشافه للزراعة ، التي تعني له تغذية بشر عديدين و متعددي الاختصاص ، فأقام مستوطناته البشرية ، وفقا لأنظمة اجتماعية معينة (خاصة) ، تحوي جسما اجتماعيا متنوعا يسمح لها بالنمو و التطور ، في ظل الصراع الدائم مع مجموعات بشرية أخرى من جهة ، و مع الطبيعة من جهة أخرى . هذه المستوطنات كانت تعبر عن عبقريته في شتى المجالات ، خاصة العمرانية و الدفاعية و التنظيمية ، أطلق عليها اسم المدن ؛ التي تناقض عالما آخر و لكنها تعتمد عليه في غذائها و هو الريف .

هذه المدن التي تعتبر أفضل ما وصل إليه الإنسان كحالة تحضر ، كانت ذات أحجام مختلفة و معتبرة أحيانا ، توافق الإمكانيات و التقنيات التي وصل إليها الإنسان في كل عصر . و مع التقدم في الزراعة و اكتشاف تقنيات جديدة سمحت بازدياد عدد المدن و لكنها ليست بأحجام كبيرة (كاليوم) ، لأنها كانت مرتبطة ببطء نمو و تكاثر الأعداد البشرية ، بسبب الوفيات الكثيرة من جراء الأمراض و الأوبئة و الحروب .

ظهور الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر ، منح الوسائل و التقنيات و الإمكانيات لتمويل المدن ، و سهولة الاتصال و الوصول إليها من أي مكان ، كما أعطت للبشر إمكانية التكاثر من خلال التقدم الطبي ، الذي سمح بالتحكم في الأوبئة و الأمراض و الوفيات عند الأطفال خاصة ، فارتفع معدل الزيادة الطبيعية ، وزاد عدد سكان العالم بشكل مدهش مع انتشار آثار الثورة الصناعية . من هنا بدأ الحديث عن ظاهرة التحضر فعليا بالدول المتقدمة خاصة ، و التي سادت العالم حقيقة بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، بازدياد عدد سكان المدن على حساب سكان الريف ، فظهرت مدن كثيرة و بأحجام مختلفة ، و وصل الكثير منها إلى حد التضخم السكاني ، لمكانتها في بلد ما أو هي ذات أهمية عالمية ، يطلق عليها اسم المدن المليونية .

هذا من الناحية الديمغرافية عموما ، أما من الناحية العمرانية و التعمير ؛ فإن المدينة في العالم كانت بصفة عامة صورة العصر الذي وجدت فيه ، تعكس درجة تقدم و تطور الإنسان في شتى المجالات ، أو انحطاطه و تنافسه و صراعه مع أخيه الإنسان . و بنيت حسب أهدافه و رغباته و احتياجاته الروحية و الفيزيائية ، كما تعكس بوضوح على مستوى

نسيجها العمراني النظم الاجتماعية ، القواعد ، القوانين و المبادئ التي يقوم عليها مجتمع المدينة . وهي بذلك انتقلت من المدينة القلعة التي تخدم الحاكم و المحكوم و أحيانا أشخاص مسيطرين ، بتنظيمات معينة ، كان من أهمها المبادئ و الأسس التي تقوم عليها المدينة الإغريقية ، التي أعطت المدينة الرومانية دفعا لها ، إلى المدينة التجارية المنفتحة على التجارة و التبادل في القرون الوسطى ، إلى المدينة الصناعية (الليبرالية) التي تعتمد على حرية المبادرة في سيرها و تنظيمها ، ثم جاءت المدينة ما بعد الليبرالية و الحديثة لتناقضا سابقتهما ، و تصنعا أساس المدينة المعاصرة بمميزاتها التي تختلف باختلاف مناطق تواجدها .

وعليه فإن الإنسان في كل العصور أوجد المدينة لأجله و لتحقيق رغباته و ذاته ، لأنها كانت مهد حضارته و منطلق أفكاره و منبع الاختراعات و تبلور العلوم و الآداب ، من خلال الإطار الذي توفره للتبادل و التفاعل بين بني البشر في محيطها العمراني . من هنا ندرك أن الإنسان هو المحور و العنصر الأساسي الذي تقوم عليه ، فإذا غُيّب هذا العنصر أصبحت دون معنى ، و كأنها تجمعا سكانيا يضم أفرادا يقومون فقط بوظائفهم البيولوجية و الفيزيائية ، في محيط عمراني يعتبر كنسق أيكولوجي إذا تأثر عنصر من عناصره انعكس ذلك على العناصر الأخرى .

فالمحيط العمراني للمدن في العالم التي تصل إلى حد الاختناق خاصة بالعالم الثالث ، لتمركز عدد كبير من السكان بها يفوق طاقاتها و إمكانياتها ، تأثر سلبا من جراء ذلك ؛ فحالة التدهور و سوء الأحوال فيه ، و وصوله في أغلب الأحيان إلى حالة يرثى لها ، لا تصح معها حياة و عيش مقبول للإنسان ، لمعاناته من مختلف الجوانب في هذا المحيط ، انعكست سلبا على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي فيه ، باعتباره مركب و متداخل أشد التداخل . لذلك أتت التنمية المستديمة في شقها الخاص بالمدن ؛ كمفهوم يُعنى بالإنسان في محيطه العمراني ، والهادف إلى تحقيق مدينة مستديمة تضع في عين اعتبارها المحافظة على نظافة الـــمحيط (الهواء ، تربة و ماء) ، و تنصف سكانها أكثر واضعة إياهم في محور تنميتها و تطورها بمشاركتهم في ذلك .

فإذا كان المشهد الذي يسود العالم اليوم هو ندرة الهجرة الريفية في الدول المتقدمة و التحضر بها وصل إلى حد الاستقرار ، فإن المقلق هو ازدياد عدد الذين يهاجرون قراهم نحو المدن و العواصم في العالم الثالث ، خاصة في الدول العربية التي تشهد ظاهرة تحضر بشكل سريع وملفت للانتباه ، وذلك بنمو مدنها أكثر من مدن العالم ، و تضخمها بتكدس السكان بها ، مولدة مشاكل عديدة يصعب التحكم فيها.

الجزائر كأحد هذه البلدان التي تعرف الظاهرة بشكل واضح مع أواخر القرن العشرين ، حيث يتجاوز عدد السكان الحضر بها نصف عدد سكانها ، ولكن للظاهرة جذورها التاريخية ؛ فشبكتها الحضرية الحالية تعود إلى العهد الروماني و الفتوحات الإسلامية ، بينما استقرارها كان مع الحكم العثماني بتنظيمه الإداري للأقاليم ، و أضيفت

مدن جديدة مع الاحتلال الفرنسي . بينما نمو المدن بشكل عام كان في مرحلة الاستقلال و يعكس السياسات المنتهجة في مختلف الميادين ، و تبدو ظاهرة التحضر و التوجه نحوها من خلال معالمها كازدياد عدد المدن و التجمعات السكانية و الهجرة الريفية المستمرة ، نظرا للأوضاع و التغيرات التي تعيشها الجزائر .

مدينة باتنة محل دراستنا كحالة من هذه المدن ، بخصوصياتها المختلفة و تركيبتها ووضعها الإداري ، تبدو ذات أهمية محلية و وطنية على مستوى المجال الفيزيائي الجزائري، لموقعها الجغرافي بشرق الجزائر و مكانتها بالنسبة للمجال الولائي . هذه التي أسسها الاستعمار الفرنسي كمدينة جديدة لخدمة أغراضه ، مرت بمراحل عديدة في نموها و تطورها العمراني و السكاني ؛ مميزة بمرحلة تأسيسية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر .

لكنها شهدت مرحلة نمو و تطور عمراني أكثر ديناميكية بعد الاستقلال ؛ حيث عرفت انطلاقة سريعة نحو البناء و التشييد و التعمير ، و ازداد عدد السكان بها بشكل كبير و بإيقاع سريع و مرتفع . نظرا لأسباب عديدة يعود أهمها إلى الأوضاع و الخصائص التي تسود مجالها الولائي ، وتركته يدفع بسكانه للهجرة نحو مدينة باتنة ليجعل منها الرأس المتضخم على مستواه ، بمحيط عمراني متنوع و معقد أشد التعقيد ، يصعب تسييره و التحكم فيه ، باعتباره كنسق مفتوح متداخل العناصر أشد التداخل ويتأثر بالأنساق الأخرى . يتفاعل فيه أفراد متنوعون ، تربطهم علاقات تنشأ من خلال الالتقاء لتبادل المصالح و قضاء الحاجيات ، و تتم فيه نشاطات مختلفة لترد على مستلزمات هؤلاء الأفراد .

لكن عندما تنمو المدينة بهذا الشكل ، فقد يختل توازن هذا المحيط في أبعاده المختلفة، بسبب التأثيرات المتعددة للنمو على جزء أو أجزاء منه أو في بعد من أبعاده ، التي يشكل البعد المجالي-الفيزيائي أهمها ، ويخص نمو العمران و استهلاكه للعقار الحضري (الأرض) ، و تأثيره على الإطار الطبيعي للمكان الذي تتموضع فيه المدينة ، مكونا محيطا مبنيا تجري فيه مختلف نشاطات الإنسان و يحوي وظائفه الفيزيائية و الروحية ، وإيجاده كان بهدف الرد على حاجيات ساكنيه ، بشكل مقبول و مُرض في إطار من التنظيم و الاستدامة ، لكن إن زاد هؤلاء السكان بشكل كبير جَراء الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية ، و أثناء عمليتي التبادل و التفاعل ، فقد يؤثر على هذا المحيط بشكل أو بآخر و تكون هذه التأثيرات ظاهرة أو خفية للعيان ، كما تكون سلبية أو إيجابية .

المحيط العمراني ببنيته الخفية و المرئية ، ناتج عن نشاط الإنسان فيه و تصرفاته و سلوكياته ، و يكون طبقا لها ؛ فكلما كانت إيجابية كانت في صالحه و أرضى سكانه ، و كلما كانت سلبية ضجر سكانه و تصرفوا تصرفات غير محمودة العواقب ، لمعاناتهم ضغوطا على كافة المستويات و المجالات . تأثرهم بصفة سلبية ينعكس على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي ؛ حيث تظهر آفات و أمراض متعددة ، تجعل من استدامة المحيط الحضري كمحيط حياة مستقرة بالنسبة لساكنه مرهونة بالمستقبل .

الإشـــكالـــيـــة :

مما لا شك فيه أن الظاهـــرة البارزة التي سادت العالـــم في القرنين الماضيين ، هي الزيادة المذهلة في عدد سكان المعمورة ؛ حيث استوجب آلاف السنين كي يبلغ هذا العدد نحو المليار نسمة في 1830 ، لكن قرن واحد كان كافيا ليتعداه إلى المليارين نسمة . بينما كانت وتيرة الزيادة السكانية في العالم بعد ذلك سريعة جدا ؛ فبعد ثلاثين سنة فقط أصبح عدد سكان العالم أربعة ملايير نسمة ليصل اليوم إلى أكثر من 6 ملايير نسمة .(ONU, 1998)

فـــظاهرة الانفجار السكاني هـــذه التي تسود العالم أفرزت ظاهرة أخرى ، تمثلت في زيادة السكان الحضر ، أي ارتفاع نسبة سكان المدن على حساب سكان الريف خاصة في البلدان الصناعية الكبرى . و تبلغ حاليا هـــذه النسبة النصف ، و الدارسات الاستشرافية في حدود 2025 تتوقع بـــأن ثلاثة أرباع سكان العالم سيقطنون المدن (ROGERS (R.), 2000) ، كما تمس هـــذه الظاهرة أيضا دول العالم الثالث بشكل سريع يثير القلق ، يقف عائقا أمام تـــنمية مـــدن هذه الدول نظرا للإمكانيات و القدرات التي تتوفر عليها.

الجزائر أحد هذه البلدان النامية التي يزيد عدد سكان مدنها في الآونة الأخيرة بمعدل يفوق 5 % سنويا ، (التجاني (ب.)، 2000) وتصل نسبة التحضر بها إلى 58.3 % عام (1998) ، و هي متفاوتة من منطقة لأخرى على مستوى مجالها الفيزيائي ؛ حيث تصل بالشريط الساحلي إلى 75 % وتـــقـــل عنها في المناطق الداخـــلية ، و هي كذلك تخـــتلف من ولاية لأخرى . (ONS , RGPH 1998)

مديـــنة باتنـــة بتموقـــعـــها بسفوح جبال الأوراس ، تحتـــل موقعا جيواستراتيجيـــا على الخريطة الوطنية ؛ فهي همزة وصل بين الجنوب و الشمال و حتى بين الشرق و الغرب . كما هي كذلك مركز إقـــليم الأوراس (عاصمة الأوراس) ، بالإضافة إلى أنها محل جذب لمالها من ميزات اقتصادية ، خدماتية و قطبا صناعيا يمكن أن يكون هامًا في المستقبل . بكل هذه الميزات ، فهي تعرف امتدادا عمرانيا واسعا و تشهد تزايدا في عدد السكان بها ، سواء بالزيادة الطبيعية المرتفعة ، أو بالهجرة إليها عن طريق النزوح الريـــفي و القدوم من مناطق أخرى من البلاد ، لأسباب عديدة أمنية واجتماعية وغيرها و كذلك لأن المدينة تتيح فرص التعليم ، العلاج ، العمل وحلم الثراء .

و هي بذلك تـــبـــدو كالأخطبـــوط تمـــد بأذرع عمرانيـــة في كـــل الاتجاهات بوتيرة سريعة ، خاصة على جانبي المحاور الكبرى التي تؤدي في اتـــجـــاه فسديس ، عيون العصافير ، تازولت ، لمبريدي ، و مروانة ، مستهلكة العقار الحضري لتتعـــداه إلى الأراضي الصالحـــة للزراعـــة . و يلاحظ كذلك على مستوى المدينة اختلال التوازن في تأدية المجال الحضري لوظائفه ؛ حيث بدأ ظهور مراكز جديدة لها ؛ أي بمعنى آخر بدأ الاستغناء عن مركـــز المدينـــة المتشبع الذي يعتبر الـــقلب النابـــض لها.

أما من الناحية الاقـتصادية فـتـريـيـف المدينـة و ميـلاد الاقتصاد الموازي ، أو الاقتصاد غير الرسمي هو السمة الغالبـة في مختلف نواحي المدينـة ، هذا كله بالإضافة إلى بروز فوارق و انزلاقـات اجتماعية خطيرة ، و ظهور الآفات الاجتماعية كالسرقة و تجارة المخدرات والاعتداءات على الأموال و الأشخاص و الممتلكات ، و حالة الـلا أمن التي تسود الأحياء غير المخططة و العشوائية التي ظهرت من جراء عـدم التحكم في المراقبة و التسيير العمراني .

و قد انعكس كل هذا على المحيط البـيـئي والصحي للمدينـة ، من تلوث الهواء وانتشار النفايات في كل مكان ، و صعود مياه الصرف الصحي فوق السطح و انتشار الروائح الكريهة خاصة في الصيف ، لصرفها في الوديان التي تجتاز المدينـة . و مع قلـة المساحات الخضـراء و أماكـن الراحـة و الترفـيه ، نتج محيـط غير صحي للعـيش والعطاء و يعرض اسـتدامـة المدينة للخطـر كأداة للمعـيشة الجماعية الطيبـة ، و يضع المدينة في مفترق الطرق .

الـفـرضـيـات :

كفرضيات لهذه الإشكالـيـة فإنـه يـبـدو أن **النمـو الحضري** أي تزايـد عدد السكان و نمو المدينـة (باتنـة) بهـذه الوتيـرة ، له **تأثـير سـلبي** على **المحيط العمراني** لها **ببعده المجالي-الفيزيائي** ، خاصة على مواردهـا الطبيعيـة غير المتجددة كالعقار الحضري (Le foncier urbain) ، و التأثـير على النظام البـيئي للمدينـة (écosystème de la ville) معرضا **استدامـتها** للخطر كمحيط صحي صالح للاستقرار والسكينة .

و كما يـبـدو أن **النمو الحضري** المتزايـد لمدينـة باتنـة **سيزيـد الضغط ويؤثر سلبا** على **المحيط العمراني** لها **ببعده الاجتماعي-الاقتصادي** ، وذلك بالضغط على المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية ؛ كقطاع الخدمات المسيـطر على المدينة و يسـبب له عجز على تلبية رغبات السكان ؛ مما يُرهن **استدامـة** هذا المحيط العمراني حتى كمكان للعيش في أمـن و طمأنينة .

الأهـداف :

قد رسمنا أهدافا نتوخى الوصول إليها من خلال هذه الدراسة من بينها ما يـلي :

* تشريح الوضعية التي تعيشها مدينـة باتـنـة من خلال التأثـيرات الخارجية عليها كمقر لولاية يؤثر و يتأثر بالعناصر التي يشرف عليها إداريا .
* إبراز انعكاسات النمو الحضري على محيطها العمراني بمكوناته و أبعاده المجالية الفيزيائية و البيئية ، الاقتصادية و الاجتماعية .

* مدى تأثير النمو الحضري على استمرارية و ديمومة (استدامة) المدينة ، أي بقاءها مكانا للعيش الكريم و المستوى الثقافي المميز ، الذي يجدد طاقاته باستمرار و يعمل على تحقيق طموح مواطنيه .

المـــنـــهـــجـــيـــة :

للوصول إلى الأهداف التي رسمناها لهذا البحث بعد التحليل (Analyse conceptuelle) لمفاهيم الفرضيات (ص7 ، 8) ، رأينا أن هذا العمل يقوم أساسا على البحث عن تلك العلاقة (**أثـــر**) الموجودة بين المتغير المستقل (النمو الحضري) ، و المتغيرات المتعلقة به (المحيط العمراني بأبعاده المختلفة) ، و ذلك من خلال دراسة حالة مدينة باتنة . وعليه فإن هذا العمل يقوم منهجيا على مقاربة نظرية تلُم بمفاهيم الفرضيات ، و كل ما يتبعها من معطيات و تفاصيل توضحها أكثر ، مع الاعتماد على مؤشرات تتعلق بها لتعطي نظرة واضحة و شاملة على تلك المفاهيم في أبعادها المختلفة ، على مستويات عدة محلية و عالمية .

مقاربة تحليلية تخص دراسة حالة مدينة باتنة ، كحالة تنتمي إلى المجال الفيزيائي الجزائري بمحيطها العمراني بأبعاده المختلفة ، و أثر النمو الحضري ببعديه الديمغرافي و العمراني عليه ، معتمدين دائما على الملاحظة الميدانية باعتبار المحيط العمراني في بعده المجالي-الفيزيائي خاصة ظاهر للعيان . ومع ذلك و لتحليل معمق و دقيق نعتمد على المؤشرات الخاصة بكل بُعد أو ميدان من ميادين المجال الحضري ، التي تعد انطلاقا من معطيات و إحصائيات كمية أكثر منها نوعية .

لكن الإشكالية تحصل عندما لا تتوفر هذه المعطيات و الإحصائيات ، و يتعذر الحصول عليها أو لا توجد تماما إلا عند ساكن المدينة شخصيا ، و هي بالنسبة للباحث بـــنية خفية للمحيط العمراني ؛ فقد يلاحظ الباحث ظواهر معينة تبقى لديه مجرد شك لا بُد من استبيانه . لذا لجأنا في الميادين التي تتطلب ذلك إلى استمارة استبيان موجهة لسكان المدينة كوسيلة علمية (انظر الملحق 05)، للحصول على معلومات أو استبيان أمور خفية من خلال الأسئلة المطروحة فيها و التي تعتمد على المؤشرات .

المرور على مرحلة تجريب الاستمارة ضروري ، من أجل جعلها في متناول و مستوى المستجوبين (المقيمين بالمدينة) من حيث كيفية السؤال و عباراته وانتقاء كلماته. و بعد التعديل و التنقيح حسب الملاحظات الناتجة من التجريب وزعت الاستمارة في حلتها النهائية ، على العينة المختارة .

تحليل مفاهيم الفرضيـــــات Analyse conceptuelle :

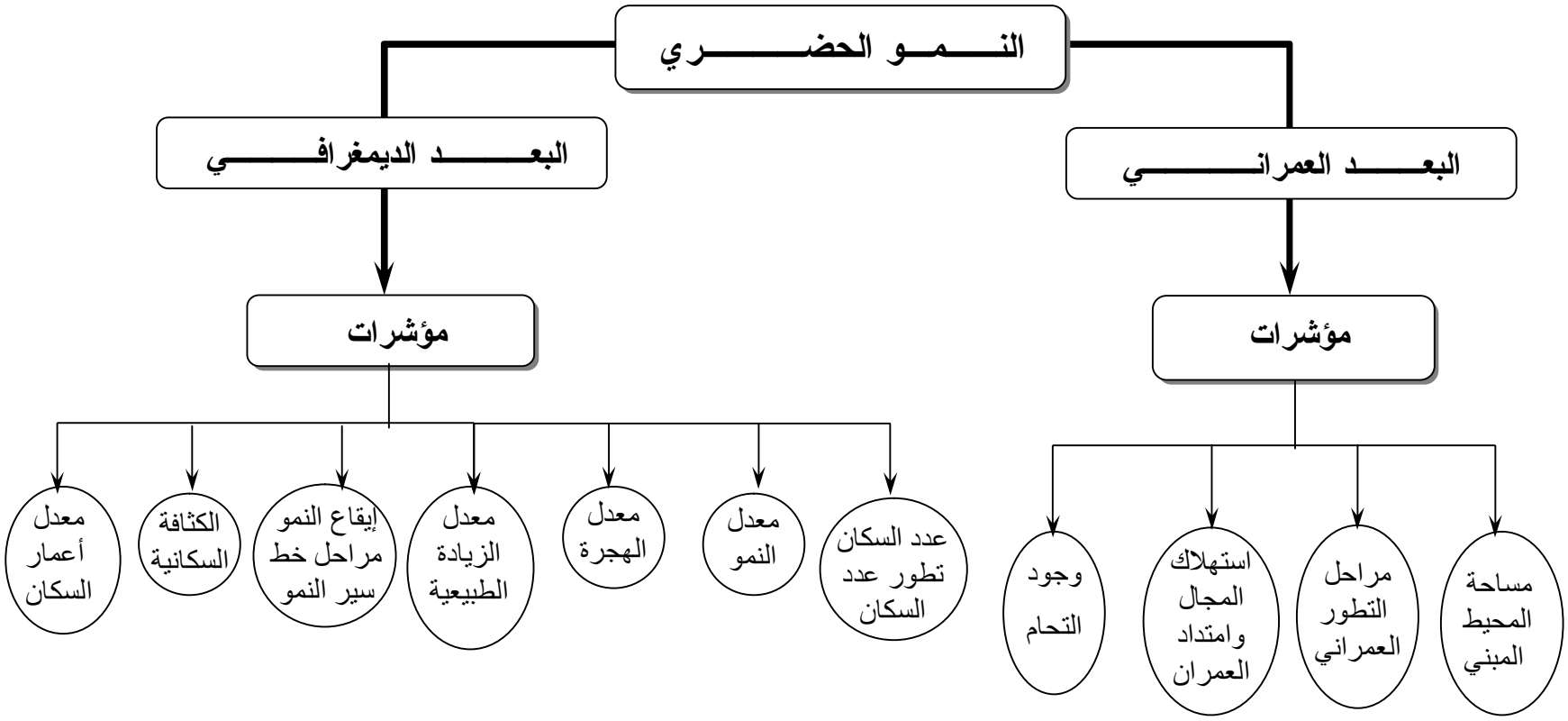

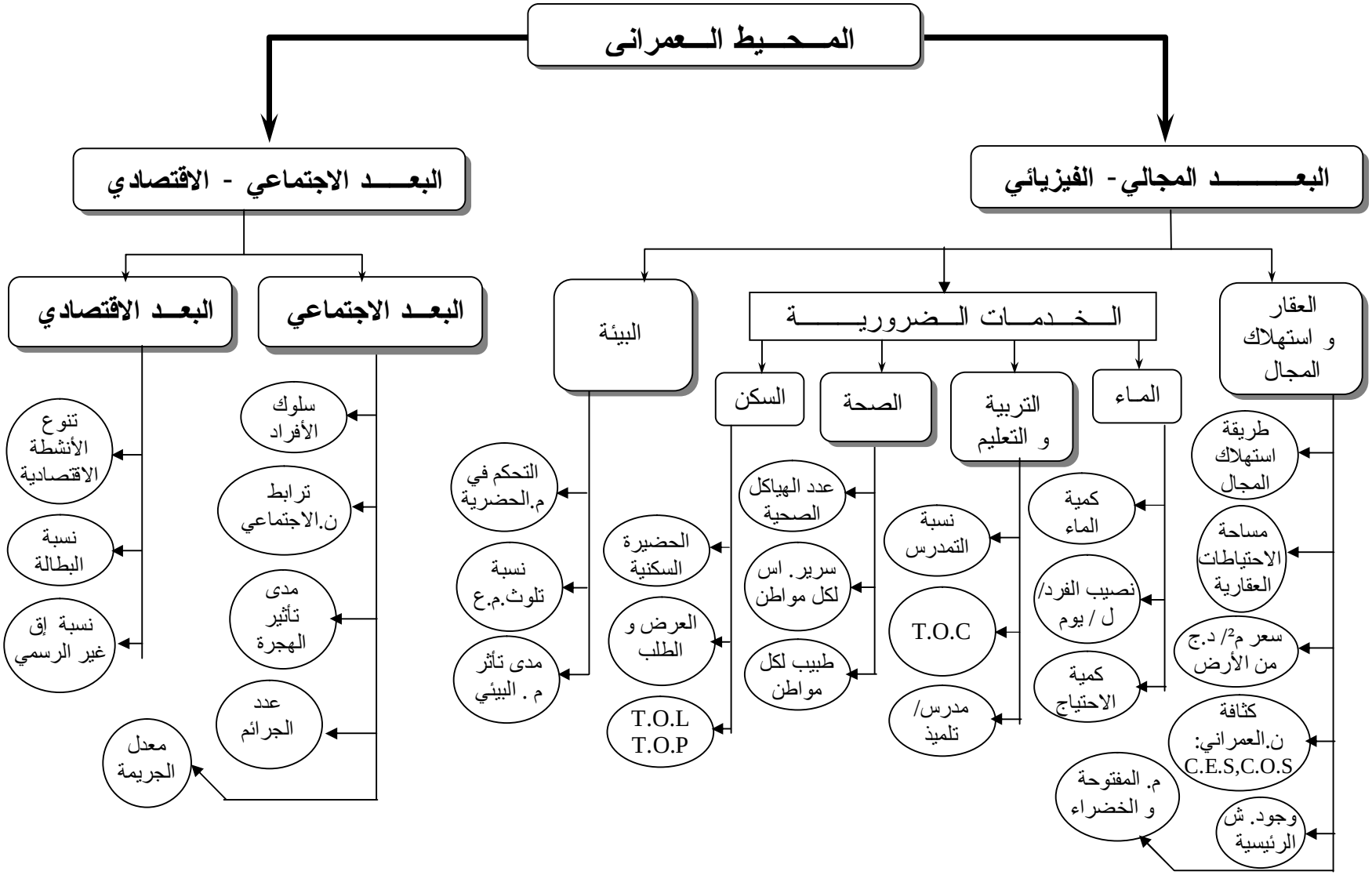
المـحـيط الـعمرانى
البعـــــد المجالي- الفيزيائي
البعـــد الاجتماعي - الاقتصادي
العقار و استهلاك المجال
الـخـدمـات الـضروريـة
البيئة
الماء
التربية و التعليم
الصحة
السكن
طريقة استهلاك المجال
مساحة الاحتياطات العقارية
سعر م2/ د.ج من الأرض
كثافة ن.العمراني: C.E.S,C.O.S
وجود. ش الرئيسية
كمية الماء
نصيب الفرد/ ل / يوم
كمية الاحتياج
م. المفتوحة و الخضراء
نسبة التمدرس
T.O.C
مدرس/ تلميذ
عدد الهياكل الصحية
سرير. اس لكل مواطن
طبيب لكل مواطن
الحضيرة السكنية
العرض و الطلب
T.O.L T.O.P
التحكم في م.الحضرية
نسبة تلوث.م.ع
مدى تأثر م . البيئي
البعـــد الاجتماعي
البعـــد الاقتصادي
سلوك الأفراد
ترابط ن.الاجتماعي
مدى تأثير الهجرة
عدد الجرائم
معدل الجريمة
تنوع الأنشطة الاقتصادية
نسبة البطالة
نسبة إق غير الرسمي

الـــعـــيـــنـــة :

حسب علماء الاجتماع فإن العينة المختارة للاستبيان تكون تمثل **10** % من سكان حالة الدراسة ، هذا إذا كان العدد الإجمالي للسكان لا يتعدى بضعة آلاف (أقل من 10 000 نسمة) ، أما إذا تعدى هذا العدد إلى عشرات الآلاف فإننا نأخذ كعينة **1** % فقط (ANGERS (M.), 1997)، و في مدينة كباتنة بحجمها الكبير (الشكل 10) كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى هذه النسبة ، نظرا للإمكانيات و الجهد المطلوب ، لذلك لجأنا إلى طريقة تسمح لنا بتمثيل شامل لسكان المدينة ، و ذلك من خلال ما يسمى بالعينة العنقودية (Echantillon par grappes) من خلال دراسة تيـــبولوجية مبنية على عدة معايير معينة (زمن ظهور الحي ، نوع الحي ، حجم الحي ، وجود الشبكات الرئيسية فيه) ،(الشكل 01) تفرز لنا عناقيد أحياء تنتمي إلى أنواع مختلفة ، ويمكن اختيار حي واحد من كل عنقود و بذلك يكون التمثيل شامل لكل أحياء المدينة و بالتالي أسر المدينة.

توزع الاستمارة في هذه الأحياء المُمثِـــلة ، و نكون بذلك قد غطينا المدينة بتنوع سكانها و تعددهم ، للحصول على أفضل النتائج ، بدل من أن يكون توزيعها عفويا داخل المدينة و لا نصل إلى مبتغانا .

الشكل رقم 01 : متعدد الأقطاب المعتمد للحصول على عناقيد العينة (الأحياء الممثلة) .

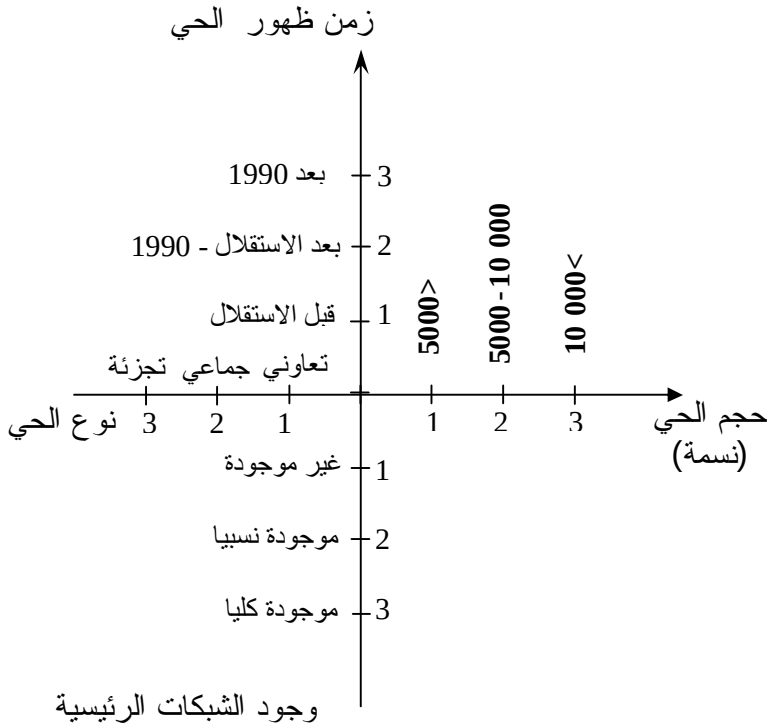

المصدر : الباحث ، 2003 .

و عليه حصلنا على **ستة عـــناقـــيـــد** في مدينة باتنة يحوي كل واحد منها عدة أحياء متشابهة المنحنيات ، التي أخذنا من كلٍ منها حيا ممثلا له ، و في النتيجة نحصل على **ستة** أحياء مُمَثِلة **لـــتسع وعشرين (29) حـــيـــًا** (انظر الأشكال الآتية) ، اخترناها كعينة مُمَثِلة للمدينة وزعت فيها الاستمارة ، اعتمادا على إمكانياتنا ومعارفنا في تلك الأحياء التي سمحت لنا بتسهيل العملية و هي كالتالي :

*** حي بـــوعـــقـــال ممثـــل للأحياء التاليـــة** : حي مركز المدينة - حي شيخي - الزمالة - أكشيدة I و حي المليون ، المتشابهة المنحنى البياني التالي :

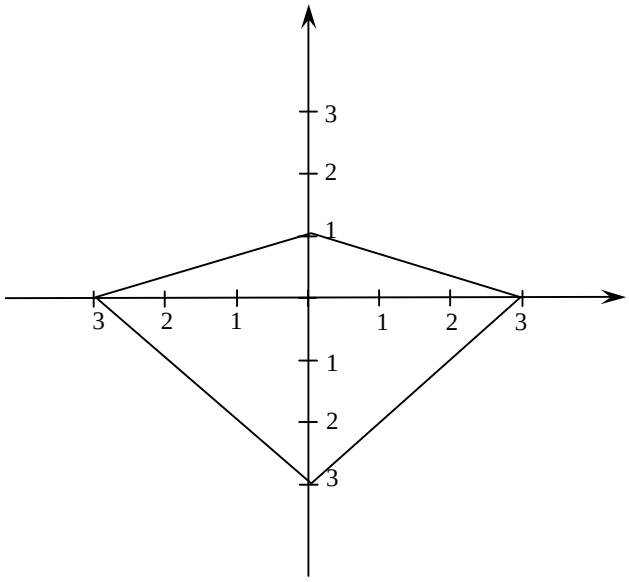

*** حي 1200 و 742 مسكن جماعي ممثل للأحياء التالية** : حي بارك أفوراج (جماعي) - حي 500 - حي أكشيدة جماعي (340 + 152) - حي 1020 - حي 300 - 800 .

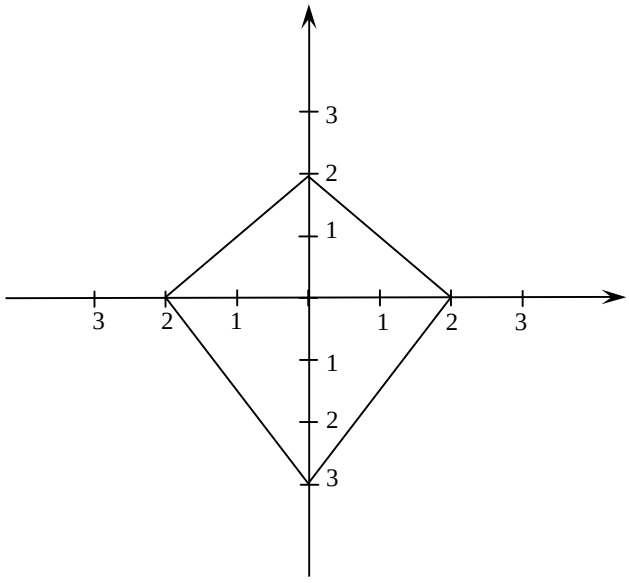

***حي طــريق تــازولــت II ممثل لكــل مــن** : حي أكشيدة II – تمشيط .

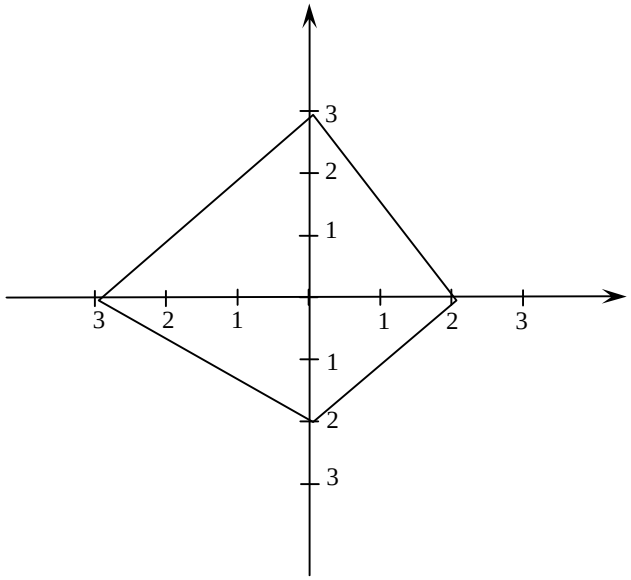

* **تجزئة المجاهدين** ممثل لتجزئة الرياض اللتان ظهرتا بعد 1990 ، ولم تتــكثــفا بعــد .

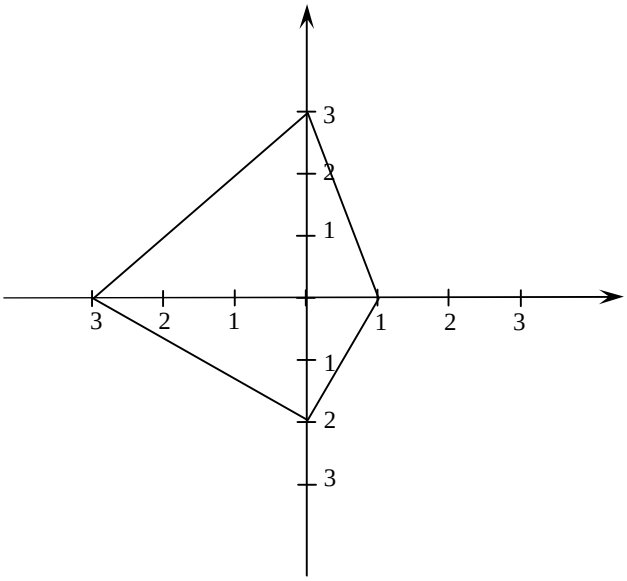

*** حي الــزهــور ممثــل** : حي بلاد صدام - حي الشرطة .

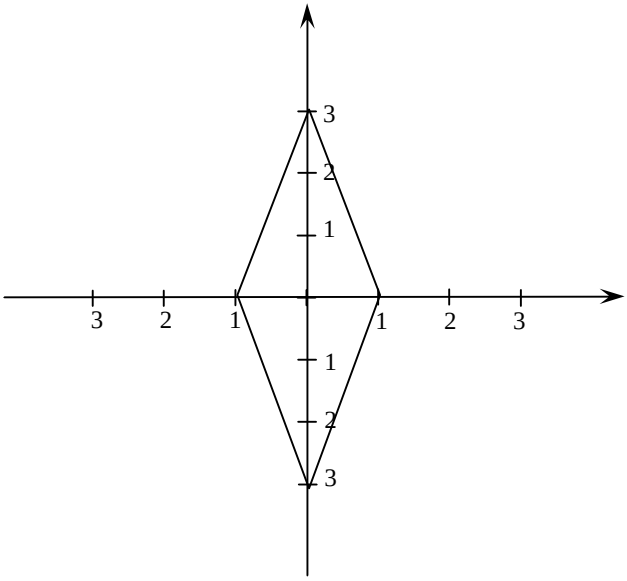

*** حي البستان و دوار الــديس ممثلين لأحياء التاليــة** :

حي الشهداء - بوزوران - طريق بسكرة + تجزئة بن عبد الله - طريق تازولت I - بارك أفوراج .

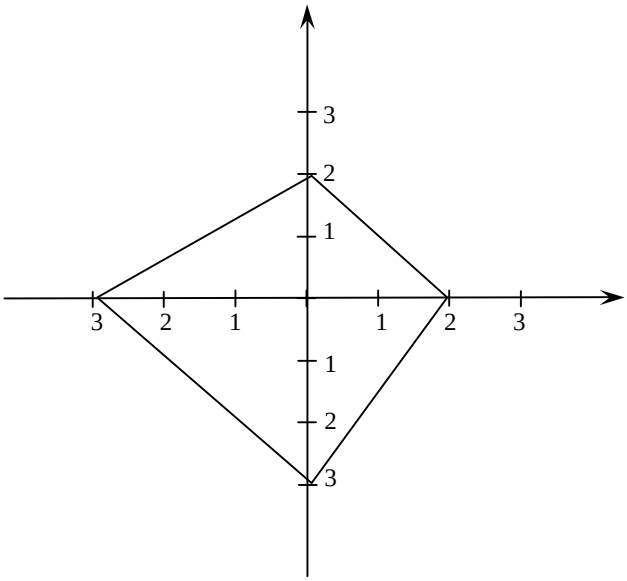

الأسئـــلة الجوهـــرية للبحـــث :

في هذا البحث سنحاول الإجابة على الأسئلة الجوهرية الآتية :

* ما هو أثـــر النمو الحضري على المحيط العمراني على مستوى مدينـــة باتنة ؟
* هل هذا الأثر يعرقل قابلية استمرار المحيط العمراني للمدينة كمكان للاستقرار و العيش ؟
* هـــل هذا النمو الحضري يـــعد عائـــقـــا أمام تـــنمية مستديمة للمديـــنة أم العكس ؟
* ماذا سيقدم هذا النمو اجتماعية و ثقافيـــا ، أو كيف يؤثر من هذه الناحية ؟

مـــحـــتـــوى الـــمـــذكـــرة :

لمعالجة الموضوع المطروح للبحث كان محتوى المذكرة بعد الفصل التمهيدي الذي طرحت فيه اشكالية الموضوع ، منهجية البحث ، الفرضيات ، الأهـــداف و الاسئلة الجوهرية للبحث ، تتضمن المذكرة **جـــزئـــيـــن** :

أولهما **الجزء النظري** وهو عبارة عن دراسة نظرية تتكون من فصلين ؛ يعالج الفصل الأول مفهومي التحضر والنمو الحضري بشيء من التفصيل خاصة في بعدهما الديموغرافي أو السكاني من خلال الظاهرة الحضرية والتحضر ونمو المدن في العالمين المتقدم والثالث ثم حال الظاهرة في الوطن العربي والجزائر كأحد هذه البلدان ، أما الفصل الثاني فيتعرض لمفهومي المدينة و المحيط العمراني لها بأبعاده المختلفة وكل ما يتعلق به من مكونات وكيف يمكن أن يكون مستديما كمكان لعيش البشر .

وثانيهما **الجزء التحليلي** الذي يخص دراسة حالة مدينة باتنة وذلك بالبحث عن أثر نموها الحضري على محيطها العمراني والمتكونة من ثلاثة فصول ؛ يتعرض الفصل الأول لمعطيات عامة خاصة بمدينة باتنة ووضعها بالنسبة لمجالها الولائي ، وتطور المدينة عمرانيا وسكانيا وخصائص سكان محيطها العمراني ، والفصل الثاني يركز على أثر النمو الحضري لمدينة باتنة على محيطها العمراني ببعده المجالي ــ الفيزيائي بالاعتماد على المؤشرات في جوانبه المختلفة ، أما الفصل الثالث فيدور أيضا حول اكتشاف ذلك الأثر على المحيط العمراني ببعده الاقتصادي ــ الاجتماعي .

وختمنا المذكرة بخلاصة عامة للبحث وتوصيات تخص مدينة باتنة واستدامتها ثم تلتها قائمة المراجع و ثلاث ملاحق تعطي معلومات أكثر لما سبقها من تحليل للمعطيات المختلفة و ملخص عام للمذكرة .

الجزء النظري

الـــفـــصل الأول :

* التـــحـــضر و الـــنمو الحـــضري :
ازدياد أعداد المدن و السكان بها و توسعها عمرانيا *

محتوى الفصل :

مـــقـــدمـــة

I- مفهومي التحضر و النمو الحضري .

II- نظرة على تاريخ الظاهرة الـــحضريـــة .

III- ظاهرة التحضر و النمو الحضري في العالم .

IV - ظاهرة التحضر و النمو الحضري في الوطن العربي .

V- ظاهرة التحضر و النمو الحضري في الجزائر .

خـــــلاصـــة

مقـــــــدمـــة

يبدو اليوم لمتتبع المسيرة التاريخية للإنسانية ، أهمية النمو الديموغرافي أي زيادة أعداد سكان العالم ، و سيفكر في كيفية و نمط و على أية أوجه يعيش و يتفاعل كل هؤلاء البشر ، فوق هذه البسيطة ؛ و أول ما يلاحظه هو العدد الهائل الذي يتجاوز اليوم الستة ملايير نسمة . لكن قبل أن تصل الإنسانية إلى هذا الرقم ، مرت بمراحل عديدة أي أن لسكان العالم تاريخ طويل يمتد لحوالي 500 ألف سنة .

وفي كل مرحلة هناك عوامل أثرت إيجابا أو سلبا في خط سير ونمو الأعداد البشرية ، من أهمها ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر ، التي مما لا شك فيه غيرت مجرى هذا التاريخ ، حيث بدأت معها بوادر ظاهرتي التحضر والنمو الحضري في الظهور خاصة في الدول الصناعية كبريطانيا مهد هذه الثورة ، و المدن العمالية ، و انتشرت تدريجيا مع انتشار هذه الثورة عبر مختلف مناطق العالم .

لكن بروزها كان جليا وواضحا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أي بعد الحرب العالمية الثانية ، أين تدعمت بنمو سكاني مذهل ، وانتهاج معظم الدول و خاصة المتخلفة والسائرة في طريق النمو ، سياسة التصنيع كسبيل للخروج والقضاء على الفقــر ، و الإقلاع و الانطلاق نحو التنمية و الرقي في كل المجالات . ففي هذه الفترة نالت العديد من الدول استقلالها السياسي ، واتجهت نحو البناء والتنمية كالجزائر التي عرفت كغيرها من البلدان النامية نموا سكانيا مطردا بعد الاستقلال ، ونظرا للسياسات المنتهجة في مختلف القطاعات ، فقد اثر ذلك في حركة السكان وتوجههم نحو التجمع والتحضر ، فزاد عدد المدن و التجمعات الحضرية و ارتفع عدد السكان الذين يقطنون المدن خاصة الكبرى .

فإلى أي مدى تبلغ حقيقة وانعكاسات و تجليات هذه الظاهرة على المستوى العالمي بصفة عامة والمجال الجزائري بصفة خاصة ، وحتى انعكاسها و تأثيرها على الإنسان الجزائري في حد ذاته بأجياله الحاضرة و أجيال المستقبل ؟

لهذا يهدف هذا الفصل إلى إماطة اللثام عن مفهومي التحضر والنمو الحضري ، اللذان يقومان أساسا على تكاثر و توالد البشر و حركتهم وسكونهم أي استقرارهم ، و ابراز ظاهرة التحضر ونمو المدن في مختلف بقاع الأرض و ما مدى انتشار الظاهرة الحضرية ، مستعرضين تاريخ تطورها إلى غاية اليوم ، وما هي آفاقها في السنوات المقبلة مع الوقوف على أهم انعكاساتها أي ما أفرزته الظاهرة ونتج عنها ، و أهم شيء مدى ارتداد آثارها على نوعية حياة الفرد ومعيشته على مختلف المستويات الصحية و البيئية ... .

I - مفهومي التحضر و النمو الحضري:

1.I- ظــاهــرة التحــضــر :

تُشير إلى حدوث عمليتان ، الأولى تتمثل في نمو و تزايد أعداد المُدن و البيئات الحضرية ، أمّا الثانية فتعكس قِوى دفع السكان من المناطق الريفية و قوى جذبهم إلى المدن و المراكز الحضرية . (القطب(إ.ي) ،أبوعيّاش(ع.إ) ، 1980) فالعملية الثانية تعكس جانـــــبا مهما لظاهرة النمو الحضري ، أما الأولى فهي شمولية أي تشير إلى زيادة عدد المدن و بلوغ المراكز الحضرية إلى مصاف المدن ، و كذلك نشوء مراكز حضرية جديدة أي نمو التجمعات السكانية و زيادة حجمها ، لتصل إلى مرتبة المراكز الحضرية .

يعرف التحضر لأغراض إحصائية و تحليلية ، بأنه مجموع السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن ، ويشير الدّريدج Eldridge إلى عنصرين يقصد بهما مفهوم التحضر ؛ الأول تعدد محاور التمركز و الثاني زيادة حجم الكثافة البشرية ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن . (القطب(إ.ي) ،أبوعيّاش(ع.إ) ، 1980)

2.I- مفهوم التحــضر : Urbanisation :

حسب قاموس التعمير فإن هذه الكلمة لها معنيان مختلفان :

ا- نادرة بالفرنسية و المألوفة اكثر بالأسبانية : فعل التحضر(Urbaniser) ، و هو إيجاد مدن أو تمديد (امتِداد) المَجال الحضري .

ب- الثاني و هو المألوف : و يعني التمركز النامي للسكان في المدن أو التجمعات الحضرية Agglomération Urbaine . للتفصيل أكثر عندما نتحدث عن التحضر بالمعنى الاجتماعي ، فإنه يشير إلى نمو و زيادة عدد الذين يستَفيدون من الفُرص (الوسائل و الإمكانيات) التي تتيحها المدن أو أي تجمع حضري ، من وسائل الاتِصال الحديثة ووسائل النقل السريعة...الخ ، (هذا ما تتميز به الدول الصناعية خاصة).

(CHOAY (F.), MERLIN (P.) , 1987)

3.I- مفهوم النــمو الحــضري : La Croissance Urbaine :

يشِير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة (000 10 ، 000 20 ، ....) ، لذلك يجب أن نميزه عن **درجة التحضر** ، التي تعني نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان لبلد أو منطقة ما . **فمثلا** في مصر عام 1948 كانت نسبة التحضر بها 33 % ، و 44 % عام 1973 من مجموع السكان . (القطب(إ.ي) ،أبوعيّاش(ع.إ) ، 1980)

و عليه يبدو أنه على مستوى مدينة أو مركز حضري فإننا نعبّر عن نمو المدينة و توسعها سكانيا و عمرانيا باستخدام مصطلح النمو الحضري ، و على مستوى منطقة أو دولة فإننا نتحدّث عن ظاهرة التحضر ؛ أي نمو و ازدياد عدد السكان الذين يقطنون المدن و زيادة عدد هذه المدن و التجمعات المصنفة كمراكز حضرية ، على هذا النطاق الأوسع و ذلك حسب معايير تختلف من بلد لآخر .

II- نظرة على تاريخ الظاهرة الحضــرية :

1.II- بــدايات الظــاهرة الحضريــة :

الظاهرة الحضرية بدأت مع ظُهور المدن نحو حوالي 6000 سنة قبل الميلاد ، في جرش أو في كتال هيوك (Catal Hüyük) ، و الأمثلة الأولى عرفت نحو 3500 ق.م في بلاد الرافدين و مصر الفرعونية ، و خلال الألف الثالثة قبل الميلاد في الشرق الأوسط و في الهند ، و الانتشار كان من هنا نحو شرق البحر المتوسط خلال الألفية الثانية و نحو غربه خلال الألفية الأولى ، أما أوروبا الشمالية فلم تعرف هذه الظاهرة إلاّ بين الخمسمائة و الألف بعد الميلاد . مراكز أخرى للانتشار ظهرت بالصين خلال 2000 ق.م. ، و في أفريقيا السوداء نحو 1000 ق. م ، أما في أمريكا اللاتينية فكان نحو الألف الأولى للميلاد . (أنظر الشكل رقم 02) .

الشكل رقم 02 : خريطة تبين انتشار الظاهرة الحضرية في العالم .

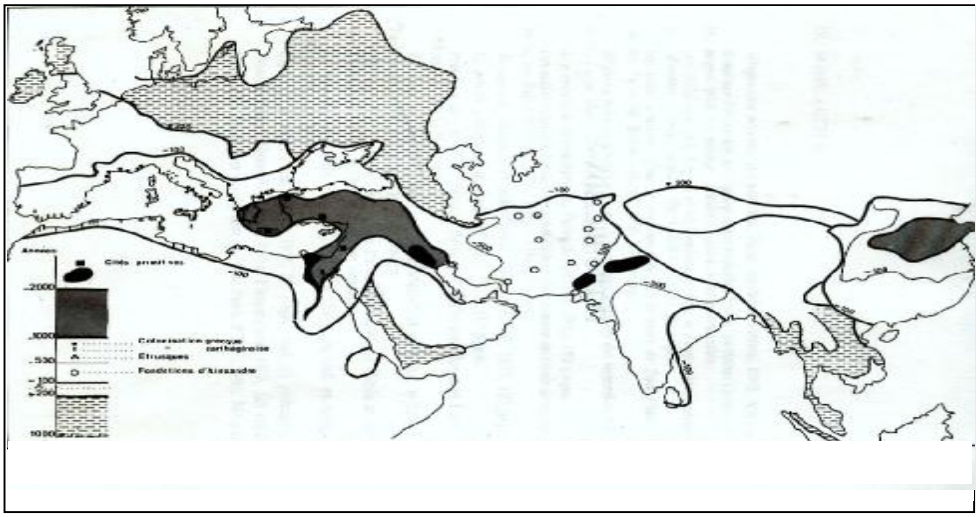

المصدر : CLAVAL (P.), 1981 .

2.II- التحضر ما قبل الثورة الصناعية :

ظاهرة التحضر الأولى في بدايتها كانت في أمكنة محدودة ، لضعف الإنتاج الزراعي ، الذي قلّص من عدد الذين يتم تَغذِيَتهم دون المُشاركة في أعمال الأرض (الزراعة) ؛ حيث كانت نسبهم غالبا ضعيفة جدا 1 % أو 2 % ، حتى أنه كانت سوى 5 % في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حتّى نهاية القرن التاسع عشر . أما في مناطق الحضارات القديمة مثل البحر المُتَوسط و الصين فبقيت هذه النسبة نحو 10 % و لم تتعدى 20 % . و لأن نقل البضائع كان صعبا جدا و كثير الكلفة ، فإن المدن كانت تتغذى من الريف القريب منها ، و هذا ما حدَّ من حجمها ، ما عدا في المناطق البحرية فقد أفلتت من هذا التحديد (العائق) ، مثل هولندا التي عرفت 40-50 % في زمنها الكلاسيكي كنسبة للمُتمدنين (Les citadins) . (CLAVAL (P.), 1981)

3.II- التحضر بعد الثورة الصناعية - 1950 :

ابتداء من القرن 18 م ، حررت الثورة الزراعية الأيدي ، و أعطت الثورة الصناعية لها وظيفة ، و مع الثورة في وسائل النقل ، توسعت الفضاءات التي تجلب منها المدن تمويلها و تصرف فيها منتجاتها الصناعية ، هذا ما جعل ظاهرة التحضر سريعة خاصة في المدن الصناعية و الدول المتقدمة ؛ حيث كانت نسبة سكان المدن بها لا تتجاوز 50 % ، و مع نهاية القرن 19 م و صلت إلى 75 % في إنجلترا .

4.II- التحـــضـــر بعد 1950 :

ابتداء من 1950 ، خدمة المدن أدى إلى انقلاب (تغير) ظهر في الدول المتقدمة جدا ، لكن حركة التحضر استمرت و لو أنها أخذت شكل آخر ، و تظهر خاصة من خلال التحولات الاجتماعية أكثر منها عبر الكثافة السكانية ، التي يفسرها الدور النامي للمناطقSuburbaines القريبة من المدن و المناطق الريفية الحضرية Des zones rurbains .

أما في بلدان العالم الثالث ، فكانت الظاهرة متسارعة جدا منذ 1950 ؛ حيث كانت درجة التحضر عام 1800 لا تتعدى 8.3 % إلى 15 % ، و أصبحت 28.4 % عام 1980 (CHOAY (F.), MERLIN (P.) , 1987) و 41 % في عام 2000 ، و متوقع أن تصل 57 % في 2025 . (ONU,2000) هذا التطور يختلف عما عرفته الدول الصناعية بشراسته ، عبر الجزء الأكبر الذي تحتله المدن الكبرى ، التي يتجاوز حجمها المليون نسمة و تمثل 35 % من مجموع السكان الحضر.

III- ظاهرة التحضر و النمو الحضري في العالم :

1.III- تـــاريخ تطور سكان العالـــم :

شهد العالم نموا سكانيا مدهشا خلال القرنين الماضيين ، الذي كان دفعا قويا لظاهرة التحضر ، و لكي نفهم الوضعية الحالية كان لا بد لنا أن نعود قليلا إلى التاريخ ، لنعرض أهم المحطات التاريخية التي أثرت في نمو سكان العالم و العوامل التي حفزت ذلك النمو.

1.1.III- المرحلة الـــبدائية : يمكن تقسيمها إلى محطتين هامتين:

ا- **مرحلة الصيد**:

خلال عدة آلاف من السنين ، بقي الإنسان كنوع نادر(Espèce rare) على سطح الكرة الأرضية ، ولذلك يبدو أن تاريخ الإنسان الأقرب إلينا بـــدأ منذ حوالي500 ألف سنة و حسب التقديرات فإن تعدادهم كان حوالي مليون نسمة منتشرين في المناطق الاستوائية للعالم القديم .(*)

بينما حسب النظريات الحديثة ، فإن تاريخ الإنسان بدأ مع سلالة (Homo Sapiens) المنحدر بدوره من (Homo erectus) الذي وجدت بقاياه في المناطق المعتدلة و الباردة في العالم القديم ، و كان تعداد هذه السلالة في ذروته 2 مـــليون نسمة نحو 000 40 ق.م .

(*) هذه التقديرات و التوقعات التي تتعلق بفترة ما قبل التاريخ يجب أن تؤخذ بحذر لأنها غير مبنية عل أسس كالتي نملكها اليوم .

فترك هذا الإنسان مكانه لإنسان اليوم (Homo Sapiens) ، الذي تولد عنه نمو ديموغرافي مدهش بالنسبة لذلك الوقت ؛ حيث أنه عوض أسلافه في حدود الألفين أو الثلاثـــة آلاف سنة (من 38 000 إلى 35 000 ق.م) ، و سكن إفريقيا ، أوروبا ، آسيا ، أمريكا الشمالية و حتى استـــراليا .

إلى ذلك الوقت كان يعيش نفس حياة الإنسان الأول ، بنمو ديمغرافي غير محسوس و ربما غزا أراض جديدة كأمريكا و أقيانوسيا أو توغل أكثر. لكن بدون شك أن التقدم في طرق الصيد و الطبخ و الوقاية من البرد ، وتطور المناخ (تنحي الجليد) في تلك الفترة سمح بمتابعة نفس النمو البطيء ، مع تحسن شروط الحياة .

هذه الفترة (000 20-000 9 ق.م) يمكن أن نسميها فترة الصيد الجماعي (كصيد الغزلان ، الأحصنة ، الثيران ،...) ، لهذا بلغ سكان المعمورة بمجمله حوالي 5 ملايين نسمة نحو 000 10 ق.م . لكن ارتفاع درجة حرارة الأرض ، أدى إلى تعويض البراري بالغابات و اختفت الغزلان و الأحصنة و الثيران ، و نتج عنه استقرار أو تناقص عدد سكان العالم و احتمال أن يكون 4 ملايين نسمة نحو 7000 ق.م . (VALLIN (J.), 1995)

ب- مرحلة اكتشاف الزراعة (5000-1500 ق.م) :

إن اكتشاف الزراعة في ذلك العهد الذي يعني الغذاء ، غيّر تغييرا جذريا ظروف و شروط التكاثر لدى الإنسان ، و حثـــه على تغيير غير مسبق لوسائل المعيشة ، و بذلك عرف سكان العالم تحولا بدأ في الواقع نحو 5000 سنة ق.م ؛ حيث عرف فترة انتعاش و توالد كبيرة ، و شبكة من القرى لذلك العصر بالنسبة لأوروبا الغربية هي التي رسمت خريطة ريفها اليوم ، ففقز عدد سكان العالم من 15 مليون تقريبا إلى 150 مليون نسمة حتى نهاية 4000 ق.م .

هذه القفزة (×10) صنفت بالمفاجئة ؛ حيث في الألـــف سنة فقط مع المحاولات الأولى للزراعة كانت حركية السكان هائلة و ذات أهمية شبه عالمية ، فالزراعة منحت للبشر إمكانية خارقة للتكاثر و النمو . استمر ذلك النمو ليُقدّر عدد السكان في العالم بـــ 252 مليون نسمة في بداية التاريخ . (أنظر الجدول 01)

1.1.1.III- إيقاع هذه المرحلة البدائية و عراقيلها:

يعتبر نمو سكان العالم إلى غاية عصر النهضة الأوروبية نُمُوا طبيعيا ، أو بدائي و تلقائي ، لا يملك أية وسيلة لمقاومة الوفيّات الكثيرة أو التحكم في معدل الخصوبة ؛ حيث أنّ البشرية سارت من البداية و إلى غاية القرن 18 للميلاد ، على نفس الإيقاع بارتفاع معدّل الخصوبة و ارتفاع الوفيّات أيضا ، لذا كانت الزّيادة الطبيعية ضعيفة (أنظر الجدول 01). هذا نتيجة لأزمات الوفيّات الكثيرة التي تسبّب فيها الثالوث المُرعب **المجاعة** و **الأوبئة** كالطاعون الأسود عام 1340 ؛ حيث انخفض السكان من 442 مليون عام 1340 إلى 375 مليون عام 1400 ، و **الحروب** خاصة بين المجموعات البشرية المتنافسة . و لأن الزيادة كانت بطيئة فقد استغرق الوقت 15 قرنًا ، كاملة ليرتفع عدد سكان المعمورة في بداية التاريخ من 252 مليون نسمة إلى 461 مليون نسمة نحو عام 1500 للميلاد .

الجدول 01 : تطور نمو سكان العالــم .

العصر	السكان (بالملايين)	معدل الزيادة الطبيعية %	ملاحظة
- 500 000	1	-	الإنسان الأول Homo-sapiens
- 10 000	5	0,0003	اكتشاف الزراعة و التضاعف
- 4 000	15	0,018	العشري للسكان في ظرف
- 3 000	150	0,23	1000 ســنة
- 400	153	0,0008	
- 200 ق.م	225	0,19	
0	252	0,057	بداية التأريخ
200 ب.م	257	0,009	
400	206	0,11-	
600	208	0,005	
800	224	0,04	
1 000	253	0,06	
1 200	400	0,22	
1 340	442	0,07	الطاعون الأسود Peste Noire
1 400	375	- 0,28	عصر النهضة
1500	461	0,21	
1 600	578	0,23	
1 700	771	0,29	
1 750	830	0,15	
1 800	900	0,16	
1 850	1 170	0,53	
1 900	1 610	0,64	
1950	2 515	0,89	التحول الديمغرافي ، تضاعف
1980	4 453	1,9	بالعشرة (× 10) في ظرف
1995	5 716	1,7	250 سنة
2000	6 260	1,5	
2025	8 500	1,2	توقعات الأمم المتحدة :
2050	10 000	0,8	فرضيات متوسطة
2100	11 200	0,2	
2150	11 500	0,02	

المصدر: **BIRABEN (J. N) et Nation Unies, 2000**

III.1.2- مرحلة ما بعد النهضة إلى غاية 1950 :

التحرر و الانبعاث الثقافي و الاكتشافات العلمية لعصر النهضة و انتظام دول مركزية و تأثيرها ، و الاكتشافات الكبرى (البوصلة ، الطباعة ، ... أمريكا...) ، تجميع الغنى التجاري و انطلاق الزراعة للقرن 18 ، كل هذه كانت مقدمات للثورة الصناعية ، فالتّحولات الاقتصادية و الاجتماعية لأوروبا الغربية هي أصل ما يسمى بالتحول الديمغرافي.

منذ آلاف السنين كما قلنا كان الوضع طبيعيا في النمو الديمغرافي (وفيّات مرتفعة ، الخصوبة مرتفعة) ، لكنّ حتى نهاية القرن 18 م بدأ تدخل الإنسان ؛ فالتقدم الطبّي مع تحسن المعيشة و تطور العادات و غيرها ، سمح من جهة بمقاومة فعّــالة ضد الأمراض و الأوبئة

و الحد من الوفيّات ، و من جهة أخرى التحكم في معدّل الخصوبة ، و في نفس الوقت ساهم هذا في ازدياد ديمغرافي مدهش .

و عليه فالثورة الصناعية و التحول الديمغرافي غيّرا جذريًا التوازن الجيوسياسي للعالم فقد أعطى لقارة أوروبا مرّة الوسائل التكنولوجية و الديناميكية الديموغرافية التي تسمح لها بالسيطرة على العالم ؛ فخلال قرنين من الزّمن (1750-1950) ، انتقل سكان أوروبا بما فيها الاتّحاد السوفيتي سابقًا من 145 مليون نسمة إلى 573 مليون نسمة ، و ساهم هذا في نُمُو سكان أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية و زيلاندا الجديدة ، الذي بدوره انتقل في نفس الفترة من 21 مليون إلى 344 مليون نسمة بسبب الهجرة الأوروبية .

بينما حدث تناقص في أفريقيا نظرًا للاستعمار و تهجير الرقيق حتى القرن 19 ، فمن سنة 1600 م إلى سنة 1800 م ، نقص سكان أفريقيا بـــ 10 % أي من 113 مليون إلى 102 مليون نسمة ، و الزيّادة فيما بعد كانت بطيئة حتى القرن العشرين ، لتصِل القارة الأفريقية في سنة 1950 إلى 222 مليون نسمة فقط . أما آسيا بالعكس فقد عرفت فترة نمو سريعة ، فنِسبَتُها من سكان العالم ما بين القرن 16 م و القرن 17 م انتقلت من 53 % إلى 64 % و فيما بعد استمرّت في السيطرة و لكن بنُمُو بطيء حيث انتقل عدد سكانها من 500 مليون سنة 1750 إلى 377 1 مليون نسمة عام 1950 .(انظر الملحق 01.ج 03)

1.2.1.III- النُّمُو بهذه المرحلة و إيقاعه :

عرف سكان العالم بهذه الفترة إيقاعا يتميّزُ بضُعف الوفيّات ، و ضُعف معدّل الخصوبة خاصة بأوروبا ، هذا لا يعني توقُف النمو الديمغرافي ، فبعد الأزمات التي شهدتها أوروبا في النصف الأول من القرن 17 ، دخل سكان أوروبا مرحلة النمو بإيقاع كان كبيرا بواسطة التقدم التقني و الزراعي و التوسع الاستعماري ، بالإضافة إلى اكتشاف عوالم جديدة و الزيادة في التبادلات بين القارات و رفع إمكانية الزراعة (رفع المردود الفلاحي سبب أزمة الفائض).

أهم شيء في هذا العصر هو التقدم في مقاومة الأوبئة و الأمراض المعدية ، فأخطار العدوى بات مُتَحكم فيها أحسن فأحسن (اكتشاف التلقيح عن طريق JENNER في 1798 اكتشافات باستور ، ...) ، هذا التقدم الطبي أدى ليس فحسب إلى نقص أو اختفاء الأزمات الحادة للوفيّات (خاصة عند الأطفال) ، و إنما إلى تحسين شروط الحياة ، هذا ما جعل (Espérance de vie) معدل الأعمار ينتقل في النصف الثاني للقرن 18 إلى غاية النصف الأول من القرن 19 م من 25 سنة إلى 35 سنة في معظم الدول الأوروبية ، و النُّمُو كان يتراوح ما بين 1-1.5 % . و بتأثير التحولات الاقتصادية و الاجتماعية عرفت الخصوبة انخفاضًا مع نهاية القرن 19 و بداية القرن العشرين للميلاد ؛ حيث بلغت طفلين للمرأة الواحدة ، بينما يرتفع معدل الأعمار إلى 75 سنة ، السائدين إلى اليوم بأوروبا خاصة .

أما العالم الثالث و باقي دول العالم فكان فعل الاستعمار منعكسًا في مرحلته النهائية للشعوب الأفريقية و أمريكا ، فمع القرن العشرين ستعرف أفريقيا إيقاعا إيجابيا متزايدا للنمو مماثل لما هو بآسيا ، الذي لم يعرف انخفاضًا تمامًا . بينما الأمريكيتين و أقيانوسيا

تنموان بالهجرة الكبيرة للأوروبيين ، ففي 1950 تنخفض حصة أوروبا من مجموع سكان العالم إلى 23 % (1900 كانت 26 %) .(انظر الشكل 03)

بينما أمريكا مرّت من 10 % إلى 13 % ، لأنه منذ بداية القرن العشرين كان التوسُّع الأمريكي يتم بطريقتين مختلفتين في الشمال و الجنوب ، فكندا و الولايات المتحدة دخلتا في الثورة الصناعية فأخذتا الريادة و مَشَتا على خُطى أوروبا بنُمُو طبيعي 1 % إلى 1.5 % مضاعف خاصة بالهجرة القوية جدا . أما أمريكا اللاتينية فأقدمت على خُطوة واحدة غير جيدة ، و هي أنّها ضمنت الطريق على التصنيع و حققت انخفاضا في عدد الوفيّات فقط ، بينما الخصوبة كانت عالية جدا و ربما اكثر نموًا .

نتيجة لهذا من 1900 إلى 1950 تصبح حصّة أمريكا الشمالية 6.6 % من مجموع سكان العالم بعدما كانت 5.5 % ، و حصة أمريكا اللاتينية تمر من 6.4 % إلى 6.6 % ، فالحصة الأولى تُضاف إلى الجسم الأوروبي و الثانية للتوازن في العالم الثالث . و في نفس الفترة يلتحق اليابان بالتحول الديمغرافي للدول الغربية ؛ حيث أخذ عنها المثل الصناعي ، في حين يتأكد الفارق الموجود بين الدُّول المُتقدّمة و الدُّول النامية . وكل الظروف السابقة جعلت عدد سكان العالم يصل في عام 1900 نحو 610 1 مليون نسمة ، و يتضاعف في نصف قرن فقط ليبلغ 515 2 مليون نسمة عام 1950 .

3.1.III- مرحلة ما بعد 1950 إلى غاية اليوم :

أهم ما يميّز هذه الفترة هو الانفجار السكاني للعالم الثالث ، خاصة بعد تصفية الاستعمار ؛ ففي فترة الستينات معدل الأطفال لدى المرأة الواحدة يفوق الستة و أحيانًا الثمانية ، بالإضافة إلى الانخفاض السريع للوفيّات عند الأطفال خاصة و المحافظة على الخصوبة العالية . نتج عن هذا تدعيم حداثة أعمار هذه الشعوب ، و ارتفاع مذهل لِمُعدّل الزّيادة الطبيعية ما بين 1965-1970 ، فمُعدّل الولادات في دُوَل العالم الثالث تقريبا يفوق 4 % ، و أحيانًا يتجاوز هذه النسبة في بعض الدُّوَل . لكن دول أخرى من آسيا الشرقية كالصين من جهة و أمريكا الجنوبية من جهة أخرى ، يقل فيها معدل الولادات عن ذلك . (انظر الملحق01.ج02)

نتيجة لِمُعدّل الزّيادة الطبيعية المرتفع في هذه السنوات إلى قِيَم لم تُعرف من قبل ؛ حيث تدور حول 2.5 % و تصل حتى 3.1 % في أمريكا الوُسطى ، و هذا الإيقاع يتعدى 3 % في دُوَل مثل (المكسيك ، فنزويلا ، نيجيريا ، ساحل العاج ، زيمبابوي ، الجزائر، ايران،...)، بينما أوروبا في مُجملها لم تتعدى 1.5 % كمعدل نمو. (VALLIN (J.), 1995) هذا الإيقاع السريع للعالم الثالث جعل عدد سكان العالم الذي كان قد تجاوز 2.5 مليار نسمة في 1950 بسبب التوسع الأوروبي إلى أمريكا ، يصل في عام 1970 إلى 3.7 مليار نسمة ، و يقفز إلى 5.628 مليار نسمة سنة 1994 ، و في عام 2000 إلى 6.158 مليار. من المتوقع أن يصل في عام 2025 إلى 8.5 مليار نسمة (ONU,2000) ، وهذه الزيادة رهان بالنسبة للكرة الأرضية ، فهل البحث عن كوكب آخر (كالمريخ) لاستيطان البشر هو الحل ؟! .

III.2- التوزُّع غير المنتظم لسكان الكرة الأرضية :

عندما نتتبع تطور تَوَزُّع السكان على الكرة الأرضية منذ 1750 من خلال مناطق الضغط ، سنلاحظ أن القارة الآسيوية تحوي اكثر من نصف سكان العالم و هذا منذ 1750 إلى غاية يومنا هذا ، وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية لتستحوذ على الخمس عام 1750 ثم ربع سكان العالم عام 1900 و تنخفض إلى 23 % عام 1950 لتصل إلى 14.1 % فقط عام 1994 .

بينما أمريكا نمت بشكل واضح ، فقد انتقلت من 2.3 % عام 1718 إلى 10.1 % عام 1900 و إلى 13.2 % عام 1950 ، 13.6% عام 1994 .(الشكل 03)

و رغم نمو أمريكا ، هناك عدم توازن واضح وجلي في تَوَزُّع السكان على الكرة الأرضية فما زالت آسيا حتى سنة 1994 تسيطر على 60 % ، و ما يثير القلق أن اغلب هؤلاء السكان يقطنون الهند و الصين 48.1 % من سكان العالم .(VALLIN (J.), 1995)

هذا التكدس السكاني وُلّد ضغطا بالتركيز على رقعة جغرافية معينة و انجرّ عنه مشاكل لا حدود لها ، كالتلوث البيئي و استغلال مجحف للموارد الطبيعية للكرة الأرضية و هذا يعرض استدامتها للخطر.

من تَوَزُّع غير متوازن على الرقعة الجغرافية للأرض ، إلى البحث على أي شكل يسكن و يعيش هؤلاء البشر المتمركزون في هذه المناطق .

الشكل رقم 03 : تطور نسب توزع السكان على القارات

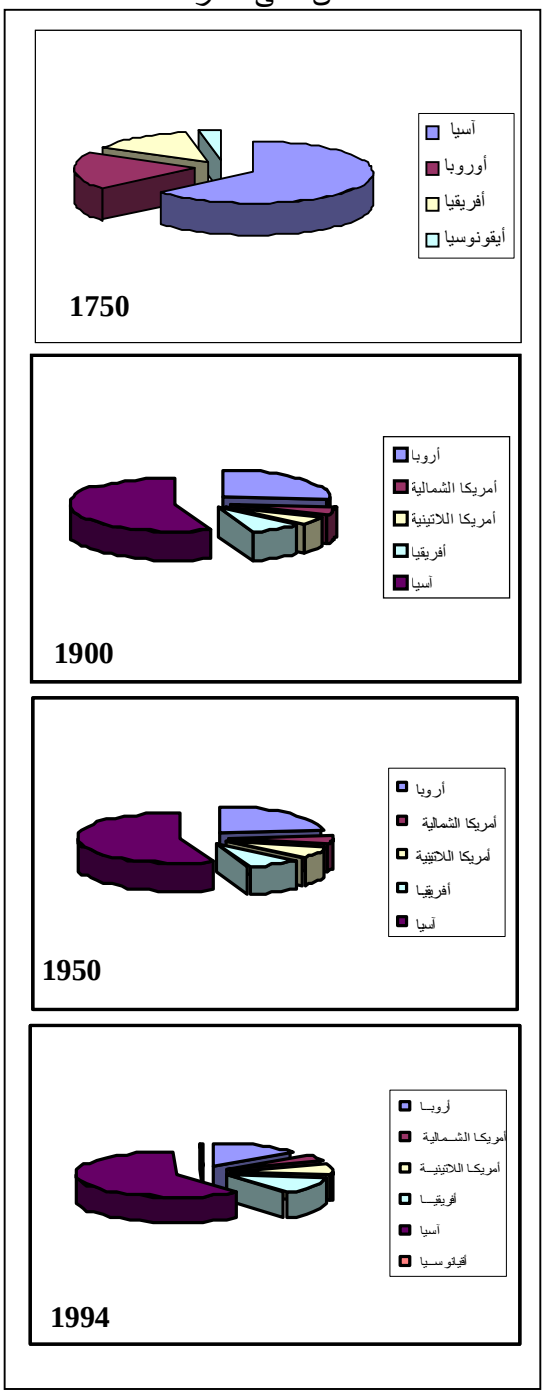

المصدر : الباحث ، 2003

3.III- السكان الحضر في الــعالم :

كما نعلم أن المدن ظهرت و بأحجام مختلفة منذ ما قبل الميلاد ، زمن حضارة بلاد الرافدين و الحضارة الفرعونية ، و في القرون الميلادية مع الحضارات المتعاقبة ، و قد قامت هذه المدن بدوافع مختلفة دينية و تجارية و عسكرية و سياسية ... ، و قد استمرت بعض هذه المدن في البقاء إلى يومنا هذا .

لكن الانطلاقة الحقيقية لتطورها ونموها بأحجامها المختلفة - بداية التحضر بصورة فعلية - كان في أواخر القرن التاسع عشر ، أي مع قيام و انتشار آثار الثورة الصناعية ؛ لأنها سمحت بزيادة الإنتاج الزراعي بأقل مجهود ، و حسنت في طرق و وسائل المواصلات و استتباب الأمن و الاستقرار السياسي و التطور التكنولوجي ، الذي اتسع نطاقه في الدول المتقدمة و الصناعية وأخذ يغزو الدول الأخرى ومناطق جديدة من العالم (كأمريكا الشمالية) ، فولد إيقاعا سريعا لتطور و نمو سكان المدن في العالم .

1.3.III- تطور و نمو السكان الحضر في العالم :

في 1800 كان عدد سكان العالم حوالي 900 مليون نسمة ، عاش منهم 1.7 % في مدن يبلغ حجمها 100 أف نسمة فاكثر ، و 2.4 % في مدن حجمها 20 ألف نسمة فأكثر ، أما التي حجمها 5000 نسمة فقد سكنها حوالي 3 % في تلك الفترة . (القطب(إ.ي) ،أبوعيّاش(ع.إ) ، 1980) حسب مصادر أخرى فإن 3.4 % فقط من مجموع سكان العالم استوطنوا المدن عام 1800 ، وانتقلت هذه النسبة إلى 3.5 % عام 1900 ما يعادل حوالي 219 مليون حضري . لتصل إلى 32 % ما يعادل 800 مليون نسمة عام 1950 . (LABORDE (P.), 1994)

تماشيا مع النمو الديمغرافي في العالم ، خاصة الانفجار السكاني الذي شهده العالم الثالث خلال الخمسين عاماً الماضية فقط ، فان عدد السكان الحضر زاد بـــ 1.8 مليار نسمة ليبلغ عددهم 2.6 مليار عام 1995 ، و 3 ملايير عام 2000 ، أي ما يمثل 48 % من مجموع السكان . هذا ما يدل على أن ظاهرة التحضر في العالم كانت سريعة جداً بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي في تزايد مستمر ، فالمتوقع أن تبلغ النسبة 61 % أي ما يعادل 5.3 مليار نسمة عام 2025 . (VALLIN (J.), 1995)

2.3.III - معدل النُّمُو الحضري العالمي المرتفع :

إن زيادة عدد السكان الحضر أو نسبتهم ، يعني زيادة عدد المدن أو نمو تلك الموجودة فعلا ، و مدن العالم في المتوسط تنمو بمعدل يفوق النمو الطبيعي لسكانه ؛ ففي الفترة ما بين 1950 و 1980 بلغ معدل النُّمُو الحضري 4 % ، في حين أن معدل الزيادة الطبيعية في العالم يبلغ فقط 2 % فقط . (أنظر الجدول 01) و منه فإن هَذَا النُّمُو المُضاعَف للمُدُن لا يأتي فقط من الزيادة الطبيعية ، بل تلعب الهجْرة بِكُل أنواعها اضطرارية كانت أو طوعية دورا في حجم النمو و شكله ، لأن المدينة تبقى الملاذ الآمن و مَطْمَح للعَدِيد من النَّاس ، مَصدر جذب و جلب لهم لتوفرها على الخدمات في مختلف المجالات ، تكون غالبا أفضل من الرِّيف من حيث النوعية وحتى من حيث الوفرة .

III.3.3- توزع السُّكّان الحضرعلى الكرة الأرضية :

الشكل رقم04 : خريطة تبين توزع سكان المدن بحجم 000 10 ن فأكثر في دول العالم ، 1990 .

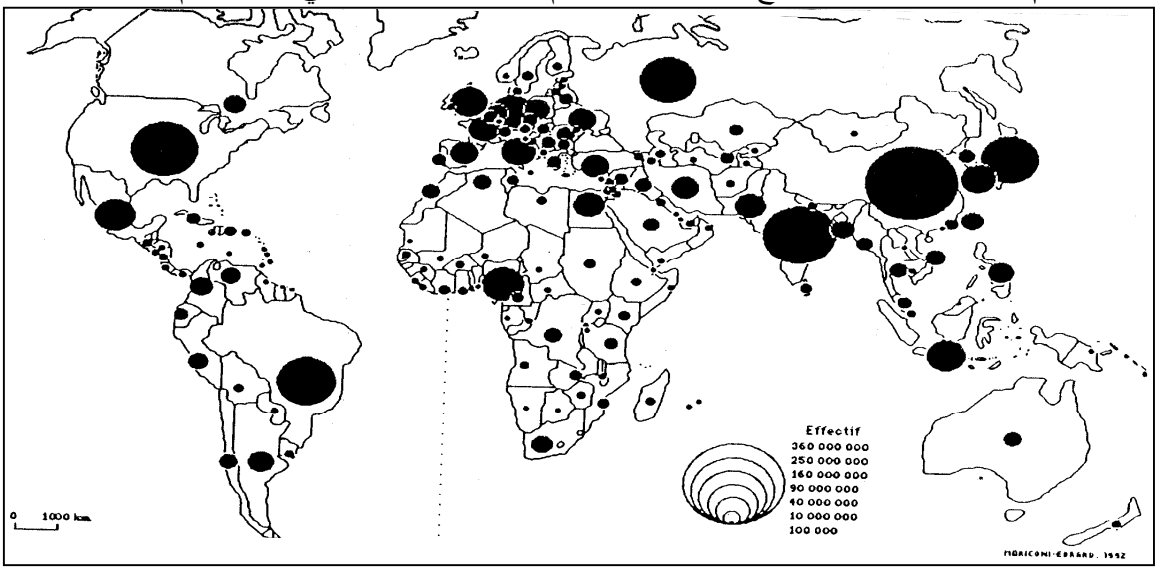

المصدر: MORICONI-EBRHARD (F.), 1993

إذا كان سُكّان العالم قد تضاعف (×2) خِلال الخمسين عاماً الماضية ، فإنّ السُّكّان الحضر قد تضاعف بـــ 3.7 مرّة . و تعتبر الدّوَل الصِّناعية هي التي تُحقّق أعلى نسب التّحضُّر على مُستوى العالم ، لكنّها لا تستحوذ إلاّ على 40 % من السُّكّان الحضر عام 1990 ، بعدما كانت هذه النِّسبة 64 % عام 1950 . أي بمعنى أنّ العالم المُتقدّم عرف استقرارا عام على مستوى النُّمُو الديمغرافي و الحضري ، فتراجعت نسب مُساهمته نوعا ما ؛ فبعدما كان 3/1 حضري من الحضر في العالم أوروبيا عام 1950 ، أصبح لا يُمثّل إلاّ 7/1 عام 1990 ، و حصة كل من أمريكا الشّمالية تراجعت من 14.2 % إلى 8.8 % و روســيا من 10 % إلى 7.7 % .

أما العالم الثّالث فيحوي 60 % من السُّكّان الحضر بالعالم عام 1990 ، و هي في تزايد مُستمر نظراً للنُّمُو الديمغرافي الكبير بعد 1973 خاصّة بالهند و الصين و نيجيريا و البرازيل ؛ هذه الدُّول الأربعة لوحدها تُمثّل 26.5 % من مجموع السُّكّان الحضر بالعالم.
(MORICONI-EBRHARD (F.), 1993) من هنا نُدرك مدى جَسامة المشاكل المُترتّبة عن هذه الظّاهرة في دُول العالم الثّالث ، نظراً لإمكانياتها و قُدراتها على كافة المُستويات خاصة التّقنية و المالية و الإدارة . لأنّه كما رأينا سابقاً أنّ الظّاهرة ليست هي المشكلة في حدّ ذاتها و إنّما دُوَل العالم الثّالث تتميّز بضخامة الأعداد التي تتركّز في مكان ما و الأخطار التي يُمكن أن تنجم عن ذلك .

III.3.3.1- ظاهرة التَّحَضُّر و النُّمُو الحضري في العالم المتقدم :

عدد السُّكان الحَضر في الدُّوَل المُتقدمة أو المُصنَّعة على العُموم مُعْتبر ، فنسبة السُّكان الحَضَر في أوروبا تبلغ 63 % و 74 % بأمريكا الشمالية ، و هما تمثلان 25 %

و 14 % على الترتيب من مجموع السكان الحضر في العالم (39 %) ، في حين لا يشكلون سوى 12 % و 9 % من سُكَّان العالم ، و هذا يَدُلُّ على أنّ أغلب سُكَّان هذه المناطق يَقْطُنون المُدُن و هي ميزة البلدان المُصَنَّعة خاصة أمريكا الشَّمالية. عُموماً فقد سَجَّلت هذه نسبتهم 74 % سنة 1995 وهي في تَزايد ومتوقع أن تَصِل إلى 84 % عام 2025. (LABORDE (P.),1994)

من جهة أخرى فإنّ نِسَب التَّحَضُّر في دُوَل العالم الصِّناعي تُعتَبر من أعلى النِّسب في العالم ، بالرَّغم من أنَّ لها نُمُو سُكَّاني بطيء و تُعاني من مُشكل الشيخوخة ، نظراً لِضُعف الخصوبة و استِقرار مُعَدَّل الوَفِيَّات ، و كذلك نُدْرة الهجرة الريفية ، فما يحدُث بالمُدُن لِلدُوَل المُتَقَدّمة هو هجرة مراكز المُدُن و زيادة استيطان المَنَاطِق المُحيطة بها. هذه المُعدَّلات تختلف من دولة لأخرى ، فمثلا لو أخذنا فرنسا سنجد 73 % كنِسبة لِلتَّحضّر بها عام 1975 ، و هي بذلك مُتَأخرة عن مثيلاتها كبريطانيا التي كانت بها هذه النِّسبة في 1911 ، و في 1990 يصل السُّكان الحضر بها 40 مليون نسمة بنِسبة 75 % ، منهم 5/1 يقطُنُون بباريس (9.3 مليون نسمة) و الباقي يتركز في 1891 وِحْدة حضرية.

روسيا تلتحق بركب التَّحضُر كمثيلاتها من الدُوَل المُتَقدّمة ، فبعدما كانت نِسبة التَّحضُّر بها 10 % فقط في 1913 أي ما يُعادل (25 مليون نسمة) ، أصبحت 66 % عام 1990 أي ما يُعادل 175 مليون نسمة . هذا التَّحضّر كان نتيجة ارتباطه بالتّخطيط المُوَجّه و التّنمية المُوجّهة للاقتصاد و المجتمع ، فشَهِدت المُدُن الكُبرى حركة سُكانية هائلة ؛ 62 مليون ساكن حضري في العُشْريات الأخيرة من القرن الماضي ، و 22 مدينة يفوق حجمها المليون ساكن كَمُوسكو (8.8 مليون نسمة) ، كْييفْ (2.9 مليون نسمة) و سانت بيترسبورغ (5.1 مليون نسمة) عام 1990 ، بالإضافة إلى 33 مدينة بحجم 300 ألف ساكن .

أما اليابان فانه بلد الانفجار الحضري ؛ حيث يتمَيّز بِنُمُو سريع للسُكان الحضر فنسبتهم تتعدى 77 % إلى مجموع السُّكان عام 1984 ، بعدما كانت 36 % فقط عام 1950 ، في حين أحصي 95 مليون ساكن حضري عام 1990 ، لتصل نسبة التَّحضُّر عام 1994 إلى حوالي 80 % و هي من أعلى النِّسب في العالم ، و هي ناتجة عن النُّزوح الرِّيفي و التَّركيز الصِّناعي الذي حصل باليابان خاصة ما بين عامي (1955-1975) .

يبقى اليابان البلد الذي يتميز بِكَثافة عالية رغم استقرار نُمُوه السُّكاني ، و يخُصُّ التحَّضّر خاصة منطقة الساحل الشرقي المُمْتدّة على طول 1000 كم ، من المنطقة المتروبولية لطوكيو شمالا (28 مليون نسمة – 8431 كم^2) و فوكيوكا جنوباً (1.1 مليون نسمة) ، و تَضُم كل من Nagoya (2.1 مليون نسمة) و أوزاكا (13.5 مليون نسمة) ، يبلغ عرضها في المُتوسط 20 كلم . و تُعتبر توكايدو الميجالوبوليس (mégalopolis) أحد المناطق الحضرية الأكثر كثافة في العالم ؛ إنَّها منطقة صناعية بلا حدود من المصانع المُنْتَصبة على الواجهة البحرية ، فقد حصل تكاثر سريع استهلك آخر القطع من الرِّيف الياباني و نتج عنه مَشاكل عديدة منها :

* **استهلاك كبير للمجال(العقار)** : نظرا لِلنُّمُو الصِّناعي والعشوائي للتَّجَمُعات السُّكَانية بالإضافة إلى أن 70 % من مساحة اليابان ذو طبيعة جبلية ، دَفعت بـــ 80 % من اليابانيين للعيش على 3 % من المساحة الكُلِّيـــة .

* **المضار الصّـــحية** : كالضجيج و تلوّث الهواء و مياه السَّواحل ، لأنّ المناطق الصِّناعية تُمَثّل الواجهات البحرية للمُدُن اليابانـــية .

* **عجز الخـــــدمات** : كتَوفير السّكن و صعوبة التنقُّلات من الضَّواحي الكُبرى ، حيث التَّكدّس و الازدحام السُّكاني الذي يوجد في كثير من الأحيان في شروط و ظروف غير صحّية تماماً .

هذه الخصائص لا نجدها إلا نادرا في بلد صناعي كبير ، و إنّما تكون بالعالم الثّالث، و السُّلُطات اليابانية أفلتت منها السّيطرة على تسيير المجال الحضري باليابان ، الذي يتطلّب تَكلفة كبيرة للهياكل القاعدية ، سياسة تعميرية حقيقية بالرَّغم من امتِلاكها لِوَسائل تقنية فعاّلة . (LABORDE (P.),1994)

2.3.3.III- النُّمُو الحَضَري و التَّحضُّر بالعالم الثّالث :

بالرّغم من اختلاف و تَنَوُّع دُوَل العالم الثّالث ، إلاّ أنّ لها نِقاط مُشتَركة عديدة خاصة في الميدان العُمراني ؛ على عكس الدُّوَل المُصنّعة ؛ فنُمُو سكانها الحضر يتم بإيقاع من 2 إلى 3 مرّات نظيره في الدُّوَل الصِّناعية ، لكن نسبة التّحضّر بالعالم الثّالث ما زالت لا تُمَثّل سِوى 37 % (1994) (LABORDE (P.),1994) ، و ستصل في 2025 إلى 57 % فقط ، (VALLIN (J.), 1995) رغم الزّيادة الطبيعية المُرتفعة للسّكان و النّزوح الرّيفي و الانخفاض النّسبي للوفيات .

على عكس الدُّوَل المتقدمة ، مُدُن العالم الثالث تتميّز بحداثة أعمار سُكّانها ، فمثلا أكثر من ربع سكان القاهرة لا تتعدّى أعمارهم 12 سنة ، و أكثر من النِّصف لا تتعدّى أعمارهم 15 سنة في كنشاسا ، هذا على العموم و لِكُلّ قارة خصائص مُميّزة :

فآســـيا تصل نسبة التّحضّر بها 25 % ، و المُدن الصينية و الهندية تضُمّ لوحدها على التّوالي 290 و 160 مليون نسمة ، أي ما يُعادِل 20 % (1990) من مجموع السُّكان الحضر في العالم . أمّا أفريقيـــا فتُعتبر مُتأخِّرة في التّحضُّر حتى بداية القرن العشرين ، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية (1948) سُجِّلت نسبة التّحضّر بها 2 % إلى 3 % و 6 مُدن فقط يتجاوز حجمها 100 ألف نسمة . ابتداءاً من 1960 إلى غاية اليوم ، تعرف أفريقيا نُمُواً سريعاً لِمُدُنها يتجاوز المُتوسّط العالمي ؛ حيث يبلغ 6 % إلى 7 % سنوياً ، ففي 1972 حقّقت 14 إلى15 % كنسبة تحضر و 70 مدينة يفوق حجمها 100 ألف نسمة . يبدو أن النُّمُو السّريع سيُعوض التّأخر و مع ذلك تبقى نسبة أفريقيا ضعيفة بالنسبة إلى مجموع السّكان الحضر بالعالم .

بينما أمريكا اللاتينية كجزء من العالم الثالث تتميز من حيث التّحضر ، بنسبة عالية تصل 72 % إلى مجموع سكانها ، أما بالنسبة للسّكان الحضر بالعالم الثّالث فهي تُمثل 22 % ، و 10 % على المستوى العالمي ، و تتميّز بِحجم مُدُنها الكبير الذي يفوق 4 ملايين نسمة . (LABORDE (P.),1994)

4.III- نمو المدن بالعالم :

1.4.III- نمو المدن و المدن المليونية :

شهد القرن العشرين ملايين من البشر سكنوا بالمدن و استهلاك عدّة كيلومترات من الأراضي للبناء ، حجمهم المُذهل مردُّه إلى نُمُو غير عادي و سريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ؛ ففي ظَرف 40 سنة من 1950 إلى 1990 ، زادت عدد التَّجمُّعات الحضرية بحجم 10 000 نسمة بـــ 2.5 مرّة ، هذه الزّيادة تُعتبر سريعة و لكنّها اقل من مثيلتها بالنسبة للسُّكّان الحضر (3.4 مرّة) في نفس الفترة .

في 1980 أحصِي تقريبا 21 ألف مدينة بحجم 10 000 نسمة فأكثر ، و بزيادة قدرها 6 000 مدينة في ظرف 10 سنوات (1990) يُصبح عدد هذه المُدن 26 000 مدينة (10 000 نسمة فأكثر) . هنا نذكر أنّ هناك قاعدة لِزيادة أعداد هذه المُدن منها مثلا 36 000 بلدية بفَرنسا ، 60 000 قرية في البنغلاداش ، 600 000 في الهند ، 125 000 أخرى في المكسيك، و بالرّغم هذا العدد القليل من المدن (10 000 نسمة) فإنه يشمل 5/2 سكّان العالم .

أمّا عن المُدن المليونية ؛ فإنّه لم يعرف العالم سوى 17 مدينة يفوق تِعدادها مليون نسمة في بداية القرن العشرين ، و هي لا تُمثّل سوى 1.9 % من السُّكّان الحضر في العالم . لكن خلاله كان الانتشار للتّجمُّعات الكُبرى سريعاً جدّاً ، و مكانتها في حياة الإنسانية كبيرة ؛ حيث في خلال 90 سنة سُكّان العالم تضاعف 3 مرّات ، و المدن المليونية تضاعفت 18 مرّة و المدن ذات الحجم 2 مليون نسمة بـــ 21 مرّة و ذات 10 000 نسمة بـــ 5 مرّات ، في حين تضاعفت المدن ذات 6 ملايين نسمة بـــ 28 مرّة .

من هنا نلاحظ أنّ المدن الكُبرى هي المُسيطرة على حجم السُّكّان الحضر بالعالم حيث تشمل 2 حضري من 5 عام 1990 ، بينما كانت النّسبة 14/2 عـــام 1900 ، و من حيث النُّمُو فإنّها عرفت حركة كثيفة و انتشار أكثر سرعة ؛ فخلال 40 سنة (1950-1990) زادت عدد التّجمّعات بحجم (10 000 – مليون نسمة) بـــ 144 % ، بينما ذات أكثر من مليون زادت بـــ 247 % و عدد السّكّان بها زاد بـــ 402 % ، في حين زادوا في الأولى بـــ 308 % .

2.4.III- توزع المُدُن و المُدُن المليونية :

توزّع المدن كان انعكاساً لِتَوزّع السّكّان الحضر بالعالم ، فأكثر من 5/1 التجمعات الحضرية (10 000 نسمة) هو من أوروبا ، التي تتربع على 5 ملايين كلم^2 وهي بذلك تقل مساحة عن أمريكا الشّمالية بـــ 4 مرَّات ، و لكنها تشمل 4.5 مرّة أكثر من مُدُنها (أمريكا الشّمالية) . أمّا في أمريكا اللاتينية فالمدن تشغل مجالاً أكثر اتّساعا في حد ذاتها ، و التي تتكوَّن من مراكز مختلفة منها ثلاثة تفوق 15 مليون نسمة ؛ ريو دوجانيرو ، ميكسيكو و مصب نهر لابلاتا ، لكن بالمُقابل 74 دولة تشمل أقل من 1 % من السكان الحضر للعالم من بينها جزر الكراييب و الهادي ، موناكو ، بوتسوانا ، البنين ، الغابون ، موريتانيا ، كمبوديا ، اللاوس ... .

أمّا في **آســيا** فطوكيو هي المسيطرة و تُمثل 0.55 % من سكان العالم عام 1990 ، في حين كانت نيويورك في سنوات الستينيات تشمل أكثر من هذا الرقـــم (0.7 %) . و بالمُقابل هناك الهند و الصين كــدولتين أساسيتين تملك عدّة مدن كبيرة (أنظر الجدول 02) ، و هي في مُنافسة مع البرازيل و الولايات المُتّحدة ، و رغم ذلك يظهر تأثير أمريكا بحجم مُدُنها الكبير ؛ إذا كانت المدن المليونية في الصين 38 مُقابل 30 بالولايات المُتّحدة ، هذا لأنّ الصين يحوي 12.7 % من سُكان العالم للمُدن الكُبرى في 1990 و الــهند كذلك البلد الأكــثر تَحَضُّراً بالعالم تأتي في مرتبة وراء الولايات المتّحدة من حيث كثافة السّكّان بالمُدن الكُبرى .

الجدول رقم 02 : توزيع المُدُن المليونية على الدّوَل الرئيسية و تعداد السُّكّان بها لسنة 1990.

البــلــد	السّكّان بالمليون	عدد التّجمُّعات	% في العالــم
الولايات المُتّحدة	110.7	30	12.7
الصّــيـــن	91.4	38	10.5
الــهــنــد	68	21	7.8
اليابـــان	60.4	10	6.9
البرازيــل	53.4	15	6.1
روســـيا	33.6	15	3.9

المصدر : Géopolis, FME ,1992

أمّا أفريقيا فهي نسبية التّمثيل لأنّ هذا يرجع إلى استقلال العديد من الدُّوَل حديثا بعد1950 ، حيث مُدُنها الضّخمة هي العواصم السّياسية و الاقتصادية لها ، خاصة في أفريقيا السّوداء التّي خصتها بالهياكل القاعدية الحديثة ؛ فهي بالنسبة لها النُّقطة الوحيدة للانفتاح على العالم و الاقتصاد العالمي ، مثل لاجوس Lagos (000 683 4 ن) بنيجيريا ، ابيجان (000 225 2 ن) بسَاحل العاج ، كنشاسا (900 355 3 ن) و الإسكندرية (000 498 3 ن) عام 1990 ، و تعتبر هذه المدن الرُّؤوس الضّخمة في هذه البلدان .

المُلاحَظ هُنا أنّ مُــعظم المُدن الكُبرى في هذه الفترة ظهرت بالعالم الثّالث ؛ حيث من بين 298 مدينة ملــيونيــة بالعالم عام 1990 ، 174 (58.8 %) أي 10/6 منها توجد بالعالم الــثــّالث ، و يُعْتبر التّحكُّم في تسييرها و نُمُوها و العيش فيها بأحسن الظُّروف ، تــحــدِّيــاً جــديــاً بالــنســبة لِدُوَل العالم الــثــالث و التي من بينها الجزائر . MORICONIE-EBRARD (F.), 1993)

III.3.4- بـــروز وهيمنة الـــمدن الضخمة بالعالـــم :

III.3.4.1- ازديـــاد و نمو المدن الكبرى (الضخمة) بالعالـــم :

إنّ أحد المشاهد الأكثر درامية لِلنُّمُو الحضري بالعالم هو الحجم الضّخم الذي و صلت إليه بعض المدن اليوم ، فمع ازدياد السكان ازداد عدد المُدُن و نَمَت الموجودة أصلاً ذات المَواقع المُميّزة و تجاوزت كل التّوقُّعات . تكفي بعض الأرقام لتُعطي فكرة عن هذا النُّمُو و التَّضخُم ؛ فإلى غاية 1950 لم يكن هناك سِوى تجَمُّعَين سُكَّانِيَيْن بحجم أو قريب من 10 ملايين نسمة فأكثر ، و هُما يُمثّلان عاصمتي العالم المُصنِّع لندن (9 ملايين نسمة) التي كان تِعداد سُكّانها (4.2 مليون نسمة عام 1875) و نيويورك (12 مليون نسمة) . و في 1975 اصبحوا سِتّ تجُمُّعات كبيرة ؛ حيث التحقت طوكيو (16 مليون نسمة) رمز تقدّم اليابان لِتتجاوز عدديا تجمع نيويورك ، و التي تحتل الرِّيادة اليوم على مساحة 6091 كلم^2 بكثافة تُقدّر بـــ 4770 نسمة/كلم^2 ، بالإضافة إلى كل من مكسيكو ، صاوباولو و شانغهاي 12 مليون نسمة لكل واحدة . (VALLIN (J.), 1995)

ويتضاعف عدد هذه المدن إلى 16 عام 1990 حسب Geopolis (انظر الملحق01.ج01) حيث بلغت طوكيو (28.7 مليون نسمة) و نيويورك (23 مليون نسمة) ؛ المدينة الأكثر امتداداً في العالم حيث تتربَّع على نِطاق موحد و مستمر مساحته حوالي 375 15 كلم^2 . إنها حالة من الالتحام و لذلك يُستخدم مُصطلح mégalopolis center لِتعيينها ، فاستمرارية البنايات على طول 400 كلم من الشَّمال الشّرقي (Springfield, Massachusetts) إلى غاية الجنوب الشّرقي (Elkton, Delaware) ، شكل يطرح أكثر من مُشكلة . (MORICONIE-EBRARD (F.), 1993) لِيَصل عدد هذه المدن عام 2000 إلى 21 مدينة يفوق حجمها 10 ملايين نسمة ، منها بُرُوز أقطاب حضرية عالمية جديدة كَسُيول بِكُوريا الجنوبية و أوزاكا باليابان و بومباي بالهند .(VALLIN (J.), 1995)

من هنا لنا أن نتخيل جمع سكان بلد كتونس (10 ملايين) أو السويد (30 مليون) في مدينة واحدة ؛ فالمشاكل التي ستتولد عن ذلك جد عويصة و لا يمكن التحكم فيها ، و طوكيو و القاهرة أكبر دليل على ذلك . فمثلا في كل من مكسيكو و كلكتا و بومباي و غيرها يتنفس الناس عبر الأقنعة ، فما بالك عن الماء النقي و كفايته و حجم استهلاك الطاقة و المجال ، كل هذا يعني استدامة هذه المدن مرهونة في المستقبل .

ما يثير الانتباه و يشكل مصدرا للقلق ، أن أكثر من 70 % من هذه المدن الكبرى ستكون بدول العالم الثالث حسب الأمم المتحدة ، التي تفتقر للإمكانيات المالية و الوسائل التقنية لمواجهة المشاكل التي تتمخض عن هذه المجاما Magma الحضرية و العمرانية للمدن الكبرى و الضخمة و التي تلتهم آلآف الهكتارات سنويا لتأتي على الأخضر واليابس مخلفة آثار سلبية على الإنسان والبيئة معا .

III.4.3.2- خاصية تموقع المدن الكبرى الضخمة :

قد تكون المدن الكبرى في العالم داخلية ، لكن أهم ميزة لها تموقعها على ضفاف البحار أو على مجرى مائي قابل للملاحة ؛ فمن بين 298 مدينة مليونية في 1990 ، 106مدينة تتواجد على الواجهة البحرية لبلدانها ، و81 على نقطة نهر (طريق مائي) كالقاهرة وصاوباولو و لابلاتا . كلما كانت المدينة كبيرة جداً فإن هذا يعني أن موقعها مهم وله دور في تضخمها ؛ فمن بين 16 مدينة يفوق حجمها 10 ملايين نسمة ، 12 مدينة هي موانئ بحرية كنيويورك ، طوكيو ، شنغهاي ، بومباي ، مدراس ، كراتشي ، كلكتا و غيرها. ومدينتين موانئ نهرية و ستة من بين 16 تَجْمَع بين الميناء النهري والبحري (MORICONIE-EBRARD (F.), 1993)، هذا التموقع مع الضخامة له مخاطره على البيئة البحرية والمائية تضاف إلى الأعباء السابقة .

IV- ظاهرة التحضر والنمو الحضري في الوطن العربي :

لقد ازداد عدد السُّكان الحضر في البلاد العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بشكل يُثير الانتباه ؛ حيث انّه يفوق النُّمُو السكاني في حدّ ذاته ، نظرًا للظُّروف و العوامل التاريخية و الدّينية و السياسية و الاقتصادية ، التي عاشتها الدُّول العربية خلال هذه الفترة أو ما قبلها ، و أثرت في مدى انتشار وتباين هذه الظاهرة من بلد لآخر .

1.IV- أهم ميزات التّحضر في الوطن العربي :

1.1.IV- زيادة سريعة و تبـــاين نسب التحضر :

يتميز نمو ظاهرة التحضر في الوطن العربي بمعدل أسرع بكثير من مثله في الدُّوَل المُتقدّمة أو النامية ؛ حيث قُدِّرت نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان في الوطن العربي بنحو 25 % في بداية الخمسينيات ، ثمّ ارتفعت إلى 36 % عام 1900 ، و تواصل هذه النسبة طريقها بوتِيرة سريعة لِتَصل في نهاية القرن الماضي إلى 65 %.(الجدول رقم 03) و يُتوقع أن تصل إلى 77 % مع نهاية الربع الأول من القرن الواحد و العشرين ، التي تؤدي إلى خلخلة واسعة للسكان في الوطن العربي .

يتميز كذلك التحضر في الوطن العربي بتباين نسبه ، نظرا لخصائص كل بلد و سياساته المنتهجة في مختلف الميادين ؛ حيث نجد أعلى النسب تسجلها خاصة البلدان البترولية سنة 1995 كالكويت (97 %) ، الإمارات (84 %) ، السعودية (80 %) ، العراق (75 %) ، ليبيا (86 %) و غيرها كلبنان (87 %) ، الأردن(71 %) ، تونس (57 %) و الجزائر (56 %) ، موريتانيا 54 % ، سوريا 52 % ، مصر 45 % ، المغرب 48 %. لكن هناك دول مازال يتميز سكانها بالطابع الريفي و البدوي كالصومال 26 % ، السودان 25 % ، اليمن 34 % و عُمان 13 % اللواتي تعرفن في الآونة الأخيرة نُموًا سريعًا في مدنها ؛ حيث يعد أعلى معدل في الدول العربية 8 % ، التي تبدو أنها ستلتحق بركب التحضر للدول الغربية أكثر مما هو متوقع لها سنة 2025 ، هذا بالإضافة إلى معدل الزيادة الطبيعية المرتفع في الدول العربية (2.4 % - 5 %) .

الجدول رقم 03 : تطور نسب التحضر في الوطن العربي .

البـــلـــــد	1975 (%)	1995(%)	توقعات% (2025)
الأردن	55	71	84
الإمارات	65	84	91
تـــــونس	50	57	74
الجـــــزائر	40	56	74
السعودية	59	80	88
ســـــورية	45	52	70
السودان	19	25	46
الصومال	21	26	46
العراق	61	75	85
عُـــمـــان	06	13	33
الكويت	84	97	99
لبنان	67	87	94
ليـــبـــــيا	61	86	93
مـــــصر	43	45	62
المغرب	38	48	66
موريتانيا	20	54	73
الـــــيمن	16	34	58
المتوسط	**44,12**	**58,24**	**72,70**

المصدر: محمد مروان مراد ،2001 .

2.1.IV- ارتفاع معدلات النمو الحضري :

إنّ ما يُميز النُمو الحضري هو ارتفاع معدلاته ؛ حيث تفوق معدلات الزيادة الطبيعية للسكان و هو دليل على أن المدن العربية لا تنمو فقط بالزيادة الطبيعية ، و إنما تُشكل الهجرة من مدن أخرى أو من الريف و البادية أحد ركائز هذا النمو (أنظر الشكل رقم 05) .

الشكل 05 : النمو الحضري والزيادة الطبيعية في الوطن العربي 1990-1995.

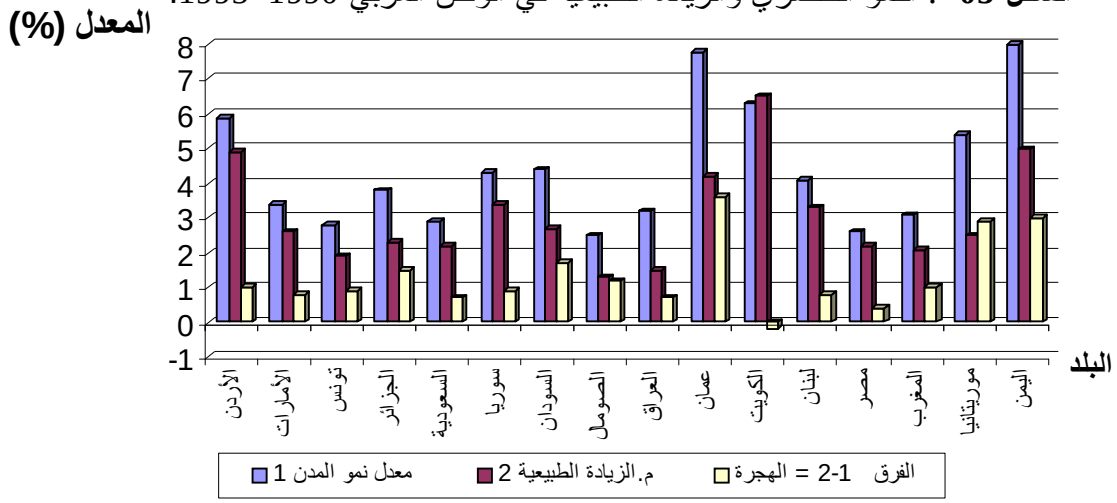

المصدر: محمد مروان مراد ، 2001 .

فالهجرة تمثل حوالي 30 % من مُعدل نُمو المدن العربية في المتوسط ، و تختلف من بلد لآخر . فنجد معدل الهجرة عال في بلدان انطلقت نحو طريق التنمية بوَتِيرَة سريعة مثل عُمان 3.6 % ، اليمن 3 % ، موريتانيا 2.9 % السودان 1.7 % ، الجزائر 1.5 % .... . كما نلاحظ أن الكويت البلد الوحيد الذي وصل إلى درجة التشبع في التحضر (97 %) ، و مدنه تنمو بالزيادة الطبيعية (6.5 %) ، أما مُعدل النُّمُو الحضري بها فيبلغ 6.3 % و هو من أعلى المعدلات. (محمد مروان مراد ، 2001)

3.1.IV- سيطرة المدن العواصم و المدن المليونية :

من ميزات التحضر في الوطن العربي أيضا أن المدن المليونية و أغلبها العواصم السياسية للبلدان العربية ، تهيمن بحجمها السكاني على المدن الأخرى ؛ حيث أنها تستحوذ على 38 % من إجمالي السكان الحضر سنة 1990 ، و هي تنمو بمُعدل يعتبر أعلى من المتوسط العالمي . هذا له عواقبه الوخيمة على البيئة الصّحية و المحيط العمراني لِمِثل هذه المدن ، و أحسن مثال مدينة القاهرة التي يزيد عدد سكانها عن 16 مليون نسمة ، أي أن ثُلُث سكان مصر يقطنون فيها ، و تلتها في ذلك بغداد (4.270.000 نسمة) بالعراق ، الدار البيضاء بالمغرب (3.211.000 ن) ، الجزائر العاصمة (2.268.000 ن) و ذلك عام1990. فهي تُعد أولى المدن العربية ازدحاما بالسكان و انعكس ذلك سلبا على البيئة و المحيط ، من تلوّث الهواء و السكن العشوائي و مشكلة الصرف الصحي... .

2.IV- عوامل الدفع لِظاهرة التحضر في الوطن العربي :

بالإضافة إلى العوامل التاريخية و السياسية و الاقتصادية التي مرّت بها البلاد العربية ، فإنّ السعي إلى الإقامة بالمدن بالنسبة للمواطن العربي له عِدّة أسباب . منها عوامل الجذب للمدن العربية لِغرض العمل بها و الاستفادة من الميزات و الخدمات التي تقدمها ، و عوامل الطرد التي تدفع بسكان الريف أو البادية للهجرة إلى المدينة ، كعدم كفاية الدخل و الظروف الصّعبة للحياة المعيشية الريفية ، على أمل تحسين وضعهم المعيشي . لذلك يُمكن حصر العوامل التي تُساهم فعلا في النُّمُو الحضري للمدن العربية في ثلاث عوامل رئيسية :

1.2.IV- الزيادة الطبيعية المرتفعة :

إنّ الزّيادة الطبيعية هي التي تُشكل العامل الرئيسي للنُّمُو السكاني بصفة عامة و نُمُو المُدن العربية خاصة ، أكثر ما تشكله الهجرة (الريفية) ؛ فمُعدل الزيادة الطبيعية المتوسط للدول العربية الذي يفوق 3.12 % يعتبر من أعلى المُعَدَّلات في العالم ، و يختلف من بلد لآخر و من مدينة لأخرى ، فنجده يفوق المتوسط العربي و في أعلى مُستوياته في كل من الكويت (6.5 %) ، اليمن (5 %) ، عُمان (4.2 %) ، الأردن (4.9 %) ، في حين نجده أقل من المتوسط في بلدان أخرى مثل الصومال (1.3 %) . و هناك دُوَل بفضل سياستها لتنظيم النسل استطاعت أن تتحكّم في نُمُوها السكاني ، و تُحقق استقرارا في مُعدل الزيادة الطبيعية كتونس (1.9%) (محمد مروان مراد ، 2001) و الجزائر (1.4 % لعام 2000). (ONS, 2002)

2.2.IV- الـــهجرة الريفية أو من البادية :

لا يُمكن إهمال الهجرة من الريف أو البادية في نُمُو المدن العربية ، فهي تُمثل في المتوسط 29 % من مُعدّل النُّمُو الحضري على مستوى الوطن العربي ، و هي متباينة من بلد لآخر ، فهناك مدن تنمو بالهجرة أكثر منها بالزيادة الطبيعية كما في الصومال (64 %) و موريتانيا (53.7 %) ، و هناك بلدان تشكل الهجرة الريفية أو من البادية أكثر من ثلث النُّمُو الحضري لِمُدنها كعُمان (46.5 %) ، الجزائر (40 %) ، السودان (38.6 %) و اليمن (37.5 %) . (محمد مروان مراد ، 2001)

هذا العامل مرتبط بالإنسان العربي في حدّ ذاته ، الذي يسعى إلى تحسين الظروف المرتبطة بمعيشته و حياته و تنمية خبراته ، و محاولة إثبات ذاته من خلال المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجماعية ، فالعُزلة في الريف أو البادية يُعتبر عائقًا أمام هذه الرّغبات و الطُّموحات ، بالإضافة إلى الهجرة الاضطرارية نظرا لقساوة الطبيعة و صعوبة المعيشة في البادية أو الريف.... .

3.2.IV- سياسة التصنيع و سيطرة قطاع الخدمات :

لا شكَّ أنّ سياسة التصنيع التي انتهجتها معظم الدول العربية و تركيز الخدمات على مستوى المدن ، أدى بالعديد من الريفيين إلى النزوح إليها ، فالمدينة العربية تُوَفر فُرص العمل في قطاع الصناعة و قطاع الخدمات عموما ، خاصة قطاع التجارة الذي يتطلب تجمع عدد أكبر من المستهلكين .

هذه الميزة موجودة منذ القدم عند العرب ؛ فهم يمارسون الرعي أو الزراعة أو الحرف إن توفرت الظروف لها و كثيرا ما يمارسون التجارة ، فالقوافل التي تنطلق من مكة إلى الشام ، و إلى اليمن للتجارة في العصر الجاهلي لأكبر د ليل على ذلك ، و هي من طبيعة الإنسان العربي إلى اليوم ، و ما إن أضيف إليها عنصر الصناعة (صناعة تحويلية أو تركيبية) خاصة في النصف الثاني من القرن الماضي ، حتى اكتملت سلسلة عوامل الجذب إلى المُدُن العربية ، التي تساهم في إفراغ الريف وإهمال قطاع الفلاحة والزراعة والرعي ، رغم ما يشكله من أهمية استراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي و الإفلات من التبعية للخارج في ذلك .

V- ظاهرة التحضُر و النمو الحضري في الجزائر:

قبل أن نحلل ظاهرة التحضر في الجزائر إحدى البلدان النامية والتي تتميز بنُمُو ديمغرافي سريع ، سنرى باختصار الخصائص السكانية المميزة لها على مستوى مجالها الفيزيائي ، المميز بصحراء مساحتها 2 مليون كلم^2 جنوبا و 000 400 كلم^2 متنوعة و مختلفة التضاريس شمالا ، بشريط ساحلي طوله 1200 كلم .

1.V- الوضعية غير المتوازنة لــتوزع السكان :

حسب إحصاء للسكان والسكن في 1998 سجلت الجزائر حوالي 000 000 30 نسمة ، بكثافة متوسطة تقدر بـــ 12.2 % ، و هم موزعون توزيعا غير منتظم على الرقعة الجغرافية للجزائر ؛ حيث حوالي 40 % (11 مليون نسمة) يقطنون الشَّريط السّاحلي و يتمركز معظمهم في مدن أو في مراكز حضرية ، على مساحة تُقدّر بـــ 000 45 كلم^2 التي تُمثل 1.9 % فقط من المساحة الكلية للجزائر . بينما يسكن المناطق الداخلية (الهضاب والتّل) حوالي 52 % (000 300 15 نسمة) ، في حين يمثل الجنوب حوالي 88 % من المساحة الكُلّية ويتواجد به 000 800 2 نسمة ، أي ما يقارب 10 % فقط من مجموع السُّكّان ، و بصفة عامة فإنّ تسعة جزائريين على عشرة يقطنون الشَّمال على مساحة تُمثــّل 10 % فقط من المساحة الكلّية . (الجدول رقم 4)

هذا ينم على اختلال واضح وكبير في تمركز و توزع السكان ، الذي له عواقب وخيمة وصُعُوبَات خاصة بالنسبة للتهيئة العمرانية و فوضى التعمير في الجزائر ، و ما

أظهرته الكوارث الطبيعية كزلزال بومرداس ، العاصمة في ماي 2003 و فيضانات باب الواد إلاّ دليل على ذلك .

الجدول رقم 04 : التوزّع السكاني في الجزائر في سنتي 1987 و 1998.

المنطقة	المساحة	السكان بالألف		الكثافة السكانية ن/كلم2	
		1987	**1998**	**1987**	**1998**
الشريط لساحلي	45000 %**1.9**	11 000 % **37.8**	8 900 % **38.6**	222.5	245
التل والهضاب	255000 % **10.7**	12 139 % **52.7**	15 300 % **52.6**	49.6	60
الشمال الداخلي	**300.000 % 12.6**	**21 039 % 91.3**	**26 300 % 90.3**	**73.8**	**88**
الجنوب	2.000.000 % 88	2 000 % 8.7	2 800 % 9.7	0.9	1.35
الجـــــــزائر	**2.381.741**	**23 039**	**29 101**	**9.6**	**12.22**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، 2000 .

عندما نُدقق أكثر في تَمركز السّكّان أو كثافتهم ، و نسبة التّحضّر ليس فقط على مستوى المناطق الثّلاثة للمجال الفيزيائي الجزائري ، و إنَّما على مستوى كل منطقة ، فإنّ ذلك يُعطي لنا نظرة واضحة على أن أغلب السّكّان خاصة في الشّريط الساحلي يقطنون (يستوطنون) المدن ، أو المراكز الحضرية الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية ؛ حيث في الشريط الساحلي باستثناء الجزائر العاصمة (144 3 نسمة/كلم^2) ، تتراوح الكثافة ما بين 572 ن/كلم^2 بوَهران ، البليدة (437 ن/كلم^2) إلى (105 ن/كلم^2) بالنسبة للطارف و (93 ن/كلم^2) لتلمسان .

أما بالنسبة للمناطق الداخلية فإن اختلال التَّوازن واضح جدا ؛ حيث من كثافة سكانية تعادل 370 ن/كلم^2 بولاية قسنطينة إلى 12 ن/كلم^2 بالجلفة و 2 ن/كلم^2 بالبيض ، 57.8 ن/كلم^2 بسيدي بلعباس ، و بالنسبة لولايات الجنوب فهي تتغير من 27 ن/كلم^2 بالنسبة لولاية بسكرة مثلا إلى أقل من واحد (0.17 ن/كلم^2) بتندوف . (D.T.C.S.R.C (ONS), 2000)

2.V- مـــراحـــل التحضر بالجزائـــر :

إنّ هذه الظاهرة ليست وليدة الساعة بل لها أسبابها و دوافعها التاريخية والاقتصادية والسّياسية ، و لكنها مرّت بمراحل عدّة فالشّبكة الحضرية الحالية في الجزائر لها جذور تمتد لبداية التاريخ .

1.2.V- جـــُذور الظاهرة الحضرية :

هذه الجذور تركت بصمات واضحة في تاريخ التحضر في الجزائر ، فلولا هذه التأثيرات القديمة (الأندية القديمة للرومان ، والتُّرَاث العُمْراني الإسلامي و الفرنسي) ، لما كان التحضر اليوم في الجزائر بهذا الشكل .

أ- الـــمـــدن الـــرومـــانية :

تعود جذور ظاهرة التحضر في الجزائر قديما إلى الاحتلال الروماني من 42 ق.م إلى 429 م ؛ لأن أهم المستوطنات الحضرية كانت تلك التي نتج تأسيسها عن الاجتياح الروماني ، لتوسيع أرجاء الإمبراطورية الرومانية في أفريقيا ، الذي كانت أهدافه عسكرية و استيطانية ؛ فأقيمت القلاع الحصينة والمراكز الحضرية للجنود الرومان ، للحماية من جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي . لما استتب لهم الأمر قاموا بجلب أفضل مهندسيهم المعماريين لتخطيط و إنشاء أجمل المُدُن ، التي تحمل الخصائص العُمرانية والحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية ، من تقنية عالية في الهندسة المعمارية وفَن النحت و الزَّخرفة و كذلك التخطيط الحضري الجيد ، المُتميز بالانتظام و إقامة التجهيزات والمرافق الأساسية الضخمة كالمعابد و الكنائس و الحمّامات و المسارح والمكتبات و ملاعب ومدرجات ... .

هذه المدن لازالت آثارها إلى اليوم كمدينة تيمقاد التي كان يقطنها سكان حضريون أصلهم روماني ، وقُدِّر حجمها ما بين 500 و 000 20 نسمة للمدينة الواحدة . و قد أقيمت هذه المدن التي لها بصمات واضحة في الشبكة الحضرية في الجزائر على مستوى الشمال ؛ فعلى الشّريط السّاحلي كان أهمها : هيبوريجيوس (عنابة اليوم) ، ايجيليجيلي (جيجل) ، صالداي (بجاية) ، ايومنيوم (تيجزيرت) ، روسوكورو (دلس) ، روسجوني (برج البحري) ، اكوسيوم (الجزائر) ، تيبازا ، قيصارية (شرشال) ، كارتيناست (تنس) ، بورتوس ماحنوس (بطيوة) ، وسيجا (رشقون) و أدفراترس (الغزوات) ، و غيرها .

أمّا في الداخل فكانت سيرتا (قسنطينة) ، مادوراس (مداوروش) ، بورسيكونوميداريوم (خميسة)، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف) ويوماريا (تلمسان) من أهم هذه المدن، وأخرى كانت محطات عبر الطُّرق الداخلية التي تجوبها جيوش روما في شمال أفريقيا مثل تافيرس (سوق أهراس) ، ماسكولا (خنشلة) ، تاموجادي (تيمقاد) و تبيليس (تبسة) . قد يعود أصل هذه المدن خاصة الساحلية إلى مجيء الفينيقيين لِسواحل أفريقيا قبل الميلاد ، و ذلك لأغراض تجارية ، إلا أنه لم تكن ذات أهمية كبرى مثل: هيبو (عنابة) و تيبازا. (التجاني (ب.) ،2000)

ب - الـــمدن في عـــصر الإسلام :

أُثريت الشبكة الحضرية للجزائر مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال أفريقيا ؛ بإنشاء العديد من المدن و توسيع أخرى كانت موجودة من قبل ، مُسْتمدة كيانها وروحها و مضمونها من الشّريعة الإسلامية ، مبنية على أسس الفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي و الوظيفي الذي يتطلّبه المجتمع الإسلامي من مساجد ، مساكن ،

حمّامات ، و أمن و دفاع ، إدارة و تـــجارة ، سياسة و أدب ، فنون وحرف ، بساتين و حدائق ...الخ . (جورجي (ز.) ، 1967)

و قد اتسمت هذه المدن في بداية الأمر بمَواقعها الاستراتيجية لأغراض دفاعية ، و ارتقت فيما بعد إلى مرتبة مدن تتجلى فيها خصائص المدينة العربية الإسلامية ، و ازداد عدد هذه المدن مع تعاقب الدُّوَيْلات التي حكمت الجزائر ، من الرستميين و الأغالبة و الصَّنهاجيين و الحمَّاديين و المرابطين ، و الموحدين إلى المرنيين و الزِّيّانيين ، كما ازداد عدد المقيمين فيها خاصة المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوطها . من هذه المدن تيهرت ، القليعة ، تلمسان ، المنصورة ، بجاية ، المسيلة (قلعة بني حمّاد) ، تنس و الجزائر...الخ . (الميلي (ل.) ، 1989)

ج- الشبكة الحضرية خلال الحكم العثماني :

ما يميز فترة القرن الخامس عشر الميلادي ، هو بروز الحياة الحضرية في الجزائر بشكل واضح وجلي بسبب الاستقرار في الإدارة ؛ حيث أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري ، أي أن مجال تأثيرها الاقتصادي و الاجتماعي و السّياسي تعدّى حدودها . نظرًا لِتَنَوع وغنى الحياة الحضرية بها ، لاستفادتها من خبرات العلماء و الأطباء و المهندسين و المعماريين و الأدباء و الشعراء و الفنانين و حرفيو المهن المختلفة ، من العرب المسلمين المهاجرين من الأندلس بعد سقوطها ، وازداد عدد المقيمين فيها خاصة الساحلية و الداخلية مما أعطى دفعاً قوياً للطّابع الحضري لها ، حيث أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي مدن دول العالم ، مثل تلمسان في الغرب و قسنطينة في الشّرق ، اللتان كان عدد السُّكّان في كل منها لا يقل عن 50 000 نسمة في هذه الفترة . (التجاني (ب.) ، 2000)

بالإضافة إلى الوظائف الحضرية التي تؤديها هذه المدن ، كان لها دور إداري و عسكري ؛ فمدينة الجزائر العاصمة كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا لِلدَّايْ ، مدينة المدية عاصمة لإقليم التِّيطري في الوسط ، مدينة قسنطينة مقر باي الشّرق ، مدينة معسكر ثم وهران بعد جلاء الأسبان عنها عاصمة لِبَايْلِكْ الغرب ، و غيرهن من المدن الهامّة مثل الجزائر آنذاك ، البليدة ، بجاية و إلى اليوم .(FONTAINE(J.), 1990)

2.2.V- ظاهـــرة التحضر خلال الاستعمار الفرنسي :

ويمكن أن نميز خلاله فترات مختلفة و متميزة بأحداثها التاريخية و السياسية التي أثرت على حركة السكان و استقرارهم و يمكن أن نجملها في ثلاث مراحل :

أ - مـــرحلة ما بين 1830-1910 :

مع احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 و باقي المدن الساحلية و الداخلية بدأ عدد سكان المدن يتقلص ؛ حيث أنه لا يتعدّى 5 % من مجموع السكان الجزائريين آنذاك ، بسبب التَّقتِيل الجماعي و سياسة الطّرد و النفي التي اتبعها الاستعمار الفرنسي لمقاومة الأهالي له،

و الاستيلاء على الأراضي السهلية لخدمة أغراضه الاقتصادية ، مما أدى بالجزائريين إمّا بالهجرة إلى الرّيف أو إلى بلدان أخرى خاصة المشرق العربي. (التجاني (ب.) ، 2000)

رغم استغلال المستعمر الفرنسي للشبكة الحضرية الموجودة أصلاً في الجزائر لخدمة أغراضه التوسعية و الاقتصادية خاصة ، الهيمنة و الاستغلال عند ما ربط أهم المدن الجزائرية و أقاليمها بشبكة السّكك الحديدية ، كما أنشأ الموانيء بالمدن السّاحلية : ميناء وهران ، الجزائر، عنابة ، بجاية ، مستغانم ، بني صاف ، الغزوات و سكيكدة و غيرها لنقل الثروات الجزائرية إلى فرنسا . إلاّ أنه ساهم في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر طبعاً لتحقيق أهدافه الاستيطانية و العسكرية ، إذ وضعت الإدارة الفرنسية خلال هذه الفترة (1830 – 1910) مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية من أجل توسيع أنسجتها، بإنشاء أحياء جديدة لإقامة الأوروبيين وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية ، بجانب الأحياء التي تأوي الأهالي الجزائريين .

ولم تكتف بهذا فحسب ؛ بل أقامت مدن جديدة التي يمكن تسميتها مدن استيطانية تضاف إلى الشّبكة الحضرية للجزائر منها : سطيف ، باتنة ، سيدي بلعباس ، فرندة ، و التي تُعَدّ اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر .

ب - مرحلة ما بين 1910 – 1954 :

تميّزت هذه المرحلة بالهجرة الكبيرة لِسُكّان الأرياف نحو المراكز العمرانية بالجزائر و باتجاه فرنسا ، بسَبب الأزمات الاقتصادية العالمية من جرّاء الحربين العالميتين اللتان أثّرتا سلباً على سُكّان الرِّيف الجزائريين خاصة في النقص الغذائي ، فاضطرَّتهم إلى الهجرة مما زاد من عدد سُكّان المُدُن حيث بلغت نسبتهم 23.6 % سنة 1948 من مجموع السكان.(ONS, 2000) من هنا ظهرت أوّل بوادر الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى و المُتَوسطة ، فاضطرت السُّلُطات الفرنسية لإسكان الجزائريين في مناطق هامشية ضمن مُخطَّطاتها العمرانية بعَزل الجزائريين و إبعادهم عن الأحياء الأوروبية. (التجاني (ب.)، 2000)

ج - مرحلة الثورة التحريرية 1954 إلى غاية 1966 :

إنّ انطلاق الثّورة التّحريرية الجزائرية الكبرى و السّياسة الوحشية التي انتهجها المُستعمر الفرنسي خاصّة ضدّ سُكّان الأرياف ، من تقتيل و تعذيب و اعتقالات و تهجير بالقُوّة باعتبارهم محتضنو الثّورة ، كما أنّ انعدام الأمن هناك ، جعل الآلاف من الريفيين يُهاجرون بُيوتهم نحو المُدن أو المراكز الحضرية أو نحو البلدان المُجاورة ، و كما أنّ المُحْتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي لِغَرض خنق الثّورة ، التي كان يجمع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم و قراهم ، نمت و توسّعت بعد الاستقلال ، و لأن سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية نزحوا إلى المدن المُجاورة لهم . (LAW LESS (R.), 1978)

مع بداية الاستقلال عام 1962 ، عاد حوالي مليون لاجيء من تونس و المغرب فاستوطن ما يقرب 90 % منهم المدن الكبرى و المتوسطة ، بينما عاد 10 % فقط إلى قراهم و مَداشرهم . من هُنا نستخلص أن كل هذه الظُّروف العصيبة التي مرّت بها الجزائر جعلت مُعدّل النُّمُو الحضري يُحقق أعلى نسبة له في تاريخ الجزائر ، حيث وصل نحو 10.2 % و الباقي ما زال يقطن الريف و يزاول نشاطاته الفلاحية . (التجاني (ب.) ، 2000)

إلى غـــاية 1966 ، كانت نسبة الحضر إلى مجموع السكان بالجزائر المُستقلّة 31.4 % (ONS,2000)، و قد ساهم في النُّزوح الرِّيفي الكثيف نحو المدن و المراكز العمرانية فشل تطبيق سياسة التّسيير الذّاتي للقطاع الفلاحي الحكومي ، الذي تتواجد مزارعه قرب المراكز العمرانية الكبرى أو المراكز الحضرية كمتيجة (الجزائر العاصمة) ، سهول وهران و الشلف و سيدي بلعباس ، و عين تموشنت ، و سهول عنّابة و قسنطينة و السهول الخصبة قرب تلمسان و فرند ة و تيهرت و سطيف ... ،(التجاني (ب.) ، 2000) و قد تسبّب هذا الفشل أيضا في اتجاه هؤلاء السّكّان ذوي الأصل الريفي إلى قطاع الخدمات الحضرية ، التي يُتيح امتيازات و شروط جيّدة للعمل و الأجور و استقرارهم خاصة بالمدن الكبرى .

3.2.V- التحضر أثنـــاء الاستقلال :

أ- مرحلة التَّحضّر المحفـــز غير المقصود (1966 – 1990) :

إنّ الخيارات الاقتصادية الموجّهة و السياسات المُنتَهَجة في مُختلف الميادين في هذه الفترة ، هي التي كانت المحفّز الأساسي لِتنامي أو تفاقم ظاهرة التّحضّر في الجزائر ؛ فالوسائل المُستخدمة لتحقيق خُطط التنمية (الخطة الثلاثية الانتقالية 67 – 69) ، و المخططات الرباعية و الخماسية فيما بعد و البرامج الخاصة بالتّخطيط الإقليمي و المحلّي ، التي شملت عشر ولايات : الواحات ، الأوراس ، تيزي وزو ، تلمسان ، سطيف ، سعيدة ، قسنطينة ، الشلف و عنابة ، و تطبيق الثورة الزراعية و تأميم الأراضي الفلاحية ، و التوجه الصناعي ، كان لها الأثر البالغ في هز السكان هزّة قوية و جعل الكثيرين منهم يشُدوُّن الرّحال إلى المدن الكبرى أو المراكز الحضرية ، حيث فرص الشُّغل متاحة في الوحدات الصناعية و التجارية و قطاع البناء ، وحياة أفضل من قساوة الرّيف تاركين أراضيهم الزراعية مهجورة .

أما الثورة الزّراعية و إقامة القرى الاشتراكية فكانت أشبه بالسياسة الاستعمارية الفرنسية عند إقامتها للمحتشدات ، فقد أحدثت خلل في التركيبة الاجتماعية والعقارية بالرّيف أدّت بمعظم الفلاّحين والمُزارعين إلى ترك النّشاط الزّراعي و امتهنوا مِهَناً حضرية ، و 750 قرية اشتراكية التي شُيّدت آنذاك على أراضي خصبة ، تحتوي على جميع المزايا الحضرية التي غيّرت من طباع الفلاحين و عَوَّدَتْهُم على حياة شبه حضرية ، و تطورت فيما بعد لِتُصبح مراكز حضرية إدارية بعيدة عن النشّاط الزّراعي . (SUTTON (K.), 1982)

ففي الفترة ما بين (66 -1977) هاجر حوالي 1.7 مليون نسمة من سكان الرّيف إلى المدن بمعدّل 000 100 نسمة في السّنة الواحدة ، و تراوح معدّل نمو السكان الحضر في المدن الجزائرية خاصة الشّمالية ما بين 4 و 8 % سنوياً خلال هذه الفترة . (التجاني (ب.)، 2000) أمّا التّوجه الصناعي (الصناعة الثقيلة أو الخفيفة فيما بعد) باعتباره المخرج من التّخلف ، الــذي أعطيت له الأهمية و الأولوية المُطلقة في المُخطّطات الرُّباعية و الخُماسية في مجال الاعتمادات المالية ، فقد كان له الأثر البالغ في تدعيم و نُمُو الشبكة الحضرية في الجزائر سواء بالمدن الكبرى أو المتوسطة أو الصغيرة ؛ حيث ازداد النُّمُو الحضري بها بشكل كبير نظرا للأعداد الهائلة من السّكّان القادمين من الرّيف .

ساهم هذا التّوجه في رفع المُعَدّل الحضري خاصة بالمناطق السّاحلية بمُدُنها التي أُنشِئت فيها مُرَكَّبات ضخمة ، كمُركّب الحديد و الصّلب الحجار بضواحي عنابة و مركبي البتروكيمياء و تمييع الغاز في كل من سكيكدة ، و المحور الصناعي آرزيو وهران بطيوة ، و المركّبات الصّناعية بالجزائر العاصمة و قسنطينة لِما تتوفّر عليها من عوامل تساعد على قيام الصناعة من طرق و موانئ و مياه وطاقة كهربائية ...الخ ، هذا ما أدّى بهذه المدن خاصة السّاحلية إلى التوسُّع العمراني على حساب الأراضي الزّراعية الخصبة (سهول متيجة، وهران و عنابة) ، و هذا لِتَغطية الحاجة إلى السّكن و المرافق الحضرية المتزايدة..

نظراً للنُّمُو الديمغرافي السّريع و النُّزُوح الرّيفي ، وقع عجز في تلبية رغبات السُّكّان من السكن فظهرت الأحياء القصديرية التي هي ماثلة إلى اليوم حول المدن الكبرى (مدينة

قسنطينة ، مراكز العبور بالجزائر العاصمة ، بوحمرة بعَنابة و حول مدينة وهران). أمّا المدن المتوسطة الحجم سواء السّاحلية أو الدّاخلية التي هي في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي كَبَاتنة ، قالمة ، مستغانم ، تيهرت ، تبسة ، معسكر، تلمسان و سيدي بلعبّاس و سطيف التي كانت مركز لإنتاج الحبوب ، فقد استفادت من مناطق صناعية مهمة ، تمنح العمّال امتيازات في الأجور جعلت سكان الريف أو هذه الأقاليم الزراعية ينزحون إلى هذه المراكز الحضرية ، أو المدن بحثاً عن عمل و أجر أكبر و حياة أكثر استقرارا و رفاهية أفضل ممّا هم عليه . (ROUX (J.), 1980)

أمّا المدن الصُّغيرة الحجم (5000 نسمة) فهي مدن انتقالية بين المدن المتوسطة و المناطق الريفية و تقوم بدور إداري كمراكز لدوائر و بلديات ، استفادت خاصة خلال الثمانينات من وحدات صناعية و استثمارات مهمة ، جعل نُمُوها الحضري السنوي ينمو أعلى من مُعدّلات النُّمُو الحضري في الجزائر ، حيث تراوح ما بين 4 و 5 % سنوياً ، في حين أنّ نُمُو المدن الكبرى يقل عن 2.5 % و المدن المتوسطة في حدود 3.5 % سنوياً ، هذا النّمُو المفرط خاصة بسبب الزيادة الطبيعية كان على حساب الأراضي الزّراعية الخصبة ، و الأوساط الرّيفية المحيطة لأنّ أغلب هذه المدن تقع في أوساط فلاحية . (التجاني (ب.)، 2000)

مجمل العوامل التي ذكرناها سابقاً جعلت نسبة سكان الحضر إلى مجموع السّكّان تنتقل من 31.4 % سنة 1966 إلى 40 % سنة 1977 ، لتصل سنة 1987 إلى 49.7 % أي نصف السّكّان المقيمين بالجزائر أصبحوا حضريين ، (ONS, 2000) مع أن الذين يعيشون في مناطق مبعثرة لا يمَثّلون سوى 20 % من مجموع السّكّان خلال هذه الفترة . و الجدول التالي يُلخص لنا تطور نسبة سكان الحضر على حساب سكان الرّيف .

الجدول رقم 05 : السكان الحضر و الريفيين في الجزائر منذ 1886 إلى غاية 1998.

	السّكـــــــــــــان			
السنة	الحضر	الريفيين	المجموع	نسبة التحضر
1886	532 431	3 228 606	3 752 037	% 13.9
1906	783 090	3 937 884	4 720 974	% 16.6
1926	1 100 143	4 344 218	5 444 361	% 20.1
1931	1 247 731	4 654 288	5 902 019	% 21.1
1936	1 431 513	5 078 125	6 509 638	% 22
1948	1 838 152	5 948 939	7 787 091	% 23.6
1954	2 157 938	6 456 766	8 614 704	% 25
1966	3 778 482	8 243 518	12 022 000	% 31.4
1977	6 686 785	10 261 215	16 948 000	% 40
1987	11 444 249	11 594 693	23 038 942	% 49.7
1998	**16 966 937**	**12 133 916**	**29 100 863**	**% 58.3**

المصدر : د. و. إ . (ONS)، 2000 .

ب – مرحلة التَّحضّر الحتمية (بداية التسعينات إلى اليوم) :

حتى نهاية الثّمانينات ، هناك حالة تشبُّع على مُستوى المدن الجزائرية من جرّاء النُّمُو الحضري لها ، فظهَر عجز و عدم كفاية على مستوى الهياكل و التّجهيزات الضّرورية لتلبية حاجيات السّكّان من سكن ، علاج ، تعليم ، تكوين،...الخ . الدّارس لسكان الجزائر اليوم ، يلاحظ أنّ عددهم زاد بستّة ملايين فقط في الفترة ما بين 1987 و 1998 ؛ أي في ظرف 11 سنة انتقل من 23 مليون إلى 29 مليون نسمة نظراً لانخفاض معدّل الزيادة الطبيعية ؛ حيث انتقل من 3.2 % في الفترة (1966 – 1977) إلى 3.08 % في الفترة (1977 – 1987) و هو من أعلى المعدّلات في العالم ، لينخفض في الفترة الأخيرة (1987 – 1998) إلى 2.16 % . لكن رغم ذلك فإنّ سكان التّجمّعات الحضرية و المدن يزداد يوماً بعد يوم ، سواء بالزيادة الطبيعية أو بالهجرة الرّيفية ؛ فمن نسبة 31.4 % التي يُمثلها السّكّان الحضر إلى مجموع السّكّان غداة الاستقلال (1966) إلى 58.3 % خلال 1998 (D.T.C.S.R.C (ONS), 2000) ، و حسب بعض الباحثين فإنّها تكون حاليا تُمثّل 65 % من مجموع السكان .(BOUGHABA (S.), BENSMAIL (S.), 2001)

يبدو لي أنّ ما يُفَسّر ظاهرة التّحضر الحتمية هذه ، هو دخول الجزائر منذ التسعينات في حالة اللاأمن وانخفاض مستوى المعيشة خاصة في المناطق الرّيفية المعزولة ، و كذلك انتهاج سياسة اقتصاد السّوق و الحرّية الاقتصادية (اللامركزية في التّسيير) أي هيمنة القطاع الخاص ، و محدودية استثمارات القطاع العام مع الظّروف الدّولية من عولمة الاقتصاد و حرية التّجارة و الانفتاح على العالم ، التي جعلت فكرة التّجمع و الإقامة بالمدن أو المراكز الحضرية ظاهرة حتمية و مطلب و غاية أغلب الجزائريين حالياً و مُستقبلاً .

3.V- معالم الظاهرة الحضرية الحالية في الجزائر :

1.3.V- ازدياد الوحدات الحضرية : **(unités urbaines)**

اعتماداً على المعايير المعتمدة في الجزائر ؛ نلاحظ أنّ الشبكة الحضرية بالجزائر قد تدعّمت بـــ 155 تجمّعاً حضرياً لتصبح تتألف من 579 أي ما يُعادل 937 966 16 مُقيم حضري خلال 1998 . و الجدول التّالي يوضّح حجم و فئة هذه التّجمّعات الحضرية :

الجدول رقم 06 : الوحدات الحضرية في الجزائر 1998 .

حجم السّكّان (نسمة)	الفئـــــــات				المجموع
	حضرية راقية	حضرية	مجاورة للمدن	نصف حضرية	
+ 100 000	20	11	1	-	32
100 000 – 50 000	3	26	5	-	34
50 000 – 20 000	1	84	28	1	114
20 000 – 10 000	-	-	29	172	201
10 000 – 5 000	-	-	31	167	198
المجموع	**24**	**121**	**94**	**340**	**579**
نسبة السكان الحضر	**% 35.3**	**% 32.1**	**% 11.3**	**% 21.3**	**%100**

المصدر : د . و . إ ، 2000 .

التّجمّعات الحضرية الكبرى (Grandes agglomérations urbaines) تُمثل 35.3 % أي ما يُـــعادل 523 995 5 نسمة من مجموع السّكّان الحضر ، التي تتركّز بها أرقى الخدمات كالتّعليم الجامعي و المُستشفيات المُتخصّصة و هياكل قاعدية كثيفة كالموانئ و المطارات . فإذا أضفنا إليها التّجمعات الحضرية (strates urbaines) ، الأقل أهمية من الأولى من حيث توافر الخدمات الراقية المحدودة التي يتمركز بها 681 446 5 نسمة ، أي 32.1 % نجدهما يمثلان 67.4 % من مجموع السكان الحضر ، و هذا مؤشر على سيطرة المدن التي تتوافر على الخدمات الراقية . فالنمو الحضري يزداد بها باستقطابها للأعداد الهائلة من سكان الريف مع الزيادة الطبيعية للسكان بها ، و هي ميزة من ميزات التحضر في الجزائر التي لها عواقبها و انعكاساتها على مختلف الأصعدة .

أما النسبة الأضعف 11.3 % فتمثل التجمعات الحضرية (suburbain) المجاورة خاصة للمدن الكبرى الأربعة بالجزائر (عنابة ، قسنطينة ، الجزائر و وهـــران) بـــ 660 916 1 نسمة ، و لكنها نمت بـــ 73 % ، حيث كان عددها في إحصاء 1987 يقدر بـــ 68 و أصبح 94 مدينة في عام 1998 ، و بمعدل نمو أعلى من المعدل المتوسط الوطني (3.57 %) كمدينة السانية (5.87 %) ، عين سمارة (6 %) ، عين الكبيرة (5.96 %) ، الدار البيضاء (7.5 %) ، برحال (9.05 %)، الخروب (5.2 %)، سيدي عمار (4.66 %)، الحجار(4.45 %) ، أرزيو (4.11 %) . و عليه فنحن متجهون نحو إنشاء مناطق عمرانية واسعة النطاق تستهلك آلافا من الهكتارات العقارية ، و تخلق مشاكل عديدة ومتعددة الجوانب حول المدن المتروبولية في الجزائر .

أما التجمعات الحضرية (semi-urbain) فتشمل 073 608 3 نسمة و ذات إشعاع محلي ، تقدم أدنى الخدمات كالتربية و التعليم و الصحة ليس فقط لسكانها بل للمناطق الريفية القريبة منها .(ONS, 2000)

V.3.2- كثرة التجمعات السكانية :

التجمعات السكانية هي أولى بوادر قيام الظاهرة الحضرية و أساسها ، و كثرة تواجدها إيذانا بالاتجاه نحو ظاهرة التحضر مستقبلا ، فالتجمع السكاني يبدأ في الظهور و إن ساعدته الظروف ينمو و يتوسع ليصبح مركزا حضريا ، و الجدول التالي يبين تطور عدد التجمعات السكانية منذ 1966 بالجزائر .

الجدول رقم 07 : تطور التجمعات السكانية في الجزائر من 1966 إلى 1998 .

السنة	فئة أقل من 4000 نسمة	4000– 5 000	5000 – 10 000	10000- 20000	20000- 50000	50000- 100000	100000+	المجموع
1966	1570	46	84	46	27	10	4	**1.787**
1977	1896	89	113	73	38	16	8	2.233
1987	2869	140	261	93	84	26	15	3.488
1998	**3045**	172	408	216	133	51	30	4.055

المصدر : د . و . إ ، 2000 .

ما يُمكن استخلاصه منه هو أن فكرة التّجمع تترسّخ لدى الجزائريين يوماً بعد يوم ، خاصة بعد الظّروف الأمنية الصّعبة التي شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة و الأزمة الاقتصادية ، و يعكس ذلك استمرارية زيادة التّجمّعات السكانية ، حيث أن عددها في 1966 كان 1787 ليصل عام 1998 إلى 4055 تجمعا . تتمثل أغلبها في التجمعات الأقل من 4 000 نسمة ، رغم أنّها زادت بـــ 176 تجمعاً فقط في سنة 1998 لتصبح 3045 تجمعاً سكانياً ، إلاّ أنها تبقى قاعدة عريضة و أساس التجمعات الحضرية بعددها الدال على ذلك .

في حين يلاحظ تضاعف التّجمعات الحضرية الكبرى من فئة أكثر من 100 000نسمة و فئة 50 000 – 100 000 نسمة ؛ حيث انتقل عددها على التّوالي من 14 و 26 في سنة 1987 ، ليصل بالترتيب في سنة 1998 إلى 30 و 51 تجمعا حضرياً . أما الزيادة المذهلة فكانت في التجمعات الحضرية المتوسطة الحجم من فئة 10 000 – 20 000 نسمة ؛ ففي سنة 1987 كانت 93 تجمعاً فقط لتصل إلى 213 تجمعاً سنة 1998 بزيادة قدرها 109 تجمعاً خلال 11 سنة الماضية ، و هذه الأعداد المضاعفة إنما كانت في الأساس عبارة عن تجمعات صغيرة ، و بصفة عامة فان الاتجاه نحو التجمع و بالتالي الذهاب إلى التحضر هو السمة الغالبة .(ONS, 2000)

V.3.3- انخفاض عدد السكان المبعثرين :

و لنعرف ما مدى الاتجاه نحو ظاهرة التحضر و بروزها قارنّا بين تطور عدد سكان التجمعات و السكان المبعثرين ، فوجدنا بصفة عامة أن السكان المتجمعون في تزايد مستمر و السكان المبعثرون في تناقص (الشكل 5) ؛ حيث أن السكان المتجمعون في إحصاء 1966 كانت نسبتهم تمثل 56.1 % أي ما يعادل 332 744 6 نسمة إلى السكان المبعثرين . لتنتقل في عام 1977 إلى 61.2 % ، ثم إلى 70.8 % عام 1987 لتصل حاليا (1998) إلى 81.3 % أي ما يعادل 338 681 23 نسمة بزيادة تقدّر بـــ 634 363 7 نسمة في هذه الفترة

(1987-1998) ، بنسبة تقدر بـــ 81 % إلى مجموع السكان (الشكل 06) كأكبر دليل و مؤشر على أننا نعيش و سنعيش ظاهرة التحضر حتماً مُستقبلا .

الشكل 06 : مقارنة بين السكان المتجمعين والمبعثرين في الجزائر ، 1998.

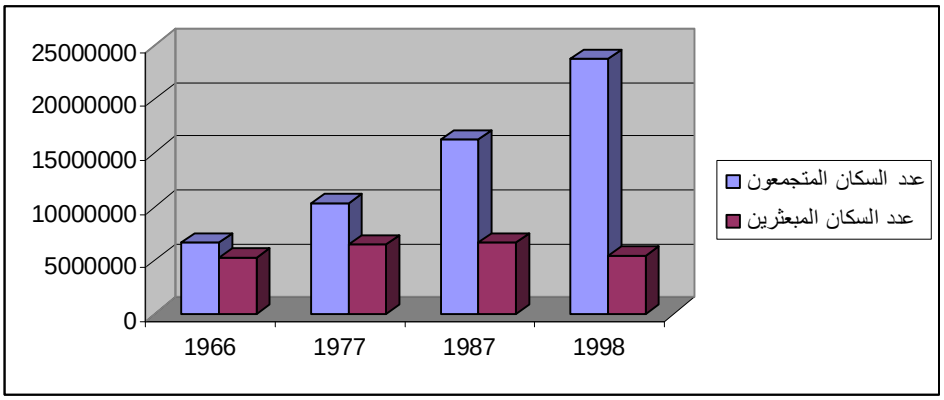

المصدر : الباحث ، 2003 .

بينما عدد السكان المبعثرين انتقل من 5 277 668 سنة 1966 إلى 6 563 167 نسمة سنة 1977 ، ليصل عام 1987 إلى 6 721 288 نسمة ، و ينخفض بعد ذلك عام 1998 إلى نسبة 18.63 % مقارنة بالسكان المتجمعون أي ما يعادل 5 419 525 نسمة ، (ONS, 2000) و بذلك فقد سجل في فترة العشر سنوات الأخيرة انخفاضاً بأكثر من مليون نسمة . هذا دليل آخر على أنّنا في الجزائر نسير بخطى متسارعة نحو التحضر ، و مما لا شك فيه أن الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر أثّر في ذلك ، لكن يبدو لي أيضاً أن هناك عوامل أخرى كالظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة مدعاة إلى التجمع للاستقرار وتبادل المنافع.

4.V- النُّمُو الحضري و المجال الفيزيائي الجزائري:

الملاحظ إجمالا أن عدد السكان الحضر في الجزائر ازداد من 11 444 249 نسمة عام 1987 (49.7 %) ، إلى 16 666 937 نسمة (58.3 %) إلى مجموع السكان ، أي انه سجّل نُمُواً قدره 32.25 % (5 522 688 نسمة) في ظرف 11 سنة . في حين سجل سكان الريف نموا بطيئا فمن 11.6 مليون نسمة سنة 1987 إلى 12.13 مليون نسمة في 1998 بزيادة قدرها 539 223 فقط . من جهة أخرى نمت الشبكة الحضرية بالجزائر من 95 تجمعاً حضرياً عام 1966 إلى 211 في 1977 ، و تضاعف إلى 447 تجمعاً في 1987 لتصل إلى 579 تجمعاً حضرياً (انظر الملحق 01.ج 05)، بما فيها تلك المدن الصّغيرة و المتوسطة الحجم (10 000 – 20 000 نسمة) التي كانت على مشارف التحضر عام 1987 ؛ حيث زاد عددها بصفة كبيرة من 93 عام 1987 إلى 201 تجمعاً حضرياً عام 1998 .(ONS, 2000)

هذا يدل على ترجمة حقيقية و عملية لظاهرة التّحضر المنتشرة في الأوساط الرّيفية، وهذا النُّمُو السريع يبدو لي أنّه ليس متجانس و غير متكافئ على مستوى المناطق الثّلاثة للمجال الفيزيائي الجزائري أي على مستوى الشّريط الساحلي ، المناطق الداخلية والجنوب ؛ فهو يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث شكله و إيقاعه و حتى في انعكاساته .

1.4.V- النُّمُو الحضري على مستوى ولايات الشّريط السّاحلي:

رغم نمو المدن الصّغيرة و المتوسّطة الحجم على الشريط الساحلي الجزائري ، تبقى المدن الكبرى تستحوذ على 30.15 % من السكان الحضر (انظر الملحق 01.ج04) ، لكنها تنمو بمعدل أقل من المُتوسّط الوطني للنمو الحضري 3.57 % ، فالمعدّلات الأضعف تمس المدن الأربعة الكبرى في الجزائـــر (عنابة 1.28 % ، قسنطينة 0.46 % ، الجزائر العاصمة 0.3 % ، وهران 1.03 %) (انظر الملحق 01.ج 06). رغم هذه المعدّلات فإنها بحجمها تنمو نموا مطردا ، و تعاني من الاختناق و التّضخم و مشاكل لا حصر لها ، لذلك تشهد ظاهرة نمو المناطق المحيطة بها و هذا له عواقبه الخطيرة .

الجدول رقم 08: نسبة السكان الحضر والكثافة السكانية عبر أهم الولايات الساحلية، 1998 .

أهم الولايات السّاحلية	**السّكان الحضر**	**نسبة التّحضر %**	الكثافة السُّكانية ن/كلم^2
عنـــــابـــــة	451 101	80.87	387.64
سكيكـــــــــدة	409 894	52.14	195.27
الجزائرالعاصمة	2 323 348	90.67	3.144
البـــــــــلـــيدة	570 958	72.80	497.3
عين تموشنـــت	206 215	63.00	137.6
وهـــــــــران	1 064 441	87.69	572.3

المصدر : د . و . إ ، 2000 .

لو أخذنا الولايات السّاحلية فسنجد أن نسبة التحضر المتوسطة تقارب 75 % و مع الكثافة السكانية العالية بها ،(ONS, 2000) فإن هذا له انعكاسات خطيرة جدّاً ، لأن النّمُو الحضري في التّجمعات الحضرية و المدن السّاحلية يتم على حساب أخصب الأراضي الزراعية في الجزائر (سهول متيجة و عنابة و وهران و عين تموشنت...) ، التي غزتها الخرسانة المسلّحة . بذلك فانه ليس فقط أننا رَهَنَّا مستقبل الجزائر و أمنها الغذائي ، بل أضفنا إليه أعباءا و مشاكل أخرى جد خطيرة كالتلوث الصناعي و الحضري للبيئة و المحيط و الأوساط الطبيعية و غيرها.

2.4. V- النّمو الحضري على مستوى المناطق الدّاخلية :

الملاحظ أن معظم المدن بالمناطق الدّاخلية تنمو نُمُواً سريعاً يفوق متوسط النمو الحضري الوطني على مستوى مجال كل ولاية (انظر الملحق 01.ج 06)؛ فهي تعاني من ظاهرة تضخم الرأس ، أي أن معظم مدن مقرّات الولايات الدّاخلية يتمركز بها 20-30 % و أحيانا 57 % من مجموع السكان (الجدول 09)، بسبب الهجرة الرّيفية و ارتفاع معدّلات الزّيادة الطبيعية بها . و ينتج عن هذا هجران وإهمال للقطاع الفلاحـــي و الزراعة بالرّيف ، و ضغط كبير على الإمكانيات و التّجهيزات و الخدمات التي تتوافر عليها هذه المدن .

الجدول رقم 09 : نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية عبر أهم الولايات الداخلية 1998.

الولاية	سكان مقر الولاية 1998	معدّل النّمو %	% إلى مجموع سكان الولاية
تبسة	154 335	3.27	28.11
تيهرت	148 850	4.00	20.5
الجلفة	158 679	5.81	19.89
سطيف	214 842	2.1	16.38
سعيدة	113 533	3.07	40.61
باتـــــــنة	246 800	3.77	25
سيدي بلعباس	183 931	1.67	34.99
قسنطينة	465 021	0.48	57.34
خنشلة	86 615	1.91	26.41
سوق اهراس	144 512	2.91	31.16
عين الدفلى	41 222	4.46	6.24
المسيلة	102 151	3.99	12.68
معسكر	81 370	2.06	12.03
البيض	60 220	3.46	35.67
برج بوعريريج	129 004	3.87	23.23

المصدر : د . و . إ ، 2000 .

3.4.V- النمو الحضري على مستوى الجنوب (الواحات):

أما النمو الحضري بولايات الجنوب الجزائري يأخذ منحى آخر ، فهو مدهش في شكله و إيقاعه و يفوق كل التّوقعات ، فبالإضافة إلى نمو مدن مقر الولايات الجنوبية على حساب المدن و المراكز الحضرية لمجالها الولائي كما في المناطق الدّاخلية ، فإن نسبة التحضر المتوسطة بها تبلغ 72.28 % .(الشكل 07)

الشكل 07 : نسبة التحضر بالجنوب الجزائري 1998.

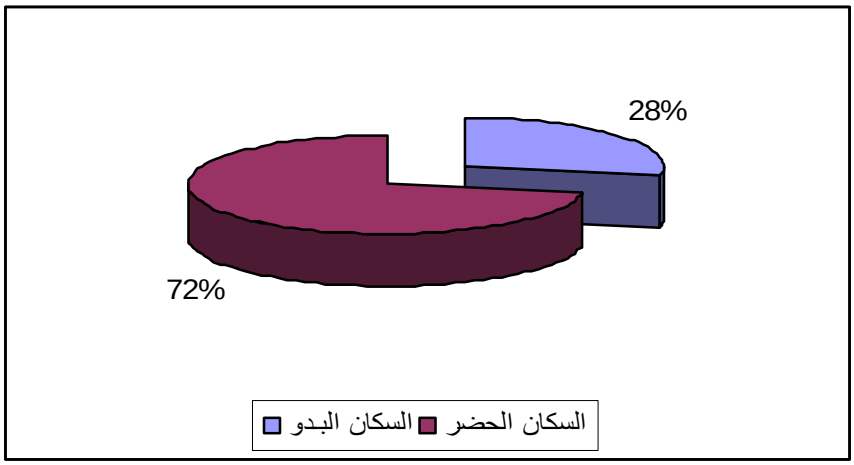

المصدر : الباحث ، 2003 .

دليل على انتشار ظاهرة التّحضر بالجنوب الجزائري (الجدول 10) و تنمو مدنه بمعدّلات أعلى بكثير من المعدل المتوسط للنمو الحضري الوطني (3.57%) ، و هذا ليس بالهجرة و إنما بارتفاع معدل الزّيادة الطبيعية الذي يفوق أيضا المعدّل الوطني الحالي (2.16 %) لسنة 1998 ، حيث يقدّر بـــورقلة (4.04 %) ، إليزي (5.41 %) و تندوف (4.54 %) على سبيل المثال .(ONS, 2000)

الجدول رقم 10 : نسبة السكان الحضر و الكثافة السكانية لأهم ولايات الجنوب 1998.

الولاية	سكان المدينة مقر الولاية	معدل النمو %	النسبة الى مجموع سكان الولاية %	نسبة التحضر على مستوى الولاية
بسكرة	177 060	2.91	30.74	%57.87
الوادي	105 151	3.68	20.84	%62.58
ورقلة	139 381	4.87	17.50	%75.09
اليزي	5 969	9.55	17.50	%36.94
تمنراست	65 397	15.71	47.67	%67.29
بشار	134 523	2.03	59.64	%76.45
تندوف	24 969	5.92	92.27	%92.27
النعامة	6 991	10.10	5.49	%72.85
الأغواط	97 536	3.56	31.38	%54.21

المصدر : د . و . إ ، 2000 .

هذا النمو الحضري المدهش لِمُدُن الجنوب الجزائري انعكس سلباً على المحيط و النظام البيئي ؛ حيث أدّى إلى الإخلال بالتّوازن الايكولوجي لمناطق الواحات حسب معظم الدراسات التي أجريت على هذه المناطق ؛ فظاهرة صعود المياه التي تكاد تقضي على ثروة النّخيل الوطنية َأكبر دليل على ذلك خاصة بِمُدن الوادي ، جامعة ، المغير ، ورقـــلة و غيرها.

وعليه سياسة التّشجيع التي تنتهجها الدولة لاستيطان الجنوب تبدو في ظاهرها مقبولة ، لكن كان يجب أن نعمل حسابا لكل شيء قبل أن نتخذ قرارات ؛ فبعدما رهنا السهول الخصبة في الشمال جئنا لرهان ثروة النخيل بالجنوب التي تعد ثاني ثروة للبلاد بعد البترول .

خـــــلاصـــة :

المستوطنات البشرية تظهر بمكان ما ثم تنمو إن ساعدتها الظروف المكانية و الزمانية ، من موقع ممتاز و شروط لحياة أفضل ودائمة و غيرها ، و تبدأ في التحضر حسب أفلاطون من 5040 نسمة (التجاني (ب.)، 2000)، لتصل إلى ما يسمى بالمدن أو المراكز الحضرية باختلاف أحجامها (000 10 ، 000 20 ، 000 50 ....) ، حسب معايير كل دولة .
هذا النمو الحضري يتميز في نظرنا بوجهين ؛ الأول هو زيادة تمركز البشر في مدينة ما أو مركز حضري ، بما يصاحبه من نمو و توسع فيزيائي لتلك المدينة ؛ أي توسع وامتداد النسيج العمراني لها على الرقعة الجغرافية التي تتواجد عليها ، سواء أكان ذلك أفقيا أو رأسيا .

أما على نطاق أوسع فإنه يمكن التحدث عن التحضر ، أي زيادة أعداد المدن وكذلك الذين يقطنون بها و يستفيدون من الفرص و الإمكانات و الخدمات التي تمنحها ، ويحدث هذا نظرا لأسباب عديدة من أهمها الزيادة الطبيعية والهجرة و النزوح الريفي . فظاهرة التحضر تقوم أساسا على وجود العنصر البشري أي عدد الأفراد الذين يستوطنون مكانا ما ، هذا العنصر البشري قبل 000 500 سنة كان نوعا نادرا على سطح الكرة الأرضية ، لكن

مع اكتشاف الزراعة نحو 5000 ق.م و إلى غاية عصر النهضة ، الذي يعني توفير الغذاء بكميات كافية و حتى تحقيق الفائض منه ، سمح بتكاثر الأعداد البشرية بإيقاع تلقائي ، بزيادة طبيعية كانت ضعيفة نظرا للأوبئة والحروب.

لكن مع ظهور الثورة الصناعية و الاكتشافات الجديدة و التقدم الطبي في مكافحة الأمراض و الأوبئة و توفير الاستقرار للإنسان ، ارتفعت الزيادة الطبيعية فنتج عنها نموا سكانيا كبيرا ؛ حيث تضاعف عددهم عشرات المرات في ظرف قصير . فمن 900 مليون عام 1800 إلى 610 1 مليون عام 1900 إلى 515 2 مليون عام 1950 ، و خلال النصف الثاني للقرن العشرين، شهد العالم المتقدم تحكما في النمو السكاني بتخفيض الزيادة الطبيعية، بينما عرف العالم الثالث انفجارا سكانيا ، ما جعل سكان العالم اليوم يفوق الستة ملايير.

يتوزع هؤلاء السكان توزيعا غير منتظم على سطح الكرة الأرضية ، فقارة آسيا تستحوذ حاليا على معظم السكان و تليها أوروبا ، و هذا يعني أن (3\4) ثلاثة أرباعهم يعيشون في شماله و الباقي بجنوبه . هذا الاختلال في التوزّع يصحبه اختلال آخر على مستوى الأقاليم و الدول و هو تركز معظم السكان في المدن أو المراكز الحضرية ، حيث يتعدى عددهم نصف مجموع سكان العالم بسبب الانفجار الديموغرافي العالمي ، في حين كانت لا تذكر نسبتهم عام 1800 ، و هم في تزايد مستمر كتوقعات لعام 2025 . و نسب التحضر في العالم المتقدم عالية جدا في معظمها ، بينما تتعدى 50 % في دول العالم الثالث ، التي تشمل على 60 % من مجموع السكان الحضر في العالم .
ما يثير القلق اليوم و غدا بالنسبة لهذه الظاهرة هو تكدس السكان بالمدن وتضخمها إلى حد الانفجار الحضري كمدينة طوكيو في اليابان مثلا ؛ فالمدن المليونية سواء في العالم المتقدم أو النامي لم تكن تمثل سوى (17) مدينة في بداية القرن العشرين ، و تضاعفت خلال تسعين سنة بـــ 18 مرة . أما الأمر الأكثر إثارة للانتباه أن المدن بحجم ستة ملايين تضاعفت بـــ 28 مرة ، والدليل على ذلك 2\5 من السكان الحضر في العالم يقطن بالمدن الكبرى عام 1990. و ما يثير القلق أكثر فهو تواجد معظم هذه المدن المتضخمة بدول الـــعالم الثالث ، الذي لا يملك في كثير من الأحيان لا التقنية و لا الأموال ولا السياسة الفعالة لمواجهة انعكاسات ذلك على الإنسان والبيئة معا .

الوطن العربي ليس بمنأى عن ظاهرة التحضر في العالم فهي قديمة فيه قدم التاريخ ، و منتشرة بشكل واسع و بإيقاع سريع ؛ فنسبتها المتوسطة تفوق مثيلتها العالمية ، و يتوقع أن ترتفع خلال الربع الأول من القرن الحالي إلى تلك التي تسجلها الدول المتقدمة . لكنها متباينة من دولة لأخرى ، فهي مرتفعة خاصة في الدول البترولية و لبنان و الأردن ومنخفضة في بلدان ذات الطابع الريفي كالسودان و الصومال .

المدن العربية تنمو بمعدلات جد عالية (4.4 % كمتوسط) ، خاصة المدن العواصم والمدن المليونية ، التي وصلت إلى وضع لم تنفع معه السياسات المتبعة لحل المشاكل التي تعاني منها كمدينة القاهرة ، الجزائر العاصمة والدار البيضاء وغيرها . هذا نظرا للزيادة

الطبيعية المرتفعة و كذلك عامل الجذب لهذه المدن و العوامل التي تدفع بالهجرة إليها ، بالإضافة إلى السياسات المتبعة في مختلف الميادين و المجالات التي تحفز الهجرة و الإقامة بالمدن .

من هنا ندرك أن ظاهرة التحضر تعتبر شاملة و عالمية ، تمس كل مناطق العالم في هذا القرن الذي يمكن أن نسميه وبكل جدارة قرن التحضر و المدن ، يستدعي تكاثف الجهود والتعاون الدولي لمواجهة الأخطار التي تهدد كوكب الأرض من جراء أعمال الإنسان و تصرفاته في مدنه .

الجزائر كأحد البلدان العربية بموقعها وتضاريسها الجغرافية تتميز بتوزع سكاني غير متوازن على مجالها الفيزيائي ؛ فالشريط الساحلي متكدس بالسكان و الهضاب العليا شبه فارغة ، و نسبتهم بالجنوب ضعيفة رغم الزيادة الطبيعية العالية جدا . هذا التوزع غير المتوازن ترافقه ظاهرة تحضر بنفس الشكل و بإيقاع أسرع من الزيادة الطبيعية ؛ حيث يتركز معظم السكان بالمدن الساحلية و بكثافات عالية . لكن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم بل لها جذور تاريخية ؛ فالشبكة الحضرية الحالية في الجزائر يمكن أن نقول أنها تأسست من قبل الرومان أثناء استيطانهم المنطقة ، حيث أسسوا معظم المدن المتموقعة في أماكنها الحالية ، و مع الفتح الإسلامي أثريت هذه الشبكة بتأسيس مدن جديدة خاصة بالمناطق الداخلية . بينما الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر ؛ حيث لعبت المدينة دورها و تأثيرها الإقليمي ، الإداري والاقتصادي في جو من الاستقرار و التنظيم .

لكن مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر وإلى غاية 1910 ، تقلصت أعداد سكان المدن بسبب سياسة القمع و الطرد التي مارسها المستعمر ضد الأهالي الجزائريين و الاستيلاء على أراضيهم الخصبة . لكن بعد ذلك و إلى غاية الاستقلال انقلب الوضع ، ليزداد عدد سكان المدن و ترتفع نسبة التحضر ، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أفقرت سكان الريف واضطرتهم إلى الهجرة ، أما خلال الثورة التحريرية فبسبب فعل تدمير القرى من طرف المستعمر و التهجير بالقوة و إقامة المحتشدات ، لعزل الثورة عن الشعب. رغم ذلك فقد دعم المستعمر الفرنسي في مخططاته العمرانية ، الشبكة الحضرية في الجزائر بعدد من المدن الجديدة و إنشاء أحياء جديدة في مدن أخرى .

بعد الاستقلال ارتفعت وتضاعفت نسبة التحضر و الإقامة بالمدن مع الزيادة الطبيعية العالية و النزوح الريفي الكبير، و هذا من جراء السياسات المتبعة في مختلف القطاعات وخاصة التوجه الصناعي من جهة ، و فشل تسيير القطاع الفلاحي وعدم التحكم في النمو الديموغرافي من جهة أخرى ، جعل نسبة التحضر تصل عام 1998 إلى ستة جزائريين من عشرة يقطنون بالمدن . وهي مستمرة في الزيادة و أوصلت معظم المدن الجزائرية إلى حالة من التشبع و التضخم و تكدس السكان بها و مشاكل لا حصر لها انجرت عن ذلك .

كما يبدو حاليا مع التوجه الاقتصادي والظروف المعيشية الخاصة بالجزائريين ، وفشل كل السياسات التنموية الخاصة بالريف لأجل استقرار سكانه ، و غيرها من الأسباب

العديدة ، فإن الاتجاه نحو التحضر أمر حتمي و هو السمة الغالبة على مشهد نمو و حركة السكان ، و يدل على ذلك تدعم الشبكة الحضرية كل عام بالعديد من الوحدات الحضرية من فئات مختلفة . و ما يثير الانتباه هو سيطرة الوحدات الحضرية ذات الحجم الكبير (أكثر من 100 ألف نسمة) ، التي تستحوذ على معظم السكان الحضر في الجزائر ، نظرا لتوفر الخدمات الراقية بها ، و كذلك زيادة عدد التجمعات الحضرية حولها. بالإضافة إلى وجود قاعدة كبيرة من التجمعات السكانية من فئة أقل من 5000 نسمة ، التي تعتبر أساس الاتجاه نحو التجمع و هذا ما يشير إليه تقلص عدد السكان المبعثرين مقارنة بالسكان المتجمعين .

المدن و التجمعات الحضرية تنمو أكثر من معدلات الزيادة الطبيعية ، هذا ما يعني أن الهجرة و النزوح الريفي يشكلان جزءا هاما من هذا النمو الحضري . و يختلف هذا من منطقة إلى أخرى للمجال الفيزيائي الجزائري ، فعلى مستوى الشريط الساحلي تصل نسبة التحضر إلى أعلى قيمها(أكثر من 75%) ، رغم أن مدنه حاليا تنمو أقل من المعدل الوطني، لكنها تتميز بضخامة حجمها و بكثافة سكانية عالية ، يصاحبها نموا وامتداد فيزيائيا لأنسجتها العمرانية على أخصب الأراضي الزراعية الجزائرية ، التي لا بديل عنها لتحقيق الأمن الغذائي لأجيال الحاضر و المستقبل . أما المناطق الداخلية فإن السمة الغالبة بها هو نمو معظم مدنها بمعدلات أعلى من المعدل الوطني ، خاصة مدن المقرات الإدارية على حساب المناطق الريفية و التجمعات الحضرية المنتشرة على مجالها الولائي ، بسبب الهجرة و الاتجاه نحو قطاع الخدمات بهذه المدن .

فيما يخص ولايات الجنوب الجزائري فإن تشجيع الهجرة نحو الجنوب ، مع الزيادة الطبيعية المرتفعة جدا للسكان بهذه المناطق ، خاصة على مستوى مدن مقرات الولايات ، أدى نموها إلى الإخلال بالتوازن الأيكولوجي لمدن الواحات ، نظرا لتجاوز طاقة استيعاب البيئة الطبيعية فيها ، و ما ظاهرة صعود المياه التي يمكن أن تقضي على ثروة النخيل لدليل على ذلك ، و تعد من المشاكل التي يمكن أن تحد من استدامة مدن الجنوب .

الجزء التحليلي

الـــفـــصل الأول:

*النمو الحضري لمدينة باتنـــة:
نـــمـــو المـــدينة سكانيا و توسعـــها عمرانيا*

محتوى الفصل :

مـــــقدمـــــة
I- خـــصائـــص المجال الـــولائـــي.
II- مـــدينة باتـــنة : خصائص عامـــة.
III- النمو الحضري لمـــدينة باتنة ببعديه الفيزيائي و الديمغرافي :
1.III- مراحل النمو الحضري للمدينة في بعده الفيزيائي:
1.1.III- المرحلة التأسيسية .
2.1.III- مرحلة النمو والتطور.
2.III- النمو الحضري لمدينة باتنة ببعده الديمغرافي:
1.2.III- تزايد عدد سكان المدينة .
2.2.III- خصائص سكانية .
خـــــلاصـــة

مـــقـــدمـــة :

يبدو أن ظاهرة النمو الحضري كما رأينا في الجزء النظري ، ظاهرة عامة على مستوى الجزائر و إن توحدت أسبابها و تشابهت ، إلاّ أنها تتم بطرق و أشكال مختلفة باختلاف العوامل التي تدفعها لذلك ، و خصوصية الإقليم الذي تتم فيه . ودراسة إقليم ولاية جزائرية و المفروض من طرف التقسيم الإداري للمجال الفيزيائـــي الجزائري ، كجزء من كـــل أو كوحدة تتفاعل مع مثيلاتها في هذا المجال ، لكفيل بأن يعطينا نظرة شاملة و واضحة ، تجعلنا قريبين من التحليل الدقيق المركّز على منطقة محلية كعنصر من وحدة شاملة .

المجال الولائي لولاية باتـــــنة كأحد هذه العناصر ، الذي ينتمي إلى الشرق الجزائري و بالضبط إلى منطقة أوراس النمامشة ، المعروفة بتضاريسها الوعرة و المنتمية لسلسة جبال الأطلس الصحراوي ، الممتدة من المحيط الأطلسي بالمغرب (أطلس المغرب) غربا ، إلى جبال شامبي بتونس شرقا . هذه السلسلة تفصل الصحراء عن التل و تمتاز بعلو جبالها خاصة في منطقة الأوراس التي تنتمي إليها ولاية باتـــــنة ، التي تعتبر بهذا محطة عبور اجبارية تربط بين الشمال و الجنوب الجزائري ، وأقل أهمية بين الشرق و الغرب ، كما أن تضاريسها تشمل على نسبة من السهول العليا القسنطينية .

هذا المجال تتوسطه مدينة باتنة و هي مقر الولاية التي تشرف عليه إداريا ، هذه المدينة محل الدراسة بحداثة تاريخ وجودها ، إن لم نقل كمدينة جديدة أسسها المستعمر الفرنسي لخدمة أغراضه التوسعية و السيطرة العسكرية أثناء احتلاله للجزائر ، أصبحت اليوم قطبا جاذبـــا على مستوى محيطها البعيد و القريب . لهذا قبل التفصيل في دراستها ، كان لابد من إلقاء نظرة تحليلية على خصائص الإقليم الذي تشرف عليه بمميزاته ، و الظروف التي تنشأ فيه و تؤثر في حركة السكان و توزيعهم على مستواه ، و مدى تأثير ذلك على مركزه الإداري .

هذا الأخير (مدينة باتنة) الذي أصبح مدينة ذات أهمية محلية و وطنية ، و نموها في السنوات الأخيرة بدأ يثير الاهتمام و الانتباه و القلق أيضا ، نظرا لحجمه و الكيفية التي يتم بها . لكنه لم يكن وليد اليوم ، فقد مر بعدة مراحل منذ نشأتها ، و في كل مرة هناك ظروف و عوامل تحفز هذا النمو . و إبراز تاريخ تطور المدينة من الناحية العمرانية و الديمغرافية ، يعطي لنا صورة واضحة تجعلنا نفهم و ندرك مدى ارتباط ذلك بظروف و علاقات المدينة بمحيطها ، لأنه بمعرفة تاريخها و خصائص سكانها يمكن استشراف مستقبلها كمدينة جاذبة للسكان ، ليس لها بديل يخفف عنها الضغط على المستوى المحلي .

I- خصائص المجال الولائي لولاية باتنة :

ولاية باتنة إحدى ولايات الشرق الجزائري ، تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان ولائيا حسب آخر إحصاء للسكن و السكان (1998) ، بعد كل من و لايات الجزائر ، سطيف ، وهران ، تيزي وزو على الترتيب ، بتعداد سكاني يفوق 820 968 نسمة . تقع ولاية باتنة فلكيا ما بين خطي طول 4° و 7° شرقا و دائرتي عرض 35° و 36° شمالا ، تحدها كل من ولاية ميلة شمالا وولاية بسكرة جنوبا ، ولاية المسيلة غربا و ولاية خنشلة شرقا ، كما تحدها من الناحية الشمالية الغربية و الشمالية الشرقية كل من ولايتي سطيف و أم البواقي على الترتيب ، و هي تمثل جزءا كبيرا من منطقة الأوراس . (الشكل 16)

الشكل رقم 16 : الموقع الجغرافي والفلكي لولاية باتنة.

المصدر : Encyclopédie Encarta, 2004 .

ولاية باتنة مقسمة إداريا إلى 61 بلدية مجمعة حول 21 دائرة ، و تتربع على مساحة تقدر بـــ 12.038,76 كلم^2 ، هذه المساحة الجغرافية بكل مكوناتها الطبيعية و السكانية و النشاطات التي تقوم عليها ، يمكن أن نسميها النسق الباتني على المستوى المحلي ، باعتباره مجالا ولائيا كجزء من المجال الفيزيائي الجزائري ، فرضه التقسيم الإداري و كذلك باعتباره كوحدة تتفاعل عناصره فيما بينها .(DPAT,2002) و هو يتميز بالخصائص التالية :

1.I- طبيعة جبلية (مرتفعات) و مناخ قاري :

أهم ما يميّز المجال الفيزيائي الباتني من الناحية الجغرافية أنه ذو تضاريس وعرة ؛ ذات طبيعة جبلية ، فهو ينتمي إلى سلسلة الأطلس الصحراوي بشمال الجزائر ، التي تتميز في شرقها بجبال الأوراس الشهيرة و النمامشة ، حيث تتواجد أعلى قمة جبلية بها (جبل شـــليا 2326 م) . فالمناطق الجبلية إذن تتربع على مساحة تقدر بـــ 7.481,93 كلم^2 أي ما يعادل 62.15 % نسبة إلى المساحة الكلية ، كمرتفعات الأوراس التي تشمل بلديات عديدة منها : بوزينة ، منعه ، تيغرغار ، آريس ، إشمول ، تكوت.... و جبال الشرفة .

بالإضافة إلى 24 % كمساحة سهبية أي ما يعادل 2.917 كلم^2 ، و هذه السهوب تقع في الجهة الغربية للولاية ، محدودة بجبال الحضنة من الشمال ، من الشرق بجبال بلزمة و من الجنوب بجبال عمر من أهم بلدياتها : بريكة ، مدوكال و بيطام . أما فيما يخص المساحة السهلية فتمثلها السهول العليا بمساحة 1.639,2 كلم^2 ، و هو ما يـــعادل 14 % من المساحة الكلية ، تتواجد بالشمال و الشمال الغربي للولاية ، و تعتبر نهاية للسهول القسنطينية . من أهم البلديات التي تشملها : مروانة ، سريانة ، المعذر ، عين جاسر ، الشمرة ، عين ياقوت و جرمة . (الشكل 17)

أما مناخ المنطقة فيتميز بأنه بارد شتاءا ، حار و جاف صيفا ؛ فالمنطقة تنتمي إلى المناخ القاري الجاف و شبه الجاف ، و الزراعة هنا في أغلبها تعتمد على ما تجود به السماء . في حين يتخلله مناخ محلي شبه رطب ، حيث تنمو الغابات التي تغطي 24 % (29.138 هكتارا) من المساحة الكلية على جبال بلزمة ، بني فوضالة ، زقاق ، بوعريف ، بني إملول و جبال الأوراس طبعا .(PDAU,1998)

الشكل رقم **17** : خريطة تبين تضاريس ولاية باتنة .

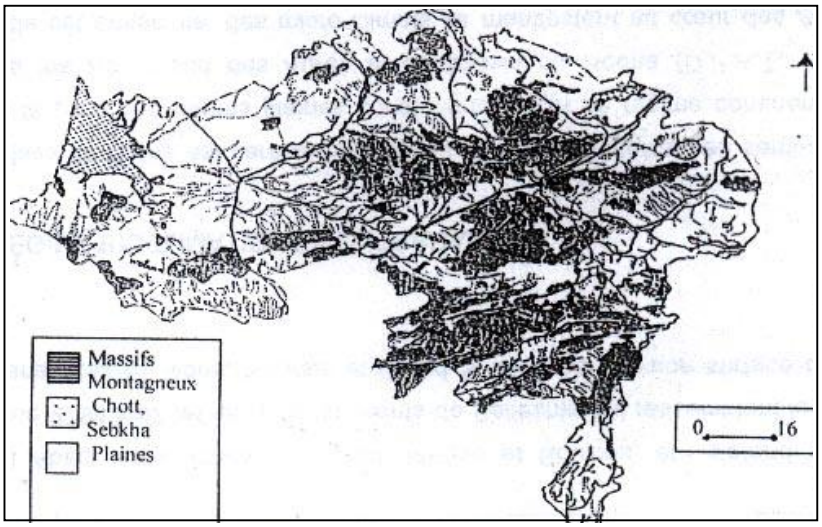

المصدر : عبد الله فرحي ، 1999.

2.I- المجال الولائي كنسق : اختلال في التوازن :

حسب دراسة أجريت (فرحي عبد الله ، 1999) ، و في جزء منها تخص المجال الولائي الباتني كنسق ، مكون من مراكز و تنشط فيها مجموعات بشرية تربطها وظائف مركبة ، الدراسة اعتمدت في هذا الجزء منها على خمسة معايير :

1- مستوى كل مركز بالنسبة لتواجد ما يسمى بـــ 39 مرفقا (تجهيزا) وظيفيا ، و هذا من حيث التواجد أو عدمه فقط ، لا من حيث العدد و المرتبين بالتدرج .

2 - تواجد التجارة بالتجزئة من حيث العدد .

3 - الأنشطة الخدماتية .

4 - التدرج الإداري

5 - عدد السكان المخدومين تجاريا ، وظيفيا و إداريا.

حسب هذا المعيار الأخير فقد حصل الباحث على 8 مستويات (niveau) :
فالمستوى الأول يتكون من 121 مركزا ، بما فيها 822 تجمع ثانوي و 39 مقر بلدية ، تنعش الوسط الريفي المجاور لها ، و هي بدورها مخدومة من طرف المستوى الثاني المكون من 14 مركزا ، منها 7 مراكز مقرات لدوائر: تيمقاد ، تكوت ، بوزينة ، منعة ، سريانة ، عين جاسر و إشمول ، و هذه المراكز بدورها تعاني من افتقارها للتجهيزات القاعدية مقارنة بوضعها الإداري . المستوى الثالث و الرابع هو ممثل بـــ7 مراكز تخدم فئة سكانية تتراوح ما بين 000 10 و 000 50 نسمة . أما المستويين 5 و 6 الممثلين بعين التوتة و بريكة على التوالي ، تخدمان فضاءا أكبر (فئة 000 50 - 000 200 نسمة) . (أنظر الملحق02.ج01)

بينما يظهر الخلل في غياب المستوى السابع ، و بروز مدينة باتـــنة كمركز عملاق على مستوى المجال الولائي تخدم أكثر من 000 400 نسمة (41 % من عدد سكان الولاية) ، و هنا تكمن المفارقة .

و عليه فإنه هناك اختلال في التوازن الوظيفي على مستوى المجال الولائي ، من حيث تقديم الخدمات التي يحتاج إليها السكان كضرورة للعيش و النشاط و الاستقرار ، و في عدد المراكز التي تقوم بهذه المهمة ، هذا من جهة . و من جهة أخرى ، عند مطابقة المستويات التدرجية المتعلقة و المرتبطة بالمعايير السابقة ، ينتج هرم المراكز المرتبة حسب المستويات الذي يوضح كل المستويات الملخصة لمراكز النسق الباتني (المجال الولائي) ، و يُظهر بجلاء اختلال التوازن و عدم الارتباط الجيد بين مراكز المجال ، مع وضوح ضعف العلاقات الوسيطية ؛ فوجود تسع مراكز فقط في المستوى 3 و هي أقل من المستوى الرابع الذي يوجد به 12 مركزا ، و وجود مركز واحد في كل من المستويين 6 و 7 ، و غياب أي مركز على المستوى الثامن ، لدليل على ذلك . (الشكل 18)

الشكل رقم 18 : هرم المراكز للمجال الباتني ، 1999.

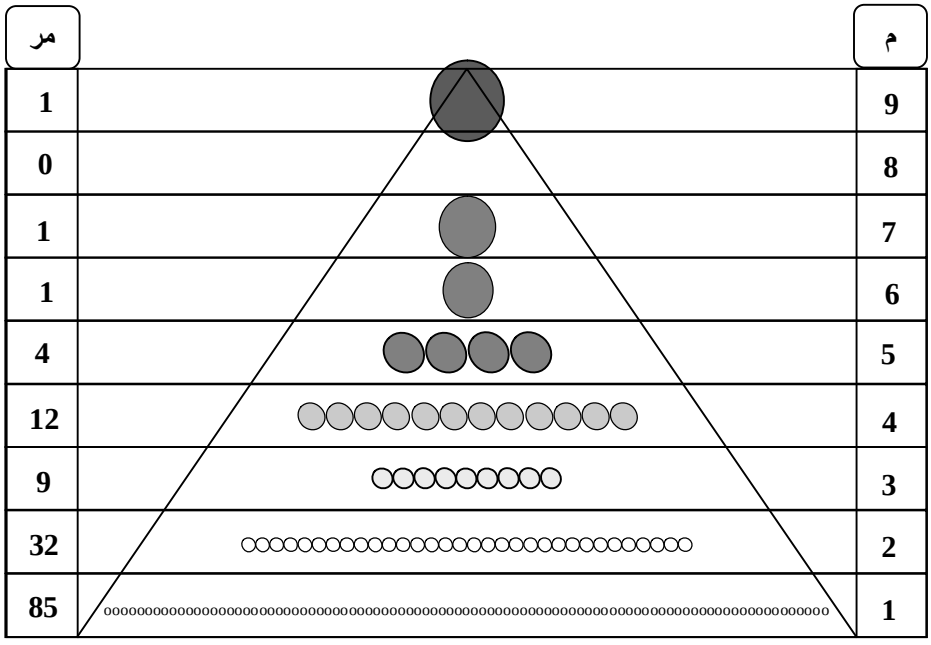

م : مستوى **مر: مركز**

المصدر : فرحي عبد الله ، 1999 .

الشيء الأهم هو سيطرة و هيمنة مدينة باتنة على رأس الهرم ، و القاعدة العريضة جدا له (85 مركزا) ؛ (فرحي عبد الله، 1999) هذا يعني أن عدد مراكز القاعدة الكبير تعاني من نقص شديد و أحيانا افتقارها للتجهيزات الضرورية للخدمة ، و حتى الهياكل القاعدية بالإضافة إلى بعد الخدمات ، قد تصل إلى الحد الذي تخدمها مدينة باتنة مقر الولاية ، و هذه القاعدة في اعتقادنا هي مصدر الهجرة والنزوح الريفي .

I.3- المميزات الديمغرافية :

I.3.1- النمو المرتفع :

تمثل ولاية باتنة المرتبة 22 من بين ولايات الوطن من حيث معدل النمو ، الذي يعادل 2.77 % و هو يفوق المعدل الوطني (2.15 %) للفترة (1987 - 1998) . بزيادة تقدر بحوالي 20 ألف نسمة في السنة ، ليبلغ عدد سكانها 820 968 نسمة عام 1998 .(ONS,1998) و حسب مديرية التخطيط للولاية فإن هذا العدد في حدود 685 062 1 نسمة مع نهاية عام 2002 ، وبهذا يبقى سكان الولاية يزدادون بمعدل يعتبر عال مقارنة بالمعدلات العالمية .

I.3.2- التجمع و التحضر :

حسب الجدول التالي ، فإن أكثر من نصف السكان الذين يتوزعون على الرقعة الجغرافية لولاية باتنة ، يعيشون في تجمعات سكانية صنفت بأنها حضرية ، و الدليل على ذلك أن نسبة التحضر تتجاوز 56.19 % معادلة بالتقريب النسبة الوطنية (58.3 %) ، و بمعدل حضري (3.56 %) يعادل المعدل الوطني الحضري (3.57 %) . (ONS,1998) بالإضافة إلى أن نسبة التجمع حسب مديرية التخطيط تتعدى 78.1 % عام 2002 ، لكن يبدو أن هذه التجمعات تفتقر لوسائل التنمية و النمو مما يدفع إلى الهجرة .

الجدول رقم 11 : السكان الحضر و معدلات النمو الحضري للمراكز الحضرية ، ولاية باتنة .

التجمع الحضري	السكان عام 1998	معدل النمو %	التجمع الحضري	السكان عام 1998	معدل النمو %
باتنة	246 800	2.77	واد الماء	9 677	4.08
بريكة	79 508	3.09	راس العيون	9 627	4.21
عين التوتة	44 904	4.00	عين جاسر	7 841	/
نقاوس	25 723	4.84	سريانة	7 309	4.79
مروانة	19 503	3.99			
تازولت	18 997	1.51	تيمقاد	7 126	3.92
أريس	18 000	1.51	مدوكال	6 908	/
المعذر	14 975	4.99	تكوت	6 602	/
الشمرة	11 629	2.03	عين ياقوت	5 811	

المصدر : د . و . إ (ONS)، 1998 .

3.3.I- اختلال التوازن و التوزيع غير المتجانس للسكان :

نظرا لعوامل عديدة ، في نظرنا من أهمها العاملين الجغرافي (التضاريس) وتواجد الهياكل القاعدية ، هي المتسبب في اختلال التوازن في توزع السكان على مستوى المجال الولائي الباتني . ذلك لتميزه بطبيعة جبلية (62 %) تدفع لاستيطان مناطق دون أخرى من هذا المجال ، و افتقار العديد من مناطقه إلى عوامل التنمية و استقرار السكان ، من هياكل قاعدية و منشآت الخدمات الضرورية ، و تختلف درجة هذا النقص من منطقة إلى أخرى .

انعكس هذا الوضع على حركة السكان و سكونهم عبر المجال الولائي ؛ حيث يعاني هذا الأخير مما يسمى بتضخم الرأس ، و هو سيطرة مدينة باتنة على أكثر من **ربع** سكان الولاية و تخدم أكثر من **40** % منهم . (الشكل 19) لهذا لم يأت صدفة في اعتقادنا ، بل جاء نتيجة السياسات المنتهجة خاصة في القطاع الصناعي و الزراعي منذ السبعينيات ، و تأخر الولاية عن ركب التنمية الوطنية .

رغم تدارك ذلك بتنمية المدن الصغيرة (عين التوتة ، نقاوس ، أريس ، منعة ، سريانة ، مروانة ،...) و هي مقرات لدوائر الولاية ؛ بزرع وحدات صناعية تحويلية فيها خلال الثمانينات ، كوحدة التعليب الغذائي بنقاوس و منعة ، وحدتي النسيج بعين جاسر و المعذر و وحدة صناعة الدقيق بأريس و غيرها ، إلاّ أنّه لم تفلح هذه السياسة لإيقاف نزيف الهجرة الريفية ، بسبب عدم نجاعة و نجاح سياسات التنمية الريفية المنتهجة خاصة في القطاع الفلاحي ، و اتجاه السكان إلى خدمات متعددة و أكثر تنوعا و امتيازات أفضل.

فالإحصائيات تشير إلى أن عدد الذين غادروا الولاية يقدر عددهم بـــ **000 24** نسمة ما بين سنتي 1987-1998 ، بينما عدد الذين هاجروا إليها لا يتعدى **855 18** نسمة . (ONS,1998) و أهم الولايات التي هاجر إليها سكان الولاية : بسكرة ، سطيف ، الجزائر العاصمة ، ورقلة ، قسنطينة ، بومرداس ... على الترتيب وهذا نظرا لقربها وتوفرها على خدمات وشغل أكثر .

الشكل 19 : خريطة توزيع السكان على المجال الولائي الباتني سنة 1998 .)

المصدر الباحث ، 2003 .

II- مدينة باتـــنة : خصائـــص عامـــة :

مدينة باتنة ، الرأس المتضخم على مستوى المجال الولائي هي عاصمة الأوراس ، التي تبدو أنها تكتسي أهمية وطنية و ليس فقط محلية ، فهي تصنف في المرتبة الخامسة بعد كل من الجزائر العاصمة ، و هران ، قسنطينة و عنابة على الترتيب من حيث تدرج المدن لسنة 1998 ، بالاعتماد على معياري الحجم و الوظائف الحضرية للمدينة ، لما قفزت من المرتبة السادسة عام 1987 إلى هذه المرتبة عام 1998 . (ONS,1998) سرعة اكتساب هذا الوضع رغم حداثة نشأتها ، حيث تأسست عام 1844 انطلاقا من معسكر العقيد الفرنسي بيتافكو (Buttafco) ، دليل على أهميتها على مستوى المجال الجزائري .

II.1- الخصائص الجغرافية :

II.1.1- الموقع الاستراتيجي :

تحتل مدينة باتنة موقعا جغرافيا (موضعا) وسطيا على مستوى مجالها الولائي ، باعتبارها مقر لبلدية و دائرة و ولاية باتنة إداريا ، تحدها كل من بلديات فسديس شمالا ، تازولت جنوبا ، و عيون العصافير شرقا ووادي الشعبة غربا ، تقع فلكيا في حدود خط طول **6°** ، **11** شرقا و دائرة عرض **35°** ، **36** شمالا . يعتبر الموقع استراتيجيا على مستوى المجال الفيزيائي الوطني ؛ فهي تربط بين الشمال و الجنوب على المحور عنابة أو سكيكدة - قسنطينة – **باتـــنة** - بسكرة و ورقلة عبر الطريق الوطني رقم **03** ، وبين الشرق و الغرب بواسطة الطريقين الوطنيين رقم 31 و 88 على المحور تبسة - خنشلة – **باتـــنـــة** - سطيف أو المسيلة - تيهرت و هران أو سيدي بلعباس . (PDAU,1998)

II.1.2- أهم مميزات المجال البلدي للمدينة :

II.1.2.1- كـــثافة سكانية عالـــية :

تتربع بلدية باتنة على مساحة مختلفة التشكيل تقدر بـــ 116.405 كلم^2 (11641هكتار) و باحتوائها مجموع سكاني معتبر فإن الكثافة السكانية بها تعتبر من أعلى الكثافات على المستوى الولاية ، حيث تبلغ **2356** نسمة/كلم^2 و تليها بلدية مروانة بفارق كبير (**514** نسمة/كلم^2) في المرتبة الثانية ، في حين هي منخفضة في البلديات المتاخمة للمدينة ، كتازولت 216 ن/كلم^2 ، فسديس 74 ن/كلم^2 ، عيون العصافير 61 ن/كلم^2 ، وادي الشعبة 26 ن/كلم^2. (DPAT,2002)

II.1.2.2- التضاريس : الجمع بين متناقضين الجبال و السهول :

أهم ما يميز المجال الفيزيائي لبلدية باتنة هو أنه مكون من منطقتين جبليتين شديدتي الانحدار ، فالأولى تحدها من الجهة الشمالية الغربية و الشمالية الشرقية ، ممثلة بجبل كاسر و جبل عزاب بعلو يفوق 1780 م فوق سطح البحر ، و الثانية تحدها من الجنوب و يمثلها جبل ..... بعلو يقدر بـــ 1360 م . أما باقي التضاريس فهي منطقة سهلية (مستوية) ذو تربة كلسية غضارية ، تسود باقي مجال البلدية بعلو 1040 م ، بالإضافة إلى أن المنطقة ضعيفة زلزاليا .

II.1.2.3- مناخ شبه جاف :

يتميز المناخ السائد في المدينة بأنه شبه جاف ؛ فهو بارد و قارس شتاءًا ، حار وجاف صيفًا ؛ حيث فصل الشتاء يُحس به من شهر نوفمبر إلى غاية مارس ، مع كون ديسمبر و جانفي و فيفري أقسى الشهور برودة ، أما الفصل الصيفي الحار فهو يتميز بـــ 30° م كمعدل حرارة في المتوسط . رطوبة الهواء تفوق 50 % كمعدل سنوي ، و تبلغ أقصاها شهري جانفي و ديسمبر 70 % ، كما تكون في أدناها شهري أوت و جويلية 33 % . أما عن كمية تساقط الأمطار ، فإن مدينة باتنة تنتمي إلى المنطقة التي تتلقى ما بين 300 و 400 ملم من الأمطار سنويا . (الجدول 12)

الجدول رقم 12 : كمية الأمطار و الأيام الممطرة في الشهر ــ مدينة باتنة .

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
معدل(ملم) الأمطار الشهري	40	30	43	28	29	23	07	20	21	29	36	30	346
عـــدد الأيـــام الممطرة فـــي الشهر	10	9	10	6	7	05	2	3	05	7	9	8	81

المصدر: م. ت.م ب.**PDAU** ، **1998** .

كما نلاحظ أن الفصول الممطرة هي الربيع و الشتاء ، خاصة شهري جانفي و مارس بمعدل 40 ملم و 43 ملم على التوالي ، و خلال هذه الفترة تتساقط الثلوج حيث المعدل السنوي يقدر بـــ 14.4 يوم ، أما الشهر الجاف فهو شهر جويلية بمعدل 7 ملم . معدل الأيام الجليدية تقدر بـــ 33.4 يوما في السنة ، حيث يعتبر جانفي و ديسمبر أكثر الشهور التي يكثر فيها بـــ 19 يوما .(PDAU, 1998) كل هذه المعطيات هي معدلات قد تختلف من سنة لأخرى أو من عقد لآخر ، نظرا للتغيرات المناخية العالمية .

II.1.2.4- الموارد الطبيعية :

تتوفر باتنة على موارد طبيعية تتمثل في المواد المعدنية و هي على نوعين :

* **المنتجات القلاعـــية** : كالأحجار الكلسية و التربة الغضارية و الرمل .

* **المواد المعدنـــيـــة** : التي تتمثل في مواد الترصيص و الزنك و بدرجة أقل النحاس و الحديد و الزئبق ، التي تتواجد بالمنطقة الشمالية و جبال بلزمة ، و يمكن أن تمثل محل جذب اقتصادي بالنسبة للمدينة .

أما مصدر المياه السطحية فهي أقل أهمية لأن وديان المنطقة لا تجري إلا مؤقتا ، و عن المياه الجوفية فالبلدية تتوفر على بئرين ارتوازيتين من الطبقة الميوبليوسين . لذلك فالمدينة تتزود بالماء من آبار تتواجد على أراضي البلديات المتاخمة ، خاصة بلدية المعذر و حتى البعيدة كواد الطاقة من الجنوب الشرقي . (DPAT, 2002)

III- النمو الحضري لمدينة باتنة ببعديه الفيزيائي و الديموغرافي :

يتلخص في بعدين أو جانبين : الإطار المبني و النمو السكاني ، اللذان يتماشيان معا وغالبا ما يكونان بشكل متفاوت ، فالزيادة في عدد السكان تستدعي إنشاء ما يقابلها من السكن والتجهيزات الضرورية للرد على حاجياتهم المتنوعة ، و إذا لم يتم ذلك بشكل كاف حدث احتقان حضري و انجّر عنه العديد من المشاكل و الصعوبات . هذا النمو في مراحله يتأثر بعوامل و ظروف تخص التجمع الحضري في حد ذاته ، و أخرى تتعلق بمحيطه القريب و البعيد .

1.III- مراحل النمو الحضري للمدينة في بعده الفيزيائي :

تطور مدينة باتنة عمرانيا مر بعدة مراحل ، و كل مرحلة متميزة عن الأخرى بأحداثها وظروفها التاريخية التي تنعكس على المدينة و كيفية نموها ، و يمكن تقسيمها إلى محطتين كبيرتين مختلفتين في الوضعين السياسي و الزمني : المرحلة التأسيسية (ما قبل الاستقلال) و مرحلة النمو والتطور (بعد الاستقلال) .

1.1.III- المرحلة التأسيسية :

1.1.1.III- بداية التأسيس (1844- 1923) :

لم تكن مدينة باتنة لتكون في المكان الذي هي فيه الآن ، لولا قرار الجيش الفرنسي المستعمر للجزائر بإيعاز من حاكم قسنطينة ، بإقامة محمية (قلعة Camp) عسكرية في مكان يتوسط المسافة بين مدينتي قسنطينة و بسكرة ، فكان ذلك المكان هو موضع مدينة باتنة ، فهي تقع على بعد 120 كلم عن قسنطينة جنوبا و بسكرة شمالا . و ذلك لإعادة النظام لإقليم الزيبان و مراقبة الطريق المؤدية إلى الصحراء ، و بالتالي لم يكن هدف المدينة في البداية للاستيطان و لكن كان عسكريا (حتمية عسكرية) بحتا .

الشكل رقم 20 : المخيم العسكري نواة المدينة الحالية ، م. باتنة .

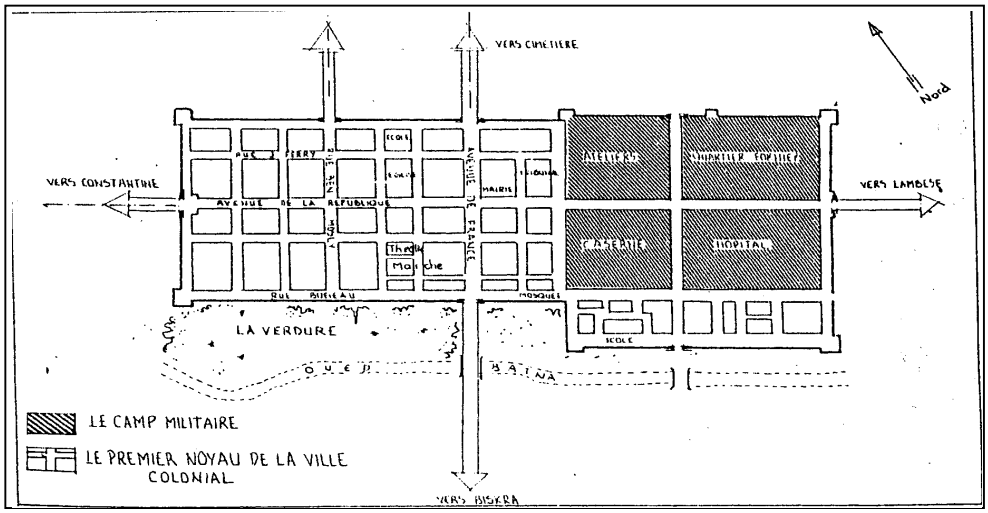

المصدر : م. ت. م. ب (PDAU)، 1998 .

هذه المستوطنة (باتنة Batna) التي غرست في 1844 بالقرب من ضيعة تورال ، سماها مرسوم 1848 لمبيز الجديدة (nouvelle Lambèse) ، لكن مرسوم جوان أعاد لها اسم باتنة ؛ ففي البداية بني مخيم عسكري (Camp) إلى الجنوب الشرقي بالقرب من الزمالة حاليا ، محاط بسور وله أربعة أبواب ، مخطط هذا المخيم يظهر عليه بوضوح تعامد محورين و كأنّهما الكاردو و الديكامنيوس و المخطط الشطرنجي لها ، هذين المحورين يربطان الأبواب الأربعة لسور القلعة أو المخيم ، الذي يعتبر الآن مركز المدينة و نواتها . (الشكل 20)

ابتداءًا من 1850 وصل العديد من المعمرين الجدد مع إنشاء قسمة عسكرية لقسنطينة بالمدينة ، بالإضافة إلى بناء طريق السكة الحديدية الرابط بين توقرت و سكيكدة ، فعرف هذا المخيم أول توسع له في اتجاه الشمال الغربي ، هذا التوسع أُعتبر أول حي أو نواة للمدينة الكلونيالية (noyau coloniale) . هذا التوسع تُرجم بإقامة المرافق القاعدية للمدينة : مدرستين ، كنيسة ، سوق ، مسرح ، مسجد ، البلدية ، المحكمة و المقبرة المسيحية ، و استمرت النواة الاستعمارية بالعمل داخل السور ، مهيكلة بشارع الجمهورية المحور الذي يقسمها إلى قسمين و الممتد ليربط الباب الجنوبي الشرقي بالشمالي الغربي ، هذين القسمين كانا تبعا لشبكية (trame orthogonale) تظهر من خلال التقسيم إلى جزيرات منتظمة . أما المحوران العموديان على المحور الأول شارع فرنسا و مسلي (الاستقلال وسيدي حاحي حاليا) تحولا من محورين مهيكلين ، إلى رسم اتجاهين جديدين للتوسع و الامتداد العمراني نحو الشمال الشرقي في اتجاه المقبرة **STAND** ، و نحو الجنوب الغربي في اتجاه بسكرة .

حتى عام **1923** مدينة باتنة كانت مكونة من قسمين يفصلها وادي عزاب ، النواة الاستعمارية و الأحياء الأوروبية داخل السور في الشمال و الــزَّماله كحي تقليدي قديم للأهالي الجزائريين في الجنوب . (الشكل 21)

الشكل رقم 21 : مدينة باتنة من 1844 -1923 .

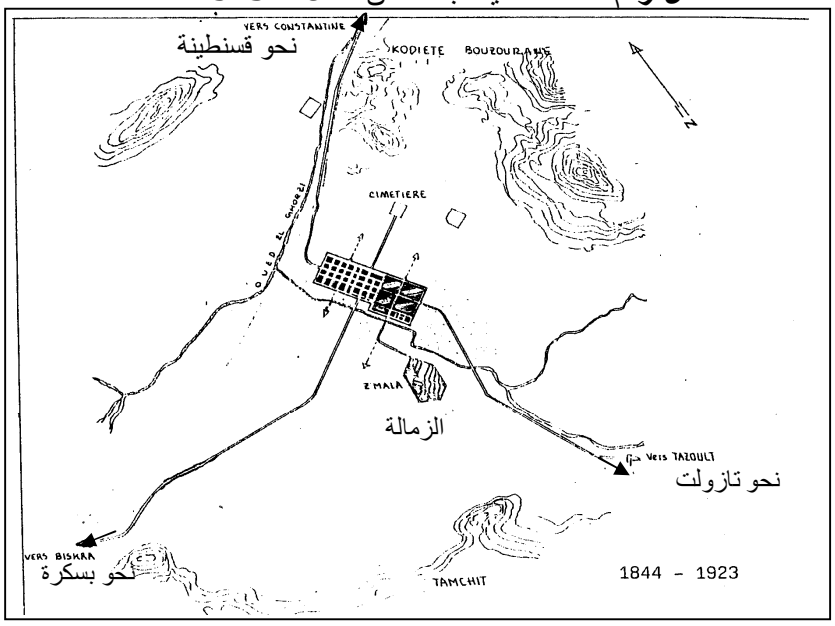

المصدر : م. ت. م.ب (PDAU) ، 1998 .

III.1.1.2- مرحلة انفجار النواة الاستعمارية (1923 ــ 1945) :

خلال هذه الفترة ستلعب المدينة دورها كمركز إداري و تجاري ، نظرا لمستوى تجهيزاتها و مرافقها الذي سمح باستقطاب أعداد هائلة من المعمرين ، حيث في سنة 1925 نما عدد سكانها إلى 11.000 نسمة بمعدل 400 ساكن كل سنة ، ثم وصل عددهم 13.000 ساكن عام 1930 . هذا ما جعل نواة المدينة تنفجر في ثلاث اتجاهات : الاتجاه الشمالي الشرقي ويمثله حي اسْطَنْ (STAND) ، الذي كان امتدادا طبعا وفق المخطط الشطرنجي للنواة الكلونيالية ابتداءًا من شارع موسلي ، و التوسع في الاتجاه الشمال الغربي تجسد في حي فوريير (**Fourrière**) قرب محطة القطار . أما في الاتجاه الجنوبي الغربي ؛ فقد ظهرت البنايات الأولى لأحياء المستقبل كحي شيخي و بوعقال . (الشكل 22)

الشكل رقم 22 : مدينة من 1923ــ1945 .

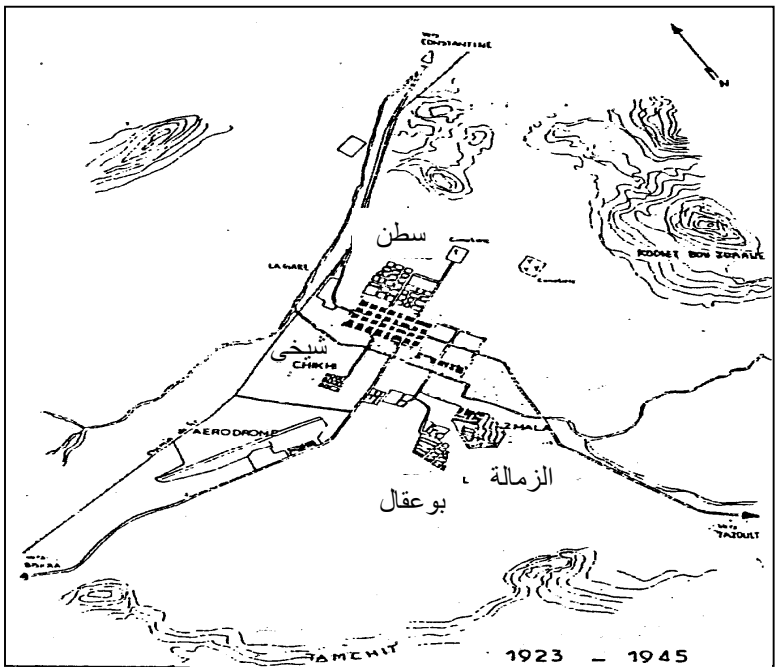

المصدر : م. ت. م.ب ،1998 .

III.1.1.3- مرحلة النمو المنعزل (1945 ــ 1962) :

كان أهم ما ميز هذه المرحلة ، الثورة التحريرية الكبرى (1954) و إعلان مخطط قسنطينة ، هذه الظروف أفرزت خصوصية على المستوى المجالي للمدينة ؛ حيث في الشمال الذي تتواجد فيه الأحياء الأوربية ، تم إدماج المباني الجماعية التي تعرف بـــ HLM الممثلة بحيي 140 و40 مسكن على طول الممرات (ممرات بن بولعيد حاليا) ، كما شهدت المدينة ظهور حي المليون (153 مسكن) ، و حي فوريير بمائة مسكن في أواخر الخمسينات . أما بالجهة الغربية فظهر حي أكشيدة بـــ 260 مسكن و حي بارك أفوراج بالجهة الشرقية ، و في الجهة الجنوبية توسعت الأحياء القديمة في هذه الفترة ، حيث تتواجد و تتجمع النسبة الكبيرة من سكان المدينة ، كحي بوعقال و شيخي و الزمالة و الحي التطوري .

حدث هذا التوسع نظرا لاستقبال المدينة عددا هائلا من السكان في هذه الفترة ؛ فمن 25000 ساكن في 1949 ، وصل عددهم إلى 55000 نسمة في 1962 ، بسبب سياسة الأرض المحروقة المتبعة من طرف المستعمر الفرنسي و التهجير القسري لسكان الأرياف ، نظرا لظروف الثورة التحريرية خاصة بالأوراس الثائرة . حتى عام 1962 و المدينة تتطور حول النواة الكلونيالية ، فإلى الشمال تتواجد الأحياء الأوربية منعزلة عن الأحياء الشعبية المتواجدة جنوبها ، بجزيرات من الحدائق وواد عزاب (كحي الفاردير). (الشكل 23)

الشكل رقم 23 : مدينة باتنة من 1945 -1962 .

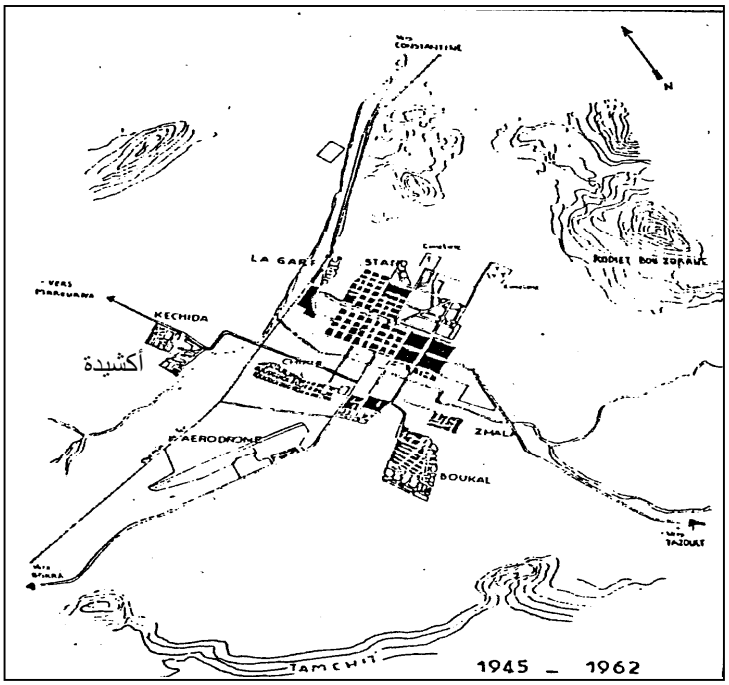

المصدر : م. ت. م.ب ، 1998.

2.1.III- مرحلة النمو والتطور :

1.2.1.III- مرحلة الديناميكية (1962 ــ 1978) :

بعد الاستقلال مباشرة لم تعرف مدينة باتنة تطورا عمرانيا مشهودا ، فالتوسع ظهر فقط في الأحياء الشعبية (القديمة) كبوعقال و شيخي و بارك أفوراج ، ... الخ . (الصورة 04) و في عام 1968 تم إعلان مشروع (البرنامج الخاص للأوراس) ، الذي ترجم على أرض الواقع بالنسبة لمدينة باتنة ، بإنجاز العديد من المرافق و التجهيزات و الهياكل القاعدية خاصة في ميدان السكن ، التي تظهر من خلال 150 سكن ريفي و 350 سكن حضري ، وأحياء جديدة مثل حي 150 سكن ، حي 20 أوت بـــ 114 مسكن و حي 84 مسكن .

أما التجهيزات العمومية فكان من أهمها المركب الاستشفائي و عيادة متعددة الخدمات، فندق الولاية ، معهد إسلامي ، مركب رياضي ، مركز التكوين المهني المتخصص ، ثانوية مختلطة للبنات ، مدرسة أساسية و مدرستين لتكوين الأساتذة و تهيئة CNET كثانوية تقنية ، بالإضافة إلى ظهور المنطقة الصناعية عام 1971 .

كل هذا حفّز و أعطى ديناميكية في كل القطاعات و خاصة القطاع الاجتماعي و الاقتصادي ، و ساهم في جلب العديدة من سكان الريف ، مما أدى إلى تدارك التأخر الذي شهدته المدينة في توسعها غداة الاستقلال . هذه الديناميكية و التوسع العمراني الذي رافقها ، كان لا بد لهما من سياسة للتحكم فيهما أو وسيلة للتوجيه ، فظهر و لأول مرة عام 1978 أول مخطط تعميري (**PUD**) .

كان هدف هذا المخطط هو تحديد مناطق التوسع العمراني للمدينة ، و ذلك بأخذ في عين الاعتبار ليس فقط عدد السكان المقدرين بـــ **12.756** نسمة ، و ما سيقابلهم من تجهيزات و سكن ، و لكن أيضا التحكم في نمو المدينة و ضمان تطور و تنمية إيقاعية لها في انسجام و توازن . لكن هذا المخطط لم يحترم نظرا لما حدث فيما بعد من تزايد كبير في عدد سكان المدينة .

الصورة رقم 04 : النسيج العمراني لمدينة باتنة ، **1972** .

المصدر : المعهد الوطني للكشف عن بعد ، 2002 .

III-2.2.1- مرحلة انفجار المدينة (1978 ــ 1984):

في هذه المرحلة ازداد عدد سكان المدينة بشكل مذهل ، و ذلك من خلال الهجرة الريفية الكبيرة للبحث عن العمل و خدمات أفضل ، هذا ما أدى إلى انفجار المدينة على كل المستويات ؛ فالأحياء الشعبية كبوعقال ، بوزوران ، أكشيدة ، بارك أفوراج و دوّار الديس عرفت إسكانا لم تشهده من قبل ، و توجيهات المخطط التوجيهي للعمران تحققت من خلال الكم ؛ حيث أعلن برنامج واسع لإنجاز السكن الجماعي و الفردي من خلال التعاونيات العقارية ، التجزئات و المناطق السكنية الحضرية الجديدة (**ZHUN**) ، للرد على الاحتياج الملح و الكبير على السكن . (الشكل 24)

فظهرت أحياء عديدة منها تلك المتواجدة في المنطقة الحضرية الجديدة الأولى (1272 SAE ، أيكوتك ، سونتيبا ، 220 مسكن ...) ، و الثانية (800 ، 1020 ، 500 ، 340 مسكن) و تجزئات كموني ، البستان و بوعريف ، و تعاونيات المجاهدين و الأزهر و المستقبل ...الخ . أما التجهيزات فأنجز العديد منها : كحي جامعي بطاقة 2200 سرير ، متقنة ، مركز ثقافي ، ثانوية للبنات ، الحي الإداري ، 08 مدارس أساسية و بيتا و دارًا للشباب .

ما يهمنا أنه أمام الضغط الديمغرافي ، كان التطور في بناء السكن ينمو نموا عشوائيا في كل الأحياء المحيطية كبوعقال و بارك أفوراج ، دوار الديس ، طريق تازولت ، أكشيدة ، و بوزوران و ذلك بسيطرة البناء الفردي ، و كل هذا على حساب الأراضي الزراعية . في الواقع هذا النمو الحضري بشقه العمراني تم بشكل عشوائي و خاصة نحو الجنوب ، حيث كان الامتداد العمراني أفقيا في كل الاتجاهات ، و نتج عنه تجمعات غير مرتبطة بالمركز و تفتقر للتجهيزات و الشبكات الرئيسية (غاز ، صرف صحي ماء ، كهرباء) . و هذا التوسع غير المنظم نتج عنه شغل غير عقلاني للأراضي .(PDAU, 1998)

الشكل رقم 24 : مدينة باتنة 1978 ــ 1984 .

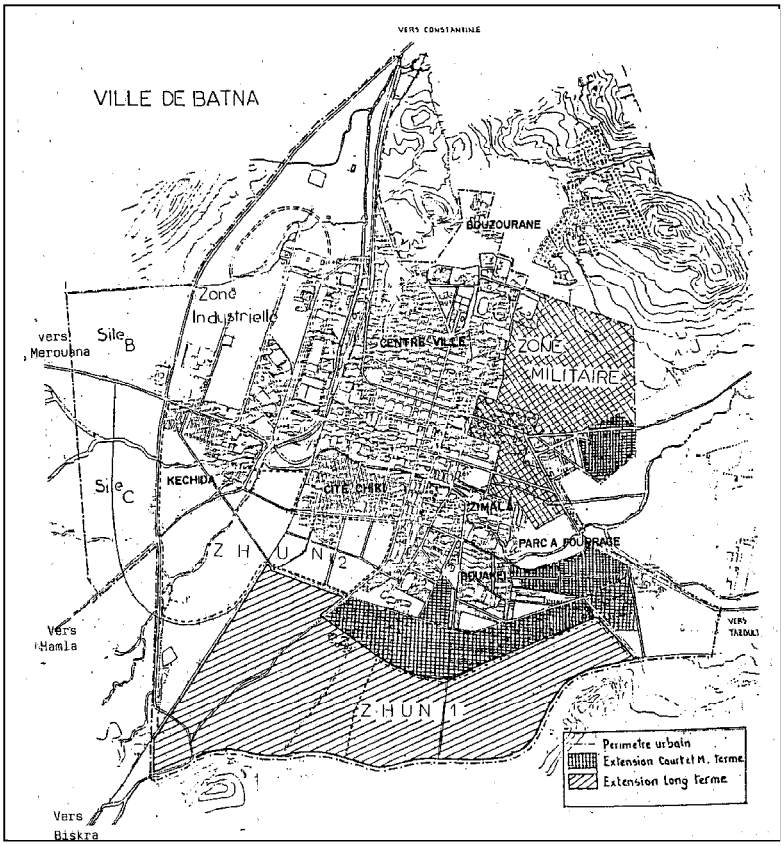

المصدر : م. ت. م. ب ، 1998 .

III.1.2.3- مرحلة التشبع و التكثيف (1984 ــ 2000) :

بما أن البرنامج المسطر من خلال المخطط التعميري الأول 1978 ، فيما يخص السكن و التجهيزات ، لم يحقق أهدافه نظرا للجسامة و السرعة اللتان تم بهما البناء الذاتي ، و تيبولوجيته التي كانت أصل كل المشاكل التي عرفتها المدينة ، و ذلك في الأحياء الشعبية كأكشيدة ، بوزوران ، بارك أفوراج ، طريق تازولت ، بما فيها خاصة الجهة الجنوبية (تامشيط و بوعقال) حيث فضل النمو الأراضي المستوية ، (الشكل 25) و تولدت عن ذلك مشاكل عديدة منها :

- مشكل إدماج الأنسجة العمرانية و علاقتها بالمحيط .
- تطور الأحياء المحيطية بدون تجهيزات و بدون قاعدة VRD .
- خلق ملل وتشوه أو التلوث البصري في المنظر العمراني .
- انفجار التجمع السكاني جعل أداء الوظائف حول المركز بلغت درجة التشبع .

للتحكم في هذا التطور الخاص و السريع ، تم حصار و توقيف البنايات غير الشرعية من جهة ، و من جهة أخرى بالرد على الطلبات الملحة للسكن . لذلك أعلنت عدة عمليات لتقويم الحياة الحضرية ، كهيكلة الأحياء المحيطية : أكشيدة ــ بوعقال ــ الشهداء بوزوران ــ بارك أفوراج و تجديد مركز المدينة ، و إدماج التجهيزات العمومية في كل أحياء المدينة (إن وجد لها مكان) .

تحقق هذا مع البدء في المخطط التعميري الثاني 1985 ، الذي كان هدفه إعادة تنظيم النسيج الحضري ، و ذلك بإعادة التوازن لمخطط شغل الأراضي للقطاعات الثمانية : بوزوران أرضية عسكرية مع بارك أفوراج ــ طريق تازولت ــ الزمالة ــ بوعقال ــ حي شيخي ــ أكشيدة و المنطقة الصناعية .(PDAU, 1998) لهذا اقترحت المنطقة الحضرية الجديدة الرابعة في شرق المدينة و الثالثة في الشمال ببوزران ، و لم تتحقق هاتين المنطقتين و لكن تم إنجاز أحياء جماعية مؤخرا بها بعد 1998 ، و هذا ليس في إطار **(85 PUD)** .

III.1.2.4- المرحلة الحالية : مرحلة النمو الرأسي و الالتحام :

بعد مرحلة تشبع النسيج العمراني لمدينة باتنة ، يبدو أن النمو يسير في الاتجاه الرأسي نظرا للعوائق الطبيعية (الجبال) ، واستهلاك العقار الحضري ، التي تعيق النمو الأفقي ، خاصة في اتجاه الجهة الجنوبية (غابة تمشيط) ، و في اتجاه الشمال الشرقي (جبل عزاب) و الشمال الغربي (جبل منشار) . لذلك فماجما العمران أفقيا ، تتجه متجاوزةً الحدود الإدارية لبلدية باتنة على طول الطريق الوطني رقم 31 ؛ وذلك للالتحام بمدينة تازولت ، التي يتجاوز عدد سكانها 25000 نسمة . و على طول الطريق السريع الممتد بين مدينة باتنة و عين التوتة ، في اتجاه بلديتَي واد الشعبة و لامبيريدي نحو الغرب ، نظرا لتوفر أراض مستوية (سهل) في هذين الاتجاهين .

الشكل رقم 25 : مدينة باتنة عام 1992 في مرحلة التشبع والتكثيف .

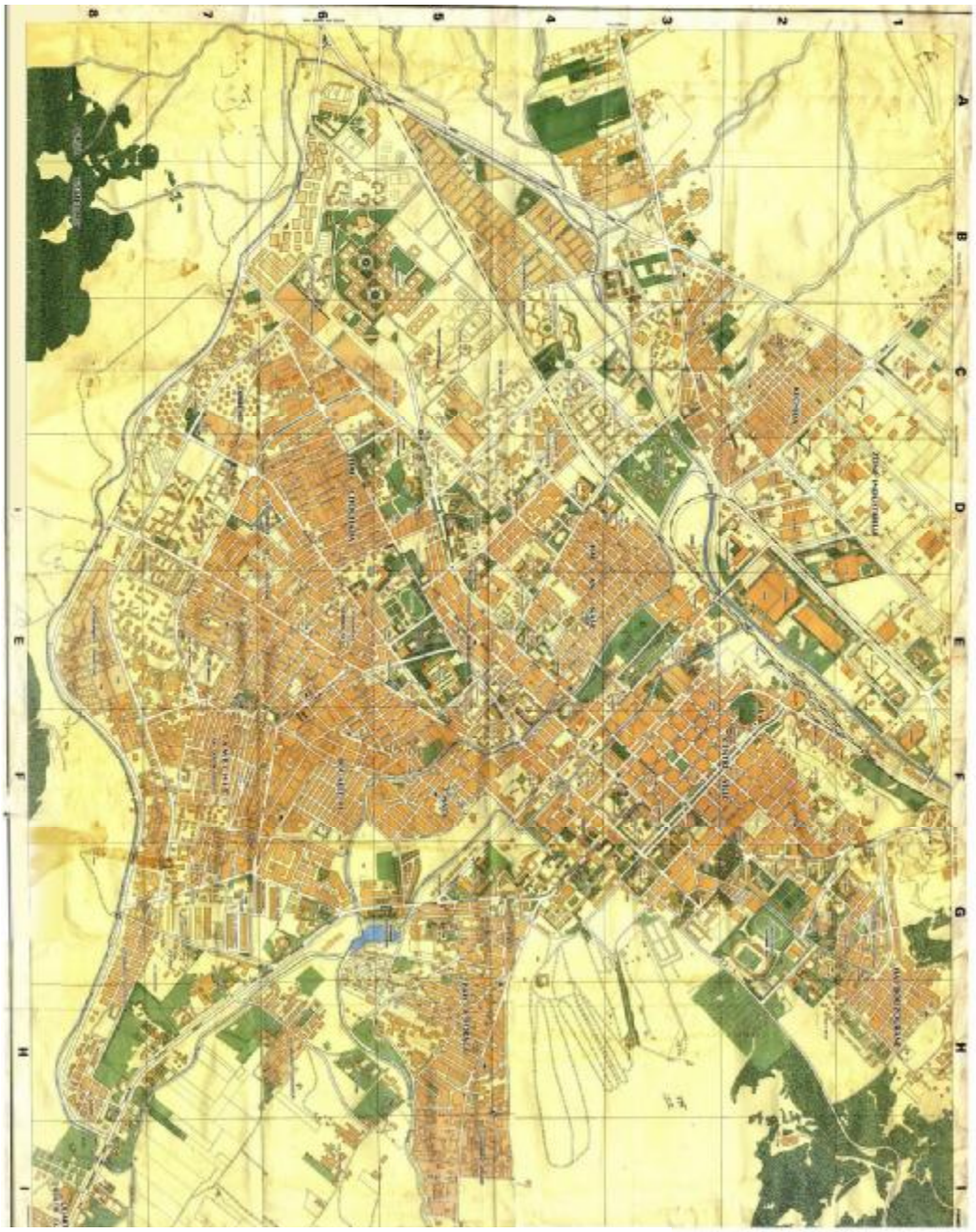

المصدر : المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد ، 1992 .

أما من الجهة الشمالية فيبدو لي أنها ملتحمة بتجمع فسديس ، الذي يفوق عدد سكانه 5000 نسمة و المهيكلُ عُمرانيًا بالطريق الوطني رقم 03 ، و هو طريق سريع بمسافة 35 كلم ، يصل مدينة باتنة بمطار مصطفى بن بولعيد الدولي ، في اتجاه قسنطينة ، و لا يفصل بين نسيجَيْهما العمرانيين غير المنطقة الصناعية بباتنة .(بحث ميداني ، 2004)

الصورة رقم 05 : النمو في الاتجاه الرأسي للمدينة .

المصدر : الباحث ، 2003 .

من هنا نستطيع القول أن مدينة باتنة في حدود 20 سنة ، ستصبح تلك المدينة المتروبولية التي تمتد من بلدية جرمة شمالا ، على طول الطريق الوطني رقم 03 إلى بلدية لمبيريدي غربا ، و إلى حدود مدينة تازولت من الجهة الجنوبية الشرقية و بلدية عيون العصافير شرقا . هذا إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن ؛ من تأخر التنمية بالمناطق الريفية لولاية باتنة ، و افتقارها للهياكل القاعدية و اختلال توازن مجالها الولائي المحلي وظيفيا و ديمغرافيا .

2.III- النمو الحضري للمدينة في بعده الديمغرافي :

1.2.III- تزايد عدد سكان المدينة :

النمو السكاني يعتبر الجانب الثاني للنمو الحضري للمدينة ، الذي يعطي نظرة مكمِّلة لتلك التي على مستوى النمو العمراني ، فكلما زاد عدد السكان انعكس ذلك على الإطار المبني ، و قد يختل التوازن عندما يكون هناك نمو سكاني سريع و كبير غير متحكم فيه بالتنظيم التعميري و توجيه العمران .

تبعا لتطور المدينة عمرانيا منذ تأسيسها إلى اليوم ، نلاحظ أنه خلال المرحلة التأسيسية قبل الاستقلال ، لم يكن عدد سكانها ذو أهمية كبرى رغم نموها بإيقاع سريع ، لأنها لم تكن سوى مستوطنة ذات أهداف عسكرية تخدم مصلحة المستعمر الفرنسي ،

خاصة بموقعها الوسطي على الطريق الرابط بين مدينتي قسنطينة و بسكرة ، و ذلك لمراقبته مع سكة الحديد التي تربط توقرت بميناء سُكيكدة مرورا بباتنة ، أي إنها لم تؤسس لغرض استيطان البشر و استقرارهم فيها . و لذلك انتقل عدد سكانها من 11000 نسمة عام 1925 إلى 25000 نسمة فقط عام 1949 ، بزيادة 584 نسمة في السنة ، و أغلبهم من المعمرين .

لكن مع بداية الثورة التحريرية المظفرة ، و سياسة الأرض المحروقة و التهجير بالقوة التي اتبعها المستعمر الفرنسي على سكان الأرياف ، لعزل الثوار عن الشعب ، فقد تضاعف إيقاع زيادة سكان المدينة بأربع مرات ، ليصل إلى معدل 2143 نسمة في السنة ، فيتضاعف عدد سكان المدينة إلى 55000 نسمة عام 1962 . (PDAU,1998)

الشكل رقم 26 : تطور سكان مدينة باتنة منذ 1884 إلى 2002 .

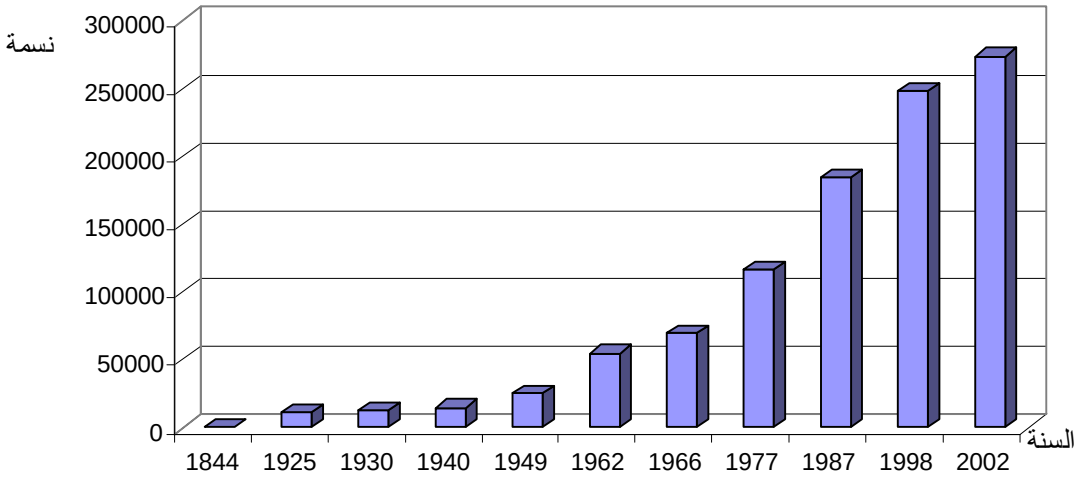

المصدر : االباحث، 2003.

بعد الاستقلال مباشرة لم تشهد المدينة نموا سكانيا كبيرا ، فقد وصل عدد سكانها عام 1966 إلى **69 458** نسمة فقط ، و خلال عقد من الزمن بعد ذلك وصل هذا العدد إلى 109 900 نسمة عام 1977 . لكن المدينة شهدت نموا سكانيا لا مثيل له في تاريخها و إلى اليوم ، بين عامي 1977 و 1987 الذي كان إيقاعه كبيرا جدا ؛ حيث بلغ في متوسطه 7500 نسمة سنويا ، ليفوق عدد سكانها **184 833** نسمة عام 1987 ، و ذلك بزيادة تقدر بـــ 75 000 نسمة . بينما انخفض معدل الزيادة بعد ذلك ، لكنه يبدو لنا أنه مرتفع ؛ حيث بلغ 5700 نسمة سنويا في العقد الأخير من القرن الماضي ، موصلا إياها إلى 247 948 نسمة عام 1998 . (ONS, 1998) و حسب تقديرات مديرية التخطيط فإن هذا العدد وصل إلى 275000 نسمة عام 2002 .(الشكل 26)

2.2.III- خصائص سكانية لمدينة باتنة :

1.2.2.III- معدلات نمو عالية :

نلاحظ من خلال (الجدول 03) أن مدينة باتنة ديمغرافيا ، سجلت أعلى معدل للنمو السكاني لها ما بين سنتي **1977 و 1987** ؛ بإيقاع كبير جدا و بمعدل نمو (**5.33** % سنويا) يفوق المعدل الــولائي(**3.85** %) و الوطني (**3.06** %) . و كان هذا نتيجة الزيادة الطبيعية المرتفعة المقدرة بـــ **3.23** % ، بالأضافة إلى الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدينة (**40** % من معدل النمو) ، بحثا عن العمل و ظروف حياة و خدمات أفضل . و هذا خاصة بعد انخفاض أسعار البترول خلال الثمانينيات ، التي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري ، وارتفاع معدل البطالة . بينما الفترة التي سبقتها أي غداة الاستقلال ، لم يكن إيقاع النمو سريعا رغم أن معدل النمو كان يفوق **4.25** % ، الذي يوافق **675 3** نسمة سنويا .

الجدول رقم 13 : مقارنة تطور معدلات النمو السكاني لمدينة باتنة ولائيا و وطنيا .

الفترة الزمنية	1966 - 19977	**1977 -1987**	1987 - 1998	1998 - 2002
معدل النمو	% 4.25	**% 5.33**	% 2.77	% 2.6 *
عدد السكان في لسنة	3675	**7500**	5700	6700 *
المعدل الولائي	% 3.21	**% 3.85**	% 2.27	% 2.34 *
المعدل الوطني	% 3.24	**% 3.06**	% 2.15	/

المصدر : PDAU , 1998 . * (د.و.ا)، 2002 .

أما في السنوات الأخيرة و إلى غاية اليوم ، فإن إيقاع نمو السكان يبقى سريعا في نظرنا ، رغم أن معدل النمو انخفض إلى **2.77 %** ، (الجدول 03) فتعدادهم يزداد بـــ **6700** نسمة في السنة ، و ضخامة حجم المدينة يلعب دورا كبيرا في ذلك . يبقى هذا المعدل أعلى من الولائي (**2.27** %) و الوطني **2.15** % ،(ONS, 1998) **و** يبدو أن الهجرة الريفية مازالت تشكل إحدى مصادر الثروة البشرية التي تغذي المدينة ؛ نظرا للإختلالات المميزة للمجال الولائي ، وظيفيا و ديموغرافيا ، و هيمنة مدينة باتنة عليه من خلال الإشراف على جزء كبير منه خدماتيًا .

2.2.2.III- معدل نمو أعلى و هيمنة على السكان الحضر :

بالإضافة إلى أن مدينة باتنة تحوي أكثر من ربع سكان الولاية ، فإنها تستحوذ على **45.62** % من مجموع السكان الحضريين للولاية ، مع نمو مدنها الصغيرة كمروانة ، سريانة و نقاوس المتواجدة على طول خط واحد شمال مدينة باتنة . و هذا يعني أن الجهتين الشرقية و الجنوبية الشرقية هما مصدر الهجرة ، حيث نلاحظ مثلا أن مدينتي تازولت و آريس اللتان تقعان جنوب شرق باتنة ، لم يزد نموهما عن 1.51 % في الآونة الأخيرة .(الجدول01) كما أن معدل النمو الحضري الذي سجل بمدينة باتنة خلال العقد الأخير من القرن (2.77 %) ، يعتبر من أعلى المعدلات ، وإن لم يتجاوز المعدل الحضري الوطني **(3.56 %)** ، إلاّ أنه يفوق المعدل الوطني للنمو (2.15 % عام 1998) . (ONS, 1998)

III.3.2.2- حداثة أعمار سكان المدينة :

هرم الأعمار لسكان المدينة ذو قاعدة عريضة و قمة مدببة (الشكل 27)؛ يعني أن سكان المدينة يتميزون بحداثة أعمارهم ؛ فالفئة العمرية التي تتراوح ما بين 5 إلى 24 سنة تمثل حوالي نصف سكان المدينة (47.16 %) . (ONS, 1998)

الشكل رقم 27 : هرم الأعمار لسكان مدينة باتنة ، 1998 .

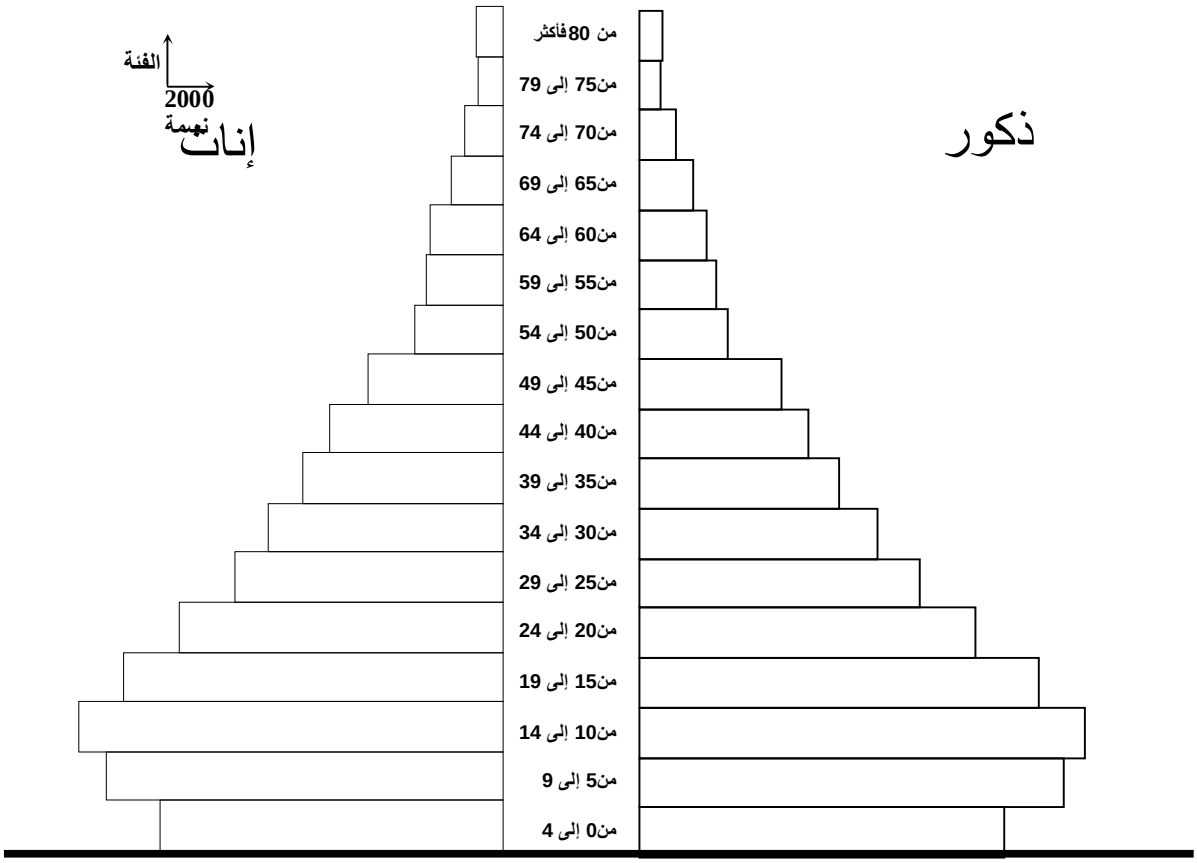

المصدر : الباحث ، 2003 .

هذا يتطلب بذل مجهودات جبارة على المستوى القاعدي للمدينة من أجل الرد على احتياجات هذه الفئة ، من هياكل قاعدية ، تربوية ، تعليمية ، تكوينية ، رياضية ، ترفيهية ، ثقافية وتنشيطية ، بالإضافة إلى توفير الشغل خاصة للفئة من 16 سنة فما فوق . التي تعتبر بهذا الحجم كقاعدة يمكن أن ترتكز عليها الأنشطة الاقتصادية في المدينة .

خـــلاصـــة :

لقد أوجدت مدينة باتنة عام 1844 لأداء أغراض و أهداف عسكرية واقتصادية فرنسية ، و هي مراقبة الطريق الرابط بين الزيبان و قسنطينة ، في مكان كان و لا زال المرور به إجباريا ، و الذي يتوسط المسافة بين المنطقتين . لكن سرعان ما تحولت إلى مستوطنة بشرية انطلاقا من مخيم (Camp) عسكري ، يسكنها معمرون في بدايتها جاءوا لاستغلال أرض المنطقة المعطاء زراعيا ، و ازداد عددهم خاصة مع سنوات الثلاثينيات و الأربعينيات ، بالإضافة إلى الأهالي الجزائريين الذين يقطنون في أحياء منفصلة خارجها . فانفجرت تلك النواة أو المدينة القلعة و تجاوزت أسوارها ؛ لتنمو بشكل مختلف على جانبي الوادي ؛ متميزة بالنمو المنظم للأحياء الفرنسية شمالا وفق الشبكة المنتظمة للنواة الكلونيالية ، و الأحياء الشعبية العشوائية للجزائريين غرب و جنوب النواة الأولى .

ازداد هذا النمو أكثر مع انطلاق الثورة التحريرية الكبرى و الظروف التي ولدّتها خاصة بمنطقة الأوراس ، و سياسة التهجير المتبعة من طرف المستعمر الفرنسي لعزل الثورة عن الشعب ، فزاد دور المدينة كمركز للإشراف و التحكم في المنطقة باعتبارها معقل الثورة ، و انعكس ذلك على المدينة بتضاعف عدد سكانها خلال هذا العقد من الزمن ، فظهرت أحياء جديدة و توسعت أخرى في الاتجاهات المختلفة .

بعد الاستقلال تصبح المدينة مقرا إداريا لولاية الأوراس ، و تستفيد من البرنامج الـــخاص لـــها (1968) ، رغم ذلك لم تشهد إقبالا سكانيا ملحوظا خلال هذه الفترة ، مع أن معدل نموها كان مرتفعا . لكن مع نهاية السبعينيات عرفت نموا لا مثيل له بإيقاعه السريع و بحجمه الكبير ، إثر الهجرة الريفية نتيجة الأوضاع المعيشية الصعبة في الأرياف ، و التوجه نحو قطاع الصناعة و الخدمات على حساب الزراعة .

خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، تواصلت الزيادة السكانية و لكن بدرجة أقل بقليل عن سابقتها ، باستقطاب سكان النزيف الريفي أكثر و حتى من مدن أخرى ، بالإضافة إلى معدل الزيادة الطبيعية المرتفع . كان ذلك نتيجة الاهتمام الذي حظيت به المدينة ، من خلال إنجاز العديد من التجهيزات و المرافق القاعدية ذات أهمية محلية و وطنية ، خاصة بقطاع الخدمات و ذلك لتدارك تأخر التنمية بها . لتصل اليوم إلى تشبع النسيج العمراني لها ومع وجود عوائق طبيعية له في عدة اتجاهات ، يدفعها للنمو في الاتجاه الرأسي ، و مواصلة الامتداد الأفقي في اتجاه المدن أو البلديات المتاخمة لها ، التي تكاد أو التحمت بها فعلا كتازولت و فسديس .

لم يأت هذا النمو الكبير للمدينة ، غير المُتحكَم فيه على مختلف المستويات ، محض الصدفة أو نتيجة خبط عشواء ، و لكن في اعتقادنا كان نتيجة عوامل عديدة ، منها أن مجالها الولائي المحيط بها ذو طبيعة جغرافية تصعب تنميته و خاصة مناطق النزوح الريفي

بالإضافة إلى أن معظم تجمعاته السكانية تفتقر للهياكل القاعدية للخدمات أو للتنمية ، و حتى للماء الذي هو أساسها .

في الحقيقة تأخر تنمية المناطق الريفية المعزولة جعل سكانها ينزحون خاصة إلى مدينة باتنة ، باعتبارها الأكثر حظا من مثيلاتها في الهياكل و التجهيزات القاعدية ، مما خلخل التركيبة السكانية و توزعهم على الرقعة الجغرافية للمجال الولائي . فأصبحت المدينة الرأس المتضخم الذي يستحوذ على ربع سكان الولاية وحوالي نصف سكانها الحضر ، الذي يعاني على مستوى هذا الإقليم كعنصر من المجال الجزائري ، و هؤلاء السكان المميزون بحداثة أعمارهم سيشكلون عبئا على إمكانيات المدينة الخدماتية و قاعدة هامة للأنشطة الاقتصادية .

الــفــصل الــثــانـي:

المحيط العمراني لمــدينة باتــنــة
بــبعده المــجالي ــ الفــيزيائي واســتدامتــه

محتوى الفصل :

مـــــقدمـــــة

I- ميدان العقار واستهلاك المجال :
1.I- استهلاك غير عقلاني للعقار الحضري.
II- المحيط العمراني و الخدمات الضرورية :
1.II- المياه لصالحة للشرب .
2.II- التربية والتعليم .
3.II- قطاع الصحة .
4.II- الإيواء (السكن) .
III- المحيط العمراني ببعده البيئي .
1.III- المحيط العمراني كنسق أيكولوجي محلي :
1.1.III- المحيط المبني : محيط غير صحي

خـــــلاصـة

مـــقـــدمـــة :

مدينة باتنة التي كانت عام 1844 عبارة عن قلعة عسكرية ، تراقب الطريق المؤيدة إلى الزيبان لا تتعدى مساحتها 0.44 كلم^2 ، و بعدد سكاني يُعَد بالمئات ، أصبحت اليوم بمحيطها العمراني تتربع على مساحة تقدر بـــ 29 كلم^2 ، أي أنها تضاعفت بـــ 65 مرة ، و تعداد سكاني تضاعف بـــ 25 مرة مشكلا أيضا ربع سكان الولاية . هذا المحيط الذي تتفاعل فيه كل هذه الأعداد البشرية نما و تطور بهذا الشكل ، نتيجة الزيادة الطبيعية المرتفعة و التدفق الكبير للأعداد المهاجرة ، خاصة من الريف بعد عام 1978 بحثا عن العمل و حياة أفضل في المدينة .

هذا النمو المتعدد الجوانب يؤثر على المحيط العمراني ، خاصة على في بعده المجالي- الفيزيائي الذي تجري فيه نشاطات الإنسان المختلفة . هذا الإنسان الذي يعتبر أحد أهم العناصر المكونة لهذا النمو ككائن مادي له احتياجاته الفيزيائية و الحيوية ، قبل أن يكون كائنا روحيا و اجتماعيا ، تزداد مع النمو و يصبح الرد عليها أمرا ضروريا و إلاّ أفرزت مشاكل عديدة لا يمكن التحكم فيها ، حين يتصرف من تلقاء نفسه دون مراعاة أي شيء من قوانين أو تخطيط توجيهي .

دراسة هذا الجانب الذي يَظهر للعيان في المدينة بالاعتماد على الملاحظة الميدانية ، إضافة إلى البحث المعمق من خلال استقراء الأرقام و المؤشرات ، تعطي نظرة واضحة عن مدى التأثير على المحيط العمراني ببعده المجالي- الفيزيائي . و ذلك من خلال أهم مكوناته كالعقار الحضري و استهلاك المجال ، و غيرها من الأمور الضرورية لسير الحياة الحضرية بشكل طبيعي إن لم نقل بشكل مقبول ، دون إعاقة لتطورها و نموها أو ضغوط تولّد انفجارات غير مرغوب فيها ، و لا تمت بصلة للحياة المدنية التي ينشدها إنسان المدينة التي تؤثر عليه و في مستوى أداء أشغاله ، باعتباره القوة الفاعلة و المحركة لكل النشاطات و الأعمال التي تجري على أرض المدينة .

فبتأثره تتأثر هذه النشاطات سلبيا أو إيجابيا على حسب التأثير الأول ، هذه التأثيرات أيضا من عمل الإنسان و تصرفاته و سلوكياته ، فمثلا بقدر اهتمامه بنظافة محيطه والاعتناء به ، يكون انعكاس ذلك أفضل وأحسن على صحته و استقراره النفسي . و كل تصرف عشوائي غير مدروس و لا يُراعي المصلحة العامة في المحيط العمراني ، سيعود بآثار سلبية على كل سكانه ، لأن حياة الفرد هنا مرتبطة و متعلقة بحياة الجماعة ، في إطار التفاعل و التبادل في المحيط العمراني ، باعتباره الوحدة أو العنصر الأساسي للبيئة الحضرية التي صنعها في مكان ما من الطبيعة . و يمكن استقراء التأثير السلبي المفترض للنمو الحضري لمدينة باتنة حالة الدراسة على محيطها العمراني في بعده المجالي-الفيزيائي؛ من خلال مؤشرات عدة بعد تحليل معطيات إحصائية وكذلك من خلال نتائج استمارة استبيان الموزعة في مختلف أحياء المدينة المختارة والتي تحوي أسئلة تخص هذا الجانب من المحيط العمراني .

I- ميدان العقار واستهلاك المـــجـــال :

تعتبر الأرض التي تقوم عليها المدينة إن استهلكت بشكل عقلاني ، من أهم الركائز التي تسمح للمدينة بنمو إيقاعي و مستديم ، و تضمن لها تنمية متواترة بدون إعاقة أو صعوبات تذكر ، لكن إن حدث العكس فستواجه مشاكل عديدة كان من الممكن أن تكون في غنى عنها ، و هو ما يحدث في مدينة باتنة حالة الدراسة .

1.I- استهلاك غير عقلاني للعقار الحضري بمدينة باتنة :

1.1.I- عدم احترام خـــطوط الطبـــيعة عند استهلاك المجال(الأرض) :

مدينة باتنة تتموضع بدقة عند سفوح جبال (كاسرو ، عزاب...) ، هذا الموقع الطبيعي له ميزات يتحتم على الإنسان احترامها أو التعامل معها بحذر ، و إلاّ انتظر عواقب وخيمة من جراء إهماله أو تهاونه بأخذ هذه المعطيات الطبيعية بعين الاعتبار ، خاصة انسياب المياه و سيلانها طبيعيا عند الأمطار الغزيرة ، من ذرى الجبال إلى هذا السفح ، باتخاذها مجار طبيعية تسلكها لتصل إلى مستقرها . هذه المجاري إن عمل الإنسان على معاكستها و لم يحترمها قد تؤدي إلى هلاكه ، و أحسن مثال ما جرى في الجزائر العاصمة عام 2003 من فيضانات (كارثة) بباب الواد .

صحيح أن الإنسان له القدرة على تسخير الطبيعة رغم قوّتها ، لكن عندما يأتي لترويضها يصنع لنفسه ما يحميه منها (قنوات الحماية بالنسبة لمدينة باتنة) ، غير مقدّر ما مدى قوتها عند غضبها ، فهي تفوق كل إمكانياته إذْ ذاك .

الشكل رقم 28 : خريطة تبين استهلاك الأراضي المصنفة زراعيا ــ ب. باتنة .

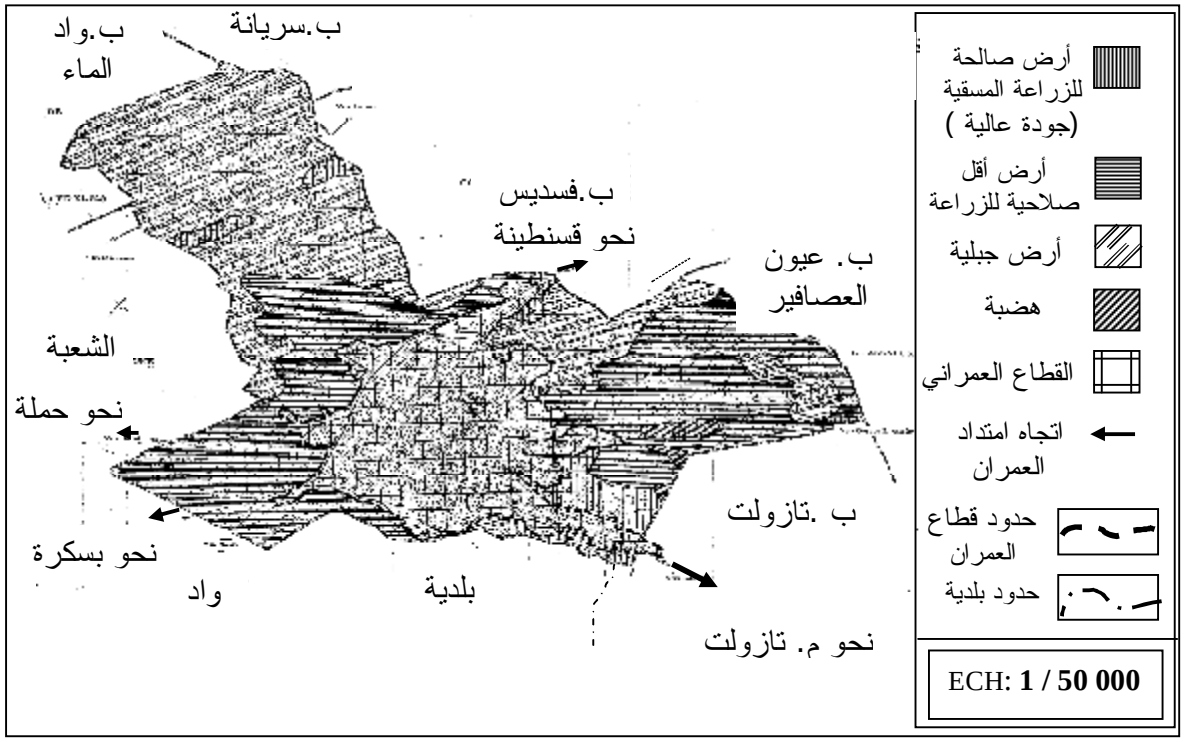

المصدر : ANAT, 1998 .

مدينة باتنة عندما و جدت في هذا المكان لم يتوقع أن تصل إلى هذا النمو الكبير و السريع ، الذي أتى على الأخضر و اليابس بالنسبة للمجال و العقار ؛ حيث توسعها الآن يتجاوز الحدود الإدارية لها ، و هو كان و مازال يتم على حساب الأراضي الزراعية كما توضحه الخريطة المرفقة (الشكل28) ، خاصة على الصنفين الأول والثاني من التربة ، التي لا تصلح إلا للزراعة المسقية و غير المسقية هذا من جهة . و من جهة أخرى ، النمو العمراني للمدينة في كل الاتجاهات لم يحترم مجاري (وديان) سيلان الأمطار ، لذا فالمدينة تتعرض دائما عند الأمطار الغزيرة للفيضانات من جراء ذلك ، خاصة من الجهة الجنوبية و الغربية و الجهة الجنوبية الشرقية (واد تازولت) ، لأن الوديان الآتية من هذه الجهات تصب في مكان تواجد المدينة .

أعدت دراسات بعد فوات الأوان ، أي بعد خرق قوانين الطبيعة لحماية المدينة من الفيضانات ، فوضُعت قنوات على المحيط المبني لها (الصورة 06) . لكن رغم ذلك لم تمنع وقوعها (فيضانات صائفة 2003) ، و أصبحت الشوارع و الطرق إذ ذاك وديان تجري فيها المياه ، لأنها لم تجد مجرى لها لا مع النظام الموحد لقنوات صرف المياه ، و لا مع قنوات الحماية .

الصورة رقم 06 : قناة للحماية من الفيضانات ، م. باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

هذه القنوات موضوعة غالبا بطريقة عمودية عند نقطة التقائها و مجرى الماء الطبيعي ، و لم يكن ذلك بالتدرج ، فتــنسدُّ هذه النقطة بجذوع الأشجار و الأتربة التي تجلبها المياه من الغابة الجبلية ، بالإضافة إلى أعمال الإنسان التي تسد هذه القنوات . مما جعل الماء يصعد فوق الطرق ، ليجد الشوارع مسارا له ، هذا بغض النظر عن كفاية هذه القنوات لاستيعاب الأمطار الغزيرة كميا أم لا .(بحث ميداني ، 2004)

2.1.I- استـــنـــفـــاذ الاحتياطات العـــقاريـــة :

الاحتياطات العقارية تجعل أي مدينة في مأمن من مخاطر المضاربة في العقار ، و تضمن كذلك استمراريتها في إقامة مشاريعها التنموية ، و توسعها بطريقة متواترة إيقاعية دون اختناق . لكن النمو الحضري السريع و بحجمه الكبير لمدينة باتنة ، أدى إلى امتداد عمراني أتى على كل الاحتياطات العقارية ، المخصصة لبناء السكن و التجهيزات و المرافق العمومية ، و لم تبق إلا جيوب قليلة .

استنفاذ الاحتياطات العقارية حسب رئيس بلدية باتنة ، يجهض أية عملية أو أية محاولة لإقامة مشاريع تنموية ، فهو يقف حائلا أمام الرد على حاجيات المدينة مثلا من السكن التي بلغت عدد طلباته 20 ألف طلب . بالإضافة إلى أن الملكية الخاصة هي السائدة للعقار (الأراضي) الآن ، التي يمكن أن تتوسع عليها المدينة ، و تصرف ملاكها كما يشاءون دون احترام القوانين أو تنسيق مع السلطات المحلية ، زيادة على مشكل تجاوز العمران للحدود الإدارية للبلدية و فقدان السيطرة عليه .

الصورة رقم 07 : اجتياح العمران للغابـــة من عدم توفر الاحتياطات العقارية ، م.باتنة

المصدر : الباحث ، 2004 .

سيؤدي كل هذا حتما إلى نمو المدينة بطريقة معاقة ، أي أنها تنمو و هي تبحث بشق الأنفس عن عقار لتجهيزاتها و مرافقها و مشاكل عديدة تنجر عن ذلك ، منها تشبع النسيج العمراني و تكثيفه أكثر من جراء عدم توفر أراض للتوسع و العوائق الطبيعية . بذلك تبدو المدينة و كأنها تختنق ، إن لم يوجد حل لمشكل العقار الحضري باستخدام القوانين و الحوار مع الملاكين .

3.1.I- المضاربة في ميدان العـــقـــار :

سعر العقار الحضري يتأثر بعدة عوامل منها استمرار نمو المدينة و توسعها ؛ حيث يرتفع ثمن المتر الواحد من الأرض كلما اتجهنا نحو مركزها ، هذا المؤشر (سعر المتر الواحد من الأرض) يشير في مدينة باتنة لمدى الصراع على قطع الأراضي للبناء و المضاربة من طرف الملاك ، نظرا للاحتياج و كثرة الطلب عليها تبعا للنمو الحضري للمدينة و قلة العرض أيضا .

المؤشرات عبر أحياء المدينة لأسعار الأرض (الجدول 14) ، تدل على تلك المضاربة في ميدان العقار ؛ ففي محيط المدينة تعتبر أسعار الأراضي مرتفعة ، مثلا في حيي طريق تازولت II و أكشيدة ، حيث لا تتوفر المرافق و التواجد النسبي للشبكات الرئيسية ، يتراوح سعر المتر الواحد من الأرض من 3000 إلى أكثر من 8000 ليصل حتى 10000 دج / م² ، و حيي الزهور و 1200 مسكن في أطراف المدينة اللذان يتجاوز فيهما الـــ 30000 دج / م^2.

الجدول رقم14 : أسعار المتر الواحد من الأرض ، م.باتنة .

الحي السكني	سعر المتر الواحد (د.ج)	الحي السكني	سعر المتر الواحد (د.ج)
بارك أفوراج	10 000 - 8 000	الزهور	30 000 - 13 000
أكشيدة II	10 000 - 3 000	البستان	20 000 – 12 000
بوزوران	16 000 - 12 000	بوعقال	12 000 – 8 000
تمشيط	10 000 - 4 000	الزمالة	17 000 – 10 000
طريق تازولت II	8000 - 3000	مركز المدينة	30 000 فما فوق
طريق بسكرة	30 000 - 17 000	II ZHUN أو I	30 000 - 10 000

المصدر : الباحث ، 2004 .

أما عن مركز المدينة فيبلغ مداه حيث يفوق 150000 دج/م^2 و هذا كما يبدو مبالغا فيه بالنسبة لمدينة كباتنة . و قد كانت إلى وقت قريب تباع الأراضي بأسعار رمزية ، أي قبل حدوث هذا النمو و التوسع ، الذي يجعل موقف السلطات المحلية صعب أمام هذا الوضع ، لإيجاد أرضيات للمرافق ذات المنفعة العامة .(بحث ميداني، 2004)

4.1.I- مركز المدينة و الكثافة السكانية بالأحياء :

للمدينة نسيج عمراني متشبع ، و حاليا يجري تكثيفه أكثر فكلما عثر على ثغرة (مساحة) أرضية إلاّ و بنيت ، خاصة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة للسكن الجماعي ، فنتج افتقار الأحياء السكنية للمساحات الحرة عدا الطرق ؛ حيث النسيج المبني يحتل مساحة **28** كلم^2 ، ما يعادل **24** % من مساحة البلدية و الكثافة في مساحة هذا النسيج تتجاوز **10 344,80** ن/كلم^2 . (الباحث،2004)

إن لهذه الكثافة السكانية علاقة مباشرة بعدم كفاية الخدمات الضرورية ، من حيث الكم و الكيف خاصة في الأحياء ، هذا إن توفرت على مستواها ، فينعكس ذلك في مستوى التنقل إليها و غيرها ، فيسبب ذلك أعباء أخرى و مشاكل لا حصر لها (مثل التنقل للدراسة) . هذه الكثافة السكانية تختلف طبعا من المركز إلى المحيط ؛ فهي تجمع بين متناقضين على مستوى مدينة باتنة ، مركز غير مكثف و عقلانية شغل العقار فيه ، و الأحياء الأخرى تعاني من التركيز الشديد للسكان على رقعتها .

I.1.4.1- تشبع مركز المدينة و خلخلته وظيفيا و شكلا :

مركز المدينة الذي هو في الأصل النواة الكلونيالية ، يتربع على مساحة كبيرة مقارنة بالأحياء الأخرى (**225.2** هكتار) ، لكنه يعتبر من أقل الأحياء كثافة حيث تبلغ **6590** ن/كلم^2 أي (**151** م^2/ن) ، و تعتبر من أخفض الكثافات على مستوى المدينة ، بالرغم من معدل السيطرة على الأرض في معظم جزيراته يصل (100%) .

أمام توسع المدينة و نموها و ازدياد عدد سكانها ، زاد الطلب على الخدمات و احتياج فضاءات (مجالات) أكثر لاحتوائها ، و نظرا لعدم توفرها في مركز المدينة ، يتم الآن تهديم المباني القديمة في النواة الكلونيالية بنسبة كبيرة ، و البناء على أنقاضها مراكز تجارية و مرافق أخرى ، ذات الاتجاه الرأسي (الصورة 08) ، هذا من حيث الشكل . أما وظيفيا فيعاني المركز من مشكل ركل السيارات ، لعدم توفر مواقف لها مما يسبب الاختناق وصعوبة في حركة المرور فيه . هذا ما أدى إلى ظهور إن أمكن القول مراكز جديدة (تحت مركز) أخرى على مستوى المدينة ، كشارع آش (Rue H) لتقديم الخدمات للسكان .

الصورة رقم 08 : إقامة مراكز تجارية على أنقاض النواة الكلونيالية ، م. باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

I.2.4.1- التركز الشديد للسكان على مستوى الأحياء الأخرى :

على مستوى أحياء المدينة نميز مجموعتين ، الأولى و تمثلها كل من أحياء بوزوران و طريق تازولت و طريق بسكرة فقط (المحاور الرئيسية للمدينة) ، التي يسيطر فيها السكن الفردي و الجماعي مختلطين ، و تظهر أكثر هيكلة معماريا و عمرانيا و تتركز فيها التجهيزات و المرافق العمومية ، و أقل كثافة من المجموعة التي تليها ، حيث مثلا الكثافة في بوزوران تبلغ 6014.96 ن/كلم^2 (166 م^2/ن) .

أما المجموعة الثانية فهي أغلب ما تبقى من المدينة ، و تمثلها كل من أحياء بوعقال، الزمالة ، تمشيط ، دوار الديس ، بارك أفوراج و أكشيدة ، هذه الأحياء عبارة عن تجزئات أو أحياء عشوائية أعيدت هيكلتها ، و يسيطر فيها السكن الفردي من النوع الرديء غير

المخطط معماريا شكلا و تصميما . النسيج العمراني فيها يتميز بالتراص و افتقارها لكثير من المرافق و التجهيزات ، و الأهم من ذلك هو أن رغم سيطرة السكن الفردي بها ، إلا أن الكثافة السكانية فيها من أعلى الكثافات على الإطلاق . و هي في اعتقادنا تكدّس للسكان والبنايات في مساحة معينة ، يضاف إليها افتقارها للمرافق و التجهيزات العمومية ، فتكون النتيجة و كأنها أحياء معزولة من المدينة و بها مشاكل لا حصر لها . فمثلا في كل من بوعقال و حي الشهداء و دوار الديس تبلغ الكثافات السكانية مداها : **30 260** ن/كلم^2 (**33** م^2/ن) ، **48 000** ن/كلم^2 (**20** م^2/ن) و **24 220** ن/كلم^2 (**41** م^2/ن) على التوالي . (الباحث ،2004)

الصورة رقم 09 : الكثافة المرتفعة بالأحياء ، م.باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

5.1.I - شغل الأراضي و المساحات الحرة :

من الملاحظ أن السمة الغالبة على النسيج العمراني لمدينة باتنة هو التراص ، و ذلك نتيجة التجزئات ذات الحجم الكبير و ما يُنجز عليها من سكنات فردية متلاصقة . فلا نكاد نلاحظ فضاءا حرا أو مفتوحا إلا في المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، أو مع المشاريع و المؤسسات الكبرى كالثانويات (ثانوية مصطفي بن بولعيد – عباس لغرور- عائشة و خديجة أم المؤمنين) ، سوناتوريوم ، المركب الرياضي ، قسم علم النفس و الاجتماع (العربي التبسي – سابقا-) ، الجامعة ، المستشفى الجامعي ، معهد الغابات ، فندق شليا و نادي الشباب (حديقة) . لولا هذه المساحات التي كانت عفوية مع هذه المشاريع ، لما رأينا مساحات حرة أو خضراء مخططة أصلا ، و إن خطط لها أتت عليها البنايات و النمو العمراني للمدينة .

1.5.1.I- أحياء التجزئات : لا مجال للتنفس :

الأحياء القديمة التي نشأت دون تخطيط كالزمالة و بوعقال و التجزئات الجديدة فيما بعد ، كالبستان و كموني تتميز بالسكن الفردي أو العائلي ، الذي كون بها نسيجا عمرانيا متراصا و لا نكاد نجد فيها (مجالا) فارغا لم يُبْنَ بعد أو حتى كمجال أخضر ، ما عدا الطرقات و الأرصفة ، التي و إن وجدت تسترجع مع سقف الطابق الأرضي للبنايات ، مما

جعل معدل شغل الأراضي أو معدل السيطرة على الأرض يتجاوز 95 % ، في أغلب الأحياء كبوعقال ، أكشيدة ، البستان ، كموني ، دوار الديس ، تمشيط ...الخ .(الشكل29)

الشكل رقم 29 : معدل شغل الأرض في أحياء التجزئة يكاد أن يكون 100 % ، م . باتنة .

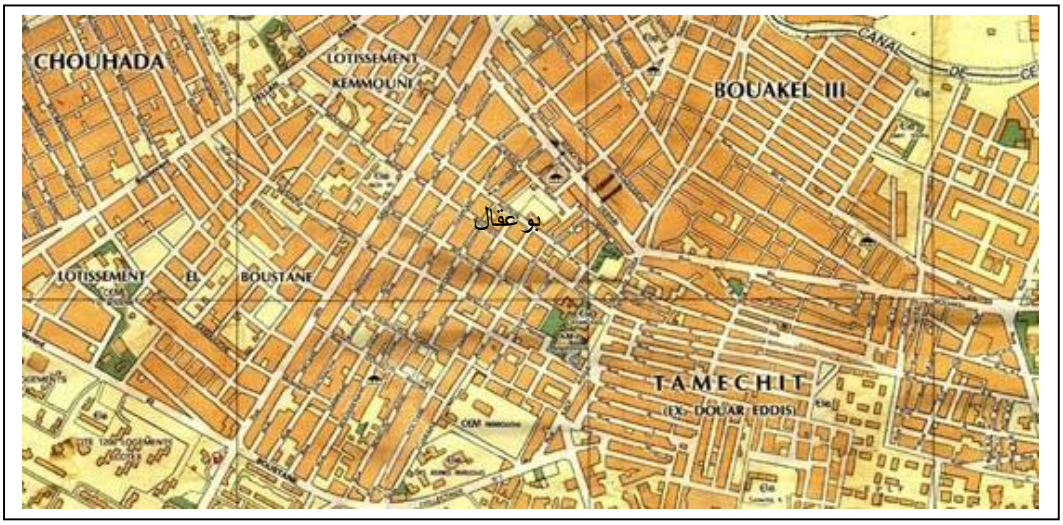

المصدر: I.N.C ، 1992 .

حي شيخي الذي ظهر قبل الاستقلال ــ بمخططه الشطرنجي وجزيراته منازل متراصة ــ ككتلة واحدة ، كمثال يبلغ فيه معدل السيطرة 90 % ،(PDAU, 1998) مما يولد مشاكل في التهوية و التشميس للمنازل ، و أخرى كعدم احتوائه على المرافق الأساسية التي أضيفت فيما بعد على محيطه . و نظرا لمثل هذا الوضع فإن حي بارك أفوراج مثلا ، استوجب مخططا لشغل الأراضي إن وجدت ، لأن البنايات فيه تلتهم كل الأراضي دون رقابة ، فلولا تدخل بعض المواطنين لما بنيت مدرسة واحدة ، لوجود فوضى في شغل الأراضي .

بهذا تصبح هذه الأحياء في نظرنا غير سكنية ، بل مأوى لآلاف من البشر ، يتمنون أو يريدون مغادرة و تبديل هذه الأحياء . نظرا لخوفهم من الاعتداء أو السرقة ، بالإضافة إلى عدم وجود مساحات حرة بها ، كمجالات للعب الأطفال أو حدائق سواء كانت عامة أو ما يسمى بحدائق الأطفال ، و يكتمل هذا بعدم نظافتها و ما ينجرُّ عنها من أمراض جسدية و نفسية .

I.2.5.1-أحياء السكن الجماعي : معدل شغل الأرض منخفض لكن بدون تهيئة :

المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي اتخذت كعملية إسكان مخططة ، ترد على حاجيات سكان المدينة من حيث السكن و التجهيزات ، و قد نفذت في باتنة اثنتان رغم اقتراح أربعة في المخطط التوجيهي للعمران لعام 1978 .

المنطقة الأولى (ZHUN I) المحدودة بحي الشهداء ، تجزئة البستان ، حي بوعقال شمالا والطريق المحول للوزن الثقيل جنوبا، تتربع على مساحة تقدر بـــ 150 هكتار . صممت لتستوعب نظريا 6.157 سكن جماعي و فردي ، و يحتل فيها السكن الجماعي مساحة 53.06 هكتار بـــ 3416 مسكن جماعي ، عماراتها على شكل مستطيل أو مربع و تشكل على ثلاثة أشكال : على شكل حرف L وU و جناح طويل (Barre) .

الشكل 30 : حي 1272 م. جماعي .م.باتنة .

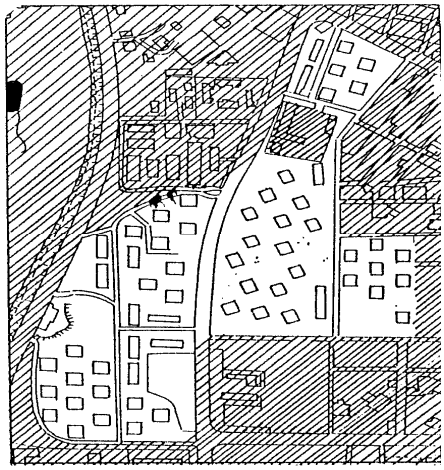

لو أخذنا منها مثلا حي 1272 مسكن جماعي الذي يقع شمال غربها (الشكل 30) ، و المتربع على مساحة قدرها 15.05 هكتارا و المساحة المبنية أو المغطاة تقدر بـــ 1.51 هكتارا فقط ، لوجدنا معدل شغل الأرض يعادل 10 % ، (ANAT, 1998) و هو إلى حد ما معقول و عقلاني مقارنة بباقي النسيج العمراني المتشبع للمدينة ، لكنه غير مهيأ لساكنيه و إنما كانت السيارة أوفرا حظا من الإنسان ؛ حيث كان المجال الفارغ كله لها .

المصدر : PDAU, Batna 1998 .

هذا معناه أن مساحة الفراغ فيه (13.54 هكتارا) موزعة ما بين مواقف السيارات و الطرق ، أي لا يوجد مكان للإنسان أو الطفل يلعب فيه ، كحق سلبه منه النمو الحضري للمدينة ؛ ففي هذا الحي حُوّلت الحديقة المبرمجة إلى إنجاز إكمالية ، نظرا لعدم برمجتها من قبل أو لم يوجد لها أرضية ، فحوّل الطفل مواقف السيارات الزائدة عن اللزوم إلى مساحات لعب . (الصورة 10)

الصورة رقم 10 : استخدام مواقف السيارات كمساحات لعب ، م.باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

6.1.I- الأحياء السكنية و الشبكات الرئيسية :

1.6.1.I- عـــفـــوية استغلال المجـــال :

رغم التجزئات التي خططت ، فهناك عجز في التحكم في تسيير المجال على مستوى المدينة ؛ فالبناء العفوي ينتشر في أحياء بارك أفوراج ، تمشيط ، أكشيدة II و طريق تازولت التي تقع في محيط المدينة ، و أخرى داخل المناطق السكنية الحضرية الجديدة . حيث يتصرف المواطن كما يحلو له و كيفما يشاء دون رقيب ، و دون مراعاة لأي قانون أو مخطط ؛ فهو يبني بالطريقة التي يريد دون رخصة بناء أو مخطط يتبع التهيئة الموضوعة غير آبه بمجال مخصص لمرفق أو مساحة خضراء . (الصورة 11)

الصورة رقم 11 : فوضى في شغل الأرض بالأحياء السكنية ، م. باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

هذه الأحياء تصبح مأوى لكثير من المشاكل الاجتماعية ، يصعب التدخل فيها كالسيطرة على الوضع الأمني مثلا ، و يحدث هذا نتيجة النمو و عدم التحكم في تسيير

النسيج العمراني . قد يكون هناك تخطيط جيد أو غير جيد ، لكن عدم فعالية الرقابة يؤدي إلى عشوائية و فوضى في النسيج العمراني ، الذي تصرف عليه أضعاف مضاعفة من الأموال لو يراد إعادة هيكلته ، ما لم تكن لتصرف على جهاز قار و فعال متحكم في تسيير الإطار المبني ، و السيطرة على مصدر الفوضى من أساسها .

2.6.1.I- أحياء غير مهيأة و بدون شبكات رئيسية :

النمو السريع و حجمه الكبير لمدينة باتنة ، تولد عنه عجز في تهيئة طرق الأحياء بالإسفلت كحي أكشيدة II و بارك أفوراج و طريق تازولت و غيرها ، ففي فصل الشتاء نتحدث عن الطين و برك الماء و صعوبة التنقل للعمل ، أما في فصل الصيف فعن الغبار و الأتربة و الروائح الكريهة ، و في كلتا الحالتين يعود بالكارثية على صحة المواطن و الأطفال خاصة ، باعتبارهم أكثر الناس المعرضين لذلك ، للعبهم في الطرق و الشوارع غير المهيأة .

الصورة رقم 12 : عجز تهيئة الأحياء السكنية ، م. باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

أما عن الربط بالشبكات الرئيسية التي تعتبر ضرورية للحياة اليومية للمواطن ، كالكهرباء و غاز المدينة و شبكة الصرف الصحي و توزيع المياه الصالحة للشرب ، هذا إن لم نقل الضرورة القصوى لشبكة الاتصالات في هذا العصر ، فمدينة باتنة تغطي شبكتها للصرف الصحي 88 % من النسيج العمراني ، بالإضافة إلى العجز فإن الشبكة القديمة تتعرض دائما للانسداد نظرا لقلة الصيانة من جهة ، و من جهة أخرى نظرا للكميات التي تتلقاها من المياه المستعملة من طرف كل مواطن ، فهي مدروسة على أساس عدد سكاني وتوسع معين . (DPAT, 2002)

أما عن شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب ، الكهرباء والغاز فهناك بعض الأحياء غير مغطاة كذلك ، حيث لم توافق الموارد هذا التوسع و النمو العمراني ، فتسبب ذلك في عجز تغطيتها مما يؤدي إلى تصرف المواطن تصرفات غير مرغوب فيها ، قد تشكل

خطرا صحيا محدقا به كحفر الآبار للمياه بمنازلهم ، أو مد خيوط الكهرباء في كل الاتجاهات مما يسبب تشوه للمنظر العمراني لأحيائهم .

I.7.1- الفضاءات المفتوحة و مجالات الترفيـــه :

I.1.7.1-المساحات الخضراء تكاد تنعدم :

لو اعتمدنا على الملاحظة الميدانية فيما يخص المساحات الخضراء داخل النسيج العمراني لمدينة باتنة ، لكدنا نقول أنها منعدمة ؛ لأنه عند تجوالك على مستوى ثلاثة أرباع هذا النسيج ، لا ترى غير الخرسانة المسلحة و إسفلت الطرق إن وجد . لكن المساحات الخضراء الموجودة رغم قلتها تتواجد في الربع الباقي منه ، أي على مستوى النواة الكلونيالية (مركز المدينة) كحدائق غير قائمة على حقيقتها ، أو كمساحات خضراء أحد مكونات مشاريع المؤسسات الخدماتية .

تعادل مساحة المجالات الخضراء **0.22** كلم^2 من مساحة المحيط المبني للمدينة ، و نصيب الفرد منها ــ الذي لا يعرف قيمتها و يعتبرها قليلة ــ لا يتعدى 0.8 م^2 ؛ (الباحث،2004) هذا المؤشر بعيد كل البعد عن المعيار المعتمد وطنيا و المقدر بـــ 10 إلى 15 م^2 كمساحة خضراء لكل مواطن . هذا النقص الفادح لرئة المدينة و جمالها ، حدث حين كانت الاحتياطات العقارية موجودة ، أما و قد استنفذت فإننا سنحلم بأن تخصص قطعة أرض واحدة كمساحة خضراء أو مفتوحة ، لأن توفير الأراضي للتجهيزات و المرافق التربوية مثلا ، يجد صعوبات كبيرة ، فما بالك عن الخضرة الموضوعة في آخر الحسبان .

I.2.7.1- غياب وظيفة الترفيـــه بالمدينـــة :

المواطن في مدينة باتنة لا يجد له متنفسا يريح فيه أعصابه ، أو يروّح عن نفسه قليلا ، نظرا لقلة أو انعدام أماكن لذلك ؛ فقد الـــتَهَم النمو العمراني لها كل المجالات في معظم الأحياء . ففي الصيف تبقى ممرات بن بولعيد الفضاء الوحيد المفتوح و النظيف ، الذي يقضي فيه بعض أهل المدينة وقتا لتنفس هواء منعش في فصل حار . (الصورة 13)

الصورة رقم 13: ممرات بن بولعيد المساحة المفتوحة الوحيدة المهيأة للراحة والترفيه ، م باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

بينما لا يجد سكان حي 1200 غير الخروج من عماراتهم إلى الفراغ بينها ، غير المهيأ لذلك . و هذه كارثة بالنسبة للمدينة ؛ حيث يطرد المواطن من منزله بسبب الحرارة الشديدة صيفا ، و لا يجد مكانا يلجأ إليه حتى تنخفض درجة حرارة الجو ؛ فالحدائق قليلة جدا و غير مهيأة لاستقبال مواطن المدينة ، كمتنزه الجذب الذي لا خضرة فيه و تغزوه البنايات الآن ، فوجوده كعدمِه .

هذا لا يعني شيئا سوى أن قاطن المدينة يتنقل ، يعمل و يبيت (ينام) ، و كلها وظائف فيزيائية و فيزيولوجية ربما توفرها المدينة ، لكن وظيفة الترفيه و الراحة النفسية غير موجودة ، لأننا استهلكنا كل المجال الحضري دون أن نأبه ، مسؤولين و مواطنين لمثل هذه الوظيفة ذات الأهمية القصوى ، التي تعتبر قوام نشاط الفرد لمردودية إنتاجية جيدة و سلوك متزن ، مما يؤدي إلى تطور اقتصادي و خدماتي بأداء أفضل .

3.7.1.I-انعدام أماكن مهيأة للأطفال على مستوى الأحياء :

ما يلاحظ مؤخرا إدماج ملاعب (أرضيات) رياضية في أحياء المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، كحي 1200 و 300 مسكن و ذلك في الفراغ الموجود بين عماراتها ، لكن لم نرى حدائق أو أماكن مهيأة للأطفال ، التي كان من المفروض أن تتواجد في كل حي ، كي تستجيب لمتطلبات الأطفال الطبيعية ، رغم توفر الفراغ في هذه الأحياء .(الصورة 05)

المعضلة الكبيرة تكمن في أحياء التجزئات ؛ التي طغى عمرانها على كل الأرضيات المتوفرة للبناء و التجهيز معا ، فأصبح بذلك الطريق و الشارع مكانا لكل شيء ، للحركة و السير ولِلعب الأطفال ، الذي يشكل خطرا عليهم . (الصورة 14) أما الكبار فيبقى البيت المكان الوحيد لقضاء أوقات الفراغ ، و حتى لممارسة الهوايات ، نظرا لعدم توفر أماكن أو مرافق مخصصة لذلك على مستوى الأحياء . (بحث ميداني ، 2004)

الصورة رقم 14 : أحياء التجزئة لم تترك فارغا لتهيئته للأطفال م . باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

II- المحـــيط العمراني و الخدمات الضرورية :

1.II- الـــمـــاء (المياه الصالحة للشرب) و الاســـتدامـــة :

إن قيام المدن منذ القدم كان مرتبطا أساسا بوجود الماء ، و ما مدن النيل و بلاد ما بين النهرين و غيرها لشاهد على ذلك ، لكن مع تطوير طريقة نقل الماء و خاصة من عهد الرومان ، أصبحت المدن تُـقام في أيّ مكان تشاء . و في كل الأحوال و العصور لكي تستديم مدينة ما و تحافظ على بقائها و وجودها لا بد لها من مياه كافية ، لأن للماء صلة أساسية ملموسة بتطور الحياة بأكملها خاصة الإنسان . فاحتياجاتها من الماء يوميا مرتبطة باحتياجات أفرادها منه ، و ذلك في جميع أمورهم الحيوية و المنزلية و الدينية .

من هنا تبرز الأهمية القصوى لأعمال التنقية و توزيع المياه بشكل عادل بالمدينة و بكميات كافية ، و مما لا شك فيه أن استعمال المياه التي تكون بدرجة عالية من النقاء و الصفاء ، لها انعكاس طيب بالنسبة لمستعمليها ، و على العكس فاستعمال المياه الملوثة له آثار صحية و نفسية تنعكس سلبا على نشاطات الإنسان و إنتاجيته . أما استعمال المياه لأغراض صناعية فله نفس الأهمية ، لأن التقدم الصناعي جزء من تقدم المجتمعات و الدول و أساس من أسس تطوره و ارتقائه . بهذا يكون الماء كما و نوعا أهم أسس قيام وتطور المدن ، وأحد دعائم تنميتها و استدامتها ، و قلته و هي في تزايد سكاني قد يؤدي إلى اضمحلالها و فنائها .

1.1.II- مدينة باتنة : كمية المياه الصالحة للشرب غير كافية :

1.1.1.II- نمو المدينة و ثبات كمية الماء الموفرة لها :

يبدو أن عدد الآبار التي تمول منها مدينة باتنة بالمياه الصالحة للشرب ثابت منذ الثمانينيات عند 19 بئرا ، هذه الآبار ليست منتصبة أو متواجدة كلها على تراب بلدية باتنة ؛ حيث 8 آبار أنجزت في بلديات : المعذر(6 آبار) ، لازرو و جرمة ، هذه الآبار التي يمكن أن تتعرض لخطر التلوث من جراء صرف المياه المستعملة لمدينة باتنة و بلدية فسديس نحو سهل المعذر . و يتبع هذا الاستقرار في عدد الآبار كمية الإنتاج ، حيث لا يتعدى متوسطها اليومي 38000 م^3 في جميع أشهر السنة .(الشكل31)

الشكل رقم 31 : كمية الماء المنتجة والموزعة لسنة 2002 ، م باتنة .

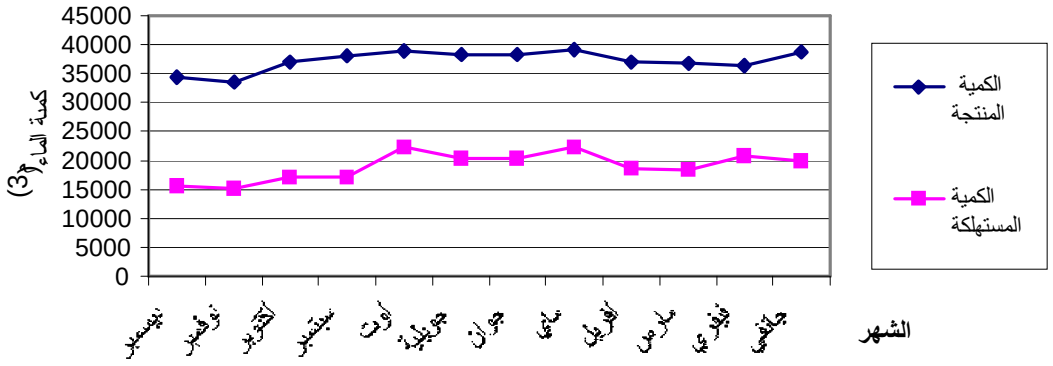

المصدر : الباحث ، 2003 .

يضاف إلى هذا حسب مؤسسة توزيع المياه فرع الإنتاج ، ضياع يقدر بـــ 30 % ، يكون في الشبكات المختلفة لنقل المياه إلى الخزانات أو شبكات التوزيع . فنجد الكمية التي تصل إلى السكان أو بالأحرى توزع للسكان و للمنطقة الصناعية 26600 م^3 يوميا ، و بتخفيض الكمية التي تذهب إلى المنطقة الصناعية المقدرة بـــ 5000 م^3 /يوميا ، نجد أن المواطن على طول السنوات يتلقى كمية ثابتة من الماء الشروب تقدر بـــ 19440 م^3 يوميا ، منذ الثمانينيات و لعدد سكاني يتزايد كل عام . (الجزائرية للمياه ، 2003)

2.1.1.II- نصيب الفرد اليومي من الماء غير كاف :

لكي نعرف تأثير نمو المدينة على هذا العنصر الحيوي و مدى الاحتياج له ، حسبنا معدل الكمية التي تصل إلى سكان المدينة يوميا المقدر بـــ 69.5 لتر للفرد الواحد يوميا ، هذا المؤشر بعيد كل البعد عن المعيار الوطني الجزائري 150 ل/يوم /نسمة . إن دل على شيء إنما يدل على أن هناك عجز فادح في تلبية احتياجات ساكن المدينة اليومية من الماء ، فبزيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم ، و إن بقي الحال على ما هو عليه سنصل عام 2015 إلى 60 لتر/يوم/نسمة .

نظرا لهذا النقص فإن حوالي 20 % من تغطية العجز تتم بطرق أخرى ، من خلال تصرف المواطن من تلقاء نفسه ، إما عن طريق صهاريج الخواص (7 %) ، أو السقاية من عين المسجد (4 %) ، و أحيانا عن طريق صهاريج البلدية ، أو عن طريق حفر بئر منزلي (7%) لتلبية احتياجاته و تمويل حتى جيرانه بالماء (1%) ،(الشكل 32) ما دامت المدينة عاجزة عن توفيره ، و هذا قد يشكل خطرا على السكان من جراء أي تسرب مياه الصرف الصحي إلى طبقة المياه الجوفية مصدر هذا الماء .(بحث ميداني، 2004)

الشكل رقم 32 : نسب طرق تمويل سكان مدينة باتنة بالماء .

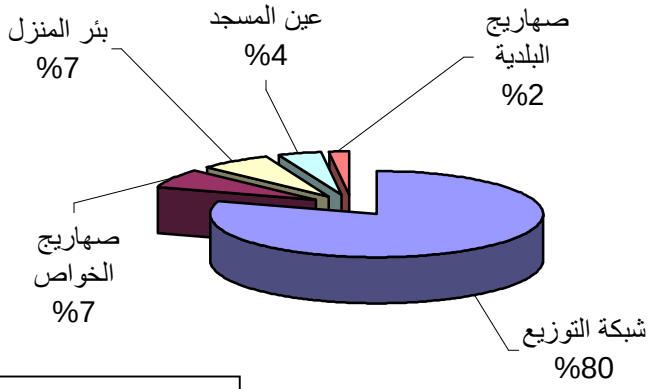

المصدر : الباحث ، 2003 .

نمو المدينة في هذه الوضعية تستدعي إجراءات مستعجلة ، للرد على احتياجات هذا النمو الحضري لها من الماء الصالح للشرب ، لأن العجز الحالي حسب المعيار الوطني يقدر بـــ 22000 م^3 /يوم و هو أكثر من الإنتاج الحالي ، حتى إذا أردنا بلوغ 120 لتر/يوم /نسمة سيكون العجز 13000 م^3/يوم .

3.1.1.II- المنطقة الصناعية : احتياج كبير للماء :

المنطقة الصناعية المتواجدة بشمال المدينة و التي تحوي العديد من وحدات المؤسسات الصناعية ، التي لا بد لها من كمية كافية من الماء ، من أجل سيرها الحسن و الطبيعي ، خاصة تلك التي تحتاج إلى كميات كبيرة منه كمؤسسة إنتاج الحليب ، غزل النسيج ، البتروكيمياء و مؤسسة البناء و الإنجاز... . فالمنطقة تمولها المؤسسة الولائية لتوزيع المياه المنزلية و التطهير بحوالي 5000 م^3 يوميا ، كمية غير كافية و بعيدة عن الاحتياج الحقيقي لها المقدر بـــ 15342.4 م^3 يوميا ، و يكون العجز بذلك 10342.46 م^3 يوميا .(DFM, 2003) يؤثر هذا على مدى جذبها للمستثمرين ، أو حتى الحفاظ على الأقل ما هو موجود بها من وحدات .

2.II- الـــتربية و الـــتعـــليم :

1.2.II- نسبة تمدرس مقـــلـــقة :

رغم المجهودات المبذولة في قطاع التربية بولاية و مدينة باتنة من بناء الهياكل القاعدية لهذا القطاع من مدارس و ثانويات ، لاحتواء الأعداد المتزايدة للأطفال الذين هم في سن التمدرس ـــ القاعدة العريضة للهرم السكاني للمدينة ـــ من الناحية الكمية ، فإن هذا المجهود لا يزال بعيدا عن الطموحات ، من أجل تحقيق مستوى راقي أو للرد على الاحتياجات الحقيقية .

الجدول رقم 15 : نسبة التمدرس على مستوى مدينة باتنة للموسم 2001 – 2002.

سن التمدرس (سنة)	عدد الذين في سن	الفئة المتمدرسة	نسبة التمدرس

	التمدرس		مدينة باتنة
أقل من **6** سنوات	6778	6070	% 89.55
15 – 6	67.745	63.758	% 94.11
19 – 16	25.066	12.797	% 51.05
19 – 6	92.811	76.555	% **82.48**

المصدر : مديرية التربية لولاية باتنة ، 2003 .

ذلك ما تعكسه نسبة التمدرس ، فهي تبدو أنها قريبة من المقبول ، حيث **82.48** % من السكان الذين هم في سن التمدرس (6 – 19 سنة) يتلقون تعليمهم ، لكن عندما نتعمق ندرك مدى الخطورة التي ستحدق بنا ، عندما لا تتلقى هذه الأجيال قسطا وافرا من التعليم ، فنسبة التمدرس للفئة (6 – 15 سنة) سنة في التعليم الأساسي التي تبلغ 94.11 % تبدو جيدة ، لكن بالمقابل نجد **4000** طفل لا يتلقون تعليمهم الأساسي .(الجدول 15) ما يقلق أكثر هو نسبة التمدرس لفئة (15 – 19 سنة) البالغة 51.05 % ، و يقابلها عدديا 12.269 تلميذ خارج قاعات الدراسة .

و إن تعددت أسباب التسرب المدرسي ، فإنه في نظرنا أن النمو الحضري بما حمله من حجم الفئة المتمدرسة الكبير ، و ضغطه على هذا القطاع الحيوي ، أحد أهم هذه الأسباب التي تجعل من عملية الاستيعاب لدى التلاميذ ضعيفة ، مما يؤدي إلى الرسوب و أحيانا إلى الطرد نظرا لعدم توفر أماكن بيداغوجية كافية .

2.2.II- ضغط و اكتظاظ على مستوى الأقسام و الهياكل التربوية :

ما يلاحظ على مستوى قطاع التربية للولاية ، أن مدينة باتنة باحتوائها مثلا في التعليم الابتدائي على 21 % من الهياكل التربوية للولاية ، فإنها تستحوذ على 24 % من عدد التلاميذ على مستواها . (انظر الملحق 02.ج 02،03) و هي بذلك تؤكد معاناتها من خلال الضغط على مستوى قطاع التربية الذي يعتبر الركيزة الأولى في إنشاء الأجيال ، من خلال (الجدول 16) نرى أن عدد التلاميذ يزداد كل سنة و خاصة في الطور الثالث من التعليم الأساسي و الثانوي ، بينما الهياكل القاعدية التربوية و الأماكن البيداغوجية بقيت ثابتة .

جدول رقم 16 : إحصائيات لمختلف المواسم الدراسية ، م.باتنة .

الموسم الدراسي	عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	عدد تلاميذ التعليم الإكمالي	عدد تلاميذ التعليم الثانوي	عدد الحجرات ابتدائي	عدد الحجرات إكمالي	عدد الحجرات ثانوي
1998-97	42.549	21.108	12.222	764	17.240	10.180
1999-98	43.166	20.177	12.447	797	18.080	12.180
2000-99	43.511	20.461	12.977	816	19.520	12.180
2001-00	41.898	21.083	13.802	823	19.520	12.180
2002-01	41.234	22.482	13.479	819	19.520	12.180
2003-02	41.350	23.012	13.551	843	19.520	12.180

في التعليم الثانوي مثلا منذ موسم (98-99) و حجم المقاعد البيداغوجية ثابت عند الرقم 12.180 ، بينما عدد التلاميذ لنفس الفترة زاد من 12.222 إلى 13.551 ، أي هناك عجز قدره ثانوية كاملة بطاقة 1371 مقعد بيداغوجي . كذلك في التعليم الإكمالي بقيت عدد الأماكن البيداغوجية ثابتة عند الرقم 19.520 منذ الموسم 99 - 2000 ، في حين زاد عدد التلاميذ من 20.461 إلى 23.012 لموسم (2002-2003) ، بفارق 3492 مقعد كعجز بيداغوجي ، هذا ما يولد ضغطا على مستوى الهياكل البيداغوجية ، الذي ينعكس في اكتظاظ الأقسام ، ففي إكمالية الشيخ الطاهر مسعودان بحي البستان مثلا يصل عدد التلاميذ في القسم إلى 44 تلميذا ، مما ينعكس سلبا على طاقة استيعابهم .

المصدر: مديرية التربية لولاية باتنة ، 2003

أما التعليم الابتدائي فيظهر أنه مقبول من الناحية العددية ، عندما نجد عدد التلاميذ في القسم 47.86 تلميذا ، و هذا لا يشكل ضغطا إلا في حالة تطبيق الدوام الواحد ، و في حالة تطبيق الدوامين فإنه يطرح مشكلا على مستوى التأطير . لكن الأهم هنا هو المعاناة من الاكتظاظ في أقسام معظم الأحياء السكنية عدا مركز المدينة ، من جراء الكثافة السكانية العالية على مستواها .(مديرية التربية لولاية باتنة، 2003)

3.2.II- عدم كفاية التأطير البيداغوجي :

من خلال هذه المؤشرات المبيّنة في (الجدول 17) ، يمكن أن نقول أن معدل التلاميذ لكل مدرس المحققة في مدينة باتنة ، للموسم 2002 - 2003 ، قريب من المعدل الولائي و الوطني ، لكن هذا الأخير (23 تلميذ لكل مدرس) لو قارناه مثلا بدولة الإمارات ، لوجدناه الضعف ، و هذا يؤثر حتما على مستوى التلميذ و مدى استيعابه .

الجدول رقم 17 : معدل التأطير البيداغوجي للموسم 2002 – 2003 .

	مدينة باتنة	ولاية باتنة	المعدل الوطني
التعليم الابتدائي	30.07 تلميذ / معلم	27.03 تلميذ / معلم	27.84 تلميذ / معلم
التعليم الاكمالي	21.28 تلميذ / أستاذ	22.30 تلميذ / أستاذ	19.73 تلميذ / أستاذ
التعليم الثانوي	18.41 تلميذ / أستاذ	18.90 تلميذ / أستاذ	17.55 تلميذ / أستاذ
معدل شغل القسم للتعليم الابتدائي	47.86 تلميذ / قسم	43.35 تلميذ / قسم	38.42 تلميذ / قسم

مصدر المعطيات : مديرية التربية لولاية باتنة ، د.و.إ ، 2003 .

أما معدل شغل القسم (48 تلميذ/ الحجرة) في التعليم الابتدائي هو أعلى من المعدل الولائي (43 تلميذ / حجرة) و أعلى بكثير من المعدل الوطني (38 تلميذ / حجرة) . إذا أرادت المدينة اللحاق بهذا المعدل الوطني ، فلا بد لها أن تبني 18 مدرسة أخرى بـــ 12 قسما لكل واحدة . و يدل مرة أخرى على الفجوة الموجودة بينها و باقي المجال الولائي ، بالإضافة إلى اختلال التوازن داخل المدينة ذاتها ، ففي الأحياء المحيطة تكاد تختنق الأقسام المدرسية بالتلاميذ ، في حين تحوي الأقسام في مركز المدينة عددا مقبولا (22 – 25) مريحا جدا من التلاميذ . (مديرية التربية لولاية باتنة، 2003)

4.2.II- التعليم العالي : ضغط و عدم كفاية الهياكل القاعدية للإيواء :

مدينة باتنة تتواجد بها جامعة العقيد الحاج لخضر ، التي تلعب دورا محليا و حتى وطنيا ، في تكوين الإطارات الوطنية ، و لهذا بلغ عدد الطلبة المسجلين على مستواها حوالي 34.180 طالبا عام 2002 ، أغلبيتهم يقطنون خارج المدينة ، و لهذا فهم يُضافون إلى السكان المؤقتين لها . و لا بد لهم من هياكل للإيواء تتمثل في الإقامات الجامعية التي توفر الإيواء (السكن) و الإطعام و الترفيه ، نذكر منها : الإقامة الجامعية عمار عاشوري ، ملحقة أكشيدة و 1200 ، الاخوة أوجرة للبنات ، بن فليس للبنات ، 2000 سرير دوادي الصالح ذكور ، خديجة ذكور (بوزوران) ، العربي التبسي ذكور .....

مجموع الإقامات توفر سعة نظرية تقدر بـــ 11.751 سرير ، لكن في الواقع أن السعة الحقيقية تصل إلى 15600 سرير مع ازدياد عدد الطلبة كل عام ، فالعجز يصل إلى 3849 أي ما يعادل إقامتين جامعيتين بسعة 2000 سرير لكل واحدة .(DPAT, 2003)

3.II- قطاع الصـــحـــة :

1.3.II- هياكل قاعدية مستقرة عدديا :

المدينة كغيرها من المدن الجزائرية ، تقدم خدمات صحية بفضل قطاع الصحة العمومي و الخاص ، و هي على المستوى المحلي تستحوذ على مستشفيين من العشرة المتواجدة على تراب الولاية ؛ الأول يتعلق بالمركز الإستشفائي الجامعي (بن فليس التهامي) الذي يخدم المرضى محليا و وطنيا بطاقة 635 سرير استشفائي ، و مستشفى آخر بـــ 136 سرير أي ما يعادل 35.16 % من مجموع الأسرة الاستشفائية بالولاية . هذا بالإضافة إلى 6 عيادات خاصة و 7 عيادات متعدد الخدمات من أصل 17 ، 7 مراكز صحية من 35 ، 33 قاعة علاج من أصل 216 ، 5 دور للأمومة و عيادة توليد حضرية بـــ 140 سرير من 2 على مستوى الولاية ....

كل هذه الهياكل توفر 439 سريرا استشفائيا (مديرية الصحة، 2003) ، أي ما يعادل 20 % من عدد الأسرِّة الموجودة على مستوى تراب الولاية ، بالإضافة إلى العيادات المتعددة الخدمات الستة للقطاع الخاص . و بالمقابل تحوي 25 % من عدد سكان الولاية الذين توفر لهم الخدمات و الرعاية الصحية بصعوبة ، نظرا لأن هذه الهياكل لا تخدم فقط هؤلاء السكان ، بل الإقبال عليها يكون من مختلف مناطق الوطن لتوفرها على اختصاصات متعددة ، لذلك تبقى هذه الهياكل غير كافية رغم المجهودات المبذولة من طرف القطاعين العام و الخاص .

II.2.3- عدد الأسرِّة الاستشفائية غير كاف :

إذا كان عدد الهياكل الصحية بقي ثابتا منذ سنوات كما و نوعا ، و عدد سكان المدينة يزداد كل عام ، فإن هذا يشكل ضغطا على القطاع الصحي بهياكله ، لما لها من أهمية كبرى كمكان تلقي العلاج و الرعاية الصحية ، بغض النظر عن توفر الطبيب و اختصاصه أو نقصه . و معدل الأسِرّة المقدر بـــ 630 سرير لكل مواطن ، كاف كمؤشر للدلالة على ذلك ، لأنه أكبر من المعدل الولائي (سرير لكل 485 مواطن) ، و الوطني (سرير لكل 515 مواطن) ، و هذا في نظري يدل على عدم كفاية على المستوى الوطني و هناك ضغط على المستوى المحلي لتعدد سكان المناطق المستفيدة من خدماتها .

II.3.3- عدم كفاية عدد الأطباء لكل ساكن :

الجدول رقم 18 : عدد الأطباء ــ مدينة باتنة و ولاية باتنة ، 2003 .

الأطباء	القطاع الخاص		القطاع العام	
	مدينة باتنة	ولاية باتنة	مدينة باتنة	ولاية باتنة
المتخصصون	**101**	**128**	**11**	**47**
العامون	**99**	**269**	**90**	**336**
جراحو الأسنان	**71**	**132**	**30**	**84**

المصدر : مديرية الصحة لولاية باتنة ، 2003 .

من خلال الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الميدان الصحي بالمدينة ، فإنها تستحوذ على 38.5 % من عدد أطباء الولاية (الجدول 18) ، و 46 % من جراحو الأسنان ،

ولذلك يأتي المعدل (930 مواطن لكل طبيب) مقارب للوطني (936 م/ط) و أقل من الولائي (1180 م/ط) .(ONS,2003) أما بالنسبة لمؤشر جراحو الأسنان (2770 مواطن لكل جراح أسنان) ، فإنه يعتبر جيدا مقارنة بالوطني (3700 م/ ج.أ) و أفضل بكثير من الولائي (4900 م/ ج.أ) ، إلاّ أن هذا المؤشر المحقق لا يعتبر كافيا على المستويين المحلي و الوطني ، فهناك ضغط كبير على الأطباء جراحو الأسنان .

4.II- الإيـــــــــواء :

1.4.II - نظرة على منجزات السكن في المدينة :

يعتبر السكن من أهم وظائف المدينة ، و به تتعلق صيرورة باقي الأمور فيها ، فكلما كان السكن حقيقة سكنا لقاطنيه و ليس مرقدا فحسب ، أثّر ذلك إيجابيا على الإنسان و مردوديته في العمل و غيره . و متى كان مصدر إزعاج و قلق لهم ــ ما تعانيه أغلب أحياء المدينة ــ كان التذمر و الضجر ، و ذلك يؤثر سلبا على نفسية وراحة السكان ومختلف مناحي الحياة ، هذا من الناحية النوعية أي شروط وظروف المحيط السكني ، بغض النظر عن الناحية الكمية ومدى تماشيها مع ازدياد عدد سكان المدينة .

1.1.4.II- السكن ما قبل الاستقلال و غداته :

مدينة باتنة التي تأسست عام 1844 و التي سكنها المعمرون في بيوت ذات طابق واحد ، عندما نمت و زاد عدد سكانها خاصة في فترة الأربعينيات و الستينيات ، أدمج السكن الجماعي بها (HLM مساكن الطبقة المتوسطة) ، المتمثل في (140 + 40) مسكن على طول ممرات بن بولعيد حاليا. ظهور حي المليون 158 مسكن و حي فوربير (100+27 سكن) مع نهاية الخمسينيات و الحي التطوري (192 مسكن) . أما بعد الاستقلال في الفترة الممتدة بين عام 1968 و 1978 ، حصل تطور للأحياء العشوائية كبوعقال و الزمالة و ظهور عدد من الأحياء مثل 150 سكن ريفي ، 375 سكن حضري ، حي 20 أوت (114مسكن) وحي 84 سكن بمركز المدينة .

2.1.4.II- فترة ما بعد 1978 إلى اليوم :

مع الزيادة السكانية الهائلة في هذه الفترة ، ظهر السكن الفردي أو ما يسمى بالبناء الذاتي بشكل كبير ، من خلال التجزئات : تجزئة كموني (331 جُزيرة) ، تجزئة بوعريف (240 جُزيرة) ، تجزئة البستان (385) ، الزهور (352 جزيرة) و التعاونيات العقارية كالأمل و الوفاء و الأزهر ، التي تتميز بعدد قليل من الجُزيرات و سكن جيد من الناحية المعمارية (فيلا بمجال أخضر) .

أما السكن الجماعي فيتركز في المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي أعلنت عام 1978 ، و كذلك المدمج في المجالات الفارغة داخل النسيج العمراني القديم بمركز المدينة ، كحي الاخوة عزوز وحي ايكوتيكس و حي 30 مسكن ولائي – وحي الموظفين 92 مسكن و أخرى عديدة (645 و 50 مسكن – 742 مسكن – 410 مسكن جماعي ....) .

المناطق السكنية الحضرية الجديدة صممت لتستجيب للطلب الملحّ والكبير على السكن ، فالمنطقة الأولى بأحيائها 1200 - 100 – 1272 (SAE) و سوناتيبا ، بطاقة نظرية

تقدر بـــ 6157 ، لكن السعة الحقيقية لها 5159 مسكن . أما المنطقة الثانية بأحيائها 800 – 500 – 340 – 150 و 1020 مسكن ... بسعة نظرية تقدر بـــ 5400 مسكن . (PDAU,1998) و ما زال النمو و التوسع فيها إلى اليوم مع سيطرة نوع التجزئة ، نظرا لعدم توفر الاحتياطات العقارية ، في السنوات الأخيرة زاد تكثيف هذه المناطق ، بالسكن الجماعي مع تعاونيات OPGI – EPLF ... . كل هذه المجهودات من أجل الحد من الطلب المتزايد على السكن .

II.2.4- الحظيرة السكنية و شغل المساكن :

II.1.2.4- الحظيرة السكنية و النمو السكاني : تفاوت كبير :

الشكل رقم 33 : تطور السكان و الحظيرة السكنية ، م. باتنة .

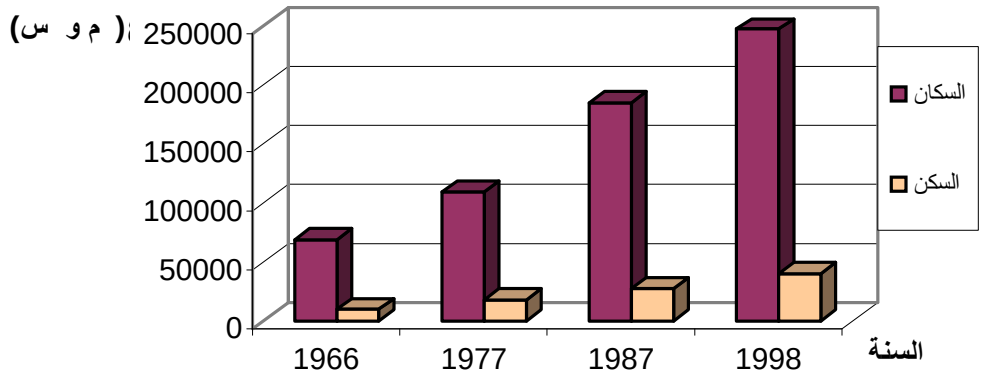

المصدر : الباحث ، 2003 .

من خلال تطور الحظيرة السكنية في المدينة ، نلاحظ أن نمو عدد المساكن كان بإيقاع منتظم منذ 1966 ؛ حيث انتقلت من 10210 إلى 18000 عام 1977 ، ثم من 27000 عام 1987 إلى 36000 مسكن عام 1998 . أي بمعدل 9000 مسكن كل عشر سنوات ، و كأنها لم تتأثر بأي ظرف من الظروف التي مرت بها المدينة ، بيد أن عدد السكان عرف نقلة كبيرة ، خاصة خلال الفترة 1978 – 1987 و تواصل نموه أقل بقليل من سابقه إلى غاية اليوم ، و هذا يعني أنه هناك تفاوت كبير بين الحظيرة السكنية و النمو السكاني .(الشكل33)

هذا ما يشكل عبئا يقع على العائلات و الأسر الكبيرة الحجم ؛ فلو اعتمدنا على معدل الأفراد في الأسرة الواحدة (6.18 فرد)، (ONS, 1998) فإنه كما يبدو لي أن 3647 أسرة بدون سكن ، فهي في عداد الطالبين له ، أو تبحث عن سكن للإيجار . كما انعكس ذلك على إيجار المساكن عمومية كانت أو خاصة ، سواء من حيث قلة العرض أو سعر الإيجار الذي يتراوح ما بين 5000 إلى 12000 د.ج للشهر الواحد . و تلعب الهجرة الريفية أو من مدن أخرى دورا كبيرا في ذلك .

II.2.2.4- السكن : فرق شاسع بين الطلب و العرض :

عدم تماشي إيقاع الحظيرة السكنية مع إيقاع نمو السكان للمدينة ، تولد عنه انعكاسات منها الطلب الكبير على السكن ، و خاصة الاجتماعي نظرا للحالة المادية للسكان و كذلك المضاربة في سوق عقار الأراضي . فمن خلال الرسم البياني نلاحظ أنه منذ 1989 و الفارق شاسع جدا ، لا يكاد يقارن بين العرض و الطلب ، أي بين ما يوزع و ما هو مطلوب كاحتياج آني للسكن .(الشكل 34)

الشكل رقم 34 : السكن : تطور الطلب والعرض ، م. باتنة .

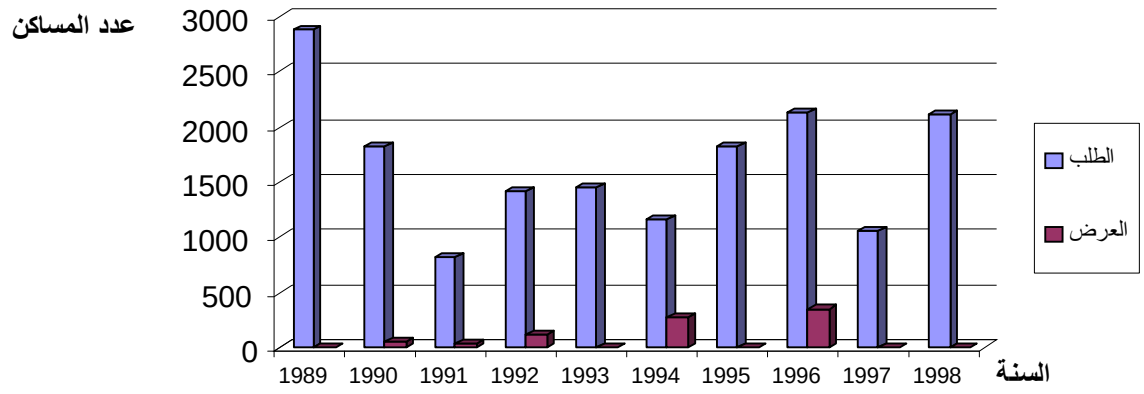

المصدر : الباحث ، 2003 .

رغم أن الطلب متذبذب من سنة لأخرى ، زيادة أو نقصانا و لكنه يضل دائما مرتفعا ، حيث يتجاوز 1400 طلب مسكن سنويا . فإلى غاية سنة 2003 ، مجموع عدد الطلبات المودعة لدي مصلحة السكن للبلدية يفوق 21 ألف طلب ، في انتظار الحصول على سكن اجتماعي ، (OPGI, 2003) ما يدل على العجز في توفير السكن على مستوى المدينة ، الناجم عن النمو الحضري لها .

II.3.2.4- شغل المساكن :

II.1.3.2.4- معدل شغل المساكن (T.O.L) يفوق حجم الأسرة الواحدة :

نلاحظ أن الطلب الكبير على السكن الاجتماعي كان نتيجة معدل شغل المساكن المرتفع (6.8 فرد في السكن الواحد) ، الذي يفوق معدل الأسرة الواحدة (6.18 فردا) ، رغم أنه أقل بقليل من المعدل الوطني و الولائي ، إلا أنه يبدو مرتفعا و غير مرض لكثير من العائلات التي تضيق عليها المساكن ، و هذا لا يعني شيئا سوى أن هناك حالات عديدة تشغل أو تتقاسم فيها أكثر من أسرة سكنا واحدا . (الصورة 15).

يختلف من حي لآخر ، فنجده مقبولا مثلا في الحي الجماعي 742 حيث يبلغ 4.15 فرد/مسكن ، و متوسطا على مستوى المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى (5.15 فرد/ مسكن) ، في حين يفوق معدل المدينة و حتى المعدل الوطني (7.15 فرد/ مسكن) ، في معظم الأحياء و التجزئات الأخرى ، كبوعقال (7.14 فرد/ مسكن) حي الشهداء (6.46 فرد/ مسكن) ، دوار الديس (7.55 فرد/ مسكن) ... ، و هذا لعام 1998

(ONS,1998) ففي هذه الأحياء تكاد تنفجر مساكنها من شدة ضيقها بساكنيها وهذا ما يؤثر سلبا على الخدمات العمومية بها بالضغط عليها من كثرة الطلب عليها .

الصورة رقم 15 : إضافة و تجديد المسكن لضيقه م . باتنة .

المصدر : الباحث : 2003

II.2.3.2.4- معدل شغل الغرف :

من خلال إحصائيات السكن و السكان لعام 1998 ، نجد معدل شغل الغرف في مدينة باتنة يعادل 2.22 فرد في الغرفة ، و هو أقل من المعدل الولائي (2.45 ف/غ) و الوطني (2.48 ف/غ) و تبدو هذه المعدلات متقاربة .

الجدول رقم 19 : تعداد المساكن بأنواعها ، لمدينة و ولاية باتنة و وطنيا ، 1998 .

نوع المسكن	غرفة	غرفتين	3 غرف	4 غرف	5 غرف	أكثر من 6	المجموع
مدينة باتنة	3047	8636	11.636	6.595	2.750	2.657	36357
ولاية باتنة	13.196	33691	40240	25035	8036	8499	131.029
الجزائر	979.889	1240721	717748	235025	243703	116394	4.068997

المصدر د . و . إ ، 1998 .

أما من خلال البحث الميداني (استمارة استبيان) فإن هذا المعدل يقدر بـــ 2.77 فرد في الغرفة ، و عند التحليل أكثر نجد أن 12 % من العدد الإجمالي للمشاركين يقطنون مساكن بمعدل **4** أشخاص في الغرفة الواحدة .(بحث ميداني، 2004) و هذا يعني أن معدل شغل الغرف في هذه الحالات مضاعف ، و يشكل ضغطا عليها تؤثر سلبا على السكان من عدة نواح ، نفسية و اجتماعية تقلق مضجع السكان و تنغص عليهم حياتهم ، مما ينعكس سلبا على حياتهم العملية في انخفاض أدائهم و مردودية أعمالهم .

III- المحيط العمراني لمدينة باتنة و البيئة :

1.III- المحيط العمراني للمدينة : نسق إيكولوجي محلي :

الكرة الأرضية بغلافها الجوي ، تعتبر نسقا ايكولوجيا عالميا ، يحوي العناصر البشرية المتفاعلة فيما بينها ، و بينها و المحيط الفيزيائي (الأرض ، التربة ، الهواء و الماء) الذي تعيش فيه . هذا النسق له طاقة استيعاب و تحمل إذا تجاوزها فقد اتزانه و توازنه ، و عاد بتأثيرات سلبية على عناصره المتفاعلة فيه بمحيطها الفيزيائي .

مثلا ثقب الأوزون الذي حدث بالغلاف الجوي للكرة الأرضية ، بسبب تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن المصانع و المطروح في الهواء ، عندما تجاوز هذا التلوث حدا لم يعد يستطيع معه هذا الغلاف الذي يحمي الأرض ، أن يتحمله بإعادة تأهيل نفسه ، اختل التوازن الأيكولوجي للأرض . و ما سخونة الأرض و أمراض السرطان الناجمة عن الأشعة فوق البنفسجية الصادرة من الشمس ، و تغير المناخ (الأمطار الطوفانية في مناطق و درجة حرارة مرتفعة وجفاف في أخرى) ، إلا دليل على هذا الاختلال .

يمكن اعتبار مدينة باتنة بنسيجها العمراني كنسق ايكولوجي محلي ، على أنها بمحيطها المبني تنتصب على مساحة طبيعية من تربة و طبقاتها ، الذي تتفاعل فيه أعداد بشرية فيما بينها و بينها و المحيط الذي تتواجد فيه بكل مكوناته ، و هو جزء من النسق الايكولوجي العالمي المرتبطين جدا ، فبتأثر أحدهما يتأثر الآخر .

هذا النســـق المحلي يعاني من التلوث الحضري و الصناعي معا ، الناتج عن ساكن المدينة و نشاطاته المختلفة ، خاصة صرف المياه المستعملة و المنزلية في الوسط الطبيعي دون معالجة ، غير آبه لما يحدق به من أخطار جراء ذلك . بالإضافة إلى النقل و التنقل داخل المدينة و عبورها بالمركبات الصناعية باعتبارها نقطة عبور ، مما يحدث ضررا لهواء المدينة بالغازات السامة ، خاصة أنه ليس للمدينة مساحات خضراء لتكون الرئة التي تتنفس بها و تُرسْكِل هواءها .

1.1.III- المحيط المعيشي : إطار غير صحي :

1.1.1.III- عدم التحكم في الملوثات الحضرية : انتشار الأمراض و الأوبئة :

يشكل المحيط المبني ببناياته و هياكله القاعدية الإطار الذي يعيش فيه ساكن المدينة ، المتسبب الأول في تلوثه ، من خلال لا مبالاته وعدم اكتراثه به . هذا المحيط غير الصحي الذي ينذر بأخطار كثيرة ، كان نتيجة النفايات الصلبة و السائلة التي تشكل أهم ملوثاته ؛ حيث مياه الصرف الصحي تصرف مباشرة في مجرى القنوات التي وضعت لحماية المدينة من مياه الأمطار الفيضانية ، أو الوديان التي تجتازها ، و ما يزيد الطين بلة أن مجاريها تتراكم فيها النفايات الصلبة المرمية من طرف السكان ، مما يؤدي إلى انسدادها و ركود المياه القذرة على مستوياتها. (الصورة 16) فيتشكل الوسط المفضل لتكاثر الميكروبات و الحشرات الناقلة للأمراض و الطفيليات ، خاصة البعوض والناموس الذي يشكل خطرا

حقيقيا على صحة السكان ، بالإضافة إلى انتشار الروائح الكريهة و تشويه المنظر العمراني الذي لا يمت بصلة لمعنى المدينة . (ملاحظة ميدانية، 2004)

الصورة رقم 16 : تلويث وسد واد و قنوات حماية المدينة (مركز المدينة) ، م باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

تعتبر تصرفات و سلوكيات ساكني المدينة ، من أهم أسباب تلوث محيطها ، الذين لا يبالون بما ينعكس عليهم من خطر ، جراء عدم وضع القمامة في أماكنها إن وجدت . بالإضافة إلى قلة و سائل نقل القمامة ، بغض النظر عن نوعيتها وقدرتها ، على نقل الكميات الكبيرة المتولدة عن النمو الحضري الكبير ، فكلما زاد عدد السكان زادت معهم كمية النفايات المطروحة ، و هذا ما يشكل عائقا أمام قدرات المدينة و إمكانياتها المادية للقيام بجمع قمامتها و حتى معالجتها .

III-2.1.1- الملوثات الصناعية : أكبر خطر على الوسط الطبيعي :

الملوثات الصناعية للمدينة ناتجة عن الوحدات الإنتاجية بالمنطقة الصناعية شمال المدينة ، ورشات الميكانيكا و محطات غسل السيارات ، و المياه الصناعية (المستعملة في الوحدات الصناعية) بموادها الكيميائية و زيوتها الصناعية الصعبة التفكك و التحلل عند صرفها في الطبيعة ، مع مياه شبكة الصرف الصحي دون معالجة .

الصورة رقم 17: صرف المياه المستعملة والصناعية في الوسط الطبيعي ، م. باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

هنا تكمن الصعوبة و الخطورة في آن واحد ، فحتى لو كانت محطة لتصفية مياه الصرف الصحي (موجودة و لا تعمل) ، فإنها تعمل على التحليل البيولوجي فقط ، و الخطورة تكمن في تأثير هذه المياه علي البيئة الطبيعية ، لأنها تحمل مواد كيميائية سامة (أحماض ، رصاص ...) مُزيّتة ، تقضي على الحياة البيولوجية في الطبيعة و تلوث الطبقات الجوفية للأرض . فمثلا شركة النقل البري ، تصرف ما يعادل 20 ألف لتر يوميا من الماء المستعمل في غسل الحافلات ، المحمل غالبا بالزيوت و الشحوم في قنوات الصرف الصحي . كذلك وحدة صناعة البطاريات بمياهها المستعملة تحمل مواد سامة ، ووحدة تعبئة الغاز التي تصرف يوميا 20 م^3 يوميا و غيرها من الوحدات . (PDAU, 1998)

3.1.1.III- الإطار المعيشي و الطبيعي : عدم القدرة على التحمل :

أول خطر يشكله هذا التلوث هو تدهور المحيط الذي يعيش فيه السكان ، و إطار حياتهم الحضرية ، و ثانيه إخلال التوازن بالمحيط الطبيعي المجاور ؛ حيث حجم النفايات الصلبة و مياه الصرف الصحي ، المتواجدة بقنوات الحماية و الإطار المبني ، يتعدى طاقة الاحتمال لهذا المحيط على الرسكلة . فالطبيعة التي تنظف بأمطارها المدينة في كل مرة لم تعد قادرة على تنظيف القنوات ، نظرا لتراكم النفايات الصلبة بها.

الصورة رقم18 : توسع المدينة وقلة إمكانيات العناية بالمحيط ، م . باتنة .

المصدر : الباحث ، 2004 .

أما المياه المستعملة المنزلية أو الصناعية المصرفة إلى سهل المعذر ، الذي تتواجد به 6 آبار تتزوّد المدينة منها بمياه الشرب ، قد تلوث المياه الجوفية عند تجاوز قدرة الرسكلة و التحمل لطبقات الأرض ، فتضيف عبئا آخر إضافة إلى العجز الحالي في تزويد المدينة بمياه الشرب ، بالقضاء على مصدرها . هذه القدرة مرتبطة بنمو المدينة سكانيا و عمرانيا ؛ لأنه بنموها تزداد احتياجاتها الحيوية ، و تزداد معها الكمية الملوثة لما تطرحه من مياه مستعملة و نفايات صلبة و سامة ، فتُضعف قدرة احتمال الطبيعة . و بذلك يختل توازن المحيط العمراني كنسق ايكولوجي محلي ، و يصبح غير مستديم كمجال للعيش و التفاعل و كإطار صحي مقبول .

خـــلاصـــة

مدينة باتنة بمحيطها العمراني في بعده المجالي ــ الفيزيائي ، أصبحت تشد أنظار الباحثين و الدارسين و حتى عامة الناس ، نظرا لنمو سكانها و توسعها عمرانيا في الموضع الذي أسست فيه ، الواضح تميزه طبيعيا بأنه سفح للجبال المحيطة به . هذه الميزة تفرض على مخططي المدينة أخذها بعين الاعتبار في كل عملية تعميرية ، أو توجيه للعمران دون ترك الصدفة و العشوائية تلعب بمصير المدينة . لكن ما حدث من عدم احترام لخطوط الطبيعة التي رسمتها ، يُعرض المدينة لخطر الفيضانات والمياه الجارفة دائما ، حتى بعد وضع حلول لحمايتها (قنوات الحماية) ، عندما استهلك مجال الموقع و توسعت المدينة دون مراقبة أو توجيه وتخطيط جيد للعمران .

يضاف إلى بلوغ المعوقات الطبيعية (جبال) التي تحد من نمو المدينة في اتجاه الجهة الجنوبية و الشمالية ، استنفاذ الاحتياطات العقارية ، التي تقف كحجر عثرة أمام مشاريعها التنموية ، و هذا تولد عنه عدة مشاكل يعاني منها المحيط الحضري ؛ كالمضاربة في الميدان العقاري ، الذي يدل عليه مؤشر سعر المتر الواحد من الأرض المبالغ فيه ، تكدس السكان و تركّزهم الشديد خاصة بأحياء التجزئات ، الذي يسبب صعوبة في تسييرها و خدمتها .

أما مركز المدينة فيعاني من تشبع نسيجه العمراني ، رغم ضعف الكثافة السكانية فيه بالنسبة للأحياء الأخرى ، و خلخلته وظيفيا و شكلا بالتوسع الرأسي على أنقاض النواة الكلونيالية ، استجابة لحاجيات النمو المتزايدة ، و كذلك يعاني من مشكل عدم وجود مساحات لمواقف أو توقف السيارات ، مما يصعب و يسبب في اختناق حركة المرور . هذا ما استدعى ظهور مراكز جديدة تقدم نوعا من الخدمات كرد على احتياج متطلبات السكان .

عن شغل الأراضي فإنه يتم استهلاكها بشكل غير عقلاني ، لم يترك للمساحات المفتوحة الفرصة للظهور ، كما في أحياء التجزئات التي لا مجال فيها للتنفس و لا حتى لإنجاز مرافق و تجهيزات الخدمة ، فمعدل شغل الأراضي مرتفع جدا في عمومه ، لأن العشوائية في استغلال الأرض في بعض الأحيان أدى إلى القضاء على أرضيات كانت مخصصة لتجهيزات عمومية أو حدائق . أما في المناطق السكنية الحضرية الجديدة رغم عقلانية معدل شغل الأرض ، فإن المجال الفارغ فيها لم يعط للإنسان الحق فيه ، بتهيئته للعب أو الاستراحة ، فكله مخصص للحركة الميكانيكية و مواقف السيارات ، أي هي و باقي الأحياء عبارة عن مأوى للبشر فقط .

كل هذا ناتج عن عدم التحكم في تسيير النسيج العمراني ، فكان امتداده على حساب كل شيء ، حتى أن وظيفة الترفيه غائبة عن المدينة و لم يترك لها مجالات . يضاف إليها عجز في تغطية بعض الأحياء بالشبكات الرئيسية ، كالكهرباء و الغاز و الصرف الصحي و شبكة توزيع المياه ، نظرا لعدم توافق إمكانيات المدينة و النمو الحضري لها .

أما فيما يخص الخدمات الضرورية في المحيط العمراني ، فنجده يعاني من نقص فادح في كمية الماء الصالح للشرب ، بسبب بقائها ثابتة منذ سنوات والسكان في تزايد

مستمر ، و نصيب الفرد منها حسب المعايير الوطنية كان و لا زال غيرُ كافٍ ، و يتناقص من سنة إلى أخرى . لذلك يتصرف المواطن بوسائله الخاصة لتعويض ما لم تسطع المدينة توفيره ، التي قد تعرض حياته للخطر . أما المنطقة الصناعية فإن لم توجد لها حلول بديلة للتمويل بالماء ، فإن استدامتها مرهونة بهذا العامل ، لأن الكمية التي تحصل عليها بعيدة عما هو لازم لاحتياجاتها .

النمو الحضري شكل كذلك ضغطا على قطاع الخدمات الضرورية للسكان ، فقطاع التربية و التعليم ، يعاني عجزا على مستوى الهياكل القاعدية التربوية لتلبية الاحتياجات المتزايدة ، و يظهر ذلك في معدل شغل الأقسام المرتفع خاصة في الطور الثالث من التعليم الأساسي و التعليم الثانوي . الذي يؤثر بدوره على طاقة استيعاب التلاميذ ، لصعوبة التأطير البيداغوجي و التربوي للأعداد الهائلة أو الأقسام المكتظة . مما يؤدي إلى ضعف المستوى العلمي للتلاميذ ، و ما نسبة التمدرس المقلقة إلا دليل على التسرب المدرسي و عدم القدرة على مواصلة الدراسة من جراء ذلك . كما أن التعليم العالي الذي توفره الجامعة الموجودة بالمدينة التي هي ذات إشعاع وطني ، يعاني من ضغط على مستوى الإيواء فالطاقة الحقيقية تفوق النظرية ، مما يسبب ضغطا و مشاكل في سير الأحياء الجامعية التي هي جزء من المدينة ، وينعكس سلبا على مستوى الطالب .

أما قطاع الصحة فإنه فيزيائيا و مجالا ، بما يوفره من هياكل صحية لخدمة السكان ، تبقى غير كافية رغم توفره على مركز استشفائي جامعي ذو إشعاع وطني ، لأن بقاءها ثابتة منذ سنوات يشكل عائقا أمام تلبية الخدمات المطلوبة و المتزايدة . يظهر ذلك في عدم كفاية عدد الأسرّة المتواجدة بالمدينة و عدد الأطباء لكل ساكن ، من أجل القدرة على تقديم الرعاية الصحية الكافية ، بغض النظر عن الاختصاصات الطبية المتوفرة لدى هذه الهياكل .

عن السكن كوظيفة أساسية في المدينة ــ أو ما يصح أن يسمى بالإيواء ما عدا أحياء قليلة جدا ــ فإنه رغم المجهودات المبذولة و الإنجازات الكثيرة لاحتواء الطلب المتزايد عليه ، سواء من القطاع العام و البناء الذاتي خاصة بعد عام 1978 إلى اليوم ، إلاّ أن الحظيرة السكنية تنمو بإيقاع منتظم غير آبهة بإيقاع نمو سكان المدينة ، و يظهر هذا من خلال الضغط على المساكن بمعدل شغل يعتبر عال ، بالإضافة إلى معدل شغل الغرف الذي يبدو غير معقول في كثير من الحالات .

و أخيرا يبدو أن ازدياد عدد سكان المدينة و توسعها العمراني ، أثرا سلبيا على المحيط المبني و الطبيعي معا ؛ بتلويثهما بالمخلفات الحضرية أو الصناعية ، صلبة كانت أو سائلة . النفايات الصلبة و مياه الصرف الصحي المتراكمة على مستوى قنوات الحماية ، و وديان داخل الإطار المبني ، ولّدت حياة حضرية غير صحية ، نظرا لتشوه المنظر العمراني و ظهور أمراض ناتجة عن ذلك . و باتحادها مع الملوثات الصناعية السائلة ، فإن المحيط الطبيعي المجاور لم يعد قادرا على التحمل أو الاستيعاب كنسق ايكولوجي . كل هذا ينعكس ويعود بأضرار صحية و نفسية على السكان الذين يزدادون ، و تزداد معهم مخلفاتهم إلى حد عجز الطبيعة والمحيط على الرسكلة ، مهددا استدامة المدينة كمكان نظيف وصحي للاستقرار و العيش .

الـــفـــصل الـــثاني:

* المدينـــــة و محيطـــها العمـــراني:
وعـــاء تفاعـــل الإنسان في إطـــار الاســـتدامـــة *

محتوى الفصل :

مـــقـــدمـــة

I- نظرة على تاريخ المدينة :

1.I- ميلاد القرية .

2.I- ميلاد المدينة .

3.I- محطات مرت بها المدينة .

II- المدينة و مفهومها :

1.II- فلسفة مفهوم المدينة .

2.II- المدينة و الإنسان .

III- المدينة و علاقتها بمحيطها :

1.III- الثنائية ريف ــ مدينة .

2.III- المدينة و المحيط العمراني .

1.2.III- مفهوم المحيط العمراني .

2.2.III- مكونات المحيط العمراني .

3.III- المحيط العمراني وعلاقته بالصحة والنمو الاقتصادي .

4.III- المحيط العمراني و الإنسان .

IV-التنمية المستديمة و المدينة المستديمة :

1.IV- المدينة و التنمية المستديمة .

2.IV- مفهوم المدينة المستديمة .

خـــــلاصـــة

مـــقـــدمـــة :

في هذا العالم المتميز بالتطور و النمو ، تظهر المدن أكثر الظواهر الملفتة للانتباه ؛ فالوضعية التي آلت إليها المدينة اليوم ، تجعلنا نشك بمفهومها المرتبط بها منذ الأزل ، هذا الذي يبدو لنا قرين الدعة و الأمن و الاستقرار و الترف . لكن ما يبدو و يحدث هو عكس هذه المفاهيم ، فهي تعاني على كافة المستويات سواء في العالم المتقدم أو المتخلف معا .

تلك المدينة التي كانت أرقى ما وصل إليه و حققه الإنسان كإطار للحياة الجماعية ، و ذلك المكان الذي بحث عنه ليحقق ذاته بتفاعله مع أقرانه ، في محيط عمراني يتسم عادة بالتنظيم و التعاون و استغلال الإمكانيات المتاحة من الطبيعة . و بكل ما يملك من قدرات فكرية و خبرات متراكمة ، يخطه بنفسه ليستجيب لرغباته و حاجياته و يعكس قدرته على التنظيم و التسيير و التحكم ، هذا المحيط الذي يحوي الإنسان جسداً و روحاً ، بنشاطاته و سلوكياته ، و كل هذا في إطار من التوازن بين الإنسان و الطبيعة ، و عدم الإخلال بالنظام الايكولوجي للبيئة الطبيعية .

لكن مع ازدياد السكان الحضر و زيادة عدد المدن و وصول بعضها إلى التضخم ، أصبح هذا المحيط العمراني ينذر بأخطار متعددة في عصرنا هذا ، نظراً لأعمال الإنسان و تصرفاته و أحيانًا لا مبالاته و عدم تقديره لعواقب نشاطاته ، التي تصل بمحيطه إلى حالة من التدهور و اختلال في توازنه تعود بطبيعة الحال عليه بالسّلب . غير مدركٍ لمفهومه ، الذي يبدو كل شيء فيه مرتبط ببعضه أشد الارتباط ، و كل تأثير سلبي عليه ينعكس على صحة الإنسان و يضر بها.

قد بلغت الآثـــار السلبية حدا لم يعد المحيط الذي يعيش فيه الإنسان قادرا على تحملها ، و أفقدته قدرته على الرسكلة فأصبح ينذر بناقوس الخطر . هذا ما استوجب ظهور التنمية المستديمة كمفهوم عالمي ، لِيَسعى من خلالها العالم إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من أجل أجيال اليوم و الأجيال القادمة .

لقد استوجب من الإنسان حوالي 4500 قرن ليكتشف الزراعة و يقيم مستوطناته الحضرية ، 90 قرنًا ليَمُر إلى نظام الاقتصاد التجاري للتبادل ، و 13 قرنًا فقط ليَعبُر إلى نظام اقتصاد التحويل الصناعي . في كل مرحلة كانت مستوطنته أو مدينته تتأثر بما وصل إليه الإنسان من اكتشاف جديد ، و سنرى أهم الصور التي مرت بها هذه المستوطنة من البداية و خصائصها و علاقتها بالإنسان إلى اليوم ، و ما فلسفة مفهومها و علاقاتها بمحيطها و مدى التأثير على محيطها العمراني ، آفاق و تطلعات الإنسان في مدينة مستديمة للقرن الواحد و العشرين على وجه هذا الكوكب .

I- نظرة على تاريخ المدينة :

1.I- مـــيلاد الـــقريـــة:

مما لا شك فيه أن اكتشاف الزراعة في العصر الحجري ، كان حدثًا مهما جدّا في تاريخ الإنسانية ؛ حيث سمح بفضل مرحلة طويلة من تراكم التجارب و المعارف ، المرور إلى مرحلة متقدمة من الحضارة الإنسانية . هذا المرور كان من المستوى الطبيعي فيما يخصُّ العلاقات مع المحيط إلى مستوى معقد ، يتمثل في مضاعفة الموارد الطبيعية و تحويلها ، الذي نِيلَ بِفَضل الفائض المكدّس فيما يتعلق بالتجارب و المعارف أيضا ، و فرض استقرار و استيطان الإنسان و تكوينه لتجمعاته البشرية ، بإنتاج فضاء معيشة و مسكن ملائم و مناسب لمقياسه الفيزيائي و طبيعته البشرية و الإنسانية . (BENYOUCEF (B.), 1999)

هذا ما أدى إلى ميلاد القرية كشكل أولي (بدائي) لمقر نشأة و سكن الإنسان ، و يؤكده ابن خلدون بقوله "... فقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن و الأمصار واصل لها ، كما أن وجود المدن و الأمصار من عوايد الترف و الدعه الذي هو متأخر عن عوايد الضرورة المعايشة...." .(ابن خلدون(ع.ر) ، 1991)

2.I- مـــيلاد الـــمديـــنة :

إن شروط تكوّن أي تجمع بشري فيما يتعلق بالتنظيم و التسيير المؤسساتي ، تعود إلى أصل ميلاد المدينة ، لأنها كينونة فيزيوسوسيولوجية راقية ، ترد على هذه الشروط ، ضامنة الوظائف السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الثقافية ...الخ ، بهذا فالمدينة ظاهرة تاريخية وجَدت حجتها لتكون في هذه الظروف البيئيـــة .

حسب الحفريات و التنقيب عن الآثار ، فإن الأركيولوجيون أظهروا أن المدن ظهرت للمرة الأولى في الألف الثامنة أو السابعة قبل الميلاد ، بمنطقة آسيا الصغرى و الشرق الأوسط (خريطة انتشار الظاهرة الحضرية ص 17) ، كجرش و كتال هيوك بتركيا و المستويات الأكثر قدمًا كانت تلك المعاصرة لبداية الزراعة ؛ حيث كان الصيد هو المهيمن في ذلك الوقت . و شيئا فشيئا مع مرور الزمن زاد استئناس الحيوانات ، و أصبح تجمع البشر ممكنا عبر ارتباط و توفر العوامل الملائمة للعيش ، بجانب نقطة ماء ، من أجل الاستقرار و التكاثر . و أصبح الإنسان يتعلم شيئا فشيئا التحكم في تقنيات أخرى ، فبدأت **التجمعات السكانية** في الظهور ، و لا تتوانى عن ذلك نتيجة أي وضعية غير عادية ، التي تصبح شيئا عاديًا و مألوفا فيما بعد .

لكن **تجمع السكان** لا يكفي للحديث عن المدينة ، و إنما **التنظيم الاجتماعي** هو الذي يسمح بالتنسيق بين المجموعات المختلفة ، و تحول المدينة يفرض بالتأكيد تغيرات في النظام التقني و الايكولوجي ، لأنها تتطلب الاستعداد لجلب من الوسط الطبيعي ما يغذي المجموعات البشرية العديدة ، و إنها ليست ممكنة بدون أن تتخطى **الفائض** الموفر من

طرف المنتجين في صالح الذين يختصون في الوظائف الدينية ، العسكرية ، الإدارية و في الحِرَف و المهن الفنية .

كثيراً من المجتمعات توفر الفائض الذي يصبح قادراً على تغذية القاصرين المختصين و لا تجلبهم للاستغلال ، لكن التحضر يستلزم و يحتاج إضافة إلى توفير الفائض ، للتخصص و تنوع الجسم الاجتماعي ؛ لأنه مرتبط بشدة التقسيم الاجتماعي أكثر من الاقتصادي . هذا بدون شك في المستويات الأولى للتحضر ، لكن ما هو محسوب و مؤكد أن المدينة منذ البداية هي نوعياً مختلفة عن الوسط حيث تتطور ، ليس فقط لأنها تأوي سكانا أكثر عدداً من الريف كمعاكس لها ، أو القرى الصغيرة المحيطة بها ، بل لأنها توفر هيكلة أكثر **تركيبا** ، علاقات أكثر تنوعاً ، و فُرَصا أكثر تعددا للالتقاء و التبادل .

المبدأ الذي يدفع المجتمعات إلى الانفتاح مع اختلاف العالم ، هو البحث عن إمكانيات أكثر للاتصال و التبادل . و شيئاً فشيئاً تَقَدُّم التنظيم الاجتماعي و تأكد ، فتجلت المدينة أكثر كآلة لتسهيل العلاقات في البداية ، و تنوعت مختلف الأشكال الحضرية ، لذلك نجد هناك شجاعة لكسر العراقيل أمام حياة التبادل ، فالمدينة أساسا موجهة لتضخيم أو لجعل التفاعلات متنوعة أكثر .(CLAVAL (P.), 1981)

3.I- محطات هامة مرت بها المدينة :

1.3.I- مدن ما بين النهرين :

إن تواجد مدن بهذه المناطق (بلاد الرافدين) شيء منطقي و طبيعي ، حيث الماء (دجلة و الفرات) و التربة الخصبة (السهل الطميي) ، عوامل قيام الزراعة و توفير الفائض الإنتاجي ، الذي يجعل من الإنسان يستقر بهذه المناطق و يقيم مدنه . هذه المدن كانت تتميز بتنظيم في التسيير و الإدارة و المجالات العمرانية و المعمارية أي تنظيم الحياة الجماعية .

يظهر ذلك ميدانيا في قنوات توزيع المياه على الأراضي ، التي تسمح بحمل الماء من أي مكان و لو حتى من بعيد ، المنتجات و المواد الأولية ، سور القلعة(المدينة) الذي رسم حدودها و الدفاع عنها ضد الأعداء ، المخازن ، مع لوحاتها المكتوبة بالخط المسماري التي يمكن أن تقرأها اليوم ــ تقارير مؤرخة في 3000 ق.م ــ معابد الآلهة التي ترتفع عالية فوق المستوى غير المتجانس للسهل ، مع شرفاتها و أهرامها المدرجة (Ziggourat). هذه المباني و منازل الناس العامة كانت مبنية بالآجر القرميدي الذي لا يزال يستخدم في تلك المناطق (الشرق الأوسط) . الأبحاث أو الحفر الأركيولوجي يسمح بإعادة تكوين ــ خطوة خطوة ــ و تشكيل تحولات المدن الأكثر قدماً بهذه المناطق ، المبنية من طرف الإنسان ابتدءا من الألف الرابعة ق.م .

كانت المدن السومرية في بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد كبيرة جدًّا ، و ما مدينة أور (UR) إلاّ مثال على ذلك ، والتي تتربع على مساحة تقدر بـــ 100 هكتار و تجمع عشرات الآلاف من السكان . هذه المدن كانت محاطة بسور و خندق للدفاع الذي يفصل و لأول مرة ، المحيط الطبيعي المفتوح عن المحيط المغلق للمدينة ، و الريف المحاط بها حُوِّلَ إلى

حقول للرعي و البساتين المجتازة بقنوات الري ، المعابد تختلف عن المنازل البسيطة من حيث حجمها ، فهي أكثر ارتفاعا لأنها تحوي في الواقع القدّاس (المعبد) و برج المراقبة (Ziggourat) ، المخازن ، الورشات ، الحوانيت و الدكاكين حيث تعيش و تعمل مختلف الفئات المتخصصة ، و كأنه مركز أعمال المدينة . كانت المدينة مقسمة إلى ملكيات بين المواطنين ، بينما الريف المُحوّل فهو مسيّر جماعيا لحساب المدينة .

إلى غاية نصف الألفية الثالثة كانت المدن السومرية مدن مستقلة (دول) ، و لقد حد النمو الاقتصادي لهذه المدن من النزاعات التي كانت تدور لتقسيم السهل المخترق بالنهرين . فأول مؤسس لإمبراطورية مستقرة نحو 2500 ق.م هو سارجون دجاد (Sargon d'agade) و دامت حوالي قرن ، و فيما بعد استأنف مسعاه الملوك السومريين لأور و حمو رابي لبابل و الملوك الآشوريين ... ، التي كانت نتائج تدخلهم على المحيط الفيزيائي كالتالي :

* تأسيس مدن جديدة حيث لم تكن الهيكلة المسيطرة هي المعبد و إنما قصر الملك .
* توسيع بعض المدن التي أصبحت عواصم لإمبراطورية ، و تتركز فيها إضافة للسلطة السياسية التجهيزات و تدفق واسع للبشر كنتيف و بابل .

الشكل رقم 08 : المدينة القلعة : مدينة بابل ، 2000 ق.م .

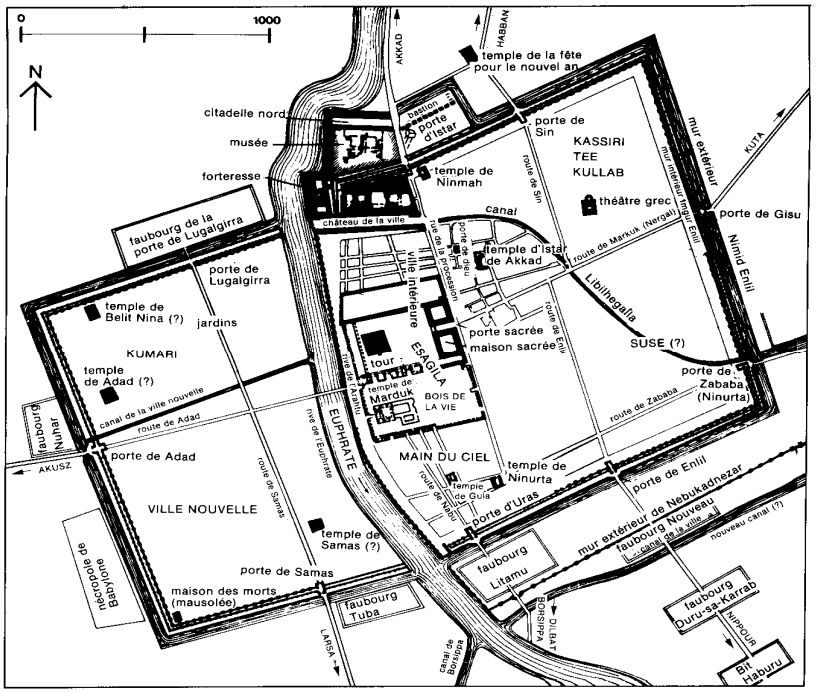

المصدر : BENEVELO (L.), 1994 .

هذه المدن هي أولى المدن الراقية ، أو المدن الميتروبولية في زمانها ، التي بقيت و ظلت لمدة طويلة رموز و نماذج لكل التجمعات السكانية الكبرى ، رغم نوعيتها أو نقصانها . فمدينة بابل كانت عاصمة حمو رابي التي صمم مخططها نحو 2000 ق.م ، و هو عبارة عن مستطيل كبير من 2500 م على 1500 م ، مقسم إلى قسمين غير متساويين

بنهر الفرات ، و المساحة المحصورة بين الأسوار حوالي 400 هكتار ، و أكثر سور للخارج يحوي مساحة مضاعفة . (الشكل 08)

المدينة ككل بمعابدها و قصورها تظهر مخططة بهندسة منتظمة (انتظام هندسي) ؛ فالطرق مستقيمة و بعرض ثابت ، الجدران تتقاطع بزوايا قائمة . و هناك فرق بين المعالم (monument) و المناطق المسكونة من طرف العامة ، فالمدينة مكونة من عدة أسوار ، و السور الأكثر للخارج مفتوح للكل و الأكثر للداخل مخصص للملك و الكهنة (رجال الدين) ؛ هذه الشخصيات التي تصاحب الآلهة لها سلطة مطلقة على الأشياء في هذا العالم حسب اعتقادهم .

أما فيما يخص العمارة فالمنازل العامة تحاكي و بحجم مصغر شكل المعابد و القصور مع حوشها (الباحة الداخلية) و جدرانها المُقَوْنَنَـــة ،(BENEVELO (L.), 1994) و كان عدد سكان بابل ميتروبول زمانها حوالي 000 80 نسمة في الفترة ما بين 65 و 562 ق.م .(CHALINE (C.), 1989)

2.3.I- مدن وادي النيل (مصر القديمة) :

مدن وادي النيل كانت أكبر مساحة من مدن بلاد الرافدين التي ظهرت تقريبا في نفس الفترة ، فالحضارة العمرانية لوادي النيل حسب الوثائق الأركيولوجية بدأت مع توحيد الدولة في نهاية الألف الرابعة ق.م . و لا يمكن دراستها كبلاد الرافدين ، لأن الأماكن الأكثر قِدَمًا جرفتها مياه فيضانات النيل ، حتى المدن الأكثر حداثة كممفيس Memphis و تيب Thébes ، يشار إليهما بمعالم الحجر و المقابر و المعابد و ليس بالمنازل أو القصور التي مُسحت بالتجمعات الحديثة .

هذه الحضارة تجمع بين حقيقتين متضادتين غير مرتبطتين ، حيث المعالم الضخمة (الأضرحة ، النصب) لا تشكل مركز المدينة ، و لكنها منتظمة في حد ذاتها كمدينة مستقلة ، هي مدينة الأموات الغارقة في أزليتها الأخروية ، التي بنيت بالحجر رمز الاستمرار لتبقى مع الزمن . هذه المعالم كانت ذات أشكال هندسية بسيطة (كالهرم ــ المسلة) لكنها ضخمة الحجم ، و هي بهذه الأبعاد تتجاوز المقياس الإنساني كالتماثيل الضخمة مثل (sphinx) و بارزة عن الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه ، يسكنها أموات يحيطهم كل ما هو ضروري للحياة الأزلية . بنيت هذه المدينة لترى من بعيد بهيمنتها على المحيط ، و بذلك فهي تطمس مدينة الأحياء و تدل على استمرار حياة أولئك الموتى .

بالمقابل نجد مدينة الأحياء التي بنيت بالطوب اللبن و تحوي قصور الفراعنة الملوك و سقطت بسرعة كآثار أو بقيت لبعض الوقت ، نظرًا لاعتقاد الفراعنة أن الحياة بعد الموت أزلية فظهر هذا الاهتمام لمدينة الموتى . فعاصمة المملكة الوسطى تيــب (Thèbes) مثلا مقسمة إلى قطاعين ؛ المنطقة السكنية على الجهة اليمنى للنيل ، و Nécropole النيكروبول في الضفة اليسرى . لكن اليوم تبدو المباني المسيطرة كالمعابد الكبرى في مدينة الأحياء (معبد الكرنك بتيبس) و القبور المخبئة في الصخور ، و بين هذه المعالم يُتَخيّلُ السكان و الضواحي التي تأوي مجتمع أكثر تنوعًا ، حيث كان الغنى هو الأكثر انتشارا ، و الفرعون يحتل قمة التدرج الاجتماعي ، لأنه يحسب نفسه الإله الذي

يضمن النسل على الأرض و سلطته تقدر بما يختاره لقصوره أو لقبره ؛ فالمواد الأكثر غلاءا و نقاءا ، الألبسة و الجواهر و الأثاث التي وجدت في المقابر الملكية ، ثمار لعمل عالي الكفاءة لدليل على ذلك . فالأهرام الضخمة كالمقابر الملكية دليل آخر على سطوة الملوك و جبروتهم و سيطرتهم .

رغم ذلك هناك تخطيط يقوم به أناس مختصون بأمر من الملك ، من معماريين و نحاتين و عمال مهرة لإنجاز ما هو مطلوب بدقة متناهية. (BENEVELO (L.), 1994) فهذه المدن حسب باحثين بنيت لتستوعب احتياجات الحكم و ليس احتياجات السكان ؛ فمدينة تل العمارنة لم تبن إلا لتكون مقرا لاخناتون ، الذي قام بثورة دينية ليستقر بالضفة الشرقية من النيل ، في مكان له مميزاته الطبيعية و الدفاعية ، و اختط لنفسه مدينة ارتبطت حياتها بحياته التي لم تدم طويلا . (الذيب (ب.)، 2001)

3.3.I- المدن اليونانية (المدينة الإغريقية الحرة) :

لم تكن المدينة اليونانية بالصورة التي عرفها التاريخ في مرحلتها الأخيرة ، بل كانت عبارة عن ممالك صغيرة مستقلة ، في كل واحدة منها عائلة حربية مسيطرة ، و كانت هذه الدويلات غنية نسبيا لأنها كانت تشارك في التجارة البحرية للألفية الثانية ق.م ، و بعد نجاح الاقتصاد الجديد القائم على الحديد ، الكتابة و النقود المسكوكة ، أي الاقتصادي النقدي الذي توسع إلى كل الحوض الشرقي للبحر المتوسط فيما بعد . فباستغلال الموقع و التبادل التجاري البحري ، أصبحت المدينة الملكية تسمى بوليس (Polis) المدينة الأرستقراطية الديمقراطية .

1.3.3.I- تنظيم البوليس أو المدينة ــ الدولة (cité état) :

في البداية كانت هناك تلة حيث يلجأ السكان للاحتماء بأنفسهم من الأعداء ، و فيما بعد امتد التجمع السكاني على السهل المجاور وهو محاط بسور حصين ، ليبدو الفرق واضح بين المدينة العليا Acropolis أو الاكروبول ، حيث تتواجد المعابد و الأبنية الرسمية و يلجأ السكان في الأوقات العصيبة ، و المدينة المنخفضة (Asty) أين تجرى الأنشطة و العلاقات المدنية . لكنها أجزاء من جسم واحد ، لأن المجتمع الحضري هنا يعمل ككل موحد مهما كان إيقاعه السياسي .

ا- التنظيمات الضرورية للوظيفة الحضرية :

ا.1- الملجأ الجماعي le foyer commun : مخصص للآلهة التي تحمي المدينة ، حيث تقدم القرابين ، تؤتى الطقوس و الشعائر ، و يستقبل الضيوف الأجانب . في البداية كان مكان القصر الملكي ، و فيما بعد أصبح مكانا رمزيا ملحقا للمبنى الذي يقيم فيه أصحاب المقام الأول للمدينة (les prytanes) ، و يحمل اسم بريتاني (prytanée) ، يشمل المذبح و خندق مملوء بالجمر ، مطبخ و قاعة أو قاعات أكل .

ا.2- مجلس النبلاء و الموظفين (boulê): الذي يمثل جمعية المواطنين و يبعث بممثليه إلى prytanné ، و يجتمع في قاعة مغطاة تسمى البوليتريون boûleutêrion .

3.ا- مجلس تجمع المواطنين : الذي يجتمع لسماع قرارات القيادة أو للإعلام ، فهي مكان تجمع مُهيّأ في الهواء الطلق و ساحة السوق (متعددة الوظائف) ، و في المدن الديمقراطية تتواجد المجالس الثلاثة أو المجلسين الأوليين بجانب الاجورا . كل مدينة تمارس هيمنة على إقليم معين حولها يقل أو يكبر ، تجلب منه وسائل معيشتها . و المدن اليونانية غالبا ما يكون لها ميناء على بعد مسافة معينة منها ، بينما هي بعيدة عن الشاطئ كي لا تتعرض للهجمات ، فاتصالاتها بالعالم الخارجي تتم بشكل رئيسي عن طريق البحر .

ب- النمو الحضري و المجال الفيزيائي للمدن اليونانية :

ب.1- مجال فيزيائي قد يصغر أو يكبر :

إقليم هذه المدن قد يصغر أو يكبر بالغزوات أو الاتفاق بين المدن المتجاورة ، فمثلا مدينة سبارت تمتد هيمنتها على مساحة 8400 كلم^2 ، أثينا القديمة و جزيرة سَلَمين تشمل على إجمالي 2650 كلم^2 ، ومن بين المستعمرات الصقلية الكبيرة سيراكوز المتربعة على 4700 كلم^2 و أجريجنت (Agrigente) على 4300 كلم^2 .

لكن المدن الأخرى لها أقاليم صغيرة و أحيانا تضيق جدا ، تيبس 1000 كلم^2، كورنث 880 كلم^2 ، و من بين الجزر الأصغر لها مدينة أنجين 85 كلم^2 ، نَكسُس 450 كلم^2 . من المدن الكبيرة هناك فقط رودس (Rhodes) 1460 كلم^2 ، التي وحدّت مدنها الثلاثة مع نهاية القرن الخامس ، لسبوس(Lesbos) 1740 كلم^2 المقسمة بين خمس مدن ، و كريت 8600 كلم^2 التي تحوي أكثر من 50 مدينة .

ب.2- تحديد النمو الحضري :

عدد سكان المدن اليونانية كان قليلا ، و هذا ليس فقط لضعف الموارد ، لكنه كان مقصودا كاختيار سياسي ، فعندما تنمو مدينة و تتعدى حجما معينا ، تنظم و ترسل حملة لأجل تأسيس مستعمرة أو مدينة جديدة بعيدة عنها . فأثينا كانت تحوي 000 40 ساكن (في ذلك الوقت) و ثلاث مدن فقط ، سيراسوز ، أجريجنت و أجروس ، عدت أكثر من 000 20 نسمة في القرن الرابع للميلاد ، و سيراسوز توحدت بقوة المدن التي فتحتها ووصلت إلى 000 50 نسمة .

المدن ذات حجم 000 10 نسمة (هذا الرقم طبيعي بالنسبة لمدينة كبيرة و المنظرون ينصحون بعدم تجاوزه) هي في حدود خمسة عشر مدينة ، فسبارت في وقت حروبها مع الفرس عدت حوالي 000 8 نسمة ، أنجين الغنية و الشهيرة لا تحوي سوى 2000 نسمة . هذا التحديد لم يكن عائقا ، بل بالعكس شرط ضروري لتنمية إيقاعية و متناسقة للحياة المدنية ، فالسكان يجب أن يكون عددهم كاف لتكوين جيش في حالة حروب ، لكن يبقى في حدود يسمح للتجمع السكاني بتعارف مواطنيه لاختيار رؤساءهم .

فنظريتهم هي أنه إذا نقص حجم المدينة كثيرا يخاف من زوال السكان ، و إذا كبرت جدا فهي ليست مجتمع منظم و لكنها كتلة هامدة لا يمكن التحكم فيها أو حُكمَها حتى . لأن اليونانيين بوعي متحضر يعيشون كبشر أحرار في مدن مناسبة لهم ، و ليسوا كعبيد في وسط مدن كبيرة ، بَيْدَ أنهم لا يتوقون إلى وحدة سياسية لأن علو شأنهم مستمد بالتحديد من مصطلح البوليس ، الذي عبره يحققون الحرية الجماعية للجسم الاجتماعي (الحرية الفردية يمكن أن تكون ، لكن ليست ضرورية) .

ج- مبادئ تنظيم المدينة اليونانية :

المدينة اليونانية تعتمد على أربعة مبادئ أساسية في تنظيمها المجالي و هي الخاصية الجديدة للحياة الجماعية :

ج.1- الوحـــــدة :

المدينة كل موحد ، حيث لا توجد مناطق مغلقة داخلها أو مستقلة ، يمكن أن تكون محاطة بسور ، و المساكن الفردية هي كلها من نفس النوع ، و تختلف من حيث الحجم لا من حيث النمط المعماري ، موزعة بحرية في المدينة و لا تكَوّن أحياء مخصصة لطبقات معينة أو لسكان من أصول مختلفة .

ج.2 - مجال المدينة ينقسم إلى ثلاث مناطق :

المناطق الخاصة بالسكن أو المجال السكني ، المجال الديني (المقدسة) الذي تمثله معابد الآلهة و المجالات العامة موجهة للاجتماعات السياسية ، للتجارة ، للمسرح و للملاعب و الرياضة ،...الخ . الدولة هي التي ترعى المصالح العامة للمجتمع ، و تسَيّر مباشرة المناطق العامة و تتدخل في المناطق المقدسة و الخاصة أيضا .

الشكل رقم 09 : المدينة اليونانية (Milet) ، تنظيمها واندماجها مع الطبيعة (القرن 5 ق.م) .

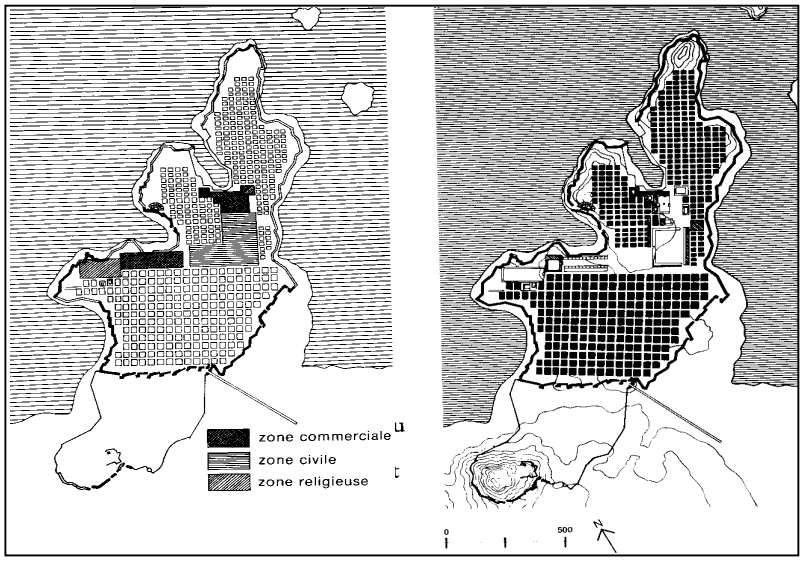

المصدر : BENEVELO (L.), 1994 .

يلاحظ أن المجال الديني الممثل بالمعابد يحظى بالأهمية من بين المكونات الأخرى وذلك من حيث الحجم و النوعية ، فهي تنتصب في موضع مهيمن بالنسبة للمباني الأخرى، و عمارته الخاضعة لبعض النماذج البسيطة و الدقيقة من النظام الدوري و الأيوني و محسنة في العديد من الأمثلة المتكررة .

ج.3- اندماج مع البيئة الطبيعية :

المدينة في مجملها تشكل نظاما اصطناعيا مندمج مع المحيط الطبيعي ، و مرتبطة بهذا الأخير بعلاقة حساسة ، إنها تحترم الخطوط الكبرى للموضع الطبيعي ، تعالجه و تدمج فيه إنتاجياتها المعمارية بكل دقة ، كانتظام المعبد الذي له مخطط تناظري و المزخرف على طول محيطه بأعمدة منتظمة ، المعوَّض دائما بعدم انتظام التهيئات المحيطة به ، اللذان يسبحان معا داخل عدم انتظام المكان الطبيعي . قياس هذا التوازن بين الطبيعة و الفن المعماري أعطى لكل مدينة خاصية منفردة و معروفة بها .

ج.4- تحديد النمو العمراني للمدينة :

جسم المدينة ينمو و يتطور مع الوقت ، و يصل ابتداءا من نقطة معينة إلى التوازن الذي يستحسن أن لا يفقده بتغييرات جزئية أو فرعية . فنمو السكان لا يعني توسع المدينة بلا حدود ، و إنما بإقامة جسم جديد (Neapolis) يعادل أو حتى أكبر من الأول Paleopolis أو استحداث مستعمرة في بلاد أخرى .

بهذه المبادئ الأربعة : الوحدة وحدة المدينة ــ التمفصل ــ التوازن مع الطبيعة و تحديد النمو و التوسع ، المدينة الإغريقية (ممثلة بأثينا) تمثل بامتياز نموذجا عالميا ، يحتذى به في عصرنا اليوم ؛ إنها تعطى لفكرة المجتمع الإنساني ملامح دقيقة و مستديمة ، و يعكس هذا الامتياز خاصة في مراحلها الأخيرة مع ظهور المخطط الشطرنجي (الهيبودامي) في العديد من المدن منها Rhodes ، Milet ، Pirée . (الشكل 09)

I.4.3- المدن الرومانية : روما المدينة و الإمبراطورية العالمية :

عند الحديث عن الحضارة الرومانية لا يمكن تجاهل المحيط الذي ولدت فيه ، و نعني بذلك الحضارة الاتروسكية التي انتشرت غرب إيطاليا خلال القرن السابع و السادس ق.م ، و أثرت مع الفكر اليوناني في إيجاد ملامح المدينة الرومانية و خاصة روما ، التي كانت في بدايتها مدينة بلا أهمية على حدود الإقليم الاتروسكي كمستعمرة يونانية ، و تطورت فيما بعد فأصبحت (URBS) أي مدينة بامتياز عاصمة الإمبراطورية الرومانية ، التي سيطرت على حوض البحر المتوسط .

ففي عهد تراجان بلغت الإمبراطورية الرومانية أوج ازدهارها ، و تبعتها روما لتبلغ أقصى تطورها و تنظيمها الفيزيائي الذي يبدو متناسقا و متجانسا و نهائيا ؛ حيث ساهم في المباني الكبرى العامة أحسن و أبرع فناني الإمبراطورية ، و قد أحترم وروعي فيها التوازن بين الهياكل المعمارية و الجانب الجمالي ــ النحت ، الزخرفة ــ كما في النماذج

الإغريقية (اليونانية) . كل منشاة مبنية تكون مجالا مغلقًا و مستقلاً ، له توازن في حد ذاته . فروما بمختلف السيناريوهات الخاصة بها تغطي تفرق الإقليم ، طامسة الشكل الطبيعي للأرضية و متميزة جدًا عن الريف. (BENEVELO (L.), 1994)

على خلاف سابقتها اليونانية ، فروما وصلت في القرن الثالث للميلاد إلى 700 ألف نسمة أو مليون نسمة حسب آخرين ، فهي بذلك أكبر تمركز سكاني في العالم القديم . و المدن الرومانية كانت نسخة من مدينة روما و تتميز بتركيبتها العمرانية عن سابقتها الإغريقية وهي :

أ- **المجال السكني**:

يتكون من نوعين ، المساكن الفردية (Domus) ذات طابق أو طابقين بغرف محددة الوظيفة تجمع حول مجال مركزي (Atrium) و مساكن جماعية (Insolus) لفائدة الطبقة المتوسطة و الدنيا بطوابق متعددة .

ب- شبكة من الطرق الداخلية و الخارجية :

المدينة الرومانية خططت على أساس محورين متعامدين : محور غرب-شرق : دكيمانس Decumanus و محور شمال-جنوب : كاردو Cardo ، ثم تتشكل المدينة داخل سورها بمكوناتها وفق المخطط الشطرنجي بشوارع ذات أبعاد منتظمة تسمح بأداء وظيفتها (طريق خاصة للراجلين Itenira ، عربة واحدة Actus ، عربتان Viac ،...) ، و الجزيرات تأخذ وظائف مختلفة كالسكن و الإدارة و الخدمات و المنشآت العامة... ، و قد طور الرومان شبكة الطرق الخارجية لتحقيق أغراضهم التوسعية ، لما أنتجوه من تقنيات لبناء الجسور و الطرق الخارجية .

ج- **طريقة التموين بالماء** :

استخدم الرومان طريقة متقدمة جدًا لجلب الماء من الجبال ، بواسطة قنوات كبيرة تصل إلى حوض للتنقية ، ثم توزع في قنوات صغيرة للمنشآت العامة و الينابيع العمومية المنتشرة في المدينة، هذا التقدم سمح فيما بعد بتمويل المدن بالماء وهي بعيدة عن مصدره .

د- المنشآت العامة الضخمة :

تتميز بالضخامة و تعدد الوظائف ، و تتمثل في المسارح ، الفروم (Forum الساحة المركزية) ، مباني السيرك و الحمّامات و البراكتوريوم ، و أعطت الدولة لها الاهتمام من حيث الفن المعماري و الزخرفي ، باستخدام أبرع الفنانين الرومان... .(الذيب (ب.)،2001)

و- المستعمرات الرومانية أو المدن الجديدة :

الإمبراطورية في توسعاتها على حوض البحر المتوسط ، أقامت مدنًا جديدة أو مستوطنات بأبعاد مختلفة تتراوح ما بين 15 ــ 200 هكتار ، لكنها تقوم على نفس المبادئ و التنظيم السالف الذكر (المخطط الهيبودامي و المحاور الأساسية و المنشآت العامة) ، كمدينة تيمقاد بالجزائر ...الخ . (الشكل 10)

الشكل رقم 10 : تيمقاد المستوطنة الرومانية بالجزائر .

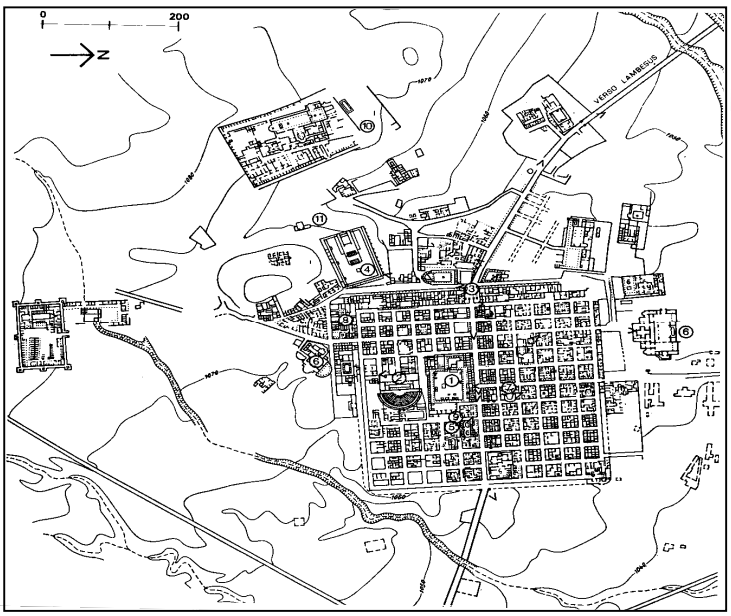

المصدر : BENEVELO (L.) , 1994 .

5.3.I- المدن الأوروبية للقرون الوسطى:

أهم ما يقال عن المدينة القروسطية أنها كانت تلقائية (عشوائية) ؛ نظرًا للظروف التي مرت بها أوروبا في نهاية القرن العاشر للميلاد ؛ حيث بدأت نهضتها الاقتصادية و زاد عدد سكانها ، و نما الإنتاج الزراعي بها . أما الصناعة الحرفية و التجارة فقد تلقت دفعة جديدة ؛ بسبب استقرار الشعوب الغازية في هذه المرحلة و الابتكارات التقنية في ميدان الزراعة . أهم شيء هو تأثير المدن البحرية (البندقية ، جنوَا ، Amalfi، Pise) ، التي تكفلت بالتجارة مع العالم بالبحر المتوسط فحثت و نشطت التجارة بمدن أخرى داخلية ، لذا فالمدينة في هذه المرحلة تدعى بالمدينة التجارية ، بالإضافة إلى وجود العدد الكبير من الحرفيين و التجار بها .

هذا التحول غيّر نظام الإقامة سواء بالمدن أو الريف الأوروبي ؛ فالسكان الذين لا يجدون العمل بالريف يهاجرون إلى المدينة ، مما جعل كتلة الحرفيين و التجار تنمو بها على حافة النظام الإقطاعي . المدينة المحصنة آنذاك للقرون الوسطى كانت صغيرة جدًا لاستيعاب هذه الحركة و استقبال تلك الأعداد ، فتكونت عند أبواب المدينة تجمعات سكانية تمارس فيها التجارة ، التي أصبحت بسرعة أكبر من النواة العتيقة ، و من الضروري إنجاز سور حصين آخر يحوي هذه التجمعات و المؤسسات الأخرى (الكنيسة ، القصور ...) التي تتواجد كلها خارج سور المدينة القديم .(الشكل 11)

الشكل رقم 11 : مدينة بادو ، مديـــنة القـــرون الوسطى .

المصدر : BENEVELO (L.), 1994 .

I.1.5.3- بعض خصائص مدينة القروسطية :

على العموم و باختصار فإنها تتميز بعدة خصائص نوجزها فيما يلي :

أ- **الاستمرارية** :

المدينة الأوروبية في القرون الوسطى لها شبكة طرق غير منتظمة ؛ فالشوارع تشكل مجالا مستمرا و موحدًا ، لا يسمح بالتعرف أو أخذ صورة عامة على حي أو مدينة ما ، الطرق ليست لها نفس الأهمية ، لكنه يوجد تدرج مستمر لشرايين ثانوية و رئيسية ؛ الشوارع الثانوية هي ممرات بسيطة ، و الأخرى تستخدم لأغراض شتى (التجارة ، التجمع ،...) . أما الساحات فليست مجالات مغلقة مستقلة عن الشوارع بل هي متصلة (استمرارية) بها مباشرة . المنازل كانت متعددة الطوابق ، نظرًا لشدة تركيز السكان بفعل السور الحصينة ، أما عن نوعية المجالات فهناك مجال شامل موحد يظهر في جل المدن ، و بداخله نجد المباني العامة و الخاصة ، و التوازن بين المجالين متعلق بالتلاؤم بين التشريع العام و المصالح الخاصة .

ب- **التعقيد (Complexité)** :

المجال العام للمدينة القروسطية له هيكلة معقدة ، لأنه مكان مختلف السلطات (الأسقفية ، البلدية ، الأوامر الدينية ...) ، فالمدينة بكبرها ليس لها مركز موحد بل عدة مراكز ؛ دينية (مع الكاتدرائية ، و قصر الأساقفة) و مركز مدني (مع القصر البلدي) ، مركز أو عدة مراكز تجارية مع قصور اتحاد التجار . هذه المناطق يمكن أن تتوافق جزئيا، لكن كثيرا ما لوحظ هناك تعارض بين السلطة الدينية و المدنية ، و كل مدينة

مقسمة إلى أحياء لها هيئتها وتنظيمها الخاص بها ، هذا ما لم يكن في المدينة سابقا . في القرن 13 للميلاد ، عندما أصبحت هذه المدن أكثر كبرا ، تشكلت بعض المراكز الثانوية في الأحياء المحيطية بتبني أنظمة و أوامر دينية جديدة مع كنيستهم و ساحتهم .

ج- التركيز (Concentration) :

مدينة القروسطية هي جسم سياسي ذو امتياز و طبقتها البورجوازية كانت أقلية من مجموع السكان ، و التي زادت بسرعة و باستمرار من بداية القرن الحادي عشر إلى نصف القرن الرابع عشر. و حتما كان التركيز قانونها الأساسي ؛ بتواجدها في مركز المدينة مكانها المفضل و الطبقة الفقيرة في ضواحيها . أما أحياء المدينة فكانت تتميز بكثافة عالية وتركيز شديد للمباني التي كانت تتطور رأسيا .

د- **قابلية و قدرة المدن القروسطية للتجديد** :

مدن القرون الوسطى لم تأخذ شكلا نهائيا إلا من القرن 15 إلى القرن 18 ، أما في القرون الماضية فقد كانت في حركية بنموها السريع ، و كان منظرها يوحي بأنها أكثر فوضوية و غير منظمة . لكن رغم ذلك فالوحدة كانت مجسدة و مضمونة من خلال تجانس الطراز القوطـــي ، الذي وحّد أساليب و طرق البناء و زخرفة المباني عبر أوروبا ابتداءا من القرن 12 للميلاد . و عليه فالخصائص الثلاثة الأولى بقيت محفوظة مع الزمن ، وحددت الطبيعة الأساسية للمدن الأوروبية ، أما الرابعة فلم يعد لها وجود مع أزمة النصف الثاني للقرن 14 .

و ما يلاحظ في القرون الوسطى أنه لا توجد أي مدينة كبرى ، لكن هناك عدد كبير من المدن المتوسطة من بينها 12 في القرن 13 و القرن 14 ، التي وصلت بالتقريب إلى نفس الأبعاد و الحجم (300 - 600 هكتار ، 000 50 - 000 150 نسمة) . برغم أن هذه الأرقام غير مؤكدة ، إلا أن المدن الأكثر سكانا باريس و ميلان ، اللتان يمكن أن تكونا قد وصلتا 000 200 نسمة و البندقية 000 150 ن ، فلورنسا 000 100 ن . و لا مدينة تتعدى مدن العواصم الإسلامية في ذلك الوقت ، التي كانت بغداد و القسطنطينية تتجاوزان مليون نسمة لكل منهما .(BENEVELO (L.), 1994)

I.6.3- المدينة الصناعية (الليبرالية):

I.6.3.1- إفرازات المدينة الصـــــناعـــية :

مما لا شك فيه أن الثورة الصناعية التي ظهرت ابتداءا من منتصف القرن 18 م ، غيرت مجرى الأحداث و قلبت كل الموازين خاصة في بريطانيا ، و بسرعة بعد ذلك في كل باقي دول العالم ، التي صنفت من بين التحولات الأساسية في تاريخ الإنسانية ، لأنها أثرت في كل الميادين خاصة على المدن و تنظيمها ، و من بين إفرازاتها المميزة :

* النمو السكاني الناتج عن تخفيض معدل الوفيات ، الذي و لأول مرة ينفصل بوضوح من معدل الولادات ؛ ففي إنجلترا مهد الثورة الصناعية مثلا انخفض معدل الوفيات من 35 ‰ إلى 20 ‰ ، بينما معدل الولادات كان 37 ‰ من 1750 إلى 1850 .
* ازدياد المنافع و الخدمات الناتجة من الزراعة و الصناعة و الأنشطة الخدماتية بفضل التقدم التكنولوجي و الاقتصادي .

* إعادة توزيع السكان على المجال (خلخلة التوزيع) ، و تَبعه دفع ديمغرافي و تحول في الإنتاج ؛ فالسكان الذين كانوا ملاكي الأراضي مستغلين لها ، أصبحوا أجراء أو عمالا في الصناعة ، و بطبيعة الحال يتواجدون حيث تتوفر فرص الشغل في الأماكن الصناعية بالقرب من الآلة ، بجانب مجرى مائي أو مناجم الفحم . المصانع في كثير من الأحيان تتركز حول المدن ، مما أدّى إلى تطورها بسرعة جدًا أكثر من باقي مناطق البلد ، لأنها استقبلت الزيادة الطبيعية و تدفق الهجرة من الريف .

* تطور وسائل الاتصال بالإضافة إلى قنوات الملاحة ، طرق العبور أنجزت حسب المناهج و الطرق المتقدمة جدا ، و أهم شيء صاحب الآلة التجارية هو القطار البخاري عام 1825 في إنجلترا ، التي انتشرت بها طرق السكك الحديدية بسرعة و في كل الدول الأخرى ، و في نفس العصر عوضَّت البواخر البخارية تلك الشراعية ... ، سمحت هذه الوسائل حتما بحركة كبيرة جدا للسلع و الأشخاص ، حتى السلع الثقيلة يمكن أن تنقل إلى حيث يوجد الطلب ، و كل الأفراد مهما كانت طبقتهم الاجتماعية يمكن أن يقوموا بأسفار طويلة ، أو السكن في مكان و العمل في آخر بالتنقل يوميًا أو أسبوعيًا.

* سرعة الانتشار و التوسع : هذه التغيرات و التحولات الكبرى حدثت في عشرات السنين فقط ، و لم تؤدي إلى توازن جديد مستقر بل تركت الاحتمالات لتحولات أخرى دائمة أكثر عمقا و سرعة ، فلم يحل أي مشكل نهائيا و لم تبقى أي تهيئة فعالة لمدة لا تنتهي .

* الاتجاهات للفكر السياسي: فقدان قيمة الأشكال التقليدية للمراقبة العامة للإطار المبني (المخططات العمرانية ، القوانين ،...) التي اعتبرت قديمة الإيقاع ، و في نفس الوقت رفض تقبل المساوئ العائدة على المحيط كحقائق لا يمكن اجتنابها ، و ضمان سلطة مصححة للأخطاء بأفعال مدروسة .
هذه الاتجاهات مبنية على الليبرالية التي تدعو إلى الحرية في كل المجالات ، فالاقتصاديون يوصون بتحديد تدخلات السلطة العمومية في كل قطاعات الحياة الاجتماعية (الجماعية) ، خاصة التعمير ، فآدم سميث نصح مثلا الحكومة ببيع الأراضي التي تملكها لدفع ديونها . النصائح قوبلت بترحيب من طرف الطبقات المسيطرة التي لها مصلحة السيادة خاصة في ميدان العقار ، حرية الملكية الخاصة ، دون توقع نتائج هذا على المستوى الحضري .

فبعض سلبيات النسق الفيزيائي (الاحتقان على مستوى النقل ، الفقر ، الرائحة ،...) أصبحت غير محتملة لحياة الطبقات الضعيفة ، و انطلاقا من نقطة معينة ، المحيط الذي تعيش فيه كل الطبقات . لذلك اقترح الراديكاليون والاشتراكيون معًا التدخل العمومي ، لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة بنماذج نظرية جديدة .
و عليه خلال النصف الأول من القرن 19 تبين أن مشاكل و أخطاء المدينة الصناعية تبدو متعددة وغير عادية ، يصعب حلها أو محوها كلية ، فبين الحقيقة و المثالية ، الفرق يبدو مستحيل السيطرة عليه .(الصورة 01)

2.6.3.I- الصورة الحقيقية والمثالية للمدينة الصناعية :

أ. **الصورة الحقيقة** :

النمو السريع للمدن في العصر الصناعي أدى إلى عدم قدرة تلك النواة السابقة المشَّكلة في القرون الوسطى ، أن تكون مركزا للجسم الجديد ، فقد تكونت حولها منطقة مبنية جديدة . هذه النواة بهيكلتها السابقة تحوي المعالم الرئيسية التي كثيرا ما تسيطر حتى الآن على بانوراما المدينة ، لكنها لا يمكن أن تصبح فجأة مركزا لتجمع كبير؛ فالطرق ضيقة جدًا لاحتواء وسائل النقل و الحركة و التجارة التي هي في توسع . المنازل صغيرة و مكدسة و متراصة جدًا لا يمكن أن تأوي بدون سلبيات أناسا أكثر كثافة ، و أيضا الطبقات المالكة لها تركتها شيئا فشيئا لتستقر في الضواحي ، و أصبحت المنازل القديمة جدًا أكواخا للفقراء و المهاجرين الجدد . في نفس الوقت العديد من المعالم الأثرية من المدينة التاريخية كقصر النبلاء ، تُركت بحجة التقلبات الاجتماعية وقسمت إلى مساكن عديدة صغيرة .

المناطق الخضراء المتواجدة في الجسم القديم (حدائق المنازل ، حدائق القصور الكبيرة ، الحدائق ...) شغلت بمباني جديدة ، المنازل ، المستودعات الصناعية ، كل هذه الأفعال و التحولات زادت و تفاقمت في النصف الثاني للقرن 19 م . الضواحي لم تكن منفصلة عن المدينة القروسطية ، لكن هو مجال حر حيث تتزايد فيه أعداد كبيرة من المبادرات المستقلة : أحياء رفيعة ، أحياء فقيرة ، صناعة ، مخازن ، و تنصيبات تقنية ، انطلاقا من مستوى معين ، كونت و أسست هذه المبادرات نسيجًا متراصًا غير مخطط و لا متوقع في ذلك الوقت .

في هذا المحيط الصناعي أصبح التجانس الاجتماعي و المعماري للمدينة القروسطية مفقودا ، فقد حلت محله الانفرادية ، فالأفراد كالطبقات الاجتماعية لا يهمهم الاندماج في المدينة كمحيط جماعي ، و لكن يتواجدون في أحياء مختلفة ــ أغنياء ، فقراء ، متوسطة ــ و العائلات لها اتجاه العيش بعيدًا بقدر الإمكان . فالفجوة بين الأغنياء و الفقراء زادت ؛ حيث المنازل الفردية مع حديقة مخصصة للأغنياء و الطبقة المتوسطة ، أما الفقراء فيسكنون في منازل متراصة ذات طوابق . كما شهدت المدينة مضاربين في ميدان السكن لبناء منازل العمال بمواد مسترجعة (نوعية ضعيفة...) لتقليص التكلفة . بسبب الضيق

والتراص في النسيج العمراني هناك صعوبة في استخراج النفايات و كل الأنشطة تتم في الهواء الطلق كلعب الأطفال ، غسل الملابس ، و مياه الصرف تجري و تتجمع في الطرق و الممرات حيث تمر العربات و تتم حركة الراجلين .

بالإضافة إلى ذلك تتواجد الأحياء الأكثر بؤسًا في المناطق غير المقبولة تماما للسكن، بالقرب من المصانع (الأحياء العمالية) و طرق السكك الحديدية ، بعيدة عن المساحات الخضراء ، فالمصانع تطرح نفاياتها على المنازل مع دخانها و ضجيجها ملوثة المياه و الهواء ، و أدخلت التجارة لتزيد على ما تطرحه المنازل .

الصورة رقم 01 : المحيط العمرانى غير اللائق للعيش ، المدينة الصناعية .

المصدر : BENEVELO (L.) , 1994 .

هذا المحيط الفوضوي و غير المقبول ــ يسمى المدينة الليبرالية ــ كان نتيجة تجمع العديد من المبادرات العامة و الخاصة غير النظامية و غير المنسقة ، أي عدم الاهتمام بالإنسان كإنسان بل كآلة للإنتاج و العمل . الحرية الفردية التي اعتبرت كشرط للتنمية الاقتصادية و الصناعية ، أظهرت و أفرزت عدم كفاية لمراقبة المشاكل الناشئة في ميدان البناء و التعمير ، اللذان هما نتاج التنمية الاقتصادية .

إذا كان يبدو أن الفقراء هم الذين يعانون من مساوئ المدينة الصناعية ، فإن طبقة الأغنياء لا يمكن أن تفلت من ذلك كلية ؛ فنحو 1830 جاءت الكوليرا على الكل من آسيا إلى أوروبا ، و في المدن الكبرى تطورت أوبئة عديدة اضطرت المسيرين لمعالجة على الأقل العيب الصحي . من هنا بدأ الخروج على مبدأ عدم التدخل في المحيط العمراني و الاهتمام بالجانب النظري بالدفاع عنه في الميدان خلال الفترة الأولى للقرن 19 ، تقارير ميدانية عن وضعية الصحة و ظروفها في المدن ، و لسنوات عديدة وصلت لأول قانون صحي ــ قانون الصحة ــ في صيف 1848 ، و تبنته العديد من الدول في تسيير المدينة ما بعد الليبرالية (بعد 1850) .(BENEVELO (L.), 1994)

ب. الصورة المثالـــية : هي ما يتعلق بالنظريات ابتداءا من 1815 ، كظهور بعض الاقتراحات الثورية السياسية و العمرانية لتغيير التنظيم الاجتماعي و العمراني ؛ فالمجتمع القديم أنتج مثال الثنائية ريف/مدينة ، أما المجتمع الجديد فعليه إنتاج نموذج جديد للمكان بأبعاد مدروسة ، وسيط بين المدينة و الاستغلال الزراعي كاف لإيجاد هيكلة موحدة ، لكن كبيرة نوعًا ما للسماح بحياة اقتصادية و ثقافية كاملة و كافية ذاتيًا . نماذج كالتي اقترحها Robert Owen ، Charles Fourier ، نموذج Jean Baptiste Godin .

هذه النماذج مرت إلى النقاش خلال النصف الثاني للقرن 19 ، و هي على المستوى النظري ضد المدينة الليبرالية . في الواقع حرّكت الإشارة الموضوعة على الحرية الفردية نحو التنظيم الجماعي ، و ترى حلول عامة لأوجه الحياة العائلية و الاجتماعية ، فهي ثمرة اعتراض للظروف الحياتية غير المقبولة في المدن ، و تبحث لأول مرة لكسر الصعاب و الاتجاه نحو البرمجة العقلانية . هذه النظريات التي لم تجد في أغلبها تطبيق في الميدان ، كانت لها استمرارية لتظهر في البحث عن العمارة الحديثة فيما بعد .(SAIDOUNI (M), 2000)

7.3.I - المدينة ما بعد الليبرالية :

هذه المدينة المبنية على تدخل الدولة في التركيبة العمرانية بعد 1850 ؛ فالحرية الكلية المرتبطة بالمبادرات الخاصة محدودة من تدخل الإدارة ، التي تثبّت القوانين و تنجز الأشغال العمومية ، و تبقى هذه الحرية مضمونة في إطار هذه المحددات الضيقة جدًا ، هذا النموذج الذي يدعى مدينة ما بعد الليبرالية حظي بنجاح سريع مباشر و مستديم .

الشكل رقم 12 : مدينة باريس عام 1853 ، قبل أشغال هوصمان .

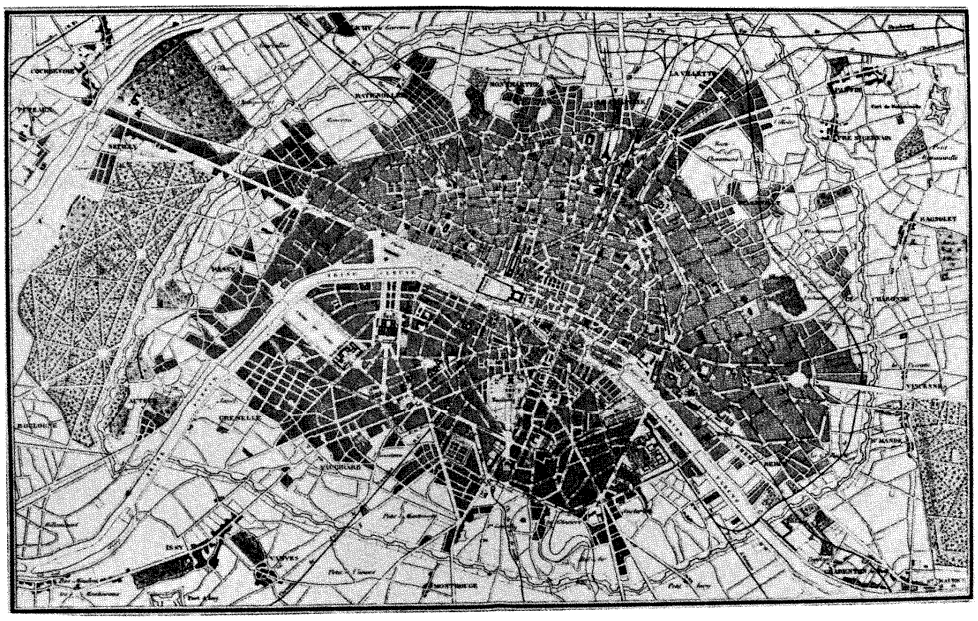

المصدر : BENEVELO (L.), 1994 .

هذا النموذج سمح بتهيئة المدن الأوروبية الكبيرة و في مقدمتها باريس مع البارون هوصمان ، و تأسيس المدن الاستعمارية بنفس المبادئ في كل مناطق العالم . تأثيرها أيضا يمتد بطريقة غير منتهية إلى تنظيم المدن التي نعيش فيها اليوم .

I.1.7.3- خصائص المدينة ما بعد الليبرالية :

ا. الإدارة العامة و الملكية العقارية تأتي بالموافقة :

المجال و العقار المتعلق أو الموثوق بأحد أو بآخر يجب أن يكون معروفا ، الحدود بين هذه المجالات محددة بكل دقة ، و الإدارة تسيّر المجال المتعلق على الأقل بما هو ضروري لشبكة الاتصالات (الطرق و الشوارع ، الساحات ، سكك الحديد ،...) و الهياكل القاعدية (الصرف الصحي ، و فيما بعد الكهرباء و الغاز ، الهاتف ،...) . أما القطاع الخاص فيسير كل ما تبقى ، أي الأرضيات المخدومة من طرف هذه الشبكات و الهياكل القاعدية ، حتى هذه الإدارة عندما تريد أن تنجز مبان أو تهيئة مجالات حرة للمنفعة العامة (مدارس ، مستشفيات ،...) ، توضع بالتناوب مع المشاريع الخاصة ، تتصرف كمالك يدخل في تنافس مع الآخرين .

ب. استعمال الأراضي متعلق بالمالك الوحيد (خاص أو عام) :

الأرض يتصرف فيها مالكها الوحيد كما يشاء و الإدارة ليس لها إلاّ تأثير غير مباشر عليها ، وذلك عن طريق القوانين غير المباشرة ، التي تحدد أبعاد المباني وفقا لتلك المجالات العمومية و تحدد أو تثبّت العلاقة بين المباني المتجاورة .

ج. الحدود بين المجال العام و الخاص واضح تماما :

التنظيم الصفي كافٍ لرسم مخطط المدينة ؛ فالمباني يمكن أن تكون مبنية على طول انتظام (الصف) خاصة في النواة المركزية حيث تسيطر الأنشطة التجارية . و التنظيم الأكثر ملائمة هو الرواق المغطى ، الذي يستغل كقناة للسير و الحركة و تمويل الدكانين و الحوانيت التي تتواجد في الطابق السفلي . كل الوظائف الأخرى (سكن، مكاتب ،...) تقع في الطوابق العلوية ، و تعاني من مساوئ كالاحتياج إلى الهواء النقي ، الضجيج ، نقص الضوء ... .

أما المباني الخارجة عن هذا التنظيم الصفي ، فإنها تستفيد من عدم الوقوع في المساوئ السالفة و من قلة الكثافة ، و لا تكون إلا في مناطق الضواحي حيث يسيطر السكن الفردي . في الواقع ، يمكن استغلال الأرضيات بطريقتين متعادلتين عمليًا من وجهة نظر اقتصادية : سكن بكثافة ضعيفة للمساكن الغالية (فيلات للطبقة الغنية ،...) ، و سكن بكثافة عالية للمساكن الأكثر اقتصادية - بنايات بعدة طوابق بجانب الطريق مخصصة للطبقة المتوسطة - .

هذا التنظيم في ضواحي المدينة انجرّ عنه ارتفاع لتكلفة السكن ، الذي أجبر السلطات على الاحتفاظ بعدد معين من المساكن للطبقات الفقيرة ، و هكذا بدأت الضاحية

تتراص و تتضاعف بسرعة (مؤسسات صناعية ، مخازن ،...) . كل هذه العناصر ضرورية لسير المدينة ، لكنها ليست منسجمة مع المخطط المرسوم و بذلك فهي مدفوعة نحو الضاحية كمنطقة ثالثة مكثفة banlieue ؛ و هي خليط من المدينة و الريف الذي نجده أكثر بعدًا و شيئا فشيئا يتجه إليه نمو المدينة .

I.2.7.3- بعض سلبيات المدينة ما بعد الليبرالية :

* الكثافة المفرطة للمركز والاحتياج للسكن ، صُححا بعمليات كالحدائق العامة التي توفر عينة اصطناعية من الريف ، و المنازل الشعبية المبنية مع العامة كأجنحة على حافة الطريق أو فيلات صغيرة مبنية جانبًا ، لكن كان هذا العلاج غير كافٍ فالاحتياج إلى السكن جعل أزمته تتفاقم .

* المدينة ما بعد الليبرالية تتموضع (تتطابق) على المدينة القديمة ، نواة القرون الوسطى و تنوي تدميرها فحولت الشوارع القديمة إلى أروقة ، لكن هذا الهدم ليس عام أو شامل فهو يحترم المعالم الأساسية ، الشوارع و الساحات الخاصة جدًا ، المباني العتيقة (كنائس ، قصور،...) ، و لقد حوفظ عليها في المدن الحديثة كمتحف في الهواء الطلق . حضور المعالم العتيقة و طرزنة المنتجات الحديثة لا تكفي لتعويض أو استدراك بصفة شاملة اختلال التوازنات في المدينة .

* الاختصاصيين الضروريين من أجل أداء المدينة لوظائفها يجب قبولهم لدور ثانوي ، الذي يخضع للارتباط بين البيروقراطية الإدارية و ملكية القطاع الخاص ، فليس لهم مناقشة القرارات المتخذة ، لكن يجب أن يكون لهم الاختصاص الضروري لتنفيذها و المهارة الضرورية لجعلها مقبولة .

* التفرقة بين التقنيين و الفنانين أدى إلى زوال التجانس و التناسق عن المدينة ، و لم يكن هناك شخص ليراقب الإنتاج كواحد موحد (Un tout) . آلية التركيب الحضري دائمًا محتقنة لأن التجهيزات العمومية تبقى غير كافية ، بينما شغل الأراضي الخاصة وصل و تعدى معايير الاستعمالات القصوى المحددة من طرف القوانين .

هذه السلبيات التقنية و الاقتصادية تـــثـــقل كاهل الطبقات الهشة ، وأصبحت المدينة آلة كبيرة مميزة ، التي تؤكد سيطرة الطبقات الأكثر قوة . و أحسن مثال على هذه المدن هي باريس ، عندما قام البارون هوصمان بأعـــــماله الشهيرة لتحديث المدينة : فتح وشق شوارع في النسيج العمراني القروسطي مع العمارة الباروكية (1853 ــ 1870) و تبعتها في ذلك مدن أخرى كفيينا وغيرها . (الصورة 02)

الصورة رقم 02 : مدينة باريس كما تبدو اليوم ، بتأثير المدينة ما بعد الليبرالية .

I.8.3.1-المديـــنة الحديـــثة :

كان هدف العمارة الحديثة هو البحث عن نموذج جديد للمدينة ، باقتراح منهجية أو طريقة عمل جديدة ، متحررة من التقسيمات المؤسساتية الماضية . لأن المدينة في ذلك الوقت بدأت تعاني من نمو حركة النقل و التنقل ، التجارة و التجهيزات الحضرية الجديدة (الغاز و الكهرباء ، الهاتف ، النقل على السكك ، على السطح أو تحت الأرض) ، التي وجدت نفسها تحت الضغط في المجالات العامة غير الكافية للمدينة ما بعد الليبرالية . المدن الأوروبية كما في العالم تتطور و تنمو بسرعة أكبر ، هذه التحولات أضعفت الأشكال التقليدية للتسيير و استوجبت تجديد الإطار المبني .

فخلال العقد الثاني من القرن العشرين ، كل الخبرات المنفردة اتحدت لتشكيل حركة موحدة رغم أن هناك تخبط ، فإن الباحثين وضعوا بحثا جديدا موحدا و يعملون على نفس المشاكل ، مقترحين حلولا مقارنة تتزايد وتتحسن مع الوقت . المحطات الرئيسية لهذا البحث المستمر في الخمسين سنة للقرن العشرين يمكن اختصاره فيما يلي :

I.8.3.1- تحليل الوظائف التي تجري في المدينة الحديثة :

فكرة المدينة ككل موحد لا يمنع من تحليل دقيق لها ، الذي يوجِدُ التفرقة و الفصل بين مكوناتها ، أي بين مختلف وظائفها التي تتطابق و تتداخل في الحياة الحضرية مثلما حددها لوكربزييه في أربعة وظائف : السكن ، الشغل ، الحركة و التنقل ، الراحة و الترفيه .

إذا كانت الوظائف المميزة للمدينة ما بعد الليبرالية هي وظائف و أنشطة الخدمات (النقل و الخدمات) و كل الوظائف الأخرى كانت اقل أو أكثر أهمية ، فإنه هناك نقد لهذا التصنيف و أُوجِد واحدًا آخر يتكون من :

ا. **السكن** : حيث يقضي الناس معظم وقت يومهم ، فقد أصبح في نظر المحدثين هو الأكثر أهمية في المدينة ، باعتبار السكن كإلهام للخدمات التي تكمله مباشرة .

ب. **الأنشطة الإنتاجية (الزراعة ، الصناعة ، التجارة ،...)** : وضعت على نفس المخطط و تحدد ثلاث أنواع أساسية :

ب.1. وحدة الاستغلال الزراعي المنتشر على الإقليم .
ب.2. المدينة الخطية الصناعية .
ب.3. المدينة الشعاعية radiocentrique للتبادلات .

ج. أنشطة الراحة و الاستجمام : توافق مجالات حرة موزعة في مختلف قطاعات المدينة (المناطق الخضراء للعب الرياضة ، المشي ، الحدائق الحضرية ، المناطق الكبرى المحمية...جهوية أو وطنية...) ، هذه المجالات الخضراء يجب أن تكون مجال موحد بحيث كل العناصر الأخرى للمدينة يسهل توزيعها بحرية .

د. الحركة التقليدية :

يشار إلى الحركة و التنقل من خلال مختلف وسائل النقل و احتياجات الوظائف الأخرى ، فالرواق المغطى مع رصيف المشي و قارعة الطريق حيث تتلاقى مختلف السيارات ، يجب أن يعوض بنظام المسارات المعزولة لأجل المشاة و الدراجات ، و الوسائل البطيئة و السريعة مرسومة بحرية داخل المجال الذي يحوي المدينة .

هذه الهيكلة تجاوزت الثنائية ريف ــ مدينة و لازمتها الأكثر حداثة ، أي الملكية الخاصة لأرض المدينة من أجل جذب إيرادات . فمنذ البداية ، المعماريون المحدثون ينتقدون المنفعة العامة و الملكية الخاصة التي تُكَوّن عمق المدينة البرجوازية ، و تقترح الحلول المتوسطة لجعلها عملية : السيطرة على المراقبة العامة لكل مجال المدينة .

I.3.8.3.2- تحديد العناصر الدقيقة المتعلقة بكل وظيفة حضرية :

المنهجية التي تقوم على الذهاب من الجزء إلى الشامل تنتمي إلى التقاليد العلمية ، و منه يجب أن يُجَزأ كل شيء إلى عناصره الأكثر بساطة ، ثم يُعاد تركيبه و بناؤه بتوحيد عناصره هذه بطريقة جديدة مبنية على العقلانية ، فمثلا في السكن (و ليس المبنى) كنقطة انطلاق لهيكلة المدينة ، أصبح من الممكن نقد و ترك نماذج المباني الخاصة بالمدينة البورجوازية ، أي المباني التي بنيت بحواف الشوارع و الفيلات بالداخل .

في الواقع ، هذه النماذج من البناء متعلقة بالعلاقة بين الملكية الخاصة و المجال العام ، و تجذب أهميتها من أن المدينة ما بعد الليبرالية هي مبنية بدقة على هذه العلاقة . بالمقابل المسكن عنصر يهم السكان ، لذلك العمارة الحديثة اقترحت بناء المدينة حسب متطلبات السكان و ليس حسب الملاك و الموظفين ، و الأخذ بعين الاعتبار العلاقة فيما بينها و مع الخدمات الجماعية . المساكن و الخدمات المختلفة (مدرسة ، مستشفى ، محلات، أرضيات لعب ، قاعات الحفلات ، طريق المشي ،...) تُكَون الحي الذي يعتبر الهيكلة الرئيسية للمدينة الحديثة .

I.3.8.3.3- البحث عن نماذج لتجميع العناصر الوظيفية :

بمنظور تحديد الهيكلة الشاملة للمدينة الحديثة ، وجب البحث عن متغيرات توزيع المساكن ، فهي لا يمكن أن تنجز بدون الأخذ بعين الاعتبار طريقة جمعها ، مما جعل هذا البحث الخاص بالسكن لا يقف عند المسكن و لكنه تعمق إلى مستوى الحي ، الذي يقود إلى تحديد عناصر وظيفية أخرى ، التي تحوي عددا معينا من المساكن و الخدمات : الوحدة السكنية (الوحدة السكنية لمرسيليا 1951).

بهذه الطريقة كل عناصر المدينة (الخدمات من مختلف المستويات ، فضاءات الاسترخاء و الراحة ، الشوارع ، مواقف السيارات ،...) يمكن أن توضع في علاقة مباشرة مع السكان ، و الهيكلة الحضرية يمكن أن تصبح حقيقة خاضعة للسكن حسب فرضية الوحدة السكنية . بذلك يمكن للمدينة الحديثة أن تتكون من عناصر أكثر كبرًا ، مصممة كلُ كتركيبة معمارية موحدة ، و تآلف هذه العناصر فيما بينها يمكن أن تكون منسقة مُسبقًا ، و بهذا يصبح الوجه العام للمدينة في نفس الوقت متنوع و منظم .

I.9.3- المدينة المعاصرة : الوضعية الحالية :

قُبِل في المدينة المعاصرة جزءٌ من بحوث العمارة الحديثة و رُفض الجزء الآخر ، و أصبحت **المقاربة العلمية** لمشاكل الوسط المبني في هذه المدينة ، الوسيلة الوحيدة للمحافظة على توازن المصالح العقارية التي أوجدت في القرن 19 م ، هذا التوازن لم يكن المصدر الوحيد لتميز بعض الطبقات الاقتصادية ، لكن يمثل وسيلة سلطة لمجموع الطبقات المسيطرة . و بهذا الفعل لا يوجد أي إيقاع سياسي إلى حد اليوم عرف الإفلات بشكل كامل من هذه الوسيلة .

في بعض البلدان كإنجلترا ، هولندا ، الدانمارك ، السويس ، و فرنسا تدخل السلطات العمومية قَبلَ خصائص البحث المعماري الجديد ، و تطويره حتى تكوين نظام جديد لبناء و تسيير المدينة ، لكن مع الأخذ من القديم . هذا التدخل لم يقضِ على تركيبة المدينة **ما بعد الليبرالية** التي مازالت تسود في العالم المعاصر . لكن هذا التدخل أنشأ عمليا مدينة أخرى بتجريب اقتراحات البحث النظري التي حُسنت مع الوقت ، هذه الاقتراحات الشجاعة و المستقبلية لا تعمل إلا لنسيان أو تغطية أخطاء و صعوبات تركيبة المدينة ما بعد الليبرالية و عليه المدينة المعاصرة لها صورتين مختلفتين و هذا حسب مكان تواجدها :

* ففي البلدان المتقدمة (أوروبا و الولايات المتحدة) المواجهة بين التسيير التقليدي و البحث الحديث للمدينة مازالت جارية ، و نتيجة هذه المواجهات يمكن أن تكون تأكيد للمدينة التقليدية و تحسين أكثر أو أقل تجسيدا لهذه الأخيرة ، أو إنجاز الخيارات التخيلية للعمارة الحديثة .

توازن المجال الفيزيائي في بعض البلدان ، محافظ عليه عن طريق البرامج الموضوعة عمليا من طرف السلطات العمومية . تنمية المدن مراقبة بطريقة عقلانية ، و إرضاء لبعض المقتضيات المحددة من البحوث النظرية كمنزل بسعر مقبول ، حركة الراجلين محمية من وسائل النقل ، مجموعة خدمات سهلة الوصول إليها ، هي عمليا مضمونة لمعظم السكان الحضريين .(BENEVELO (L.), 1994)

الصورة رقم 03 : المدينة المعاصرة و المفارقة التي تحويها .

المصدر :BENEVELO (L.) , 1994 .

*أما في باقي دول العالم ، المدن تتطور و تنمو بسرعة ، فالسكان الحضريون يتعدون بها النصف نسبة إلى مجموع السكان . هذا النمو يقود عامة إلى نتائج مختلفة جدًا ؛ فالمباني المطابقة للقوانين المسقطة من طرف المعماريين ، و المدن التي تخضع للمخططات العمرانية و مجهزة بخدمات عمومية ، كالطرق ، مواقف السيارات ، حدائق ، ...الخ... ، لا تخص إلا جزءًا من السكان .

أما الجزء الآخر ليس بالضرورة أن يستعملها أو يستفيد منها ، و ينتظم بوسائله الخاصة في أماكن أخرى غير منظمة ، كثيرا ما تكون بجانب الأماكن المنظمة ، لكن دائما مميزة وواضحة ؛ فالأرضيات محتلة بدون عنوان للملكية ، المنازل مبنية بوسائل مسترجعة ، التجهيزات العمومية تكون ناقصة أو تدرج فيما بعد حسب معايير تختلف عن ما أُخِذ به في باقي المدينة .

هذه الأماكن غير المنظمة سُميت بالمناطق المهمّشة من المدينة "Marginaux" ، لأنها اعتبرت كحاشية ثانوية لمدينة ما بعد الليبرالية ؛ فكل مدينة من العالم تعتبر نواتها الصغيرة من السكان في وضعية غير رسمية ، و التي تعيش في بيوت الصفيح في المحيط الأقصى لها ، أو تنام تحت الجسور . لكن في عالم اليوم هذا التعريف غير مقبول ، لأن هذه الأماكن غير المنتظمة تكبر أكثر سرعة من الأماكن المنظمة ، و تأوي من الآن فصاعدا في معظم البلدان الجزء الأكبر من السكان .

في الجزء المنظم للمدينة تطبق مع نجاح اقل أو أكثر، الطرق الحديثة للتخطيط الحضري و المعماري ، لكن هذه الطرق خلقت امتياز من البداية ؛ حيث أصبحت التقنيات الرفيعة لتحسين شروط و ظروف الحياة والعيش لطبقة مفضلة ، و مميزة دائما أكثر من باقي الناس . (الصورة 03)

II- المـــدينة و الإنـــــسان :

منذ القدم كما رأينا و الإنسان يسعى إلى تنظيم حياته باتجاه معيّن ؛ فقد درج إلى الانضمام إلى تجمعات بشرية أكبر و أكثر مع غيره من البشر فيما تسمى مدنا اليوم ، ردا على طبيعته البشرية (الفطرية) ، فقد قال ابن خلدون في الفصل الأول من العمران البشري من مقدمته :"... إن الاجتماع للإنسان ضروري ، و يعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بطبعه ، أي لا بد لـــه من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم و هو معنى العمران ، و بيانه أن الله سبحانه و تعالى خلق الإنسان و ركبه على صورة لا تصح حياتها و بقاؤها إلا بالغذاء ، و هداه إلى التماسه بفطرته و بما ركب فيه من القدرة على تحصيله ، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء ، غير موفية له عادة حياته منه.... ".(ابن خلدون (ع.ر)، 1991)

تَرْكُ الإنسان لمواطنه القديمة (غير المدنية : كهوف و مغارات...) ، لطالما توقفت على إنتاج الفائض ، لتمويل المدن التي كوّنها و يعوزها الاكتفاء الذاتي . فقد شهد التاريخ كيف وسّعت المدن من قاعدتها الغذائية بالغزو و القهر ، ثم بالآلية و المكننة و الاكتشاف العلمي ، فكانت النتيجة مدنا أكبر و أوسع ، لا زالت تنمو و تتضخم و تكاد تنفجر في بعض البقاع (كاليابان) ، بل يشك الباحثون فيما إذا كانت لا تزال حية تؤدي وظيفتها أو وظائفها . فقد أصبحت في عصرنا حلم الإنسان و هدف إقامته ، سواء أكان ذلك مضطرا أم مخيرا . فما فلسفة مفهوم هذا الحلم ؟ .

1.II- فلسفة مفهوم المدينة :

المدينة لها مفاهيم متعددة بتعدد اختصاصات الباحثين ورؤاهم لها ، و تبدو الصعوبة بمكان تحديد أو الاتفاق على مفهوم معين ، نظرا لطبيعة المدينة الشديدة التركيب و التعقيد ، لذلك سنقتصر على بعضها كي نضيء دربنا برؤية و لو موجزة عن هذا المفهوم .

فقد عرفها لويس ويرث بأنها طراز متميز للحياة الجماعية الإنسانية ، و هي - نسبيا- موطن أكبر و أكثف و أدوم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا . بذلك فالمدينة تاريخيا تعتبر البوتقة التي اختلطت و ذابت بداخلها الشعوب و الأجناس و الثقافات ، فهي تجمع أناسا من أطراف الدنيا مختلفين ، و لأنهم مختلفون فهم انفع لبعضهم البعض مما لو كانوا متجانسين ذوي عمليات متشابهة . (رشوان (ح.)، 1998)

هذا التعريف جامع (عام) رغم أنه لا يعبأ بافتراضات غير ضرورية ، كالتي نجدها في قاموس التعمير و التهيئة العمرانية الذي يحدد ثلاث شروط يجب أن تتوفر لكي نقول عن تجمع بشري بأنه مدينة هي:

1. تجمع أو مجموعة من البنايات (Agglomération de construction) .

2. بعض المظاهر (الخطوط) الاجتماعية للسكان (الوضع قبل القرن 18 م) ، و حسب سانسن sonson : السكان لهم الحق في الغنى و تكون لهم وحدة الشعور(الجماعة) و التنوع

اليوم ، فالسكان يعملون بالتجارة و الصناعة و الإدارة و أنشطة العلاقات . حسب لاروس السكان يمارسون أنشطة راقية (Professionnelles) متنوعة خاصة بقطاع الخدمات .
3. حجم معين ، حسب سانسن :"un grand amas " تكدس كبير للسكان ، و حسب لاروس تجمع نسبي مهم .

حسب قاموس التعمير و التهيئة فإن إزالة اللبس أو أية صعوبة ، من الأحسن أن تنطلق من فكرة تسمح بإيجاد ما حمله كل من : الجغرافي ، الديمغرافي ، السوسيولوجي ، الاقتصادي ، الايكولوجي ، في دراساتهم التي تطرقت إلى الحقيقة الحضرية ؛ و هي أن المدينة انحدرت و كانت نشأتها من الحاجة إلى تفاعل البشر ، و من أجل الميزات و الفضائل التي يأتي بها هذا الأخير . و تتواجد محدودة بشروط أو مقتضيات لها وقعها على حياة العلاقات البشرية ، أو بالسلبيات التي تولدها . المدينة إذن ولدت أساسا من الوظائف المركزية للتبادل ، من مواجهة و التقاء جماعي . أسباب و دوافع التفاعل ليس لها حدود ، و هذا ما يفسر التنوع المدهش للمدن .(CHOAY (F.), MERLIN (P.) ,1987)

هذا المفهوم الذي يعتمد على معايير معينة ، و يرُد وجود المدينة أساسا إلى رغبة الناس في التجمع و التفاعل لأسباب كثيرة ، يؤكد ما ذهب إليه ابن خلدون سابقا من أن الإنسان مدني بطبعه . و المدينة أيضا تستمد ماهيتها من المفهوم الحضاري للمكان... و من صيغة معينة لتعامل الإنسان مع الإنسان ، من تفاعل بشري بين أفراد المكان لسد حاجياتهم بالصورة الطبيعية الممكنة . و هي بصورة أولية مكان للعيش و العمل و العبادة و التسلية ، و هي الجهد الاجتماعي للإنسان ليُؤمن لنفسه مكانا يأوي إليه دائمًا... ، نشأة المدينة عادة تكون نتيجة حتمية لتلبية احتياجات مجموعة من الأفراد اضطرتهم الظروف المعيشية بأن يقطنوا بمكان ما .

و بشكل عام فقد تناول لويس ممفورد المدينة باعتبارها حقيقة تراكمية في المكان و الزمان ، و من هذا فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال التراكمات التاريخية ، و في تطورها من حيث الزمان تأخذ شكلا تتابعيا من حيث الوجوه التي مرت بها ، و كنتيجة لذلك التتابع تعد تراكمية في المكان .(حبيب(و.ح.)،1991)

اعتمادا على ما سبق ، يمكن القول أن الإنسان أو الفرد في حقيقة الأمر هو العنصر و اللبنة الأساسية الأولى للمدينة مهما كان حجمها ، لأنه هو الذي أوجدها لتلبية حاجياته أو انعكاسًا لطبيعته المدنية ، من خلال تفاعله و التقائه بالآخرين ، لتكوين حياة جماعية تتسم بالأخذ و العطاء و مبنية على أساس التبادل ؛ تبادل المنافع و الخدمات ، المعارف و المعلومات ، الخبرات و المهارات ، و من أجل الرقي بحياة الإنسان و تحسين تكيفه مع الطبيعة و الاحتماء للعيش في أمان ، و لتكون المدينة هي المأوى الآمن بكل أبعاده لهؤلاء الأفراد اجتماعيًا ، نفسيًا ، صحيًا و فيزيائيًا.

2.II- الإنسان كعنصر أساسي للمدينة :

يبدو أن المدينة أفرغت من مفهومها الإنساني ، و همّشت العنصر الأساسي لها و هو الإنسان . على اعتبار أن زيادة عدد سكان المدن في عصرنا بات يشكل عبئا عليها ، و أصبح الإنسان يشكو منها و يعاني من سطوتها و هيمنتها ، و تغيــيبه كقوام للتنمية بها .

و عليه مما لا شك فيه أن المدينة ليست مجرد مكان يتجمع فيه الناس ، بل هي **المحيط** الذي يحقق فيه الشخص ذاته كمخلوق اجتماعي و مادي ، و المجتمع أشبه بمنظمة هرمية ، تمثل الجهاز الذي تُنظم فيه المؤسسات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بطريقة هرمية ، بحيث يعتمد تشغيل المجتمع على تداخل أعمال تلك المؤسسات ، الذي أفرز الارتباط بينها و المدينة كموقع مادي . بناءًا على هذا عرّف البعض الآخر المدينة كمجموعة اجتماعية ــ ماديــة ، من أبناء البشر الموجودين في مكان معين تعمل المؤسسات فيه على تكوين الأنماط (النماذج) التي تشكل ظروف الناس ، و تعمل على توزيع الحياة داخل هذا المكان المعين .

هذا التعريف يعبر عن الطبقات في المدينة المعاصرة ، حيث الحقيقة المادية الاجتماعية أفرزت طبقة اجتماعية تتربع على المؤسسات الاجتماعية و الثقافية و الحضرية و السياسية . بينما منذ الثورة الصناعية الأولى لا تمثل المدينة مكان الإنتاج فحسب ، بل كانت مركز الأعمال المتداخلة ، و مكان الاستقرار لذلك الجمع من المواطنين الذين يشكلون القوة العاملة (الآلة) ، و السوق الذي يستوعب السلع (المنتجات الصناعية) معا ، أي أن الفرد كمنتج و مُستهلِك في آن واحد .

في ظل تطور المؤسسات ، حدث توسع سكاني و مادي للمدينة أدى إلى ما يسمى حاليا بالمجتمع الحضري ، الذي أصبحت فيه المشاكل الحضرية هي التي تمثل الموقف العام . فتنظيم القطاع الإنتاجي القائم على تقسيم العمل في المجتمع الحضري قد أدّى إلى انقسامات أكبر و أكثر عددا و متعددة الأشكال ، تعاني منها الحياة في المدينة عامة . فالإنسان الحضري أضحى مُقَسمًا و مُفَصلاً إلى أجزاء ، ليس في الأدوار التي يؤديها في عمله فحسب ، بل في تلك التي يأخذها على عاتقه في حياته الاجتماعية أيضا ، و هو لم يبعد عن منتجاته الاقتصادية فقط و إنما عن إبداعه الثقافي و علاقاته الاجتماعية أيضا .

يعود ذلك إلى أن المسيطرين في المجتمع الحضري كانوا مهتمين بالمظهر الاستهلاكي من حياة الإنسان في المدينة (الإنسان كمستهلك) . من هنا تتم السيطرة على الإنسان ، الذي كان السبب في تشكيل النظام الحضري في كل أجزائه و أعماله و أدواره بمؤسسات متخصصة و مجزأة ، مما دفع بالإنسان الحضري إلى قبول حياة العمل المنظم هرميًا و احترام إيقاعها و التكيف معها . هذا التكيف نتج عنه انعزالية أكثر لإنسان المدينة ، و زاد شعوره بعدم الواقعية و اللامبالاة تجاه الأحداث الاجتماعية ، و اعتقاده بعدم تأثيره في إطار المجتمع الحضري .

هكذا يصبح الوسط الحضري للمدينة المكان الذي لا يُعترف فيه بالإنسان كشخص في حد ذاته ، بل من خلال دوره الذي ينبعث من صميم المؤسسة التي يتبعها ، فينتقل الإنسان من مخلوق اجتماعي ، إلى وضعٍ يشعر فيه أنه شخص غير كامل فاقد السيطرة ، أي أنه مسير لا مخير . و عليه فإن المشكلات الحضرية المتعلقة بالحيز المادي للمدينة ، و المشكلات الاجتماعية النابعة من الظروف و الملابسات التي لا تفضل الاعتراف بإنسانية الإنسان في حياته الحضرية اليوم ، تجعل من الإنسان ابن مدينته و مجتمعه يتزايد ابتعادًا و غربة عن أقرانه ، إلى الحد الذي يمكن أن يكون فيه غريبًا عن نفسه. (الحفار(س.م.)،2000)

هذا ما جعل العالم اليوم يبحث على كيفية استرجاع قيمة الإنسان في المدن (المجتمعات الحضرية) كمخلوق اجتماعي مادي ؛ أي الاعتراف بإنسانية الإنسان بالتغلب على التمزق و التفتت اللذين تعرض لهما ، و أن يؤدي دوره و ذلك بالمشاركة في صنع القرار في إطار الحياة الاجتماعية الحضرية و بطريقة فعالة .

III- **المدينة و علاقتها بمحيطها**:

جرت العادة على ذكر المدينة و الريف و ذلك للمقابلة بينهما ، و لإثارة مدى ارتباطهما ، لكن المدينة موجودة في حد ذاتها و هي ليست دون علاقة مع الوسط المجاور، ثم إنها ليست منفردة بل هناك مدن أخرى لها علاقات تربطها بها ، هذه العلاقة المزدوجة ناتجة عن موضعها العام ، الذي تكتسب منه جزءًا كبيرًا من أصالتها و قوتها و أيضا ضعفها . و المدينة شيء مرئي نرى شكلها و كثافتها و سمكها ، لكن وراء هذه الصورة المضاعفة بالامتداد و النمو في الاتساع توجد حياة كاملة للمدينة ، باعتبارها كنسق مفتوح ، و انفتاحه يعبر عنه بمجموع العلاقات التي تقوم بها المدينة مع الخارج ، و كل عنصر من عناصر هذا النسق أو تراكيبه بيّنت أهمية هذه العلاقات ، و خاصة مع الريف المجاور لها .

1.III- **علاقة الثنائية ريف - مدينة** :

عن هذه العلاقة كتب شابو "... نحن في الحقيقة أمام تطبيق الوظائف الحضرية في حالة خاصة ، هي المحيط المباشر ، ذلك ما يضفي على الوظائف طابعًا مميزًا طابع الوصاية على الجوار "(CHABO (J.) 1963) . هذا القول ينم عن التواجد الدائم للتأثيرات المتنوعة التي تؤدي إلى هيكلة المجال الإقليمي ، ما يجعل الدراسة صعبة و دقيقة ، لأن الروابط متعددة يصعب ضبط حدودها بدقة في المجال ، كما أنه ليس من الهين معرفة إلى أي حدّ يؤدي أو لا يؤدي تغيرها من حيث الزمان ، إلى نشوء بنية إقليمية بسبب :

أ- تنوع أشكال العلاقات التي تربط السكان و المدينة : أولاها هو أن للمدينة قوة جذب مستمرة أو مؤقتة ، تمارسها على الأفراد في رقعة مجالية متباينة ، و ثانيها شدة قوة الجذب ، تجعل سكان المدينة يتدفقون في صورة متنوعة نحو الخارج . هذا التباين للهجرة المتمثلة في جاذبية المدينة و إعادة تدفق سكانها نحو الأرياف المجاورة له ميزاته ؛ فالمجال الخاضع لجاذبية المدينة ، هو ذلك الذي يلامسها مباشرة و يغذيها بالهجرات الدائمة

و يتطور بعيدًا عنها وفقًا لعامل الجذب ، ظروف الاستيطان السكاني الخاصة ، المعوقات الطبيعية ، و مدى توفر وسائل النقل التي تشجع أو تعرقل الوصول إليها خاصة العمال .

ب- **الأوضاع السائدة في إقليم** : للأوضاع السائدة في إقليم أهمية قصوى في هيكلة الإقليم ، فوجود مدينة مزدهرة و ذات شهرة تجعل من سطوتها على المجال تكون قوية و تغطي رقعة واسعة ، أي تجذب السكان من آلاف الكيلومترات ، و في حالة وجود عدة مدن متجاورة ، فإن المجال البيني سيتجزأ و كذلك الأمر بالنسبة للهجرات اليومية .

ج- الخصائص الحضرية للبلد: البلدان التي تقل فيها الشبكة الحضرية لا يتمتع فيها ظهير المدينة بأية إمكانية اقتصادية و اجتماعية ، و تستدعي سكان كثيرين و شديدي التنوع على مسافة كبيرة (كمدن دول الخليج) . هذا الوضع ليس من شأنه خلق نفس التيارات المعاكسة أو المتبادلة و لا نفس العلاقات مع الضواحي كالعادة (الهجرة اليومية) ، فالريف المجاور يحتفظ بسكانه و يمارسون أنشطة أخرى غير الزراعة .

هناك أيضا هجرة نحو الضواحي للمدن ، أما الهجرة الدائمة تخلق بين الريف و المدينة تضامنًا ، حيث معظم الذين يهاجرون إلى المدينة شباب و يظلون محتفظين بالروابط خاصة رابطة المنزل بالريف ، و كذلك هناك ظاهرة ملكية العائلات الحضرية للأراضي الزراعية ، فسكان المدينة (الحضر) يساهمون في الوصاية الزراعية . كل هذا يدل على تعدد و تنوع علاقات المدينة بمحيطها البعيد و القريب .

1.1.III- كيف تمارس المدينة سلطتها على الريف (الإقليم) :

لأسباب عديدة يمكن القول أن للمدينة سلطة على الريف ، لما تحتفظ فيه من ملكيات زراعية ، ثم لأن أغلب التحولات الزراعية ما كانت لتتم لولا رؤوس أموال المدينة و كذلك لأسباب منها :

أ -**الأسباب الديمغرافية النوعية و الكمية** : و هذه نتيجة حاجيات الاستهلاك الحضري ؛ فالمدينة تعتمد في غذائها على الخضر المزروعة في ضواحيها و حليب ريفها ، و المنتجات التي تدخل في الصناعات التحويلية (فواكه ، قطن ، بنجر سكري ،...) ، و بهذا فالريف المجاور يتشكل لضمان المواد الأولية لمصانع المدينة . و بذلك فهما متضامنان (مدينة - ريف) ، و تكون تبعية مزدوجة ديمغرافيًا و زراعيًا لهما لأنها أسباب أشياء أخرى؛ فالمدينة هي المستهلكة و الواسطة و المنظِّمَة ، حيث تقوم و تقدر المنتجات المحلية ، كما أنه بواسطتها تنتشر المنتجات الخارجية (تجارة الجملة و التجزئة) .

ب- الإشـــراف الإداري: إذا كانت البنية التجارية تتميز ببعض التقسيم التنافسي للمجال ، فإن تلك الإدارية تعكس التنظيم المفروض على المستوى الوطني ، فكل مدينة مكلفة بأعمال إدارية لما يجاورها ، و قد تشوذ عن ذلك . لكن يوجد في كل بلدان العالم مستوى حضري تتواجد عنده معظم العلاقات بين المدينة و الريف ، ففي المدينة توجد كل

الإدارات ممثلة و فيها تحل الأعمال ، بكونها مقرات المقاطعات (الدوائر، الولايات...) . و هي كذلك قطب للشغل و الخدمات ، مركز للاستهلاك و التشكيل ، مكان لنشر الأخبار و الاختراعات و مراكز للتسلية الجذابة .... .

هكذا تنسج المدينة و محيطها العديد من العلاقات ذات الأسباب المختلفة ، لكنها تلتقي كلها في مفهوم واحد هو تيار رأس المال ؛ فالمدينة بفضل نظام البنوك ، تعد القطب المركزي للحركة النقدية التي تكدسها و تجمعها ثم تعيد توزيعها انتقائيًا ، و الريف لا يمكن أن يستغني عن هيئاتها المالية ، فالوصاية المالية هي إحدى أشكال العلاقات الرابطة بين المدينة و الإقليم ، و هي كذلك من أصعب ما يمكن اكتشافه . عن هذه العلاقات الوطيدة التي تربط المدينة و ما يحيطها و خاصة الريف المجاور لها ، و كيف تسيطر على إقليم معيّن ، فقد أجاد (كايزير(ب.)، 1966) صياغتها بقوله على أنها الروابط الموجودة بين السكان و التنظيم حول مركز(مدينة) ، يتمتع بنوع من الحرية و الاستقلالية و الاندماج الوظيفي من الناحية الاقتصادية الشاملة . (بوجو جارني (ج.)، 1989)

2.1.III- إنسان الريف و إنسان المدينة :

يبدو اليوم في قرن التحضر و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، أنه هناك إشكالية تكمن في الفرق بين المديني و الريفي . التقدم المذهل في عالم الإعلام و الاتصال جعل من العالم قرية صغيرة ، و هذا له أثره على الفرد سواءٌ أكان يسكن في الريف أو المدينة ، فهو يجرّد المدينة من بعض وظائفها التقليدية ؛ حيث كانت رباطًا بين الريف و العالم الخارجي ، و أصبح اليوم بإمكان كل فرد ريفيًا كان أم حضريا أن يعرف أيّ حدث لحظة وقوعه في أيّ مكان من العالم بأسره ، و بإمكاننا أن نلتقي دون أن نتراءى و نسيّر الأعمال من مكان واحد .

هذا التطور في مجال الاتصالات يمكن أن يجعل من الريفي البعيد في نفس المستوى الذي يكون فيه الحضري الأكثر تطورًا ، و لم تعد الإقامة في الريف تفرض ممارسة النشاط الريفي ، و لا الإقامة بالمدن تفرض ممارسة النشاط الحضري (المُزارع في شمال أفريقيا الذي يقيم في الحضر و يخدم أرضه لبضعة أيام ، فهل هو ريفي أم حضري ؟) . و ابن خلدون للتفرقة بين الريفي و الحضري يقول :"... البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم العاجزون عما فوقه ، و أما الحضر المعتنون بحاجات الترف و الكمال في أحوالهم و عوايدهم ، و لا شك أن الضروري أقدم من الحاجي و الكمالي و سابق عليه و كان الضروري أصل و الكمالي فرع ناشئ عنه...". (ابن خلدون (ع.ر)، 1991)

النظرة الأولى اعتمدت على النشاط الممارس و الثانية على مستوى المعيشة ، لكننا في عالمنا اليوم نجد هذا في الريف و ذاك بالحضر و يصعب التفريق بينهما ، و هذا التقارب جعل الفرق بين الريفي و المديني يكاد يتلاشى ، رغم التباين و العلاقة المترابطة بين المدينة و الريف بحكم الإقليم و التنظيم الإداري و غيرها .

3.1.III- استمرار الثنائية ريف - مدينة :

إذا كان الإنسان هو الصانع للمدينة فإن المدينة أيضا صانعة للإنسان ، لأن الوسط الحضري يعطي للفرد كما يعطي للجماعة برمتها ، إمكانيات النمو و التطور الذي لا يجُود به الوسط الريفي أبدا ؛ فالريف بالنسبة للفرد عالم مغلق ضيق و كل واحد فيه يعرف الآخر ، لذلك فرص الارتقاء الاجتماعي محدودة للغاية . أما المدينة على عكسه فهي وسط للتطور و التحول ؛ إذ بفضل التركز المالي و العقلي الذي تمثله ، فهي مكان الإبداع و التقدم التقني كما أنها الناشر للأفكار و الاختراعات ، لأنها محل التكوين و الترقية في مختلف الميادين .

لكن عالم الاتصالات المتطور قلّص هذه الفجوة في مستوى الريفي و المديني ، و رغم هذا الفارق بين العالمين و تقلص الهوة بين ساكنيهما تبقى العلاقة بين عالم الريف و المدينة مترابطة لا يمكن الفصل بينهما ؛ فهناك علاقات متبادلة بينهما ضرورية و مترابطة و كذلك احتياج كل للآخر ؛ فأيّ خلل في أحد العنصرين يؤثر على الآخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، و أيّ فصل بينهما يعتبر خطأ فادحًا ، لأن هذا الترابط لا يمكن تجاهله خاصة على مستوى المخططات العمرانية (التخطيط بصفة عامة) . الفصل بين الوحدتين (ريف - مدينة) كما في بلدان العالم الثالث ؛ بحيث تُؤخذ كل وحدة على حده دون مراعاة العلاقة التي تربطها بالثانية ، و كأن كل مؤسسة بشرية عنصر قائم بحد ذاته ، مكتفٍ بكل شيء و ليس في حاجة ماسة إلى العنصر الثاني ، و هذه النظرة التجزيئية ساهمت بقدر وافر في عدم استقرار السكان و تشجيع النزوح الريفي نحو المدينة ، لما تقدمه من مغريات ومزايا أفضل من الريف .

كذلك شمولية الاقتصاد الفلاحي أثرت في طريقة تفكير الفلاحين ، الذين أصبحوا أرباب عمل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في كثير من البلدان ، و أصبحوا يبحثون عن الحياة الحضرية في الريف . بذلك تريّفت المدينة و تمدّن الريف وغزا العمران ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية ، و نتج جسم عمراني جديد لا هو ريف و لا هو مدينة ، و الفرق بينهما يكمن في الكثافة السكانية . و الأزمات التي يعيشها خاصة العالم الثالث على كافة المستويات ليست وليدة التغيرات التكنولوجية ، بل نتيجة التخطيط المبني على أساس النظرة التجزيئية ، و ليس على نظرة شاملة و متكاملة تضع في اعتبارها أن الريف و المدينة عنصران من نسق واحد هو النسق العمراني .(فرحي (ع.ا)، 2002)

2.III- المدينة و المحيط العمراني :

1.2.III- مفهوم المحيط العمراني :

يبدو لنا أن المدينة في نشأتها ترتكز على ثلاث عناصر ، نجملها في كلمة **المحيط العمراني** (الحضري) "Environnement Urbain" ، هذه العناصر مرتبطة ببعضها البعض و تتواجد معًا في آن واحد مكانا و زمانا ، رغم ما يحدث عليهم من تغييرات سواء أكانت طبيعية أو اصطناعية من فعل الإنسان ، و سَنُورد تعاريف لهذه العناصر الثلاثة المتمثلة في

الوسط الطبيعي (Milieu naturel) و الذي يمكن أيضا أن نسميه الموقع الطبيعي و المجال الحضري أو البيئة الحضرية (Espace urbain) و الأرض (Le Sol) .

أ- **الإطار أو الوسط الطبيعي** :

لقد منحت الطبيعة للمدينة إطارًا أو فضاءًا قليل أو كثير التشويه (سهل أو واد جبلي...) ، يتمتع بمناخ عام قليل أو كثير التلاؤم و مناخ محلي (microclimat) متنوع في الغالب ، يسود فوق قاعدة صلبة لها أهميتها (صخر صلب ، مستنقع ، سفح...) ، قليل أو كثير الكفاءة لحمل بعض الأنواع النباتية . هذا الوسط الطبيعي يتميز بوجوده كحقيقة مرئية تؤثر على الإنسان سلبًا أو إيجابًا ، و هو يسخر الوسائل الكفيلة للتكيُّف معه و هو موضع المدينة (site) و يمكن أن نطلق عليه اسم المحيط الطبيعي .

ب- **المجال الحضري** (Espace urbain) :

اصطلاح من طرف الإنسان الذي يرتكز فيه ، فهو يتلاءم أو يتكيف معه أو يجري عليه تعديلات كلية قليلة أو كثيرة ؛ فالإنسان شكل بعض العناصر للوسط حسب إمكانياته و حاجياته أو أفكاره و ربما يجبر على التلاؤم مع بعض الشروط . و هو في حد ذاته يمكن أن يشّكل بدون شعور في الوسط الذي يعيش فيه ؛ فالإنسان ابن بيئته .

حاليا المجال الحضري المدرك ليس هو الوسط الطبيعي و ليس فقط إطار مجالي يعود في الغالب إلى نشاط الإنسان ، و إنما هو المجال المُنتَج . فكل مجتمع يوجد مجاله ، إذ القوة الإنتاجية (الجهد) لا تؤدي فقط إلى إنتاج الأشياء (بنايات) ، و إنما أيضا إلى ما توجد فيه هذه الأشياء بما فيها المجال .(بوجو جارني (ج.)، 1989) حسب باحثين آخرين فهو البيئة المشيدة أو المعدّلة التي تتكون من البنية التحتية الأساسية المادية ، التي يشيدُّها الإنسان من النظم الاجتماعية و المؤسسات التي أقامها .(الذيب (ب.)، 2001) و عليه يمكن القول أن للمجال الحضري امتداد و حجم ، بُعد و علاقات ، بنية مرئية و مخفية .

ج- **الأرض (Sol)** : أما الأرض فهي قاعدة المجال الحضري و هي الجزء المجالي الفعلي ، و المساحة التي رُسم عليها نشاط الإنسان تحت أشكال مختلفة و متنوعة . استعمال الأرض مرتبط بالحاجيات و متطور تبعا لمعايير أخرى ، يمكن توضيحها (طبيعة السكن ، توضيح الوظائف ،...) ، فالأرض ملك يمكن بيعه ، شراءه أو تقسيمه ، لكن لا يمكن حمله أو إعادة إنتاجه . (بوجو جارني (ج.)، 1989)

و عليه يمكنني القول اعتمادًا على العناصر الثلاثة السابقة أن المحيط العمراني هو البيئة المُشيَدة (المصطنعة) أو المجال المفتوح ببنيته المرئية و المخفية في إطار أو وسط طبيعي له مميزاته و خصائصه المؤثرة على الإنسان ، و ذلك فوق قاعدة مادية (فيزيائية) مختلفة التكوين و التشكيل ، صلبة أو هشة ، قليلة أو كثيرة الانحدار أو منبسطة و هي الأرض ، و بهذا فهو يبدو كالنسق الايكولوجي Ecosystème .

أما **المحيط** بصفة عامة هو مجموعة العناصر الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية و الاجتماعية ، التي تخص مكانًا ما و تميزه و تؤثر على مجموعة بشرية . اختفى هذا المصطلح (Environnement) من اللغة الفرنسية ، ثم ظهر مجددا ليعوض كلمة وسط (Milieu) شيئًا فشيئًا لأنه مرادف لها تقريبًا . و الاسم الإنجليزي (Environment) يعني الشروط أو الظروف المؤثرة بحياة و تطور و نمو الأحياء (الكائنات الحية) .

المحيط إذن هو نسق ؛ أي مجموعة العناصر المتناسقة فيما بينها تتأثر و يؤثر بعضها على الآخرين ، و كل محيط يعرف ككينونة مفتوحة يتلقى عناصر خارجية و يمكن له أن يحولها بدوره . تؤثر كل مجموعة بشرية على محيطها ، فكل فعل من أفعالها له نتائج قد تكون إيجابية كتحسن الظروف الصحية التي تسمح بامتداد حياة الناس ، أو سلبية كتدهور المحيط (التلوث ، التبدلات المناخية ، بنايات بقطيعة مع الطبيعة).

(CHOAY (F.), MERLIN (P.),1987)

2.2.III- مكونات المحيط العمراني :

على العموم فإن المحيط العمراني للمدينة من الناحية الفيزيائية يمكن أن نقول أنه يتكون من:

أ- **مركز المدينة** : هو قلب المدينة النابض و منطقة الخدمات الرئيسية الذي يتركز فيه أغلب الخدمات والأنشطة و المتطلبات المعيشية المختلفة .... وهو غالبا ما يقع في مساحة متوسطة بالمدينة لإمكانية تقديم خدماته بالتساوي للمناطق المحيطة وهو يمثل أيضا بؤرة الحركة داخل المدينة حيث يحتوي على ملتقى الطرق ووسائل النقل المختلفة من السكك الحديدية و الحافلات وغيرها. كما أنه يتكون من أنشطة رئيسية تظهر في هيئة مناطق مجمعة أو مناطق متفرقة كل حسب حالتها ، وهي المنطقة التجارية والإدارية الاجتماعية ومنطقة الصناعات الخفيفة أو الحرف .

ب- **المنطقة السكنية** : وهي الأحياء والوحدات المتجاورة بأنواعها المختلفة .

ج- **شبكات المواصلات** : و هي الطرق بكل أنواعها و السكك الحديدية .

د- **الخدمات العمومية** : و هي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات و المدارس.

و - **المنطقة الصناعية** : هي التي تحتوي على المصانع والورشات الكبيرة .

ي- **المساحات الخضراء و المفتوحة**: تمثل المنتزهات و الساحات و الحدائق ومساحات اللعب و غيرها .

و هو أيضا من نواح أخرى حصيلة تصرفات للأفراد وتفاعلهم على أراضيها لتوجيهها نحو استعمال معين ، و تنحصر الظروف التي توجه تلك التصرفات في عوامل عدة أهمها العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تتفاعل مع تلك العوامل محدثة تغيرا هيكليا للمدينة . وقد وجدت بعض النظريات التي ترمي إلى تفسير استخدام الأراضي المدينة أهمها :

أولا : **نظرية الحلقات المركزية** : في هذه النظرية تنمو المدينة من المركز إلى الأطراف مكونة متوالية من الحلقات الدائرية (الشكل 13) و التي تعبر عن :

الشكل 13: تمثيل لنظرية الحلقات. المركزية.

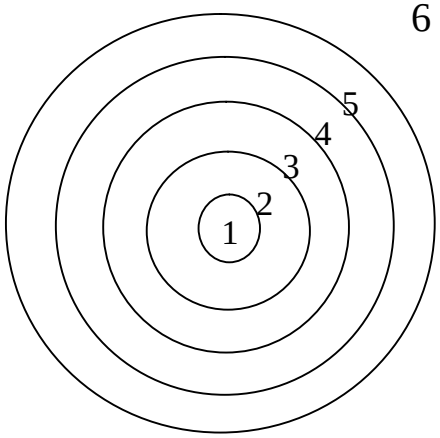

1- قلب المدينة .
2- المنطقة الانتقالية .
3- منطقة صغار العمال والموظفين .
4- منطقة السكن لذوي الدخل المتوسط .
5- منطقة الضواحي .
6- منطقة الهوامش .

المصدر: وحيد حلمي حبيب ، 1991 .

1- **قلب المدينة** : و هو المركز التجاري [illegible] سارح و الفنادق ومكاتب رجال الأعمال وتجار الجملة وبعض الأنشطة الترفيهية .
2- **المنطقة الانتقالية** : وهي تحيط بالمنطقة السابقة وتتميز بتعدد وتغير طبيعة استخدام الأراضي ويوجد في هذه المنطقة مساكن من الدرجة الأولى حولها مبان قديمة .
3- **منطقة سكن العمال وصغار الموظفين** : حيث يسكنها مجموعة من السكان أغلبهم عمال يعملون في وسط المدينة .
4- **منطقة ذوي الدخل المتوسط** : وهي منطقة أحسن حالا من سابقتها.
5- **منطقة الضواحي** : وهي منطقة الطبقة الغنية الذين في استطاعتهم الحركة بأي وسيلة مواصلات من مكان العمل إلى السكن بسهولة .
6- **منطقة الهوامش** : وهي المناطق المتباعدة من المدينة و يسكنها ذوي الدخل المتوسط و المحدود الذين يبحثون عن أماكن سكنية رخيصة لبعدها عن قلب المدينة .

ثانيا : **نظرية القطاعات** : (الشكل 14)

الشكل 14: تمثيل لنظرية الحلقات القطاعات.

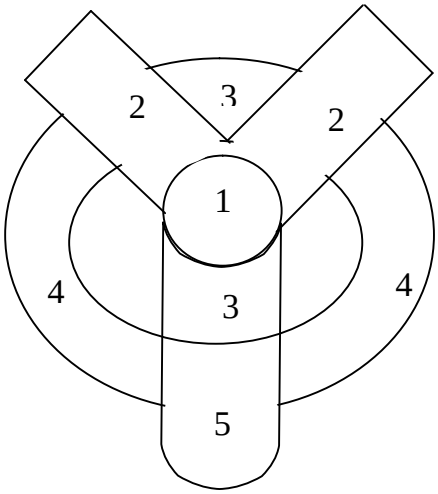

1- المركز التجاري الرئيسي .
2- تجارة الجملة و الصناعات الخفيفة .
3- منطقة السكن لذوي الدخل المحدود .
4- منطقة السكن لذوي الدخل المتوسط .
5- منطقة السكن لذوي الدخل المرتفع .

المصدر : وحيد حلمي حبيب ، 1991 .

بنيت هذه النظرية على أساس أن كل مستوى يتواجد في قطاع من دائرة من مركز المدينة إلى أطرافها ؛ حيث تتكون بها أحياء لها صلة مباشرة بقلب المدينة (المركز)، بالإضافة إلى احتوائها على مركز فرعي بها لخدمة سكان الحي – حيث تتباين الأحياء على حسب مستويات دخل السكان من قطاع سكني شعبي إلى قطاع سكني متوسط ففوق المتوسط وهكذا.....

ثالثا: نظرية الأنوية المتعددة : (الشكل 15)

الشكل 15: تمثيل لنظرية الأنوية المتعددة.

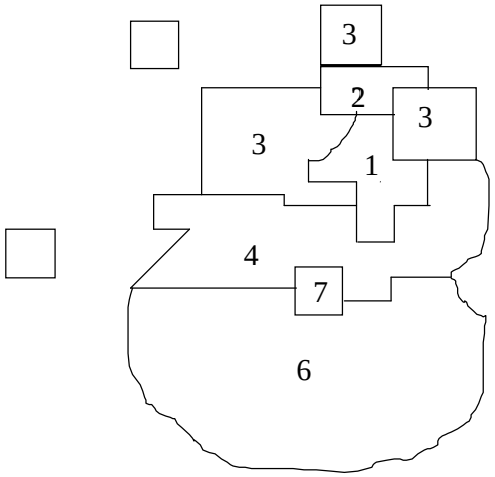

1- المركز التجاري الرئيسي .
2- تجارة الجملة و الصناعات الخفيفة .
3- منطقة السكن لذوي الدخل المحدود .
4- منطقة السكن لذوي الدخل المتوسط .
5- منطقة السكن لذوي الدخل المرتفع .
6- منطقة الصناعات الثقيلة .
7- مركز تجاري في أطراف المدينة .

المصدر: وحيد حلمي حبيب ، 1991 .

تعتبر هذه النظرية أن المدينة ليست كتلة واحدة ذات مركز واحد ، بل متعددة المراكز ؛ حيث ينشأ هذا النوع من المدن تبعا للعوامل التالية:

أ – ارتباط بعض الأنشطة وحاجتها إلى التواجد على مقربة من بعضها مثل التجارة و الأعمال و البنوك و غيرها .

ب- اتجاه طبيعي إلى تجمع بعض الأنشطة التي تجد كسبا في ذلك مثل السينما و المسرح وغيرها.

ج- عامل ارتفاع سعر الأرض يؤدي إلى جذب أو طرد لبعض الاستعمالات مما يؤدي إلى خلق نواة تجمع على هذا الأساس.
د- تنافر بعض الاستعمالات يجعلها تجتمع سويا كتنافر المنطقة السكنية ذات المدخول المنخفض لسكانها عن المصانع وتجار الجملة . (حبيب (و.ح.)،1991)

وبصفة عامة على مستوى المدن يمكن اعتبار أن المحيط العمراني هو نسق أيكولوجي ، فمؤسسو مدرسة شيكاغو يعرّفون المحيط العمراني كوحدة من العلاقات المتبادلة لمجال ، حيث سكانه يتجهون إلى التَوَزُّع وفق أشكال خاصة ، أي هو تفاعل لسكان متعددون في مجال أو فضاء معين . هؤلاء المؤسسين هم الذين اقترحوا تعريفًا للأيكولوجيا البشرية ، كدراسة للعلاقات المجالية - الزمنية للأفراد على أن تتخصص عبر عوامل الفرز، التوزيع ، التلاؤم و التأقلم المرتبطة بالمحيط .

وللتفريق بين **المحيط العمراني** و **الأيكولوجيا الحضرية** أخِذا من خلال هدفيهما : فالأول وجد لهدف أو مسعى جعل التبادلات البيوفيزيائية مقبولة (مثالية) بين المدينة و الأنساق الايكولوجية الأخرى ، من أجل المساهمة في التوازنات الكبرى للجَوْ . أما الثاني فيسعى إلى تحسين إنتاجية الوسط المعيشي الحضري (écosystème) من وجهة نظر الكائن الحي (الإنسان) ، الذي يتفاعل فيه بالعلاقة مع مجموع الأنواع الحية الأخرى ، الحيوانية و النباتية الذين هم جزء منه .

لكي نفهم هذا الفرق نأخذ مَثَلَ جمع النفايات في المدينة : فواحد يمكن أن يقوم على تخفيض التبادلات الطاقوية (لوسيلة الجمع مثلا) و أيضا معالجة النفايات (حلول أخرى بدل الحرق للتقليل من فعل ارتفاع درجة حرارة الأرض) ، هذه ليس لها عمليا فعل مباشر على إطار حياة السكان ، بل تساهم في تحسين التبادلات بين المدينة و الجو و هذه هي **سياسة المحيط العمراني** . أما الآخر يمكن أن يكون له هدف التقليل من الضجيج ، بالعمل على العزل الصوتي لقنوات فراغ النفايات ، و على طبيعة مواد علب أو أوعية القمامة ، ساعات الجمع ، هذا التغيير ليس له أي تأثير على التبادلات (مدينة- جو) ، لكن له تأثير مباشر على رفاهية و راحة و إطار حياة السكان ، و هذا يتعلق **بسياسة الأيكولوجيا الحضرية** . (STU, dossier sur l’écologie urbaine, 1992)

3.III- المحيط العمراني و علاقته بالصحة و النمو الاقتصادي:

إن أنشطة الإنسان تؤثر كما قلنا سلبًا أو إيجابًا على المحيط بصفة عامة ، و ما يثير القلق الآن هو التغيرات المناخية لكوكب الأرض الناتجة عن أفعال الإنسان ، و المشاكل التي ستنجم عن هذا عديدة و متعددة : تسخين الكرة الأرضية ، تآكل طبقة الأوزون ، انقراض التنوع الاحيائي ، التصحر و المياه الملوثة من جراء استخدام الكيماويات السامة ... و هذا يعني اختلال توازن كوكب الأرض كنسق ايكولوجي عالمي . بعض الكيماويات متورط بالعديد من الأمراض الجسدية كالسرطان و قصور وظائف جهاز المناعة ، عاهات الولادة ، الاضطرابات التناسلية و العصبية و السلوكية .... ، و طرح

المواد الكيميائية التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون ، يؤدي بدوره إلى إصابة الملايين من البشر خاصة بسرطان الجلد .

لكن الخطر المباشر و المحدق بصحة الإنسان هو ارتفاع حجم المخلفات الصلبة و السائلة التي ترمى بطريقة عشوائية في المحيط بصفة عامة ، و كذلك تأثير التغيرات المناخية على الصحة ؛ فارتفاع حرارة الأرض سيزيد من موجات الحرّ و من مشكلة جودة الهواء كالضباب و الدخان و الحساسية ، و الأمراض التي تترعرع في المناخات الدافئة كحمى الضنك ، الملاريا ، الحمى الصفراء ، التهابات الدماغ و الكوليرا مُرشّحة للارتفاع ، بسبب توسع نطاق الكائنات الحية الحاملة للأمراض و الفيروسات .

من هنا يظهر جليا الخطر الذي يشكله تلوث الجو على صحة الإنسان كأمر عظيم ، و التوجه العالمي نحو التحضر و الإقامة بالمدن يزيد من المخاطر الصحية سُوءًا ، و ما ظهور أمراض مدن القرون الوسطى في المدن الجزائرية ، كالطاعون و التيفوئيد و مرض الرمد الحُبَيْبِي مؤخرًا ، و فيروسات لم يُعرَف حتى ماهيتها و لا مصادرها و نوعيتها لدَليل على ذلك . بالمقابل مرض الرّبو يزيد انتشاره بشكل كبير في الدول المتطورة أكثر منه في الدول النامية ، فهناك 100 مليون شخص في أوروبا و أمريكا الشمالية لا يزالون معرضين للهواء الملوث بسبب وسائل النقل .

قضية أخرى ذات الصبغة العالمية تتعلق بالجوانب النوعية و الكمية لمياه الشرب ؛ ففي كل يوم يموت 25 ألف شخص بسبب سوء وجود المياه ، و يموت أيضا 3.8 مليون طفل سنويًا لنفس السبب . بطبيعة الحال يؤثر هذا و ينعكس سلبًا على مستوى التنمية و التطور ؛ فالمجتمع السليم صحيا و البيئة الصحية أمران ضروريان لسلامة الوضعين الاجتماعي و الاقتصادي ، فلا يمكن التفكير في مجتمع صحي بدون بيئة و أنظمة بيئية صحية و هذا تحدي لمددنا في هذا القرن ، قرن التحضر . (توبفر (ك.)، 2000)

4.III- المحيط العمراني و الإنسان :

إذا كانت المدينة بالنسبة للإنسان أداة للمعيشة الطيبة ، فإن هذه الأداة **كتركيبة حية** تحتاج إلى فهم و إدراك لاحتياجاتها ، و نظرة شاملة لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن نشاط الإنسان فيها ، لتؤدي وظيفتها المطلوبة كفضاء حي قابل للعيش فيه ، في ظروف صحية جيدة و راحة كافية تحفظ للإنسان كرامته و إنسانيته ، أي أنه وجب إعادة المدينة للإنسان و طبيعته الإنسانية .

في هذا الصدد وجدنا أحسن تشبيه للمدينة يكون بتركيبة كائن حي (نسق أيكولوجي حي) ، فدلفيني رايموند يقارنها بالجسم الحي المرتبطة بعلاقات كثيرة لإقليم كبير ، هذه الصورة تعود بنا إلى أيض الكائنات الحية . و اعتمادا على هذا فإن أيّ تجمع سكاني في الحقيقة يحتاج إلى هواء نقي للتنفس و إلى التغذية و الشرب للبقاء و التطور ، بالمقابل ستطرح هواء غير نظيف و تنتج نفايات صلبة و سائلة . مع هذه الصورة المستعارة ،

يسهل تمييز وظيفة النسق الايكولوجي الحضري (المحيط العمراني) ، و تحديد مكوناته الأساسية من وجهة نظر عملية ، و استخراج النتائج على أساس تحسين الوظيفة بواسطة تخطيط جيد و شامل .

و قد أكد رايموند أن المدينة ليست لها أية استقلالية و تحتاج دائما للإقليم الخارجي تماما كالجسم الحي ، فالهواء المتنفس من طرف التجمع السكاني يأتي من إقليم واسع يتعلق خصوصا بالغابات ، و من جهة أخرى تحتاج إلى الوسط الخارجي لتمويلها بالمواد الغذائية (الموارد المتجددة) ، المواد الصلبة (مواد ما تحت الأرض) و الماء لتنميتها . و المدينة تطرح مياهها المستعملة مصفاة أو غير مصفاة في الوسط الخارجي (المائي أو سطح الأرض) ، الذي يعاني من هذا كثيرًا ، و يدل على أن النسق الايكولوجي مفتوح يأخذ و يطرح و يعيد الرسكلة . ومن أجل تخفيض النفايات الصلبة و السائلة ، يُحَبَذ خلق حلقات أو دورات (Cycles) و غلقها : كحلقة الماء ، حلقة النفايات ...الخ ، لتُشبه عمل كل نسق أيكولوجي مستقر من حيث الاستيعاب و الرسكلة .

هذا التشبيه يمكن عكسه في النظرة الشاملة بالنسبة للتخطيط ، لفهم و حل مشاكل المدن بصفة جيدة و ليس بطريقة ترقيعية و تجزيئية كما يجرى الآن . و الكاتب يرى أن مقاربة المخططين الحضريين الذين يضادون المدينة و الريف ، و يعزلون الواحد من الآخر هي سيئة ، لأنهم ينفون العلاقات المتبادلة بين الأقاليم و الأوساط و السكان . (DELVIGNE (R.), 1991) فالمعرفة الجيدة لعمل النسق الايكولوجي للمنطقة الحضرية يسمح بتخطيط جيد للمحيط العمراني ، الذي يعود بالفائدة الجمة على الإنسان كأحد ركائزه و صانعه ، و محور التنمية فيه .

IV- التنمية المستديمة و المدينة المستديمة :

1.IV- التنمية المستديمة و المدينة :

منذ الثمانينات و ما قبلها من القرن الماضي و التغيرات المناخية لكوكب الأرض تثير الاهتمام و القلق ، و يظهر ذلك في ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية و تآكل طبقة الأوزون ، انقراض التنوع الإحيائي و التصحر و الأمطار الحمضية . منذ ذلك الحين و المؤتمرات حول المحيط تنعقد واحدًا تلو الآخر ، حتى أول قمة للأرض بريو دوجانيرو بالبرازيل عام 1992 ، أين دخل مصطلح التنمية المستديمة القاموس العالمي ، هذا الذي لا نعرف له مفهومًا آخر سوى "أن التنمية المستديمة هي التنمية التي ترد على حاجيات الأجيال الحاضرة ، دون أن تُعَرّضَ للخطر قدرة أجيال المستقبل للرد على حاجياتهم " (من تقرير Brundtland).(LOBE (A.), 2001) هذا التعريف شامل و عام يمكن تطبيقه في جميع المجالات و على مختلف المستويات ، و هو يدعو إلى استهلاك الموارد المحدودة للكرة الأرضية بعقلانية ، للرد على حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة .

فعلى مستوى المدن يأتي هذا المصطلح ليجدها على فقدان توازنها الايكولوجي وهذا يخص معظمها اليوم ؛ استهلاك متنامي للمواد الأولية و الطاقة و طرح النفايات و التلوث

... ، فهي أي المدن بمحيطها العمراني كأنساق أيكولوجية حيث شروط و ظروف الحياة لا تتوانى عن التدهور ، وجود التلوث بكل أنواعه ، الضجيج ، غياب احترام الطبيعة ... ، النفايات و الغازات الصناعية أو الناتجة عن وسائل النقل ، هذه التي تؤثر سلبا و مباشرة على صحة الإنسان و طبقة الأوزون بالخصوص ، و تلويث الطبقات التحت أرضية بالمياه المستعملة . بالإضافة إلى اتساع دائرة الفقر بالمدن و غياب العدالة الاجتماعية و اتساع الهوة بين المواطنين و المسيرين ،... الخ.

1.1.IV- تـــقرير Brundtland و الـــمـــديـــنة :

تقرير Brundtland يقول فيما يخص المدن :

* الأولوية لمدن الجنوب فيما يخص التنمية المستديمة .
* توقيف للتركيز(التكثيف) المجالي : فالتقرير يقول نعم للامركزية ، كسياسة إدارية أكثر منها مجالية .
* التحديات(الرهانات) الحقيقية لمدن الشمال ليست عامة و إنما موضوعية . الطاقة و المدن و التنقلات و علاقة النقل بالطاقة ، هذه الأفكار ليست للمخططين الحضريين للمدن الصناعية فقط فالفضاء مشترك . ليس كل شيء على ما يرام إذا كان هناك ضرر ما في مدننا ، و الأولوية للمدن الكبرى (Mégapoles) للجنوب كمكسيكو مثلا .

فعن كيفية تطبيق مفهوم التنمية المستديمة في المدن ، فإنه مطلوب منها أن تشارك في ديمومة التنمية ، أي بمعنى الحفاظ على المداخيل "Inputs" الأساسية لكل تنمية ؛ الهواء ، الماء و الأرض . يجب عليها أن تفعل كل ما يمكن للحفاظ على طبقة الأوزون و التصرف لأجل تجنب تسخين كوكب الأرض ، و تلويثه (الطبقات الأرضية ، الأنهار ، الطبقات و المسطحات المائية ...) . و تطبيق التنمية المستديمة يوجب على السياسات الحضرية أن تصبح تنازلية ، و هذا يعني أن تكون خيارات محلية ، أي اعتماد مبدأ " تفكير شامل و تسيير محلي ، **Agissez Local ، Pensez Global** " الذي ظهر كمفهوم ضروري لاستدامة التنمية ،(HUNTZIGER (H.), 1992) التي ترتكز على قاعدة ثلاثية الأبعاد بدون أحدها لا يمكن الحديث عنها و هي ما يسمى بـــ "trépied " :

* مثلث التنمية المستديمة على مستوى العالم:

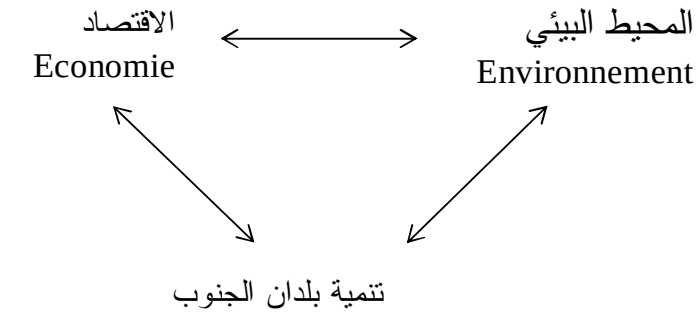

أما المطبق في مدن الشمال:

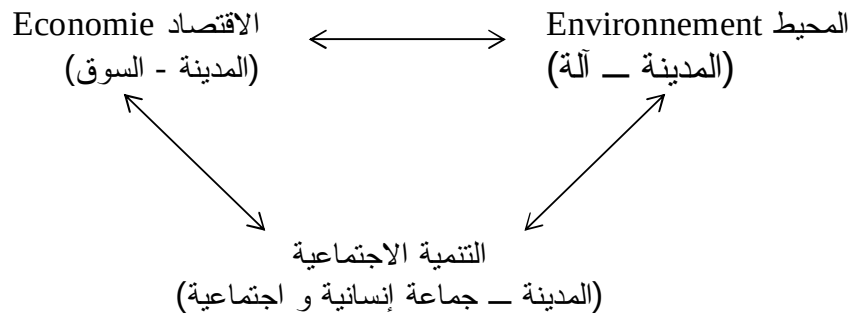

و أكثر من هذا فإن فكرة التنمية المستديمة تسمح بالإحاطة بالمشاكل الثقافية و الاجتماعية ، و إنها لا توجب وعي الاختصاصيين الذين يبنون و يصنعون المدينة فقط ، لكن كذلك الأفراد الذين يسكنون فيها ، كأحد الممثلين الأساسيين للتنمية المستديمة حسب المبدأ الأول من مبادئ إعلان ريو (أنظر الملحق 04) . و لأن الإنسان أو الفرد هو محور الاهتمام و الانشغال ، فتغيير موقف كل فرد هو الذي يضمن التنمية المستديمة و ليست الدولة ، و هذا يتطلب نقلة ثقافية . (AGURM, 1993)

حسب تقرير BRUNDTLAND و المنظمات العالمية ، فان الميادين الموضوعية التي تظهر كأولوية للسياسات الحضرية المطابقة للتنمية المستديمة هي : الطاقة و المدن ، النفايات الحضرية و الصناعية ، الحركة و التنقلات ، التنمية الاجتماعية الحضرية . فمثلا مدينة لوس أنجلس كمدينة للسيارة ، و ضعت بعين اعتبارها الايكولوجيا الحضرية في سياستها للنقل و التنقلات ؛ فأوجدت عام 1992 مخطط النقل لـــ 30 سنة قادمة ، هذا الأخير كان له هدف مقاومة ظاهرة احتقان الطرق و التلوث و أيضًا تحسين حركية التنقل . و نجاح هذا البرنامج متعلق بتغيرات المضمون ، التي تنتج لدى السكان الذين سيدفعون ضرائب جديدة و سمحوا بمباشرة هذا البرنامج . (AGURM, 1993)

2.1.IV- شروط تنمية مستديمة للمدن :

التنمية المستديمة للمدن تقوم على أربعة مبادئ رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار: العدالة الاجتماعية ، الفعالية الاقتصادية ، تحسين المحيط ، تبسيط آلية المراقبة و التسيير ؛ و هذا الأمر متعلق بالقاعدة الثلاثية للتنمية المستديمة ؛ المحيط ، الاقتصاد ، العدالة . ففي مؤتمر حول المدن عام 1997 اقترح أو عَرَّف Brodhag Christian رئيس المجلس الوطني للتنمية المستديمة أربع رُؤَى تنطبق على المدينة :

* وضع مؤشرات للتنمية المستديمة عمليًا في ميادين المحيط (البيئة) و الاقتصاد ، من الناحية الاجتماعية و طرق أخذ القرار .

* إعداد للأجندة 21 المحلية ، التي تمثل حقيقة ميثاقا للقرن 21 و إسقاطها على المدى الطويل بالمرور على رد فعل جماعي .
* تحديد تطبيقات أو تقنيات جيدة أمام السماح بتعميمها ، و هي ابتكارات و إبداعات حقيقية على أساس القاعدة الثلاثية .
* حضور مجموع الشركاء المحليين للتنمية المستديمة : ممثلين عن الاقتصاد ، الجمعيات ، المستهلكين ، السكان ،... يسمح بوضع هذه الأدوات الثلاثة ، و هذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ بالحركة الجمعوية و الديمقراطية من أجل مدينة مستديمة .

2.IV- مفهوم المدينة المستديمة :

ضرورة إيجاد مفهوم للمدينة المستديمة أصبح مُلحًا في عصرنا الذي اتسم بتدهور المحيط العمراني للمدن ، و وصلت فيه البيئة الطبيعية إلى عجز طاقتها على تحمل تصرفات الإنسان و أعماله ، التي انعكست سلبًا على المحيط ككل . لذلك فالمدينة المستديمة بكل بساطة هي التي تستجيب لمفهوم التنمية المستديمة و تشارك في ديمومتها ، و هي كما عرفها المجلس الفرنسي للتنمية المستديمة كما يلي :

إنها المدينة :

* حيث يضع السكان وسائل للتصرف ، كي تصبح المدينة منظمة و تؤدي وظائفها في شروط سياسية و مؤسساتية و اجتماعية و ثقافية مُرضية لهم ، عادلة و منصفة للجميع .
* حيث العمل و الديناميكية يرضيان أو يردان على أهداف تأمين الشروط البيولوجية للحياة ، نوعية الأوساط و تحديد استهلاك الموارد .
* التي لا تعرض للخطر تجديد الموارد الطبيعية المحيطة ، و لا وظيفة و علاقات و ديناميكية الأنساق الايكولوجية التي تحويهم ، و لا في النهاية التوازنات الكبرى الإقليمية و العالمية الضرورية لتنمية المجتمعات الأخرى .
* التي تتعلق بالحفاظ على قدرات و مقومات الحياة ، و شروط طاقة الاختيار لأجيال المستقبل .

لكن هذه المدينة تواجه مشكلين صعبين يمكن أن يصبحا من رهانات التنمية المستديمة :

1- التحكم في الحركة : يجب إعادة تنظيم الأنشطة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و ليس فقط المدينة ، لأجل أن يكون أقل طلب على النقل ، و بذلك يختفي دافع الحركة و التنقل .

2- وضع مقاربات مدمِجة : يجب إنجاح الإدماج المجالي ؛ لأن في الواقع تهميش الوظائف الحضرية هو تهميش اجتماعي ؛ فالتنمية المستديمة **للحي** الذي هو وحدة الحياة التي يجب أن تتضمن معظم الوظائف الحضرية ، و تتوجب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة الاجتماعية ، الاقتصادية و البيئية معًا .(Rapport de l'écologie urbaine au D.D, 2000)

أما ريشارد روجرس فإنه أوجز مفهوم المدينة المستديمة في سبع نقاط ؛ فالمدينة المستديمة بالنسبة له هي:

* **المدينة المنصفة العادلة (La ville juste)** : حيث العدالة ، التغذية ، الإيواء ، التربية ، تكافؤ الفرص و الأمل موزعين بطريقة منصفة و كل فرد يشارك في الحكم المحلي .
* **المدينة الجميلة (La ville belle)** : حيث الفن ، الهندسة المعمارية و الطبيعة (Paysage) تؤثر في الخيال و الوجدان .
* **المدينة الخلاقة المبدعة (la ville créative)** : حيث تكون العقلية متفتحة (L'esprit ouvert) و التجربة هي المحرك و المعبأ لكل طاقاتها و مواردها البشرية ، و تسمح برد فعل إيجابي و سريع نحو التغيير .
* **المدينة الايكولوجية** : التي تخفّض و تقلل من تأثيرها على المحيط البيئي ، حيث المنظر الطبيعي و الشكل المبني يكونان متوازنان و متوافقان ، و حيث البنايات و الهياكل القاعدية هي بالتأكيد أمينة و فعالة في استعمالها للموارد .
* **المدينة الرَحْبة (La ville conviviale) :** حيث الجو العام يسهل الإحساس بالحياة و الروح الجماعية و الحركية ، حيث المعلومة تنتقل و تتبادل وجهًا لوجه و إلكترونيًا .
* **المدينة ككتلة واحدة و متعددة المراكز (La Ville Compact Et Polycentrique)** : التي تحمي الريف و تجمع و تدمج الجماعات المختلفة في أحياء تقبل التجاور .
* **مدينة متنوعة (Une Ville Diversifiée)** : حيث هي مروحة واسعة من الأنشطة التي تتداخل محدثة حيوية و ديناميكيةً الإلهام ، و تعطي ميلاد لحياة جماعية أساسية . (ROGERS (R.),1999) و تبدو بعض هذه النقاط السبعة في ظاهرها أكثر مثالية ، لأنها ذات جانب معنوي أكثر منه مادي ، و هنا تكمن الصعوبة في تحقيقها .

ومن جهة أخرى حسب Syria Emelianoff فإن مشروع المدينة المستديمة ، لا يمكن أن يفهم خارج بيئته (محيطه) ؛ فالتطورات التي تخص الموطن البشري ، و الاستيطان الذي يصبح حضريا على مستوى درجة معينة و بإيقاع لم يكن من قبل ، و في نفس الوقت تتوسع المدينة و تتبعثر ، تؤكد للسلطات الحضرية أنّه لا يبدو بالإمكان إنتاج المجال المفتوح في كثير من الأحيان ، فالمنافسة الاقتصادية خلقت شروط إبهار جماعي بالتوصل إلى المرتبة الثانية للأخطار (الكوارث) ، و التدهورات الأيكولوجية و أيضًا تعميق عدم المساواة و البؤس . غير أنه في وعاء المدن يمكن إيجاد محاولات و خبرات ، حركات جمعوية ، وضعيات تسعى إلى إيجاد أجوبة جديدة لمشاكل القرن 21 .

ففي ظل التيارات الحالية للتحضر يمكن تعريف المدينة المستديمة على ثلاث مراحل:
1- المرحلة الأولى :
المدينة المستديمة هي المدينة القادرة على المحافظة على وضعيتها و حالتها مع الوقت ، و الحفاظ على هويتها ، الحس الجماعي ، ديناميكية و حركية للمدى الطويل . لإسقاط هذا في المستقبل ، المدينة تحتاج إلى كل ماضيها ، ببعدٍ نقدي بالنسبة لحاضرها ، و إلى ذاكرتها و تنوعها الثقافي الخاص بها و مشاريع متعددة الأبعاد . فكلمة ديمومة تعني قدرة المدينة على الانبعاث ، التحمل و الإبداع و يمكن إجمالها في كلمة **التجدد** ؛ فالديمومة كلمة مفتعلة

لها مرجعية للخاصية البيئية للمدن ؛ و هي مع الوقت ما هو شامل بالنسبة إلى المجال (الذي يدوم زمنًا مستقرًا) ، مما يدعو إلى توسيع حقل نظرنا أكثر من المستقبل القريب .

2- المرحلة الثانية :

المدينة المستديمة يجب عليها أن توفر حياة ذات نوعية ، تتميز بالعدالة الاجتماعية و الشروط الصحية المقبولة ، في كل الأماكن و اختلافات أقل حدّة بين أُطُرها . هذا يستوجب التفكير بطريقة مختلفة و متنوعة ، أو بكل بساطة يحتاج إلى ديمقراطية محلية و شاملة بالمرة ، مما يتطلب التجاور (الخدمات الجوارية : الطبيعة و الترفيه الجواري ، الديمقراطية ، التجارة و الخدمات ،...) و تقارب بين الثقافات المدينية ، بين المجموعات السيولوجية ، و بين الأجيال .

كل هذا يجب أن ينتظم بحيث يرُد على التكاليف و الأخطار الثقيلة للحركة السكانية الكبيرة ، هذه الحركية المضايقة و المعيقة في جزء و المولدة لتكاليف عديدة ؛ تكاليف طاقوية و جغرافية مرتبطة بالفوائد البترولية ، التكاليف المناخية المؤثرة في الأعوام القادمة حتى على البلدان الأقل مواجهة للتحولات و الأخطار ، التكاليف و الأعباء الصحية العمومية مع ترجيح زيادة أو ارتفاع نسبة الإمراض التنفسية ، الأعباء الاقتصادية لاحتقان و نمو الشبكات الحضرية . بالإضافة إلى الأعباء الاجتماعية بالنسبة للذين تفقرهم ميزانية النقل ، و بالنسبة للبشر الذين يتعرضون للمضار الصحية من جرّاء وسائل النقل . فمقابل هذه الأعباء ، المدينة تصبح نسبية التماسك .

3- المرحلة الثـــالـــثة :

المدينة المستديمة هي بالنتيجة المدينة التي تمتلك مشروع سياسي جماعي ، يعود في خطوطه العريضة إلى الأجندة 21 التي تبنتها قمة الأرض في ريو دوجانيرو عام 1992 . فالمدن تحدد على مستواها المحلي ، ما هي الأشكال التي ستعطيها البحث عن تنمية عادلة على المستوى الايكولوجي و الاجتماعي ، اتجاه مجالها الإقليمي و العالمي . و تعيد عبر هذا تشكيل المعنى الجماعي المتعلق بتخفيض الفوارق الاجتماعية و تدهور المحيط ، آخذة في عين الاعتبار تأثيرات التنمية الحضرية على مختلف المستويات ، فالديمومة التي لا يتعدى أفقها المستوى المحلي ، تصبح ليس لها معنى في التنمية المستديمة.
(EMELIANOFF(S.), 2000)

في حقيقة الأمر للمدينة المستديمة تاريخ بدأ مع المدينة الأوروبية المستديمة بميثاق ألبورغ عام 1994 ، الذي كان حجر الأساس لها ، و تلتها مؤتمرات لتبلور الأفكار و ردود الأفعال حول فكرة المدينة المستديمة ، من أجل الإنسانية جمعاء .

و يبدو لنا أن المدينة الإغريقية بمبادئها العمرانية و تنظيمها الاجتماعي ، يمكن أن تكون الركيزة الأساسية للمدينة المستديمة التي نهدف إلى تحقيقها ، خاصة بالوطن العربي ، و التي يمكن أن ترتكز في اعتقادنا على ثلاث نقاط أساسية ، و هي أن تكون :

* **مـــنظـــمة** ، أي مخططة و ليست متروكة للعشوائية و الفوضى ، و هذا بمشاركة فعّالة لمواطنيها ؛ سواء في اقتراح الحلول للمشاكل التي تعاني منها أو في تسييرها ، أي تمنح للفرد فرصة التعبير عن ذاته ؛ فبدون مشاركة المواطن لن تنجح أيُّ خطة لتنمية المدينة ، و ذلك لأنها إن لم تكن نابعة من الواقع بمشاركة السكان ، لن يكون هناك استعداد لتقبلها فيما بعد عند التنفيذ ، و سيتصرف كلٌ على هواه لأنهم لم يُقنعوا بها ، إضافة إلى أنها تقصيهم و لم تُعِر لهم الاهتمام .

* **نـــظيـــفة** ولا تؤذي المحيط بمخلفاتها و نفاياتها ؛ فالنظافة و سلامة المحيط أساس الصحة و السلامة الاقتصادية و الاجتماعية ، أي أن تأخذ المحيط العمراني و المجاور لها بعين الاعتبار و في أولوياتها ، بحيث تؤثر فيه بالقدر الذي يستطيع تحمله . لأنه لا مدينة مستديمة بدون محيط عمراني نظيف ، بهواءٍ و ماءٍ نقيين ، و ترك مساحات خضراء داخل المدينة لتكون رئَتَها التي تتنفس بها . و مع تزايد الأعداد البشرية القاطنين بالمدن ستتفاقم الأوضاع و لذلك شئنا أم أبينا تجب رقابة صارمة و مستمرة للعمران ، و نشر وعي عام بخطورة الفوضى و اللامبالاة و التلوث ، لأنّه **لا وقت للعبث مع البيئة الطبيعية** .

* **متضامنة (تضامنية)** ؛ تكريس مبدأ التضامن لتخفيف الفقر و الفوارق الاجتماعية من أجل إنصاف المدينة لمواطنيها ، و التضامن لا بد أن يكون على مختلف المستويات ، سواء في التسيير أو على المستوى الاجتماعي ، و التعاون لإيجاد أطر و أرضيات للتفاهم من أجل سير الحياة الجماعية في إطار من الرضى و القبول .

كل هذه النقاط الثلاثة من شيم و قيم ديننا الحنيف ، المعاكسة للمدينة الليبرالية التي لا تُعْنى بالفرد كإنسان اجتماعي قبل أن يكون مادي . من أجل هذا عليها أن تُعِدّ كل مدينة أجندتها المحلية للقرن 21 ، تحدد فيها الإطار العام الذي تصبوا إليه و تعتمد عليه لتحقيق استدامتها على المدى المتوسط و الطويل . و يبدو لنا أن أول خطوة في هذا المجال ، هو الاعتماد على آلية لاتخاذ القرار السليم و هو إعداد المؤشرات الحضرية (أنظر الملحق03) سواء المتفق عليها عالميًا ، أو بإضافة أخرى محلية على أن كل مدينة لها خصوصياتها ، و لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لرسم و إعداد خطتها للتنمية الحضرية المستديمة .

خـــــلاصـــــة

إن اكتشاف الإنسان للزراعة سمح له بأن يقيم في بادئ الأمر مستوطنات بشرية ، كانت هي القرية كشكل أولي لاستقراره ، هذا الشكل الأولي هو الذي سبق ميلاد المدينة حسب منطق ابن خلدون ، التي كانت كظاهرة تاريخية و كينونة فيزيوسوسيولوجية ، جـــاءت لترد على شروط أيّ تَجَمُع بشري المتعلق بالتنظيم المؤسساتي و التسيير ، التخصص و تنوع الجسم الاجتماعي... ، و كان هذا الظهور مرتبط بالفائض الغذائي الذي سمح للتنظيم الاجتماعي بالترسّخ ، و أصبحت المدينة كمقر لتجمع عدد كبير من البشر ، و تفاعل أكثر تنوعا من أجل إمكانية أكبر للاتصال و التبادل .

و يعكس ذلك تواجد المدن في ما بين النهرين نحو الألفية الثالثة قبل الميلاد و حول وادي النيل حيث الماء ، الذي يسمح بإنتاج الفائض الغذائي و استقرار الإنسان و إقامته للمدن التي كانت نموذج و رمز لكل التجمعات السكانية في ذلك الوقت ، فقد عرفت بأنها ميتروبولات زمانها لِمَا تحويه من العدد الكبير للسكان في ذلك الوقت ، و رغم ذلك كانت مخططة و محكمة التنظيم و التسيير . مع وجود القهر و التسلط والسيطرة التي تحكم مدن وادي النيل خاصة و الذي تعكسه مدينة الأموات المستقلة ، المتميزة بسطوتها و هيمنتها على المحيط ، الطامسة مدينة الأحياء ، و لم تعر هذه المدن أيّ اهتمام للإنسان لا من حيث المقياس الإنساني و لا إنسانيته ، بل وجدت لتلبية حاجيات الحكم و الملوك و ليس حاجات الناس ، فقد ارتبطت حياتها بحياتهم و اندثرت بذهابهم ، و هذا مصير مدينة ليست في خدمة الإنسان كفرد معترف به في حد ذاته .

غير أن المدينة اليونانية المتميزة بالحرية و الديمقراطية في تسييرها ؛ كانت بحق مدينة المجتمع الحضري الذي يعمل ككل موحد مهما كان إيقاعه السياسي ؛ فالتنظيمات التي تقوم عليها كانت رمز و مصدر و رُقي تنظيمها الاجتماعي ، التي تسمح بحياة جماعية مستقرة و مرضية ، يسودها التفاهم و تحدي الصعاب لحل كل المشاكل و القضايا المتعلقة بحياة مجتمع المدينة ، وبمبادئ تنظيمها العمراني فهي تقدم للإنسانية نموذجًا متميزًا لتجمع إنساني يُحتَذى به . أما المدينة الرومانية فرغم تميزها بالتنظيم و التخطيط العمرانيين و التقنيات الجديدة التي تخدم المدينة ، إلا أنها كرّست الطبقية من جهة أخرى .

أما عن المدن في القرون الوسطى خاصة الأوروبية فإنها بتعددها و ليس بكبرها ، تتميز بالعفوية و التلقائية حتى لا نقول بالعشوائية ؛ لأنها لم تكن تعتمد على مخطط كسابقتها و لكن كانت متراصة ، هذه المدينة التجارية تجاوزت سورها و أصبحت معقدة التركيب ، نظرًا لعدم قدرتها على استيعاب الأعداد الهائلة من السكان المتمركزين فيها و المهاجرين إليها من الريف . و قد تسببت هذه الخصائص في نشوء العديد من الأمراض و الأوبئة بها .

و استقرت على هذا الحال حتى قيام الثورة الصناعية التي أدت إلى قلب كل الموازين في العالم ؛ فقد زادت أعداد سكان المدن بشكل هائل و سريع ، و نتجت المدينة الصناعية (الليبرالية) بمشاكلها المتعددة غير العادية ، التي لا يمكن حلها و محوها كلية و انعكس ذلك سلبًا على كل الطبقات . نتيجة عدم تدخل الدولة و تركها للحبل على الغالب (الحرية الليبرالية) ، فظهرت الفوارق الاجتماعية بوضوح و أمراض اجتماعية عديدة ، بالإضافة إلى الأمراض و الأوبئة من جرّاء تلوث المحيط العمراني ، و الأحياء الأكثر بؤسًا كانت تلك التي تتواجد بالقرب من المصانع . نتيجة أن المدينة الليبرالية لم تهتم بالإنسان بل تعتبره كآلة منتجة و مستهلكة فقط ، فالحرية الاقتصادية و حرية المبادرة لم تجد نفعًا فيما يخص التعمير و العمران ، والمساوئ عادت على الفقراء و الأغنياء معًا ، فالوضع الصحي السيئ آنذاك استدعى لأول مرة سن قانونا للصحة ، ليطبق فيما بعد بالمدينة ما بعد الليبرالية .

المدينة ما بعد الليبرالية مبنية على مبدأ تدخل الدولة في تركيبتها و تنظيمها العمراني ، و تحد من المبادرة الفردية المبنية على الحرية ، لأن هذا النموذج يتميز بالإدارة العامة للنسيج العمراني ، و الملكية العقارية فيه تأتي بالموافقة (حل مشكل العقار) و استعمال الأرض يعود لمالكها ، بينما الدولة تسيّر المجال الضروري للشبكات المختلفة ، و تدخل في تنافس مع القطاع الخاص في المشاريع الأخرى ، و تأثيرها غير مباشر عن طريق القوانين ، لكن التنظيم كان أساس مخطط المدينة . رغم ذلك فإن لهذا النموذج سلبيات كالكثافة المفرطة للمركز و أزمة السكن التي تفاقمت ، و توضع هذه المدينة على النواة القديمة تنوي تدميرها ، إضافة إلى أن الاختصاصيين في صنع المدينة و تسييرها هم مسَيّرون وعليهم تنفيذ القرارات فقط ، و عدم التكامل التنسيق بين الفنانين و التقنيين أدى إلى عدم تناسق المدينة (ككل موحد تجبلها نظرة شاملة) . و أصبحت المدينة آلة تؤكد سيطرة الطبقات الأكثر قوة .

جاءت المدينة الحديثة ببحوثها و محاولاتها النظرية لتجد المدينة ما بعد الليبرالية تعاني من نمو سريع و ضغط على المرافق العامة ، و ضعف الأشكال التقليدية للتسيير . فتقترح و تقدم حلولا و نماذج نظرية جديدة ، التي ترى أن السكن هو الأكثر أهمية في المدينة ، ثم تأتي الأنشطة الإنتاجية و أنشطة الراحة الموزعة على مختلف القطاعات فيها ، و الحركة التقليدية تعوض بالمسارات المعزولة . كما دعا المعماريون المحدثون إلى المراقبة العامة لكل مجال المدينة ، بالإضافة إلى تحديد العناصر الدقيقة بكل وظيفة حضرية ، فالمدينة في نظرهم تبنى حسب متطلبات السكان و الخدمات الجماعية ، وأن تكون عناصر المدينة منسقة مسبقًا ليتنوع الوجه العام للمدينة و ينتظم ، لكن بعض هذه المقترحات لم تلق نجاحًا .

أما المدينة المعاصرة فلها صورتين مختلفتين وذلك حسب مكان تواجدها ؛ ففي البلدان المتقدمة تقع بين التسيير التقليدي و البحث الحديث ، و الخدمات فيها عمليًا مضمونة لمعظم السكان الحضريين . أما في باقي بلدان العالم فإن مدنها تتطور بسرعة و خدماتها يستفيد منها جزء من السكان ، أما الجزء الآخر فينتظم لوحده بوسائله الخاصة في أماكن أقل ما يقال عنها غير منظمة و مهمشة .

هذا يقودنا للقول أن صورة المدينة انتقلت من توازن أيكولوجي و اندماج مع الطبيعة ، إلى مدينة تشكل خطرًا على البيئة الطبيعية و لا تعترف بإنسانية الإنسان منذ قرنَين و نصف من الزمن . هذا الإنسان الذي كان يسعى إلى تحقيق حاجته الفطرية ليوفر لنفسه حياة مستقرة و آمنة في مدينة مفهومها الفلسفي يبدو واسعًا و غير متفق عليه ، و لكن إجمالا يمكن القول أن المدينة هي المكان الذي تلتقي فيه موجبات الحياة الكثيرة و المتنوعة ، التي تتحول فيها التجارب و الخبرات إلى قواعد لخدمة الإنسان الذي أوجدها كملجأ آمن له من كل النواحي .

لكن ما يحدث هو أن هذه المدينة طغت و همّشت هذا الإنسان في عصرنا هذا ، و لم تُعر له أيّ اهتمام كمخلوق اجتماعي قبل أن يكون مادي ، و كقوام للتنمية فيها و العنصر الفاعل بإنتاجيته و إبداعاته ؛ فالتقسيمات التي تعرض لها الإنسان الحضري أدت به إلى الشعور بالغربة حتى عن نفسه . بالإضافة إلى أن المدينة فصلت عن محيطها بنظرة تجزيئية بينها و بين ريفها في العمليات التخطيطية ، خاصة في العالم الثالث مما أدى إلى عدم نجاح التنمية في كليهما ، لأنهما في الحقيقة مرتبطان ارتباطًا وثيقًا جدًا ؛ فهما كعنصرين من النسق العمراني و كل تأثير على أحدهما يتأثر الآخر ، فللمدينة سيطرة على ريفها و لكنها تحتاج إليه و يحتاج إليها فيبقيان مرتبطين إلى الأبد . في ظل الثورة المعلوماتية و الاتصال الحالية ، يكاد يتلاشى الفرق بين الإنسان الريفي و الحضري في المستوى و حتى في الوظائف التي يمارسها كليهما ، و ستجرد المدينة من بعض وظائفها التقليدية ، و لكن رغم ذلك يبقى الرباط بين المدينة و محيطها وثيقًا .

من جهة أخرى فالمدينة هي ذلك المحيط العمراني الذي يحقق فيه الشخص ذاته ، و هو تلك البيئة المشيدة أو الاصطناعية للإنسان في وسط طبيعي فوق أرضية مختلفة التكوين و التشكيل بكل أبعاده الفيزيائية و هو حصيلة تصرفات الأفراد التي توجه استعمال الأرض لأغراض مختلفة تحددها رغبات واحتياجات البشر الذين يتفاعلون فيه ، والذي يتكون بصفة عامة رغم اختلاف النظريات التي تفسر شغل الأرض فيه من مركز كقلب نابض له و مناطق سكنية لمختلف المستويات الاجتماعية وشبكات مواصلات ومؤسسات الخدمات العمومية بالإضافة إلى المناطق المفتوحة و الخضراء و إمكانية تواجد منطقة صناعية . و بالعودة إلى مفهوم المحيط بصفة عامة ، ندرك في حقيقة الأمر أن المحيط العمراني هو مجموع التفاعلات بين البشر و بين هؤلاء البشر و المحيط الذي يعيشون فيه المرتبطين فيه ارتباطا وثيقا ، فكل تصرف عشوائي أو تهور أو لامبالاة من طرف الإنسان فيه ، يؤثر سلبًا عليه و يفقده توازنه ، فينعكس ذلك على صحة الإنسان و إنتاجيته و حتى حياته ، و سلامة هذا المحيط و الحفاظ على قدرته على الرسكلة و التجديد يساهم في تنمية اقتصادية و اجتماعية مستديمة للمجتمع الحضري .

المحيط العمراني كنسق أيكولوجي مفتوح يشبه تركيبة كائن حي ، يحتاج لأداء وظيفته إلى هواء و ماء نقيين و إلى تغذية ... ، و يطرح مخلفات لا بد من معالجتها قبل صرفها في الطبيعة . هذه النظرة تفيد في تسييره بالمقاربة و التخطيط الشاملين له ، لتحقيق أفضل تنمية إيقاعية و مستديمة له . و ما ظهور مفهوم التنمية المستديمة نظرًا لتجاوز حدود طاقة استيعاب و تحمل النسق الايكولوجي العالمي ، إلاّ لتدارك الوضع المتدهور الذي آل إليه كوكبنا ، و كدعوة إلى الاستهلاك العقلاني للموارد الطبيعية للأرض دون الإضرار بالطبيعة و بمستقبل الأجيال القادمة . المدينة في نظري على المستوى المحلى هي المعنية الأولى بهذا المفهوم ، فاستجابتها لهذا النداء العالمي يحقق الاستقرار و الأفضل لسكانها ، بتنمية متوازنة و مستديمة للمحيط الحضري كجزء من النسق العالمي . فكل تنمية حضرية أو ريفية لا تُعنَى بالمحيط محكوم عليها بالفشل .

أمام هذا النمو الحضري السريع و المتزايد للمدن لا بد من التفكير أو السعي إلى تحقيق مفهوم المدينة المستديمة ، الذي يبدو لنا في مجمله هو إعادة المدينة للإنسان ، تلك المدينة التي تحقق أدنى حد من النظافة لتكون صحية و مقبولة كمكان لعيش البشر ، و أكثر تنظيما بالتخطيط المشَارِك لمواطنيها ؛ فالنجاح يكمن في وعي الكل مسيّرين و مواطنين بضرورة التضامن و التعاون على جميع المستويات ، لتحقيق مدينة مستديمة أساسها المشاركة في اتخاذ القرار و الإنصاف لعيشٍ كريم و مستديم .

الـــفـــصل الـــثـــالث:

المحيط العمراني لمـــدينة باتـــنـــة
بـــبعده الاقـــتصادي ــ الاجـــتماعي واســـتدامتـــه

محتوى الفصل :

مـــــقدمـــــة

I- المحيط العمراني ببعده الاقتصادي :

1.I- الشغل والأنشطة الاقتصادية في المدينة .

II- المحيط العمراني ببعده الاجتماعي :

1.II- المحيط العمراني وتفاعل الأفراد فيه .

2.II- الهجرة إلى المدينة وتأثيراتها .

3.II - الأمن الفيزيائي على مستوى المدينة .

خـــــلاصـــة

مـــــقدمـــــة :

إذا كان المحيط العمراني لمدينة باتنة من الناحية المجالية-الفيزيائية ظاهر للعيان ، فإنه من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية يكون أكثر وضوحا من خلال التحليل المعمق و استبيانه من خلال البحث الميداني ، هذا المحيط الذي تتمازج و تتفاعل فيه مختلف المجموعات البشرية ، و تقام فيه مختلف العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و الإدارية و علاقات العمل ...الخ . هذا المحيط بحداثة أعمار سكانه يحمل أهم مقومات تنميـــته و تطوره ، لأنها القوة العاملة المحركة للنشاطات الاقتصادية بالمدينة ، و اليد العاملة النشيطة خاصة ذات المهن و المهارات العالية (المتنوعة) ، التي تنشط في مختلف الميادين و تدير عجلة اقتصاد المدينة ؛ و ذلك خلال تبادل المنافع و الخبرات ، فيستفيد كل فرد من الآخر و يفيد في نفس الوقت أيضا .

كلما كانت الاستثمارات في هذا المحيط العمراني كبيرة الحجم ، عاد بأكبر مردود و فائدة على المدينة ، فتتوسع فرص العمل للكثيرين مما يزيد قيمة الأجور ، و بزيادة الاستهلاك يتطور اقتصاد المدينة نحو الأفضل . و كلما انحصرت الاستثمارات قلت فرص العمل ، فتكون الفئة النشيطة قليلة بالنسبة لتلك القادرة على العمل ، و تصبح غير قادرة على تحمل تلك الطاقة العاطلة عنه ، فينخفض مستوى المعيشة لسكان المدينة . و بسوء الوضع الاقتصادي ، تتدهور الأحوال الاجتماعية لأنهما مرتبطتان أشد الارتباط .

أما العلاقات الاجتماعية فتنشأ في هذا المحيط بحكم احتكاك البشر فيه ، للتبادل في شتى المجالات الفكرية و الثقافية و الاقتصادية ، ليتكون ما يسمى بالنسيج الاجتماعي للمحيط العمراني ، و يكون هذا النسيج مترابطا بترابط تلك العلاقات ، وذلك وفقـــا للشروط و الظروف التي تنشأ في المدينة و طبيعة البشر الذين يسكنون فيها .

لكن إذا نمت المدينة سكانيا و زادت الأعداد البشرية بها و اتسع و امتد عمرانها ، فما مدى تأثير ذلك على المحيط العمراني من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ؟ و إلى أي مدى يمكن أن يصل هذا التأثير ؟ باعتبار هذا المحيط يحوي الإنسان مادة وروحا ، سلوكا ونشاطا و لابد له من التفاعل مع أقرانه مشكلين المجتمع الحضري ، الذي بدوره يتفاعل مع المحيط الفيزيائي ليشكل مجموع تفاعلات المحيط العمراني بكل أبعاده . فالتأثير السلبي المفترض للنمو الحضري لمدينة باتنة على محيطها العمراني في بعده الاقتصادي الاجتماعي، يمكن استخلاصه من خلال عدة مؤشرات بعد تحليل معطيات احصائية و الاعتماد أكثر على نتائج استمارة الاستبيان التي تحوي على أسئلة تخص الجوانب الاقتصادية- الاجتماعية للمحيط العمراني و الموزعة في الأحياء الممثلة للمدينة كعينة مختارة للاستبيان .

I- المحيط العمراني لمدينة باتنة ببعده الاقتصادي :

في حقيقة الأمر ، لا يمكن الحديث عن اقتصاد مدينة بغض النظر عن الوضع العام للبلد الذي تتواجد فيه ، لأنها مرتبطة اقتصاديا و إداريا بقوانين شاملة و علاقات جد وطيدة مع غيرها من المدن . لكن هناك من يؤكد وجود اقتصاد المدينة أو ما يسمى بالاقتصاد الحضري ، الذي يدرس المدينة كتنظيم اقتصادي . لذا سنأخذ المحيط العمراني لمدينة باتنة ببعده الاقتصادي ، من ناحية الأنشطة و الأعمال التي تتعلق بالاقتصاد ، الذي يزخر بطاقات حرفية هائلة ناتجة من التكوين المهني و على أياد حرفية متمرسة ، فهو خزان للحرف و المهن اليدوية ، بالإضافة إلى وجود منطقة صناعية بشمال المدينة تحوي وحدات صناعية كبرى و أخرى صغرى ، لكن يبقى قطاع الخدمات هو الغالب على مستوى المدينة .

I.1- الشغل والأنشطة الاقتصادية :

I.1.1- سيطرة قطاع الخدمات و تشبعه :

رغم تواجد منطقة صناعية في المدينة ، إلا أنها لا توفر إلا القليل من مناصب الشغل (أنظر الملحق02.ج 04) ، باعتبار وحداتها إما صغيرة للصناعات الخفيفة و إما كبيرة لا يتعدى عدد عمال إحداها الألف ، أما القطاع الفلاحي لا نكاد نلحظُه فعدد الذين يشتغلون في الفلاحة عام 1998 لا يتعدى 600 مشتغل . (ONS, 1998) لذا يبقى قطاع الخدمات هو النشاط الاقتصادي المسيطر (63.8 % عام 1987) في هذا المحيط العمراني ، الذي يحوي أيادٍ عاملة حرفية تنتظر الاستثمار و تطوير هذا الجانب الاقتصادي ، ليمتص العاطلين عن العمل و المؤهلين . (PDAU, 1998)

باعتبار المدينة مـــقر الولاية ويتواجد بها معظم المديريات الولائية المتعددة (المجاهدين ، الفلاحة ، الصناعة و المناجم ، التربية ، الصحة و الشؤون الاجتماعية ، الشؤون الدينية ، الرياضة...) . الإدارات المختلفة كمقر الولاية و الدائرة و البلدية بفروعه ، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية و الخدماتية كالبنوك ، شركات التأمين ، الضمان الاجتماعي ، المركز الاستشفائي الجامعي ، الجامعة بكل معاهدها وكلياتها و مؤسسات التكوين المهني ...الخ . كل هذه المؤسسات و الوحدات السابقة تقوم بالإنتاج و التوزيع ، و تقديم خدمات للمستهلك في إطار تبادل المنافع على مستوى المدينة ، و اشتغالها يقوم أساسا على نشاط الفرد ، فالعمل هو محرك كل شيء باعتباره مُقيَّم نقديا و صانع للثروة ، فيُولّـــد الإنفاق للاستهلاك و تتحرك عجلة اقتصاد المدينة .

لكن رغم هذه الهيمنة لقطاع الخدمات ، فإنه متشبع لا يمكن لوحده توفير مناصب شغل أكثر و حتى تقديم خدمات في المستوى ؛ فساكن المدينة يعاني من هذا الجانب من خلال الانتظار الطويل و تزاحم الناس على الخدمات ، عند قضاء حوائجهم من مختلف المؤسسات الإدارية أو الخدماتية ، بما فيها التزاحم في وسائل النقل و المواصلات بسبب التنقل إليها لبعدها عن أحيائهم ،(بحث ميداني ، 2004) لترهق كاهلهم بمصاريف إضافية لم توضع في الحسبان .

2.1.I-البطالة و قيمة الأجور :

النمو الحضري لمدينة باتنة وما حمله من أعداد هائلة خاصة من الشباب سواء المهاجر أو المولود بالمدينة ، له أهميته القصوى من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، نظرا لحداثة أعمار السكان الواضح من خلال الهرم السكاني ، هذه القوة تشمل حرف متعددة و طاقات بشرية مهنية هائلة ، كان من المفروض أن تكون القاعدة الصلبة للنشاطات الاقتصادية للمدينة ، باعتبارها رأس مال بشري (منتج) هام جدا .

لكن من خلال الرسم البياني (الشكل35) نلاحظ التفاوت بين عدد الذين هم في سن العمل و الذين يشتغلون فعلا ، هذا التفاوت يُتَرجم على أن السكان العاطلون عن الشغل يمثلون نسبة لا يستهان بها ؛ حيث أن نسبة البطالة بالمدينة مثلا لعام 2002 تصل **(** 34.55 % **)** ، و هي أعلى من مثيلتها (29 %) على مستوى الولاية . يقابلها عدديا **25 540** بطال في عام 2002 ، ما يعادل تقريبا عدد سكان حي بوعقال بأكمله أكبر أحياء المدينة . (DPAT, 2003)

الشكل رقم 35 : تطور السكان المشتغلون و الذين هم في سن العمل ، م.باتنة .

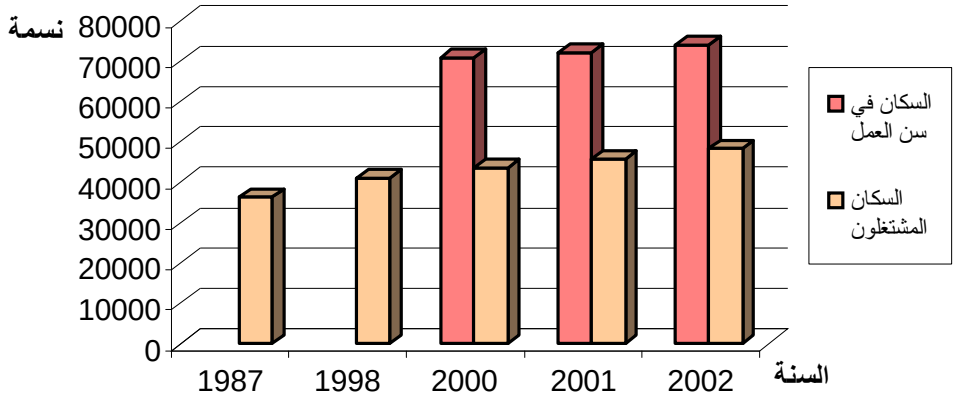

المصدر : الباحث ، 2003 .

و عليه يمكن القول أن النمو الحضري من هذه الناحية ، بدل أن يحرك و يدعم مجموعة الأنشطة الاقتصادية للمدينة ، و ذلك بزيادة الإنتاج و العمل في التوزيع ، للرد على الطلب المتزايد على السلع و الخدمات بزيادة عدد السكان ، فإنه بعدد العاطلين عن العمل يشكل عبئا من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية . لأن هذه الطاقة البشرية الهائلة تسلك أساليب و طرق أخرى للعمل و النشاط ، التي أقل ما يقال عنها أنها ذاتية و تلقائية ، أو تبقى كطاقة جامدة عالة على الآخرين ، و هذا له آثار سلبية على مختلف المستويات .

فحسب الاقتصادي البريطاني فيليب أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل تغير الأجور ، فزيادة معدل البطالة في اقتصاد له تأثير على الأجور وذلك بانخفاض قيمها ؛ (CHOAY (F.), MERLIN (P.), 1987) و هذا نظرا إلى عدد الذين هم عالة على الآخرين ، فمثلا في عام 2000 فإن عددهم يقدر بـــ 4.9 نسمة لكل مشتغل على المستوى الوطني ،

بينما يقدرون بـــ 6.03 في مدينة باتنة . (ONS, 2000) هذا **المؤشر** يدل على أن قيمة الأجور ستكون ضعيفة أمام هذا العدد ، و تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة لساكن المدينة ، فتتولّد مشاكل و تصرفات أخرى تنعكس سلبا على الوضع الاجتماعي في المدينة ، لأنه مرتبط مباشرة بالوضع الاقتصادي بها ... .

3.1.I- انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية :

انخفاض قيمة الأجر بتأثير البطالة ، يؤدي بالكثيرين إلى ممارسة عمل إضافي عن عملهم الرسمي ، لتحسين مستواهم المعيشي أو لكفاية عدد الذين يعولونهم ، و تفوق احتياجاتهم قيمة الأجر الذي يتقاضاه عن عمله المعتاد ، و غالبا ما يدخل هذا النشاط في الاقتصاد غير الرسمي . أما الذين هم عاطلون عن العمل و خاصة الشباب ، فإن ذلك يدفعهم إلى ممارسة أي نشاط مهما كان ، خاصة التجارة غير الرسمية أو ما يعرف بالترابندو و البزنسة ، في مجالات غير مهيأة لذلك كالأرصفة و الساحات العمومية ، و بمحاذاة الوادي الذي يجتاز المدينة . (الصورة 19) و أعمال أخرى كحراسة مواقف للسيارات غير رسمية في أي مكان بالمدينة ، بدون رخصة أو حتى ملكية لتلك الأماكن و الساحات ، التي تعود ملكيتها للبلدية و غيرها .

الصورة رقم 19 : الاقتصاد غير الرسمي و تلويثه للمحيط - مركز مدينة باتنة .

المصدر : الباحث ، 2003 .

كل هذا يدخل في نطاق النشاط الاقتصادي غير الرسمي ، و المقدر بحوالي **52** % حسب بحثنا الميداني ، الذي يعني أن الخزينة العمومية سواء المحلية أو الوطنية لا تستفيد من ممارسة هذه الأنشطة على تراب المدينة ، و لا البلدية حتى كضرائب على تلويث المحيط لما تتركه من نفايات و مخلفات وراءها ، فهي عبء على المجال الحضري سواء من ناحية المنظر العمراني أو من الناحية الاقتصادية .

II- المحيط العمراني لمدينة باتنة ببعده الاجتماعـــي :

كانت المدينة في كل العصور ، رمزا للعمل و الاستقرار (الراحة) ، الأمان و ملتقى النخبة الاجتماعية ، حيث تتمازج الإبداعات الفكرية و تتبرعم الفنون و الآداب و العلوم ، بفضل التفاعل البشري في محيطها العمراني . و بذلك هي عبارة عن **نسيج** من العلاقات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الإدارية المتشابكة ، في محيط عمراني (حضري) يشبه وعاءا تنصهر فيه كل المجموعات و التيارات البشرية ، بتشعُبها و بمختلف خلفياتها السياسية و الأيديولوجية و أصولها الثقافية...الخ ، لتكوّن ما يسمى بالحياة الجماعية كمجتمع حضري . تبقى المدينة قوية ما دام هذا النسيج **محكما** ، و تضعف بضعف ترابط العلاقات الاجتماعية فيه ، و يحصل هذا عندما يتعرض لهزات قوية ، كسوء الأحوال الاقتصادية أو سوء الأخلاق مثلا ، و سيطرة فئة تقود المجتمع إلى التفكك و الانحلال غير آبهة بالقوانين و أعرَاف هذا المجتمع .

1.II- المحيط العمراني و تفاعــل أفــراده :

1.1.II- التأثير والتأثــر : تبدل العادات و التقاليد :

انجرّ عن نمو مدينة باتنة و توسعها تبدل و تغير بنسبة كبيرة (57 %) في عادات و تقاليد أفرادها ، الذين يمثلون العناصر الأساسية المكونة لها ؛ فمن منظور اجتماعي يبدو أنه بزيادة عدد السكان و هم يحملون طبائعهم و عاداتهم و تقاليدهم و سلوكياتهم ، فإن كل فرد يكتسب أخرى جديدة (13 %) من خلال عملية التأثير و التأثر أثناء التفاعل ، و كذلك هناك من يتخلى في نفس الوقت عن التي ورثها من محيطه القريب . هذا مفروض في محيط حضري يتنافس فيه الفرد مع الأخر لكسب المواقع بالأفضلية ، و يسعى لتحسين وضعه و صورته الاجتماعية . لكن هناك من حافظ على تلك القديمة (08 %)، و هو يحاول التكيّف مع وضعه الجديد في المحيط الحضري بكل معطياته ، خاصة الفئة القادمة من الريف بكل مكوناتها و مضامينها .

فكرة التأثير و التأثر في هذا المجتمع الحضري ، تظهر من خلال ما للحرفين (36 %) و التكوين المهني (30 %) و المؤسسات التعليمية العليا (34 %) من أثر جيد في تكوين ، بناء و رسكلة السكان . مِثلُ هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في صقل فرد المدينة ، و التأثير عليه حتى في تهذيب سلوكياته وتصرفاته ، و يُلعب هذا الدور بالتكامل مع المؤسسات الثقافية و الاجتماعية المختصة المتواجدة بالمدينة ، كل على مستواه و في موقعه . (بحث ميداني،2004)

بينما قلة المؤسسات الثقافية الفاعلة كالمسرح ودور الأوبرا ، لتحريك و تفعيل عملية توجيه و تغيير مجتمع المدينة نحو الأفضل ، لخدمتها و الاستفادة من ذلك كالقيام بالتوعية البيئية مثلا . فمن خلال البحث الميداني تبين أن هــذا المجتمع يزخر بطاقات إبداعية و فكرية ، و رأس مال بشري حقيقي غني متنوع يمكن أن يحدث فعل التغيير . لكن لا بد له من مؤسسات و مرافق أو فضاءات للتبادل ؛ لأن الذي يتم فرديا يكون مردوده منحصرا في فئة معينة و التأثير و الإفادة تكون أقل ، بينما التبادل الجماعي يفيد أكثر شرط أن يجد المكان و الجو الملائمين و الأرضية الخصبة لذلك .

2.1.II- عــدم ترابط النسيج الاجتماعي :

نسيج مجتمع مدينة باتنة المكون من علاقات اجتماعية متشابكة ، وتنصهر فيه الجماعات البشرية المتعددة سواء المستقلبة أو المهاجرة أفرادا و جماعات ، و يحوي بشرا من مختلف الطبقات الاجتماعية و من كافة المستويات التعليمية ، و كذلك من مختلف المناطق المتعددة الثقافات و يذوبون معا في هذه البوتقة العمرانية .

نمو المدينة و توسعها أغناها من هذه الناحية ، فالالتقاء أو التجمع السكاني فرض نمطا من العلاقات بين سكانه ، و من المفروض أن تزيد هذه العلاقات الاجتماعية بين أفراده (27 %) ، بحكم الاحتكاك الدائم من خلال المصالح و الأعمال التي تجمعهم ، لكنها تبدو من خلال البحث الميداني أنها تنقص (29 %) أكثر بقليل مما تزيد . يمكن تفسير ذلك بأن الفرد في مجتمع هذه المدينة ، في بدايته يكون منفتحا و يسعى لإقامة علاقات جديدة (22 %) ثم بعد ذلك يميل إلى تقليصها (22 %) ، أي يتجه إلى الانطواء و الانعزال خاصة إذا لم يستطع التكيف مع الذين يقيم معهم علاقاته .

في كل الأحوال فإن درجة نقصان أو زيادة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المدينة ، تتحكم فيها أحوال المحيط العمراني و الظروف التي تنشأ فيه . أما عن **ترابط** و تماسك نسيجها الاجتماعي ، الذي يظهر في مدى ترابط العلاقات الاجتماعية على مستوى أفراده ، فإننا لا حظنا مثلا أن العلاقات و المعارف في العمل ، تبقى في إطارها لا تخرج عنه (85 %) ، لا تتعمق و لا تتعداها إلى علاقات صداقة (11 %) أو تبادل زيارات عائلية (4 %) إلا أحيانا .

أما الفرد في هذا المجتمع المديني فيقضي معظم وقت فراغه في بيته (54 %) و أحيانا مع أصدقائه (25 %) ، غير مبال بالمشاكل أو النقائص التي يعاني منها حيه و مدينته . و يعود هذا إلى فتور العلاقات التي تربط بين أفراده ، حتى بين الجيران في الأحياء ، هذه العلاقات لها أهمية قصوى ، على اعتبار أن الحي بتجاور سكانه هو العنصر الأولي و الأساسي في تركيب المدينة . و يظهر الفتور من خلال عدم تواجد جمعيات في معظم الأحياء (72 %) ، كفضاء للحوار والالتقاء لطرح مشاكل الحي و مناقشتها ، و إن وجدت فمعظمها غير فعالة (73 %) . أما التضامن لمساعدة أحدهم في أزمة ما فلا وجود له (1%) ، وغيرها من المقاييس التي يمكن من خلالها اكتشاف إن كان النسيج الاجتماعي مترابطا أم لا. (بحث ميداني، 2004)

من هنا يمكن القول أن عدم الترابط في نسيج العلاقات الاجتماعية بمدينة باتنة ، يؤدي إلى اللامبالاة و عدم الاكتراث بما يحدث في المحيط الحضري ، نتيجة ما يسمى بعدم وجود الأمان الاجتماعي ، أي الخوف و التخوف من الآخر و العيش دائما في قلق و توتر و مراقبة كل ما يحدث من بعيد دون تدخل . هذا التقوقع في اعتقادنا لا يخدم المدينة و لا سكانها ، لأنها قوية بقوة ترابط نسيجها الاجتماعي و ضعيفة بضعف هذه الرابطة ، فباتحادهم و تكاثــفهم يمكن دفع أي ضرر يسبب لهم التعاسة في هذا المحيط الحضري ،

و كل ما يمسُّه من مساوئ و تدهور ، و تفرقهم يجعلهم يعيشون في ترقب ما يحدث سواء انعكس ذلك عليهم سلبا أم إيجابا . فمثلا بتعاونهم مع السلطات المحلية يمكن صنع محيط عمراني نظيف ومقبول صحيا للعيش ، و المحافظة على المساحات الخضراء و الأشجار المغروسة على أرصفة الشوارع ، و أمور عديدة يمكن للتعاون وحده أن يثمر فيها .

2.II- الـــهجرة إلى مدينة باتنة و تأثيراتها :

تُعرف الهجرة على أنها تغيير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى أخرى ، بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة ، و تكون داخلية إذا تمت داخل حدود الدولة أو الولاية الواحدة ، و خارجية إذا كانت من دولة إلى أخرى . من خلال هذا التعريف تبدو في ظاهرها أنها عملية سهلة و مسألة تبديل مكان الإقامة بآخر ، لكنها في الحقيقة أكثر تعقيدا ؛ فهي جملة من التبدلات و التبديلات الجذرية في نمط العيش و العلاقات الاجتماعية و المهنية . و يرى بعض الباحثين على أنها تحول حضاري ، و ما يتضمنه من إجراءات و خطوات عند الانتقال خاصة من الريف إلى المدينة ، أي التحول من الريف إلى الحضر. (القطب(إ.ي) ،أبوعيّاش(ع.إ) ، 1980)

لذا فالهجرة خاصة من الريف إلى المدن ، من بين القضايا المهمة التي تربط ليس فقط بحاضر مدينة باتنة و بمستقبلها ، بل باستقرار مجتمعات ريفها و نموها في حد ذاتها ، فالسياسات التنموية لترقية الريف لم تعرف طريقها إلى النجاح و لم تثبت نجاعتها . و أيًا كانت أسباب النزوح الريفي إلى المدينة ، سواء أكانت هذه الهجرة اضطرارية أم اختيارية ، فإن حالة عدم التوازن في التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي بين مختلف مناطق المجال الولائي ، هو السبب الرئيسي فيها ؛ و ذلك بتركز الاستثمارات على إحداها (كمقر الولاية مثلا) أو عدد منها ، فتصبح كمصدر جذب للسكان في حين تبقى الأخرى كمصدر دفع طارد لهم .

1.2.II- دوافـــع الهجرة إلى المدينة :

من خلال البحث الميداني تراءى لنا أن الدافع الرئيسي للهجرة هو البحث عن شغل أو العمل في المدينة ، و يأتي تحسين ظروف المعيشة في المرتبة الثانية ، و الدراسة في المرتبة الرابعة ، بينما يبقى العامل الأمني و الأوضاع الأمنية السيئة بنسبة ظئيلة (8 %) و في المرتبة الأخيرة .

كل هذه الأسباب و الدوافع تؤدي إلى هجرة اضطرارية ، نظرا لعدم توفر الشغل على مستوى الريف و الظروف المعيشية القاسية به و يجب أو يفضل تحسينها ، أو لعدم تواجد المرافق الخدماتية للعلاج و الدراسة و غيرها . أما الهجرة الاختيارية فتحتل المرتبة الثالثة ، أي أن الشخص المهاجر في هذه الحالة يختار مقصده بكل إرادته حسب ظروفه و أسبابه الخاصة به . (الشكل 36)

الشكل 36 : نسب أسباب الهجرة إلى مدينة باتنة .

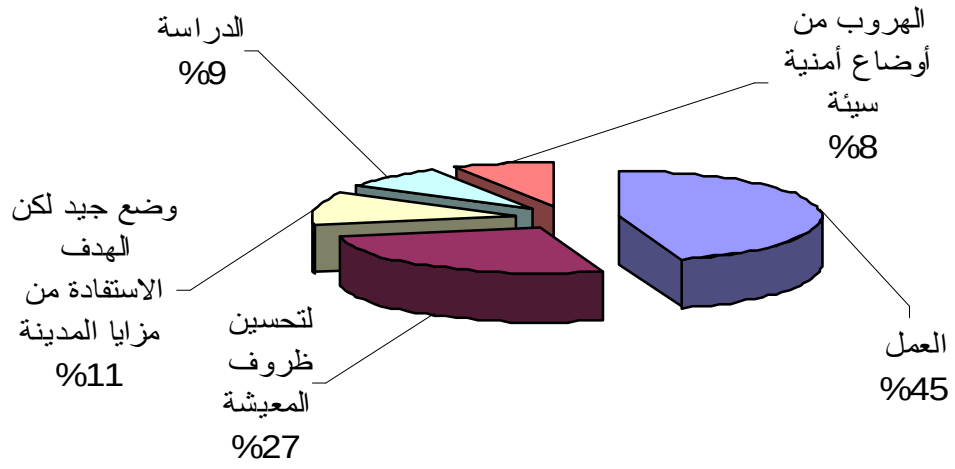

المصدر : الباحث ، 2004 .

في كل الأحوال هناك هجرة ريفية تغذي مدينة باتنة بالسكان ، فمن خلال البحث الميداني تبين أن 39.18 % من المستجوبين مهاجرون منهم حوالي 70 % ريفيين (بحث ميداني،2004)، النسبة التي تؤكد لنا أن مصدر الهجرة غالبا ما يكون من ريف ولاية باتنة ، نظرا للفرق الشاسع في مستوى الخدمات بين مقر الولاية (مدينة باتنة) و باقي دوائرها و بلدياتها . مما يسبب ضغطا متزايدا على إمكانيات المؤسسات التي تقوم بالخدمات على مستوى المدينة ، خاصة بسبب الفائض المتمثل في الذين يأتون بدون مهنة أو دخل .

II.2.2- تأثير الهجرة الريفـــية على مدينة باتنـــة :

تعتبر نسبة الريفيين (70%) من مجموع المهاجرين إلى مدينة باتنة هامة جدا ، لأنها تشّكل أحد مؤشرات البعد الديموغرافي للنمو الحضري للمدينة، ويظهر التأثير السلبي لبعضهم على المحيط العمراني من خلال التمسك بعاداتهم وتقاليدهم وحتى ممارسة نشاطاتهم التي كانوا يمارسونها في الريف وهم داخل المدينة .

II.2.2.1- الـــعادات و الـــتقاليد المـــصطحبة :

II.2.2.1.1- تربية الحيوانات الألـــيفة في أحياء سكنية :

في هذه النقطة بالذات ، تظهر الهجرة الريفية و كأنها تبديل مكان الإقامة (الريف) بمكان آخر هو مدينة باتنة ، بالنسبة لكثير من المهاجرين ، أي أنه لم يحصل التغير الجذري أو ذلك التحول عند الانتقال من الريف إلى الحضر ؛ حيث اصطحب العديد منهم عاداتهم و تقاليدهم و حتى نشاطاتهم إلى المدينة ، دون تنازل أو تبدل .

نشاط الرعي مـــثـــلا يمارس في المدينة ، و المعضلة في المزابل (مكان رمي القمامة المنزلية) ، بالإضافة إلى تربية تلك الحيوانات الأليفة مثل الغنم و الماعز و حتى البقر ، في المنازل بالأحياء السكنية ، سواء فوق السطح أو في المستودعات بالطابق

الأرضي .(بحث ميداني،2004) حيث تخلق هنالك مشاكل لا حصر لها من جوّ غير صحي تماما يؤذي مربيها و جيرانهم ، الذين يتمنون الرحيل من الحي لكن....، بسبب الرائحة الكريهة و الحشرات التي تعيش في هذا الوسط أو تحيا مع الحيوانات في مخلفاتها ، و تؤثر حتى على المارة ، بالإضافة إلى المشاكل التي تولدها الحيوانات في الشوارع و الطرقات بالنسبة للحركة المرورية عند ذهابها أو عودتها من الرعي . (الصورة 20)

الصورة 20 : الرعي و تربية الحيونات الأليفة داخل أحياء المدينة .

المصدر : الباحث ، 2003 .

و عليه فالملاحظ لذلك المشهد عند الغروب ، و الغنم عائدة من الغابة القريبة و هي تدخل أحياءا سكنية من المدينة ، خاصة المحيطية التي تُؤوَى في المنازل مع البشر ، يوحي له المشهد أنـــه في قرية كبيرة و ليس في مدينة حضرية ، التي كان لابد أن تضع القوانين التي تحفظ لها مدنيتها و تضع حدا لهذه النشاطات ، التي تعود بمضار صحية عديدة تؤذي صانعيها وغيرهم .

2.1.2.2.II- الأعـــراس البـــدوية المـــزعجة :

يضاف إلى ما سبق عادة أخرى ، و هي في الحقيقة مشكل آخر يكثر في فصل الصيف ؛ الأعراس البدوية التقليدية ، التي تتميز باستخدام البارود والآلات الموسيقية التقليدية و غير التقليدية ، مع استعمال مكبر الصوت الممنوع قانونا ، إلى وقت متأخر من ليالي العرس حتى لا أقول ليالي الفرح . فمدينة باتنة لا تنام أحياؤها في هدوء و سكينة صيفا ، و تأثير ذلك بالغ جدا و يفوق قدرة تحمل المجتمع الحضري ، هذه العادات التي لا تناسب المدينة الحضرية و صيّرتها إلى ريف أو بادية كبيرة ، فالفرق بينهما يكمن في الحجم فقط .(بحث ميداني ، 2004)

كل هذه النشاطات تؤدي إلى تمزق في العلاقات الاجتماعية خاصة بين الجيران ، التي هي في توتر دائم قد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه . هذه إشكالية كبرى تجعلنا نتساءل هل نحن في مدينة أم في ريف ، فما حمله النمو الحضري للمدينة في بعده الديمغرافي من

جانب الهجرة الريفية الذي يبدو تأثيره السلبي بالغ الأهمية ، يجب التفكير في كيفية معالجته (وطنيا) محليا ، بالتعاون بين هؤلاء الناس و السلطات المحلية .

2.2.2.II- استفادة المدينة من الـــخبرات المـــهاجرة :

يُنظر دائما إلى الهجرة على أنها و ما تجلبه للمنطقة المستقبلة شيء سيئ ، لكن البحث المعمق أكد أنها سواء أكانت من الريف أو من مدن أخرى إلى مدينة باتنة ، فقد حملت من جانب الخبرات ، المهن ، الحرف و الكفاءات ما لا يقدر بثمن ؛ حيث **24** % من عدد المهاجرين هم إطارات و كفاءات و أساتذة و خريجو جامعات ، بالإضافة إلى **14,5** % موظفين و معلمين .(الشكل 37) هذه القوة العاملة في مختلف المجالات ذات مستوى عالي ، تساهم بشكل كبير في تكوين و تعليم الفرد في المدينة ، تسييرها و تطويرها أيضا ، أي أنها مفيدة جدا للمدينة فهي تساهم في بناء الفرد الذي يعتبر اللبنة الأساسية و العنصر الفعال في المحيط العمراني .

الشكل 37 : نسب الفئات المهاجرة إلى مدينة باتنة .

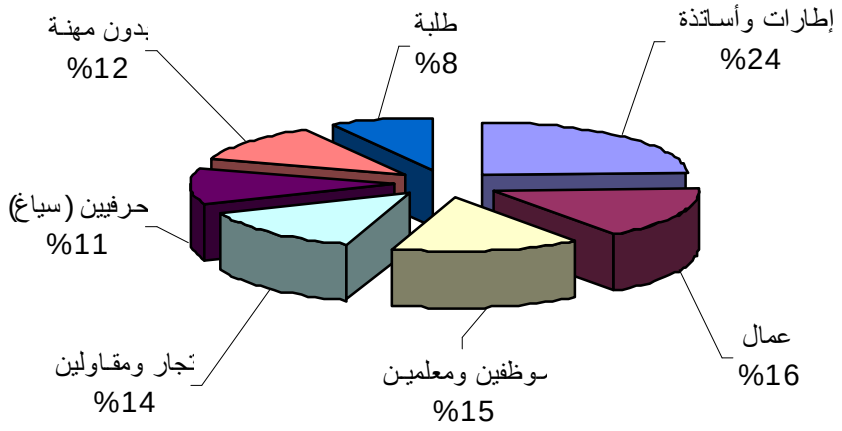

المصدر : الباحث ، 2004 .

يضاف إلى هؤلاء فئة مهمة جدا ، و هي فئة الحرفـــيين و اغلبهم صياغ بنسبة 11 % ، التي تحرك اقتصاد المدينة بشكل جيد ، و أهم شيء أن هذه القوة تساهم خاصة في تكوين شباب المدينة و المهاجر معا في مختلف المهن و الحرف . الفئتين تشكلان تكاملا يساهم في رفع مستوى التعليم و التكوين و اكتساب الحرف و المهن ، و تهيئ ذلك الزخم البشري للإبداع و العمل ، فهي بذلك تؤسس و تُعد أرضية خصبة و قاعدة صلبة تنفع المدينة ، أما الفئة التي تزيد عبئا عليها بزيادة الطلب على الخدمات تلك التي بدون مهنة و لا عمل و تمثل (12,5%) . (بحث ميداني،2004)

من هنا نستطيع القول أن الهجرة بقدر ما هي مضرة سواء للمناطق المصدرة أو المستقبلة ، لها جانب مفيد لهذه الأخيرة ، و المتمثل في تزويد و إثراء المدينة بكفاءات و خبرات بشرية ذات أهمية واضحة التأثير على المحيط العمراني للمدينة بأبعاده المختلفة ؛ تساهم بعملها و فكرها في بناء الفرد و بالتالي تطوير المدينة ، التي يمكنني القول أن لها كل

المقومات لنهضتها ، و تجعل من نفسها مدينة بمعنى الكلمة المشتقة من المدنية التي تعني الحضارة .

3.II- الأمـــن الفيزيائي على مستوى مدينة باتنـــة :

يعتبر الأمن بصفة عامة في كل العصور و الأزمنة أساس تقدم الأمم و الشعوب ، لأنه يولّد في النفوس الدعة و الاستقرار ، و العمل بنشاط أكثر في جو من الطمأنينة و الهدوء إلى حين ؛ حيث يمكّن الفرد من الإبداع و الابتكار في شتى المجالات و الميادين ، و يفيد مجتمعه لأنه يمثل الدعامة الأساسية في قيام التحضر و التقدم نحو الأفضل . وعادة ما تعتبر المدن مهدا للاختراعات و تطور العلوم و الآداب التي ينتجها الفرد ، بما يملكه من قدرات فكرية و عقلية و جسمية ، و كذلك لما يتوفر له من وسائل و ممتلكات في محيط آمن . لكن إذا كانت هذه القدرات تتعرض لأخطار تهدد حتى بقاءها ، ككثرة الجرائم المتعددة و يصبح الفرد مهددا في أمنه الفيزيائي الذي يؤثر سلبا على أمانه النفسي و الاجتماعي ، تصبح المدينة ليس لها طعما و لا طائل يرجى منها ، و يبقى العيش فيها ضربا من ضروب المغامرة ، فهي للهجران أقرب ، ذاك ما يتضح من خلال تحليل هذا الجانب للمحيط العمراني لمدينة باتنة .

1.3.II- عـــدد الجرائـــم في تـــزايد مستـــمر :

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن عدد الجرائم بمختلف أنواعها سواء أكانت ضد الأشخاص و الممتلكات أو أخرى ، في تزايد مستمر من سنة لأخرى على مستوى مدينة باتنـــة . و تأتي تلك المُرتكبة ضد الأفراد في الطليعة ، ثم تليها مباشرة جرائم السرقة و النهب التي لا يكاد الحديث ينقطع عنها ،(الشكل 38) أي أن الخطر الذي يمس الأشخاص هو الأعلى نسبة و يليه في ذلك المتعلق بالممتلكات .

الشكل رقم 38 : تطور عـــدد الـــجرائم (جنحا وجنايات)، مدينة باتنة .

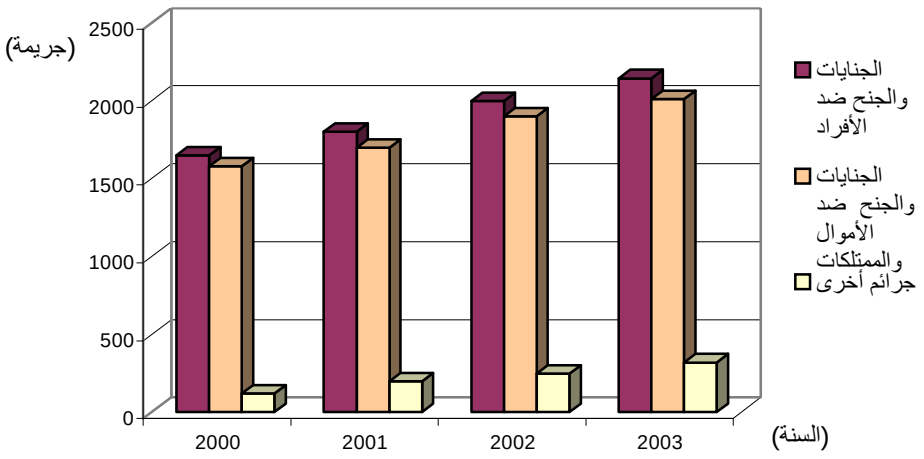

المصدر: الباحث ، 2003 .

ومهما تكن أسباب و دوافع هذه الجرائم ، فإنه يبدو أن المدينة بنموها السكاني الكبير الذي يضاف إليه ذلك النسيج العمراني المتراص بمعظم الأحياء ، يشكلان عائقا و عقبة أمام

الإمكانيات التي تملكها المدينة في الميدان الأمني ، التي لا تستطيع معها الإشراف بشكل جيد على أمن الأشخاص و الممتلكات بهذا المحيط العمراني .

2.3.II- ارتـــفاع معـــدل الـــجريـــمة :

من خلال معطيات احصائية نجد مثلا أن عدد الجرائم لسنة 2003 تفوق 4150 جريمة (مديرية الأمن.باتنة ، 2003) ، و بمقارنتها بعدد السكان نحصل على معدل 15 جريمة لكل 1000 ساكن في السنة ، و زمنيا نجدها جريمة كل ساعتين ، رغم أن المعطيات لا تعطي الحقيقة كاملة ، فالعديد من جرائم السرقة و الاعتداء لا تقيّد بسجلات الأمن . فإن هذه المؤشرات لا تعني شيئا سوى عدم التحكم و السيطرة كليا على الجانب الأمني في المدينة ، مما أدى إلى انتشار الجريمة و ارتفاع معدلها .

تبقى التغطية الأمنية الكافية مع ما يوفر لها من إمكانيات مادية ، هي العامل الرئيسي الذي يسمح بتخفيض معدل الجريمة ؛ في هذا المحيط الذي يتفوق فيه سكانه عدديا على الأفراد الذين يقومون بحفظ أمنهم وممتلكاتهم . و يبدو أن المشكل وطني و ليس محلي مقارنة بالبلدان المجاورة التي تفوق الجزائر بكثير في هذا المجال .

3.3.II- الأمـــن في المديـــنـــة و اســـتدامـــتهـــا :

المحيط الحضري الملائم للنشاط و الإنتاج هو المحيط الآمن ، لكن معضلة الأمن فيه تشكل عائقا أمام ذلك ؛ فالوضع الأمني الذي ليس على ما يرام في مدينة باتنة و ينذر بالخطر ، ناتج في اعتقادنا عن نموها و توسعها مما يصعب السيطرة عليه . ينعكس ذلك سلبا على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي المرتبطان به و يعرض استدامة المدينة للخطر ، كمحيط ملائم للعيش و الاستقرار و السكينة بالنسبة لأفرادها ، و تصبح طاردة لهم ، أي لطاقاتها المحركة لها اجتماعيا و اقتصاديا .

الصورة رقم 21 : تعزيز الحماية الأمنية للمنزل ــ باتنة .

المصدر : الباحث، 2004 .

من خلال البحث الميداني ، اتضح أن ساكن المدينة يريد أو يتمنى أن يغير مقر إقامته ، سواء الحي الذي يتواجد فيه (76 %) أو يترك المدينة برمتها (40 %)، و نتج هذا من جراء ما يتعرض له من اعتداءات و سرقة و نهب لممتلكاته (24 %) ، أي عدم شعوره بالأمن و الطمأنينة في ماله و بدنه (45 %) في هذا المحيط العمراني الذي يؤرقه ليل نهار ، و يزيد عليه تكاليف وأعباء أخرى لم تكن في حسبانه . (الصورة 21) مما يُفقد المدينة صفة الأمن و الاستقرار ، الذي يؤدي بدوره إلى فقدان الأمان الاجتماعي ، فتصبح العلاقات الاجتماعية هشة بين أفرادها خلال تفاعلهم فيما بينهم في المحيط الذي يعيشون فيه ، أي فقدت المدينة استدامتها من هذه الناحية ؛ فبدل أن تكون في خدمة الإنسان الذي جعلها حلم إقامته الدائم و مسعاه إلى الراحة و الآمان فيها ، صارت خـــطـــرا يهـــدده و مصدر قـــلق و توتر له يجعله يهاجرها عاجلا أم آجلا .(بحث ميداني ، 2004)

خـــلاصـــة:

لا يكاد تأثير النمو الحضري لمدينة باتنة على المحيط العمراني لها ، في بعده الاقتصادي و الاجتماعي يظهر للعيان ، لكن التحليل المعمق اعتمادا على الإحصائيات و البحث الميداني ، أظهر لنا أن هذا الأثر بالغ الأهمية ، و قد تسبب في العديد من المشاكل و العراقيل و الصعوبات على مستوى المدينة ، تجعل من نموها و تنميتها غير مستديمة ، أي تنمو وهي معاقة من عدة نواح و جوانب .

من الناحية الاقتصادية فإن قطاع الخدمات هو القطاع المسيطر على مستوى المدينة ، و كأنها تسير على قدم واحدة ، فهذا القطاع بمختلف نشاطاته التجارية و الإدارية و الصحية التربوية و البناء ...الخ ، يعتبر متشبعا من ناحية التوظيف و مضغوط عليه من طرف السكان ، و ذلك بكثرة الطلب على الخدمات نظرا للنمو السكاني للمدينة ، مما يتسبب في تأخر تقديم الخدمة ، و الانتظار الطويل للحصول عليها و معالجة الطلبات . و يمكن اعتبار القطاع الثالث هنا وحيدا على الساحة الاقتصادية ، لأن قطاع الصناعة بمنطقته الصناعية المتواجدة بشمال المدينة لا توفر إلا القليل من مناصب الشغل مقارنة بقطاع الخدمات .

بما أن القوة العاملة هي المحركة لأي قطاع ، و نظرا للوضعية السابقة للقطاعين الخدماتي و الصناعي ، فإنه نتج مع نمو المدينة سكانيا ، فائضا في الأيدي البالغة سن العمل التي تفوق تلك الشغيلة . هذا الفائض يدخل في نطاق البطالة (بدون عمل) الذي يضاف إلى الفئة المَعُولة غير القادرة على العمل ، و تصبح الأجور ذات قيمة منخفضة بسبب عدد الذين لهم نصيب فيها . مما أدى إلى ظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، كممارسة نشاط غير رسمي إضافي على العمل العادي ، أو القيام بأنشطة تجارية في أماكن عشوائية بالمدينة ، و تصرف و استغلال تلك الفضاءات للمصلحة الخاصة ، دون مراعاة للقوانين أو المصلحة العامة .

أما من الناحية الاجتماعية ، فإن النمو الحضري جعل المجتمع الحضري للمدينة ثريا من الناحية الديمغرافية و الثقافية و غيرها . و بطبيعة كثرة الناس و تفاعلهم في المحيط العمراني ، الذي يعتبر الوعاء الذي يضم و تنصهر فيه كل الفئات الاجتماعية ، فإن فعل التأثير و التأثر بدا واضحا في تغيُّر العادات و التقاليد و تبدلها ، عن طريق التخلي عن الموروثة أو المحافظة عليها أحيانا واكتساب أخرى جديدة . كان ذلك نتيجة تفاعل الأفراد من خلال المؤسسات التربوية و التعليمية و الثقافية التي لها دور مهم ، يظهر فيما تقوم به من رسكلة و تكوين و تعليم أفراد المدينة و حتى تهذيبهم ، لما تملكه من إطارات و أشخاص مؤهلين لذلك وذو كفاءات عالية .

لكن رغم هذا التشعب و التنوع و الثراء ، فإن النسيج الاجتماعي يبدو غير مترابط ، فهناك فتور و انكسار العلاقات الاجتماعية ؛ و يتجلى في عدم التعاون أو الاتحاد حتى لحل أو مناقشة المشاكل التي تهم الجماعة و الفرد معا ، و عدم الاكتراث و اللامبالاة بما يحدث بالمحيط العمراني ، مما يعود سلبا على إنسان المدينة و المحيط العمراني بصفة عامة ، ولا يخدم المدينة النامية .

إن ما حملته الهجرة المتعددة الأسباب إلى المدينة و التي يأتي في مقدمتها طلب العمل ، كان ذو شقين ؛ الشق الأول يعتبر سلبيا و يزيد العبء على المدينة ، يظهر من خلال العادات و التقاليد المصطحبة إلى المدينة ، كتربية الحيوانات الأليفة في الأحياء السكنية و الأعراس البدوية المزعجة ، التي تُقيم المدينة ولا تُقعدها صيفا ، بكل إفرازاتها التي تعمّق الهوة في العلاقات الاجتماعية ، و تساعد على تمزق النسيج الاجتماعي ، بما تسببه من تعاسة و توتر و استياء السكان منها .

بينما يعتبر الشق الثاني مفيدا ، و يتمثل في استفادة المدينة من الخبرات و الكفاءات المهاجرة في شتى المجالات ، التي تمثل نسبة مهمة جدا من المهاجرين ، هذه القوة الفاعلة تساهم في بناء و تنمية المدينة ، خاصة من خلال تكوين و بناء الفرد فيها باعتباره العنصر الأول لها ، في إطار الاحتكاك ، التبادل ، و التفاعل الذي يجري في المحيط العمراني ، بكل الشروط و الظروف الخاصة فيه .

من أهم هذه الظروف الجانب الأمني المقلق ؛ و نقصد به أمن الأشخاص و الممتلكات الذي يعتبر في غاية الأهمية ، فالجرائم (جنح وجنايات) المرتكبة في المحيط العمراني تتزايد من سنة لأخرى ، خاصة الاعتداءات على الأشخاص و نهب وسرقة الممتلكات الخاصة ، التي لا تكاد ساعة تمر إلا و تقع فيها . و يعود معدل الجريمة هذا إلى عدم كفاية في الإمكانيات البشرية و المادية ، لتغطية أمنية فعالة على مستوى المدينة و أحيائها ، و ذلك لتفوقها سكانيا على هذه الإمكانيات .

هذا ما يجعل من المدينة تنمو وهي معاقة من الناحية الأمنية ، المهمة جدا للعيش في سكينة و طمأنينة ، و تعرِّض استدامتها للخطر كمكان للاستقرار و الإنتاج و الابتكار ، جاعلة التوتر ، القلق ، الترقب و التصرف الذاتي للمواطن لحماية نفسه و ممتلكاته ، أهم ميزات المحيط الحضري للمدينة ، فيضيع ذلك الحلم من الآمان و الاستقرار فيها .

خـــلاصة عامـــة :

الإنسان بفطرته التي فطره الله عليها يميل إلى الاجتماع ، لصورته التي خلقه الله عليها و التي لا تصح إلا بالغذاء ، الذي لا يمكن أن يحصل عليه لوحده ، أي لا بد له من التجمع و التفاعل مع أخيه الإنسان ، و يتطلب هذا مكانا و زمانا . كان ذلك المكان هو المدينة التي تستجيب لفطرة الإنسان المدني بطبعه كظاهرة حضرية ، فوصول أي تجمع سكاني إلى التحضر يعني في عصرنا الحالي ، ازدياد عدد السكان الذين يقطنون أو يتمركزون في تجمعات سكانية تدعى المراكز الحضرية المصنفة كمدن ، و بالمعنى الاجتماعي عدد الذين يستفيدون من الفرص و الإمكانيات من وسائل العصر التي تتيحها المدن .

الظاهرة الحضرية برزت و تماشت مع تقدم و تطور الإنسان في شتى المجالات ، فكلما وفر لنفسه الوسائل و الإمكانات التي تسمح له بالتجمع أكثر ، كلما زاد بروز الظاهرة التي سادت العالم في عصرنا الحالي ، و التي يظهر انتشارها المذهل في ازدياد أعداد المدن و تضخمها بالسكان إلى حد الانفجار في أماكن عديدة من العالم ، فاصبح القرن الواحد و العشرين فعلا قرن التحضر و المدن .

لكن للظاهرة جذورها التاريخية و دوافعها و أسبابها التي أدت إلى ما هي عليه الآن ؛ فمنذ 500 ألف سنة كان الإنسان نوعا نادرا على الكرة الأرضية ، و اكتشافه للزراعة حوالي 5000 ق.م الذي يعني توفير الغذاء للتجمع و التكاثر ــ ما لم يكن متاحا في فترة الصيد التي سبقتها بنموها السكاني البطيء و غير المحسوس ــ أعطى للإنسان إمكانية هائلة لإقامة تجمعاته البشرية . فبدأت الظاهرة الحضرية حسب الباحثين في البروز و الانتشار من الشرق الأوسط و المدن الأولى التي عرفها الإنسان و لا زالت آثارها ماثلة إلى اليوم ، كانت في بلاد الرافدين ووادي النيل (حوالي 3500 ق.م) ، و من هناك انتشرت الظاهرة الحضرية نحو شرق البحر المتوسط و غربه و شمال أفريقيا ، أما أوروبا الشمالية فلم تعرف الظاهرة إلا ما بعد الميلاد .

و لأن أساس هذه الظاهرة هو الفرد البشري و تكاثره ، فإن هذه الفترة و إلى غاية عصر النهضة الأوربية ، عرفت إيقاعا سكانيا طبيعيا غير متحكم فيه بولادات مرتفعة و وفيات كذلك ، نتيجة لانتشار الأوبئة و الأمراض و المجاعة و الحروب و لم تكن ظاهرة التحضر بارزة خلالها ، فعدد السكان تطلب زمنا طويلا لكي يتضاعف من بداية التاريخ إلى غاية عصر النهضة . لكن مع ظهور الثورة الصناعية و انتشار آثارها في القرن الثامن عشر ، و ما حملته من التقدم في شتى المجالات خاصة الطب ، أعطى للإنسان الفرص و الإمكانيات ليتكاثر بسرعة فاقت كل التوقعات ، خاصة بأوروبا التي أعطى لها الوسائل التكنولوجية و البشرية للتفوق ، و مع أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين كان عدد سكان العالم قد تضاعف .

لهذا فظاهرة التحضر ما قبل الثورة الصناعية لم تكن ظاهرة للعيان ، و لكنها كانت في أمكنة محدودة ، بسبب ضعف الإنتاج الزراعي و صعوبة توصيله إلى مكان أبعد ، و المدن كانت تتغذى من الريف القريب منها . لكن ظهور الثورة الصناعية و تطور وسائل النقل سمح بإمكانية تمويل المدن من فضاءات واسعة ، و تصريف الإنتاج الصناعي فيها أيضا ؛ ما جعل ظاهرة التحضر تكون سريعة خاصة بالدول المتقدمة كبريطانيا ، ثم انتشرت مع انتشار آثار الثورة الصناعية ، و زيادة الإنتاج الزراعي بأقل مجهود و تحسن طرق المواصلات .

بينما في النصف الثاني من القرن العشرين ، مع استقلال العديد من دول العالم الثالث و انتهاجها النهج الصناعي للحاق بالركب الحضري ، انفجرت ديمغرافيا مما أدى إلى سرعة وتيرة ظاهرة التحضر بالعالم ، فأصبح نصف سكان العالم حضريين في حين كانت نسبتهم لا تذكر في بداية القرن 19 م . هذا يدل على أن الظاهرة كانت سريعة بالنمو الديمغرافي الذي أعطى لها دفعا قويا جدا ، حيث معدل النمو الحضري يعتبر ضعف معدل الزيادة الطبيعية الذي يعني أن المدن تنمو بالهجرة أيضا .

تختلف ظاهرة التحضر في إيقاعها و شكلها بين دول العالم ، حيث في الدول المتقدمة تُسجَّل أعلى نسب التحضر وهي في تزايد مستمر ، و تقل فيها الهجرة الريفية و تحقق استقرارا على المستوى الديمغرافي و الحضري ، و أغلب السكان يقطنون بالمدن خاصة بأمريكا الشمالية (مدن كبرى) ، و تصل إلى حد الانفجار كما في اليابان بسبب الهجرة نحو القطاع الصناعي النامي . أما دول العالم الثالث التي تستحوذ على أكثر من نصف السكان الحضر في العالم ، وهم يمثلون نصف سكانها تقريبا ، فيثير القلق لأنهم ينمون بمعدلات مضاعفة ، بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة والهجرة الريفية وانخفاض الوفيات . رغم ذلك لازالت نسب التحضر لها أقل من الدول المتقدمة (ماعدا دول أمريكا اللاتينية) ، لكنها تتميز عنها بحداثة أعمار سكان مدنها . بينما أمريكا اللاتينية بمدنها الضخمة تسجل أعلى نسب التحضر تعادل تلك التي في الدول المتقدمة .

ظاهرة التحضر التي يعيشها العالم اليوم ، تقودنا للحديث عن المدن المليونية التي يزداد عددها ، و التجمعات السكانية الضخمة كان أسرع و مكانتها في حياة الإنسانية أكبر ، فتضاعف عددها يفوق بكثير نمو سكان العالم ؛ فهذه المدن هي المسيطرة على السكان الحضر عالميا ، و توزعها يعكس توزع السكان الحضر بأوروبا و أمريكا الشمالية و اللاتينية و آسيا . أما الظاهرة التي برزت جليا في عصرنا الحالي ، هي هيمنة المدن الضخمة جدا (أكثر من 10 ملايين نسمة) ، فهي أكثر المشاهد الدرامية للنمو الحضري بالعالم ، فحجمها يشكل رهان بالنسبة لها لتواجد معظمها في العالم الثالث ، كمكسيكو ، بومباي ، كلكتا ، ريو دوجانيرو ، و القاهرة ... ، التي تثير مخاوف على كل المستويات البيئية و الاجتماعية و الإنسانية ، لصعوبة تسيير مثل هذه الكتل العمرانية المتضخمة ، و ما يزيد الطين بلة أن أغلب هذه المدن تقع على الواجهات المائية ، لما للموقع من تأثيرات سلبية على البيئة المائية .

الظاهرة الحضرية في الوطن العربي قديمة قدم التاريخ ، و لكنها برزت أكثر مع النصف الثاني للقرن العشرين ، فهي تسجل أعلى النسب خاصة بالدول البترولية ، بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة و النزوح الريفي ، و كذلك التوجه الصناعي و نمو قطاع الخدمات أكثر . و لقد كانت بوتيرة سريعة جدا خاصة مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحالي ، بنسبة متوسطة أعلى من دول العالم الثالث و لكنها متباينة من دولة لأخرى ، و تتم بمعدل نمو حضري يفوق الزيادة الطبيعية في كل الدول ما عدا الكويت ، خاصة تلك التي تأخرت عن الظاهرة كموريتانيا ، عمان ، اليمن و الأردن . كما يلاحظ سيطرة المدن المليونية و عواصم هذه الدول على معظم سكانها الحضر و تضخمها أيضا ، مما أفرز العديد من المشاكل خاصة الاجتماعية و البيئية .

على غرار هذه البلدان ، تعيش الجزائر وقع الظاهرة بسكان حضريين يفوق عددهم نصف مجموع سكانها ، و تعاني من اختلال توازن توزعهم على مجالها الفيزيائي ؛ فالكثافة السكانية ترتفع بالشريط الساحلي و تقل بكثير عنها في الهضاب العليا و الجنوب ، و معظم السكان الحضر يتمركزون خاصة بالمدن الكبرى .

لكن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم و الصدفة ، فلها تاريخ طويل يمتد إلى الاجتياح الروماني للمنطقة الذي أسس العديد من المستوطنات على مختلف مناطق المجال الجزائري ، كما أضيفت أخرى في الداخل خاصة مع الفتوحات الإسلامية كمرحلة تأسيسية ، غير أن الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر بشبكة حضرية مستقرة لعبت فيها المدينة دورها الإقليمي و الإداري . و مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر انخفض عدد سكان المدن بسبب القتل الممارس من طرفه ضد الأهالي ، لكن ابتداءا من 1910 هاجر الكثير من الجزائريين من الأرياف نحو المراكز الحضرية أو إلى فرنسا ، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية ، و تدعمت أكثر خلال الثورة التحريرية مع التهجير الإجباري و تدمير القرى من المستعمر الفرنسي .

بانتهاج الجزائر لسياسة التصنيع بعد الاستقلال و فشلها في تسيير القطاع الزراعي ، أدى إلى رفع نسبة التحضر بشكل ملحوظ ، و ذلك نتيجة النزوح الريفي الكبير و الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان . فنمت المدن بمعدلات مضاعفة للزيادة الطبيعية ، و استمر هذا الوضع بعد التسعينيات إلى اليوم مع التوجه نحو قطاع الخدمات ، لتتجاوز نسبة التحضر النصف مع نهاية القرن العشرين . هذه الظاهرة التي تبدو معالمها واضحة ، مع زيادة الوحدات الحضرية الكبرى المسيطرة على نسبة عظمى من السكان الحضر ، لتوفرها على أرقى الخدمات و تليها تلك المجاورة للمدن الكبرى ، ثم تجمعات حضرية ذات إشعاع محلي . و كذلك من خلال التوجه نحو التجمع و تناقص عدد السكان المبعثرين خاصة بعد الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي .

كان أهم ما نتج عن هذه الظاهرة المتعددة الأسباب بصفة عامة ، هو الآثار السلبية البالغة الأهمية و الخطيرة في آن واحد على مستوى المجال الفيزيائي الجزائري ؛ ففي

الشريط الساحلي قَضَت المدن الكبرى ــ التي تستحوذ على معظم السكان الحضرــ على أخصب الأراضي الزراعية ، كما تعاني من مشاكل عديدة خاصة التلوث البيئي . أما المناطق الداخلية فتعاني من الضغط على مدن مقرات الإدارة (الولايات) ، و اختلال مجالاتها الولائية لأنها تــفــتــقــر للهياكل القاعدية والخدماتية لتنميتها و استقرار سكانها . بينما على مستوى الجنوب فإنه يشهد الظاهرة بمعدلات مرتفعة و تعمير أخل بالتوازن الايكولوجي بمدن الواحات و يعرض استدامتها للخطر .

لكي يكتمل مفهوم النمو الحضري ، أخذنا المدينة من الناحية العمرانية بالعودة إلى تاريخ المدينة و الإنسان ، فحسب الباحثين أن القرية كانت اسبق ميلادا من المدينة ؛ فمع اكتشاف الإنسان للزراعة انتقل من كهفه الطبيعي إلى الكوخ الملائم لمقياسه و طبيعته الإنسانية ، و ربما شكل تجمعات سكانية صغيرة كقرى . لكن التحضر استلزم تنظيما اجتماعيا و تسييرا مؤسساتيا ، وكذا تَجَمُع الأفراد تطلب تحقيق الفائض الغذائي ، و التخصص و تنوع الجسم الاجتماعي . كل هذه العوامل كانت مع ميلاد المدينة ككينونة فيزيوسوسيولوجية تحوي بشرا متعددين ، و فرصا أكثر للتبادل و التفاعل ، و شيئا فشيئا تطورت و تجلت كآلة لتضخيم التفاعلات و الاتصالات و جعلها أكثر تنوعا .

مرت المدينة في تطورها بعدة محطات و في كل مرة كانت صورة لعصرها ، فقد مرت من المدينة القلعة المتروبولية بأكثر تنظيم في حضارة بلاد الرافدين ، و مدينة لخدمة الحكم والأشخاص على طول وادي النيل التي ذهبت بذهابهم ، إلى المدينة اليونانية النموذجية (مصدر الهام لمدن اليوم) ، المعبرة بحق عن التسيير الجماعي لحياة العامة و التخطيط و التنظيم الجيدين في اندماج مع الطبيعة ، التي تستلهم منها المدن الرومانية فيما بعد المخطط الهيبودامي ، بتنظيم أكثر و اكتشاف تقنيات جديدة تخدم المدن أفضل .

أما في القرون الوسطى تجلت المدينة التجارية و التبادل بكثرة عددها لا تضخمها ، التي تميزت بنسيجها العمراني العشوائي المتراص و تعقيد تركيبتها ، و تكدس السكان بها نظرا للهجرة الريفية الكبيرة خاصة بأوروبا . استمر ذلك إلى غاية ظهور الثورة الصناعية التي قلبت كل الموازين ، و أنتجت مدينة ليبرالية غير آبهة بالإنسان و اعتباره كــآلــة و مستهلك ، تعيش وضع إنساني بمحيط عمراني غير مقبول صحيا ، بظهور أوبــئة و أمراض التي انعكست على الجميع ، مع عدم قدرة تلك النواة القروسطية بأن تكون مركزا للجسم الجديد .

أمام هذا الوضع ظهرت المدينة ما بعد الليبرالية بمبادئها التي لا زالت تأثيراتها إلى اليوم ، و المبنية على أساس تدخل الدولة في التنظيم العمراني كأشغال هوصمان الشهيرة في باريس ، لخلق محيط عمراني ملائم لعيش الإنسان و استيعاب متطــلباته و حسب رغباته . إلاّ أن لها بعض السلبيات التي حاولت المدينة الحديثة إيجاد حلول لها بالبحث عن نماذج نظرية للمدينة ، التي تحققت منها أفكار و رفضت أخرى . لنصل اليوم إلى صورة المدينة المعاصرة ، التي تبدو كخليط من لما بعد الليبرالية و الحديثة ، و تعتمد على المقاربة العلمية

لحل مشاكل الوسط المبني ، لكن المفارقة تظهر خاصة في مدن العالم الثالث ، حيث نجد فيها نسبة من السكان يستفيدون من خدماتها و الجزء الآخر يعيش بها و ينتظم بوسائله الخاصة في مناطق مهمشة .

نظرا للتضخم السكاني لمدن اليوم و المشاكل التي يعيشها المحيط العمراني المتدهور بها ، فإننا نشك بمفهومها الإنساني الذي وجدت من أجله كأداة للمعيشة الطيبة ، و تعايش الإنسان مع أخيه الإنسان لتلبية احتياجاته الفيزيائية و الروحية ، باعتباره العنصر و الدعامة التي تقوم عليه و لأجله . فإذا غيب و هُمّش هذا العنصر و لم يجعل في قلب كل تنمية أو تطوير لها ، فهي للهجران أقرب ، و تفقد معناها و مفهومها كرمز للحياة الجماعية ، و تبقى كتجمعات سكانية كبيرة و تكدس لهم .

المدينة كنسق مفتوح لها علاقات جد وطيدة تربطها بمحيطها القريب و البعيد ، إن لم تؤخذ بعين الاعتبار في الخطط التنموية الشاملة لإقليمها ، و حدث اهتمام بمناطق دون أخرى ، اختل توازن الإقليم الذي تشرف و تؤثر عليه المدينة و عاد بالضغط عليها ، كجزء أو عنصر من نسق عمراني واحد ، وانعكس سلبا على محيطها العمراني كبيئة مصطنعة في وسط طبيعي فوق أرضية ، ببنيته المرئية و المخفية و بأبعاده المتعددة يشكل محيطا تتفاعل فيه مجموعة بشرية ، و كل فعل يؤثر فيه يعود على الكل بتأثيرات مختلفة نظرا لتركيبته المعقدة و الشديدة التداخل و الترابط . فالمجتمع السليم صحيا و بيئيا ، يكون سليما اجتماعيا و اقتصاديا ، و العكس بالعكس صحيح ، فالمحيط العمراني الذي يعاني اليوم خاصة من التلوث انعكس سلبا على صحة الإنسان و حياته ككل .

من هنا يتبين لنا أن الإنسان هو محور هذا المحيط الذي لا يمكن تجزئته عند معالجته ، و لا بد له من نظرة شاملة باعتباره كجسم كائن حي ، إذا اشتكى منه عنصر تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى ، و عليه فهو غير مستقل عما يحيط به و كل الحلول الترقيعية لمشاكله لا تؤدي إلى نتائج طيبة . لهذا جاءت التنمية المستديمة كرد فعل على تدهور النسق الايكولوجي العالمي ، لإنقاذه من تصرفات الإنسان و نشاطاته المدمرة ، من أجل الأجيال الحاضرة و المستقبلية ، و تخص مدن الجنوب باعتبارها أكثر المدن معاناة ، و ذلك بهدف تنميتها تنمية مستديمة إيقاعية أساسها الحفاظ على الهواء و الأرض و الماء . و في اعتقادنا أن المدينة المستديمة تلك التي تحقق أكبر قدر من الإنصاف و العدالة و النظافة و مشاركة الجميع في التسيير ، و لا بد أن تبنى على التنظيم و التخطيط و عدم تركها للعشوائية و الفوضى ، و إلاّ ستنمو بإعاقات لا تخدم الإنسان و الطبيعة معا و يصبح المحيط العمراني لها كمكان غير مستديم لعيش و تفاعل البشر .

بحثنا الذي يخص دراسة حالة مدينة باتنـــة ، في مجمله يدور حول اكتشاف أثر نموها الحضري ببعديه العمراني و السكاني على محيطها العمراني ، بأبعاده المختلفة المجالية الفيزيائية والاقتصادية-الاجتماعية ، وإلى أيّ مدى يصل هذا التأثير في مختلف الجوانب و المستويات في مدينة باتنة كحالة من حالات مدن العالم ، لها خصوصياتها

بموقعها الجغرافي و الإداري و الاقتصادي و الاجتماعي ...الخ.. كمدينة لمقر ولاية جزائرية ، تشرف إداريا على إقليم ولائي تتوسطه و يشكل وحدة من المجال الفيزيائي الجزائري . و الذي يعاني من اختلال توازنه وظيفيا ؛ حيث تظهر مدينة باتنة الرأس المتضخم على مستواه و تخدم مجالا واسعا ، إضافة إلى أنه خامس مجال على المستوى الوطني سكانا بنمو مرتفع و اختلال في توزع سكانه ، و يرجع كل هذا إلى العوامل الطبيعية و عدم التوازن في التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي على مستواه بتركز الخدمات على مستوى مقره الإداري (مدينة باتنة) .

المدينة التي لم تكن سوى قلعة عسكرية عام 1844 ، ذات أهداف عسكرية تخدم المستعمرين و شيئا فشيئا أصبحت مدينة ذات أهمية إدارية نظرا للتجهيزات التي تتوفر عليها آنذاك و ازداد عدد سكانها خاصة خلال الثورة التحريرية ، و رغم ذلك فإن هذه المرحلة تبدو و كأنها تأسيسية لها . لكن بعد الاستقلال تصبح المدينة ذات أهمية وطنية نظرا لموقعها الاستراتيجي ، و دورها الإداري الذي تلعبه على مستوى الإقليم ، فحظيت بعدة تجهيزات هامة ، جعلت من نموها العمراني و السكاني يشهد ديناميكية سريعة ، ليعرف انفجارا بعد ذلك ، و يصل بها إلى غاية تشبع نسيجها العمراني . الذي يدفعها الآن للنمو رأسيا و الاتجاه الأفقي نحو الالتحام بالمدن المتاخمة لها ، نظرا للعوائق الطبيعية في اتجاهات أخرى . و نتج هذا النمو بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة لسكانها بالإضافة إلى الهجرة و خاصة الريفية .

هذا النمو الحضري و الديناميكية تولدت عنه آثار على المحيط العمراني للمدينة بأبعاده المختلفة ، و كان الأثر البالغ ذلك الناتج في البعد المجالي-الفيزيائي ، و منه تتولد مشاكل لا حصر لها ؛ فالاستهلاك غير العقلاني للمجال الحضري دون احترام أو مراعاة خطوط الطبيعية و بشراسة ، تولد عنه تعرض المدينة للمياه الجارفة ، استنفاذ الاحتياطات العقارية و المضاربة في العقار ، مما يعرقل و يعطل المشاريع التنموية للمدينة . و نظرا للحجم الكبير للنمو و توسع المدينة أدى إلى خلخلة مركز المدينة شكلا و وظيفية بحيث لم يعد يستوعب الأنشطة الحضرية ، و كذلك التركز (الكثافة العالية) الشديدة للسكان على مستوى الأحياء الأخرى مع تراص نسيجها العمراني ، يصعب من خدمة هذه الأحياء و يتولد عنه مشاكل اجتماعية أخرى .

و لقد أتى هذا التوسع العمراني على الأخضر و اليابس ؛ فتراص النسيج في معظمه لم يترك مساحات مفتوحة أو حرة خاصة الخضراء أو للعب الأطفال ، و معظم الأحياء تعاني من ذلك . بالإضافة إلى عجز في تهيئة و إيصال بعض الأحياء بالشبكات الرئيسية ، لعفويتها و عدم احترام القوانين المنظمة للعمران ، بغض النظر عن غياب وظيفة الترفيه و التسلية عن المدينة ، ففضاءاتها تكاد تنعدم نظرا للعجز في مراقبة و تسيير النسيج العمراني.

النمو الحضري كذلك أدى إلى ضغط كبير على المؤسسات الخدماتية ، إلى حد العجز عن تلبية طلبات و احتياجات السكان ، كعدم الكفاية في الماء الصالح للشرب كعنصر مهم جدا لتطور مستديم للمدينة ، و ضغوطات على مستوى قطاع الصحة و التربية و التعليم ،

بعجزها على تقديم الخدمة على أحسن ما يكون نظرا لعدم كفاية فضاءاتها فيزيائيا ، مما يولد ضغط على طاقاتها البشرية . أما عن السكن إن لم نقل الإيواء فيبدو الضغط و العجز أكبر، للتفاوت الكبير بين الحضيرة السكنية و النمو السكاني ، و الفرق الشاسع بين الطلب و العرض ؛ مما أدى إلى ارتفاع معدل شغل المساكن و الاكتظاظ بها الذي أفرز مشاكل أخرى . أما عن المحيط العمراني في بعده البيئي فحدّث و لا حرج ، لأن عجز التحكم في الملوثات الحضرية سواء الصلبة أو السائلة و الصناعية أيضا ، بالإضافة إلى لامبالاة المواطن ، أنتج محيطا غير صحي و ينبئ بالخطر الأكيد سواء المحيط السكني أو الطبيعي المجاور الذي قد يعود بالسلب على المدينة برمتها .

أما من الناحية الاقتصادية فالمحيط العمراني يعاني من تشبع و سيطرة قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة ، و عجزه على تلبية الطلبات في حِينها نظرا للتزاحم عليها ، فبدل أن يخدم هذا النمو الحضري المدينة من الناحية الاقتصادية ، باعتبار زيادة الأفراد يزيد النشاط و الاستهلاك معا و يكون العائد أفضل . إلاّ أنه ولّد بطالة بنسبة معتبرة تسبب في تخفيض الأجور ، و تساهم في ظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، التي لا تفيد المدينة (المحيط العمراني) في شيء ، بل تزيد عليها أعباءًا أخرى بيئية و مشاكل اجتماعية أخرى .

بينما من الناحية الاجتماعية ، فإن النمو الحضري أثرى المجتمع الحضري بمختلف ثقافات المجموعات البشرية المتنوعة ، و أدى إلى تبدل و تغير عاداته وتقاليده خلال التبادلات و التفاعلات الحاصلة في المحيط العمراني ، بحكم الاحتكاك لترابط المصالح والوظائف الحضرية ، عن طريق عمليتي التأثير والتأثر . إلاّ أن نسيجه الاجتماعي يبدو غير مترابط نظرا لفتور العلاقات الاجتماعية فيه ، و لامبالاة أفراده بما يجري حولهم حتى في أحيائهم التي يسكنون فيها ، فما بالك في المدينة بكاملها ، و هذا لا يخدم المحيط العمراني لا من بعيد ولا من قريب . يضاف إليها الآثار السلبية للهجرة الريفية بدوافعها المختلفة بما حملته من عادات و تقاليد الريف ، دون تمييع أو غربلة ، التي لا تتوافق و المدينة(الحضر) بل زادت من التفرق و التمزق الاجتماعي ، لما تولّده من قلق و توتر دائمين لدى السكان ، رغم استفادة المدينة من الخبرات و الكفاءات التي تحملها أيضا.

و أخيرا ما يعانيه المحيط العمراني في هذا البعد هو معضلة اللاأمن ، التي تجعل من المدينة تنمو و تتطور و هي معاقة في هذا الجانب المهم جدا ، الذي يؤرق ساكن المدينة خوفا على حياته و ممتلكاته . و يعود هذا إلى عجز الإمكانات البشرية و المادية للسيطرة على الوضع الأمني في هذا المحيط ، المتّسم بالتراص في معظم أحيائه و توسعه الكبير الذي لا يوافق تلك الإمكانيات الموفرة . و عدم الشعور بالأمن الفيزيائي ينعكس سلبا على نفسية فرد المدينة ، ويضع استدامتها على المحك في هذا الجانب الذي يتوقف عليه السير الحسن للمجالات الأخرى .

التوصيات لأجـــل مدينـــة مستديمـــة :

تخص التوصيات التالية مدينة باتنة (محل الدراسة) كمدينة-مقر ولاية ، التي يمكن أن تساهم أو تكون أرضية لطريق استدامة المدينة من عدة نواح وتحقيق محيط عمراني مقبول للعيش و النشاط الإنساني في اطار من التنظيم و التخطيط و الشمولية :

1- الاهتمام بالتنمية و تشجيع الاستثمار المحليين : يبدو بوضوح من خلال المؤشرات تأخر ولاية باتنة في التنمية نسبة لولايات لأخرى ، هذا الاختلال في التوازن سيولد ضغطا على مناطق دون أخرى ، و يتسبب في الهجرة نحو مدن كبرى أو ولايات دون أخرى ، لذا وجب الاهتمام بالولايات المتخلفة ، و إرساء قواعد التنمية فيها بتشجيع الاستثمار العام و الخاص (تهيئة و منح امتيازات) للإقبال عليها و إلحاقها بركب التنمية .

2- الاهتمام بالريف الباتني : مصدر الطاقات البشرية الهامة ، و قاعدة الأمن الغذائي ، بإنشاء الهياكل القاعدية و توفير الخدمات الضرورية لتنميته و استدامته . لأنه بمعاناته الآن سيستمر النزوح الريفي إلى مدينة باتنة ، الذي يعني هجرة القطاعي الزراعة و الرعي ، و التوجه إلى اقتصاد الاستهلاك الذي يزيد من ارتفاع فاتورة الغذاء الخارجية .

3- تخطيط شامل و تسيير محلي : يأخذ في عين الاعتبار مدينة باتنة و ريفها كعنصرين من نسق عمراني محلي ، بدون تلك النظرة التجزيئية ، لأنهما مرتبطين أشد الارتباط لا يمكن الفصل بينهما ، و كل تأثير على أحدهما يتأثر الآخر . لذا يجب تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في التخطيط الاجتماعي الاقتصادي والشامل لمناطق المجال الولائي الباتني ، فعدم التوازن هو المتسبب في الهجرة و تضخم مناطق على حساب أخرى؛ كتركز السكان بمدينة باتنة التي تعاني من مشاكل عديدة ، لكن التسيير يكون محليا لقربه من الميدان ، فالتخطيط الشامل يحقق التوازن العام و التسيير المحلي يكون اليد التي تنفذه على أرض الواقع .

4-إعداد المؤشرات الحضرية : التخطيط السليم في نظرنا هو الذي يقوم على توفر كامل للمعطيات والإحصائيات ، لإعداد المؤشرات اللازمة له ، باعتبارها المحددة لأهداف التخطيط في مختلف المجالات و تسمح بالرقابة المستمرة للمحيط العمراني لمدينة باتنة ، و تعطي نظرة و رؤية واضحة عنه ؛ فبدونها فإن كل عملية تخطيطية ستكون مبهمة الهدف و المعالم ، و كأنها عملية ترقيعية لا تعالج المشاكل من مصادرها ولا تؤدي إلى نتائج طيبة.

5- جهاز كفء قار و مستقـــر واسع الصلاحيات : هذا الجهاز يتكون من اختصاصيين من مختلف القطاعات تحت قيادة مخطط حضري ، يقوم بمهمة رقابة فعالة و كافية و مستمرة للمحيط العمراني ، أثناء تنفيذ كل عملية بناء أو تهيئة على أرض المدينة . مهما كلف هذا الجهاز من أموال و وسائل مادية و بشرية ، فإنه السبيل الأمثل لتحقيق محيط عمراني مخطط و منظم بعيد عن العشوائية و الفوضى ، أفضل من عمليات التدخل بعد البناء و التعمير . التي تكلف أكثر بكثير مما سيصرف على هذا الجهاز ، الذي سنربح معه المال و الوقت و أشياء إيجابية كثيرة للمحيط العمراني للمدينة .

6- تفعيل الحركة الجمعوية بالمحيط العمراني : رغم قلة لجان أو جمعيات الأحياء إلا أن تلك الموجودة على مستوى مدينة باتنة في اغلبها غير فعالة ، و اعتقد لعدم اهتمام السلطات المحلية بها ، بالرغم من أنها القناة السليمة و الأقرب للوصول إلى مشاكل الأحياء ، التي تعتبر الخلايا و الوحدات الأولى المكونة للمحيط العمراني بكل أبعاده . لذلك نظن أن تفعيلها و تشجيع إيجادها و الاهتمام بها بإنشاء مكتب خاص مكلف بالحوار مع ممثليها ، لمناقشة مشاكل و طموحات سكان أحيائهم ، هي السبيل الأمثل لإنجاح عملية تسيير الأحياء ، فبدون مشاركة المواطنين و تضامنهم عن طريق لجانهم لحل مشاكلهم أو حتى لإقناعهم بخطة ما (لا يمكن إيجاد محيط عمراني نظيف و مقبول للعيش مثلا بدون تعاون الطرفين سكانا وسلطة محلية) .

7- التنسيق بين البلديات المتجاورة : التنسيق أمر ضروري لمثل حالة الدراسة (مدينة باتنة) و ترك الحبل على الغالب لا يجدي نفعا ، لأن المحيط العمراني عندما يتجاوز الحدود الإدارية لمدينة باتنة ما و يصبح ملتحما مع مدينة تازولت المتاخمة أو غيرها ، سيولد مشاكل متعددة من جراء الإهمال وعدم التنسيق بين هذه المدن أو البلديات ، لإشراف أحسن و أفضل على المحيط العمراني الناتج عند الالتحام .

8- التنسيق بين مختلف القطاعات و الأجهزة الإدارية : التنسيق الإداري في نطاق ولاية أو مدينة باتنة مهم جدا ؛ للوصول إلى نتائج أفضل و عدم الوقوع في تناقضات بينها ، فكل جهاز يعمل لوحده بدون مراعاة الأخرى لا يمكن التوصل معه إلى نتائج مرضية . و كثيرا ما يحدث هذا في الميدان و يسبب خسائر كان من الممكن تفاديها لو كان هناك جهاز تنسيقي(التوصية 5) ، يتكون من مختلف القطاعات الفاعلة في المحيط الحضري و يعمل بطريقة فعالة .

9-حل مشكل العقار تماما : ملكية الأرض لخواص بعقود أو بدونها (عرفية) في مدينة باتنة ، جعل من العقار الحضري حجر عثرة أمام المشاريع التنموية ، باعتباره أحد المداخل (INPUTS) الثلاثة للتنمية المستديمة ، ولذلك وجب تثبيت الملكية بالتعاون مع الملاكين لتتضح الأمور ، وتستغل القوانين المعمول بها فيما بعد (مثل قانون نزع الملكية للمصلحة العامة) ، لكن شرط دخول الدولة مع الخواص كشريك و متنافس في البيع و الشراء للعقار (الأرض) .

10- توفر الإرادة السياسية : بدون توفر هذه الإرادة لدى السلطات المحلية صاحبة القرار ، لحل مشاكل المحيط العمراني للمدينة ، تصبح التوصيات السابقة ليس لها معنى و بدون فعالية ، و ستظل المدينة حالة الدراسة تنمو سكانيا و عمرانيا و هي معاقة من عدة جوانب . منعكسا ذلك سلبا على ساكنها قوامها و عنصرها الأول ، أي تفقد معناها كمدينة مستديمة مشتق اسمها من رقة الحضارة ، و تبقى في اعتقادنا لغزا حقيقيا كتجمع سكاني كبير يجمع بين المدنية و الريف ، التي يمكن تسميتها **ريـديـنـة** .

الـــمـــراجـــع : Bibliographie

المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم عبد العال ، البيئة والعمارة ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 1985 .
- ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة (ج 2)، موفم للنشر ، الرغاية – الجزائر العاصمة ، 1991 .
- أبوعيّاش عبد الإلـــه ، القطب اسحق يعقوب ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980 .
- الأشعب خالص ، المدينة العربية " التطور ، الوظائف ، البنية والتخطيط "، كلية الآداب ، بغداد ، 1965.
- التجاني بشير ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر العاصمة ، OPU ، 2000.
- العدوي محمد صادق ، النظم الهندسية للتغذية و المياه و الصرف الصحي ، دار الراتب الجامعية بيروت ، 1985 .
- أناتولي ريمشا ، تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة ، موسكو ، 1977 .
- بوجو جارني جاكلين (ترجمة حلمي عبد القادر) ، الجغرافية الحضرية ، OPU ، الجزائر العاصمة ، 1989 .
- جلبي علي عبد الرزاق ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1983 .
- حبيب وحيد حلمي ، تخطيط المدن الجديدة ، دار ومكتبة المهندسين ، العباسية-القاهرة ، 1991.
- حيدر عباس ، تخطيط المدن والقرى ، دار ومكتبة المهندسين، القاهرة ، 1994 .
- خطاب سعيد علي ، المناطق المتخلفة عمرانيا و تطويرها " الإسكان العشوائي" ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993 .
- رشوان حسين ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 .
- شوقي عبد المنعم ، مجتمع المدينة " الاجتماع الحضري" دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1981 .
- طراف عامر محمود ، أخطار البيئة و النظام الدولي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1998 .
- عتريسي نايف ، قواعد تخطيط المدن ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، 1987 .

المراجع باللغة الأجنبية :

- ANTOINE (B.), Villes et croissance; théories, modèles, perspectives, Paris,1999.
- AUPHAN (E.), REGRAIN (R.), L'eau et la ville, CTHS, Paris, 1999.
- BASTIE (J.), DEZERT(B.), La ville, Masson, Paris, 1989.
- BENEVELO (L.), L'histoire de La ville, Parenthèse, Marseille, 1994.
- BENYOUCEF (B.), Analyse urbaine ; Elément de méthodologie, OPU, Alger, 1999.
- BRIAN (M.J.), Planification urbaine et régionale, Dunod, Paris, 1977.
- CASTELLO (V.F.), Urbanization in Midle East, Combridge University press, New York, London, 1977.
- CHALINE (C.), Les villes du monde Arabe, Masson, Paris, 1989.
- CHOAY (F.), MERLIN (P.), Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, 1987.

- CLAUDE (L.), La métropolisation, croissance diversité, Fractures, Paris, 1999.
- CLAVAL (P.), La logique des villes, Litec, Paris, 1981.
- COTE (M.), L'Algérie ou l'espace retournés, Média-Plus, Constantine, 1993.
- DANSAN (F.M.), Advances in environmental remote sensing, Wiley, New York, 1995.
- DELFANE (CH.), PELLETIER (J.), Villes et urbanisme dans le monde, Masson, Paris, 1994.
- DEMAIN L'ALGERIE, Les dossiers de maîtrise de la croissance des villes, Ministère de l'aménagement du territoire et de l'équipement, OPU, Alger, 1998.
- DOUADIEN (P.), Compagnes urbaines, Acted sud/ ENSP, Paris, 1998.
- DRISS (N.), La ville mouvementée, espace publique, centralité, mémoire urbaine à Alger, L'Harmattan, Paris, 2001.
- ELKADI (G.), SIDI BOUMEDIENE (R.), SIGNOLES (P.), L'urbain dans le monde Arabe, CNRS, Paris, 1999.
- EMIL(T.C), Environmental protection, MC Graw Hill, New York, 1979.
- FRONTIER (S.), Les écosystème, PUF, Paris, 1999.
- GODARD (F.),PUMAIN (D.), Données urbaines, Anthropos-écomica, Paris, 1996.
- GUERIN-PACE (F.), Deux siècles de la croissance urbaine, Anthropos, Paris, 1993.
- HILLEL (D.), soil and water, Academic press, New York, 1971.
- JEGOUZO (Y.), SANSON (C.), Le guide de l'environnement, Le Moniteur, Paris, 1990.
- LABORDE (P.), Les espaces urbains dans le monde, Nathan, Paris, 1994.
- LASSONDE (L.), Les défis de la démographie ; quelle qualité de vie pour le XXI eme siècle, Découverte, Paris, 1996.
- LEFBVRE (H.) , Du rural à l'urbain, , Anthropos, Paris, 1970.
- LEFEBRE (H.), La révolution Urbaine, Gallimard, Paris, 1970.
- LYNCH (K.), L'image de la cité, Dunod, Paris, 1998.
- MAROUF (N.), La relation ville compagne ; OPU, Alger, 1981.
- MORICONIE (F.), L'urbanisation du monde depuis 1950, Anthropos, Paris, 1993.
- MUMFORD (L.), La cité à travers l'histoire, Seuil, Paris, 1964.
- MUTH (R.F.), Urban economic problems, Copyritght, New York, 1975.
- PAQUOT(TH.), Le monde des villes ; panorama urbain de la planète, Complex, Paris, 1996.
- PARFAIT (F.), Qui fait la ville, technique et documentation, Paris, 1978.
- PERRIN (J.C), Le développement régional, PUF COLL, SUP, Paris, 1975.
- PHILLIPE (W.), Quelle modernisation des services publics ?, La découverte, Paris, 1997.
- RAGON (M.), L'homme et les villes, Abin Michel, Paris, 1975.
- RAHMANI (C.), La croissance urbaine en Algérie ; Coût de l'urbanisation et politique foncière, OPU, Alger, 1982.
- RAYMOND (A.), Grandes villes Arabes à l'époque Ottomane, Sindibad, Paris, 1985.
- RAYMOND (H.), CAUVIN (C.), KLEIN SCHMAGER (R.), L'espace géographique des villes, Anthropos, Paris, 1998.

- ROGERS (R.), Des villes pour petite Planète, Le Moniteur, Paris, 1999.
- ROUSSI (L.), Population et société au Maghreb, Réunies, Tunis, 1983.
- SAIDOUNI (M.), Eléments d'introduction à l'urbanisme ; histoire, méthodologie réglementation, Casbah édition, Alger, 2000.
- SOUVEZ (M.), la ville et l'enjeu du Développement durable, La documentation Française, Paris, 2001.
- VALLIN (J.), La population mondiale, Découverte, Paris, 1995.
- VIGOUROUX (R.), VADAKARN (J.L.), TXIGOUROUS (S.), quelle est la ville ? , Gresset et Fasquelle, Paris, 1995.
- YOUNG (M.), WILLMOT (P.), Le village dans la ville, centre de création industrielle, G. Georges ponpidou, Paris, 1983.

الـــمـــذكـــرات :

* ابن الشيخ الحسين (م.ف.) ، البيئة الحضرية في مدن الواحات وأثر الزحف العمراني على توازنها الايكولوجي (مذكرة دكتوراه) ، جامعة قسنطينة ، 2001 .

* الذيب (ب.) ، أثر الخلل الاجتماعي على المحيط العمراني (دراسة حالة بسكرة و باتنة)، مذكرة دكتوراه ، جامعة قسنطينة ، 2001 .

- FARHI (A.), Villes nouvelles et villes d'équilibre, Cas de Biskra et Batna,(Thèse de doctorat), U. Constantine, 2001.
- GUERRCHOUCHE (Z.), La croissance urbaine et l'environnement d'une ville Oasienne, Cas de Biskra (Mémoire de Magistère), U. Constantine, 2001.

المجلات و الدوريات :

* فرحي عبد الله ؛ العمران المستقبلي والبعد الإنساني ؛ "**بريد المعرفة العلمية و التقنية**(جامعة بسكرة)"، العدد رقم 02 ، جوان 2002 .

* بوجمعة خلف الله ؛ المدينة الجزائرية والبحث عن الهوية ، "**بريد المعرفة العلمية و التقنية**(جامعة بسكرة)" ، العدد رقم 04 ، جوان 2003 .

* ابن الشيخ الحسين محمد فاضل ؛ ملوثات البيئة الحضرية والصحة، "**بريد المعرفة العلمية و التقنية**(جامعة بسكرة)" ، العدد رقم 04 ، جوان 2003 .

* الحفار محمد سعيد ؛ المدينة : وعنصرها الأول هو الإنسان ؛ "**المدينة العربية**" ، الكويت ، العدد 95 مارس / أبريل 2000 .

* ابن الشيخ الحسين محمد فاضل ؛ طرق التعمير وأثرها في البيئة الحضرية في مدن الواحات؛ "**المدينة العربية**" ، الكويت ، العدد 97 يـــوليو/ أغسطس 2000 .

* توبفر كلاوس ؛ علاقة الصحة والبيئة بالنمو الاقتصادي ؛ "**المدينة العربية**" ، الكويت ، العدد 99 نـــوفمبر/ ديسمبر 2000 .

* الذيب بلقاسم؛ أثر السلوك الاجتماعي في المجال العمراني بمدن الواحات ؛ "**المدينة العربية**"، الكويت ، العدد 100 يـــناير / فـــبراير 2001 .

* محمد مروان مراد ؛ توسع سكاني واختلال في التوازن البيئي ؛ "**المدينة العربية**" ، الكويت، العدد 100 يـــناير / فـــبراير 2001 .

* غسان السمان ؛ منظمة المدن العربية : تحرك فاعل على طريق التنمية الحضرية المستديمة ؛؛ "**المدينة العربية**" ، الكويت ، العدد 102 مـــايو / يـــوليـــو 2001 .
* هشام طالب؛ إدارة الدولة والمدن والبلديات؛ "**المدينة العربية**"، الكويت، العدد111 نوفمبر/ديسمبر2002.
* محمد مروان مراد ؛ خطة لوقف هجرة أبناء الريف إلى القاهرة و18 مليون يزدحمون في أكبر عاصمة عربية ؛ "**المدينة العربية**" ، الكويت ، العدد 112 يـــناير / فـــبراير 2003 .
* عادل عوض ؛ تطبيق الخوارزميات الجينية في التخطيط الحضري البيئي الذكي ؛ "**المدينة العربية**" ، الكويت ، العدد 112 يـــناير / فـــبراير 2003 .

* OULED-HENIA (N.); L'avenir des villes de désert; " **Les Cahiers de l'EPAU**"(Patrimoine), N° 5/6 Octobre 1996.
* FARHATA (L.); Mécanisme et enjeux de gestion urbaine; " **Les Cahiers de l'EPAU**" (Habitat), N° 7/8 Octobre 1998.
* BENSMAIL (S.), BOUGHABA (S.), Ville. Société politique et édiologie, une nouvelle monumentalité en Algérie; " **Les Cahiers de l'EPAU**"(Alger), N° 9/10 Octobre 2001.

* PAQUOT (TH.);Une ville solidaire,"**Urbanisme**",(Paris), N° 286 Janvier / Février 1996.
* PEISSEL (G.); Liberté, Sécurité, Urbanité; "**Urbanisme**" ,(Paris), N° 286 Janvier / Février 1996.
* CLAVEL (M.); La ville comme œuvre; "**Urbanisme**" ,(Paris), N° 319 Juillet /Août 2001.
* HELENE BAQUE (M.), FOL (S.); Analyse sociologique du quartier; "**Urbanisme**", (Paris), N° 327 Novembre / Décembre 2002.
* BOUKABARA (K.); La ville ouverte; "**Urbanisme**" ,(Paris), N° 328 Janvier / Février 2003 .
* DENIS (E.), SEJOURNE (M.); Le Caire, métropole privatisée; "**Urbanisme**" ,(Paris), N° 328 Janvier / Février 2003 .

* BILLAL (T.), TACHERIFTE (A.), Spatial arrangements in traditional M'Zabite houses," **Science et Technologie**", (U. Constantine) , N° 19 juin 2003 .

* LOBE (A.); Agenda 21 des discours sans méthode," **Environnement Magazine**", (Paris), N° 1601 Octobre 2001.

الهيئات و المؤسسات الإدارية :

- الديوان الوطني للإحصائيات – فرع الشرق قسنطينة.
- المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد ، قسنطينة.
- ديوان الترقية والتسيير العقاري – باتنة .
- مديرية التخطيط لولاية باتنة .
- مديرية الصحة لولاية باتنة .
- مديرية الصناعة و المناجم لولاية باتنة .
- مديرية مسح الأراضي لولاية باتنة .
- الجزائرية للمياه بلدية باتنة .
- مديرية التربية لولاية باتنة .
- مفتشية البيئة لولاية باتنة .
- مديرية الإسكان والتعمير لولاية باتنة .
- مديرية الأمن لولاية باتنة .
- المصلحة التقنية لبلدية باتنة .
- مصلحة أملاك الدولة – باتنة .
- مكتب الدراسات التقنية والاقتصادية – باتنة .
- مكتب الدراسات التعميرية والإنجاز – باتنة .

الملحق رقم (01)

الجدول رقم 01 : قائمة بعض المدن التى تحوي أكثر من مليون ساكن فى العالم، 1990.

المدينة	عدد السكان بالآلاف	المدينة	عدد السكان بالآلاف
طوكيو	28738	بومباي	12209
ميغالوبولي	23901	مانيلا	12087
سيول	17475	موسكو	11530
ساو باولو	17113	بيونوس آرس	11217
ميكسيكو	16882	ريو ديجانيرو	11206
أوزاكا	14983	كالكيتا	10723
لوس انجولاس	13271	شونغاي	10300
جاكارتا	12500	القاهرة	10228
دلهي	9474	ناغويا	6708
باريس	9319	ليما	6415
شيكاغو	8907	داكا	5967
بيجينغ	8400	شان يونغ	5840
كاراشي	7808	تيانجن	5820
بونكوك	7542	هونغ كونغ	5607
لندن	7385	ميغالوبوليس	5332
تايبي	7247	مجراس	5238
طهران	7079	سان فرانسيسكو	5219
اسطنبول	7074		

المصدر :MORICONI-EBRARD (F.), 1993.

الجدول رقم 02 : معدلات الولادة ، معدلات الوفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية من 1965-1970 .

المنطقة	معدل الولادات ‰	معدل الوفيات ‰	معدل النمو %
أفريقيا الشمالية	45.3	18.6	2.7
أفريقيا الاستوائية	49.0	22.3	2.7
أفريقيا الجنوبية	39.0	15.5	2.4
الصين	36.9	10.9	2.6
بلدان آسيا الشرقية (باستثناء اليابان)	35.6	10.3	2.5
آسيا الجنوبية الشرقية	41.1	16.3	2.5
آسيا الجنوبية	41.9	18.1	2.4
آسيا الجنوبية الغربية	42.8	15.4	2.7
أمريكا المركزية	42.2	11.1	3.1
أمريكا اللاتينية	38.6	11.3	2.7
أمريكا الجنوبية	25.7	9.4	1.6
مجموع الدول النامية	40.5	15.1	2.5
أمريكا الشمالية	18.0	9.3	0.9
أوروبا الغربية	17.7	10.5	0.7
أوروبا الشرقية	17.8	9.0	0.9
الاتحاد السوفييتي(سابقا)	17.9	7.8	1.0
اليابان	17.8	6.9	1.1
اوقيانوسيا	24.5	10.2	1.4
مجموع الدول المتقدمة	17.9	9.2	0.9
إجمالي العالم	**33.9**	**13.3**	**2.1**

المصدر : VALLIN JACQUES, 1995 .

الجدول رقم 03 : تطور عدد وتوزيع السكان من 1500 إلى 1950 في العالم .

المناطق	1500	1600	1700	1750	1800	1850	1900	1950
القوة العددية المطلقة (بالملايين)								
أوروبا و الاتحاد السوفييتي	84	111	125	146	195	288	422	573
أمريكا الشمالية	3	3	2	3	5	25	90	166
أمريكا اللاتينية	39	10	10	15	19	34	75	165
أوقيانوسيا	3	3	3	3	2	2	6	13
أفريقيا	87	113	107	104	102	102	138	222
آسيا (باستثناء إ. السوفييتي)	245	338	433	500	631	790	903	1377
المجموع	461	578	688	771	954	1241	1634	2516
التوزيع النسبي (%)								
أوروبا و الاتحاد السوفييتي	18.2	19.2	18.4	18.9	20.4	23.2	25.8	22.8
أمريكا الشمالية	0.7	0.5	0.3	0.4	0.5	2.0	5.5	6.6
أمريكا اللاتينية	8.5	1.7	1.5	1.9	2.0	2.7	4.6	6.6
أوقيانوسيا	0.7	0.5	0.4	0.4	0.2	0.2	0.4	0.5
أفريقيا	18.9	19.6	15.7	13.5	10.7	8.2	8.4	8.8
آسيا (باستثناء إ. السوفييتي)	53.0	58.5	63.7	64.9	66.2	63.7	55.3	54.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : VALLIN JACQUES, 1995 .

الجدول رقم 04 : توزيع التجمعات الحضرية حسب الفئات في 1998 .

الفئة	عدد التجمعات	السكان	السكان الحضريين (%)
الحضرية العليا	24	5995523	35.3
الحضرية	121	5446681	32.1
تحت الحضرية	94	1916660	11.3
نصف الحضرية	340	3608073	21.3
المجموع	**579**	**16966937**	**100**

المصدر : د . و. إ (ONS) ، 1998 .

الجدول رقم 05 : تطور أعداد التجمعات الحضرية (1987-1998) .

الفئة	عدد السكان الحضريين		النمو
	1987	1998	
أكثر من 100000	16	32	16
100000 – 50000	26	34	8
50000 – 20000	79	114	35
10000 – 5000	185	198	13
أقل من 5000	49		- 49
المجموع	**447**	**579**	**132**

المصدر : د . و. إ ، 1998 .

الجدول رقم 06 : معدل نمو مدن مقرات الـــ 48 ولاية ، 1998 .

أقل من 2.28 %		بين 2.28 % و 3.57 %		أكثر من 3.57 %	
الجزائر	0.27	تيزي وزو	2.33	المدية	3.72
قسنطينة	0.48	غيليزان	2.41	أدرار	3.65
مستغانم	0.89	الشلف	2.65	الوادي	3.68
وهران	1.03	بسكرة	2.91	باتنة	3.77
عنابة	1.28	سوق أهراس	2.91	ورقلة	3.82
عين تموشنت	1.36	أم البواقي	3.02	برج بوعريريج	3.87
سكيكدة	1.58	قالمة	3.02	مسيلة	3.99
سيدي بلعباس	1.67	سعيدة	3.07	تيارت	4.02
تلمسان	1.87	تبسة	3.27	غرداية	4.17
خنشلة	1.95	البويرة	3.28	تيبازة	4.34
بشار	2.03	البيض	3.46	ميلة	4.48
معسكر	2.06	البليدة	3.48	عين الدفلة	4.46
بجاية	2.09	الاغواط	3.56	جيجل	4.80
سطيف	2.10			الطارف	5.33
				الجلفة	5.81
				بومرداس	5.88
				تيندوف	5.92
				تيسمسيلت	6.36
				النعامة	10.10
				إيليزي	14.87
				تمنراست	15.71
المجموع :	**14**	**المجموع :**	**12**	**المجموع :**	**22**

المصدر : د . و. إ ، 1998 .

الملحق رقم (02)

الجدول رقم 01 : السكان المخدومين من طرف المعايير أ ، ب و ج ، ولاية باتنة.

السكان المخدمين من طرف معايير أ ، ب و ج (عدد القاطنين)	المراكز	المستوى
أقل من 500 ساكن	كل التجمعات الثانوية + جزار – شير – تالخمت – معافة – أولاد فاضل – بوماقور – لارباع – قسبات – رحبات – تيلاتو – حيدوسة – لازرو – تيغرغار – بني فوضالة – أولاد عوف – بيتام – قصر بلزمة - فم الطوب – أولاد سي سليمان – سفيان – فسديس – غاسيرة – ثنية العابد – سقانة – واد العصافير – زانة البيضاء – تيغانيمين – عزيل عبد القادر – أولاد عمار – واد الشعبة – تاكسلانت – جرمة – اينوغيسن – الحاسي – كيمل – أولاد سلام - بومية	1
5000 إلى 10000	على نمور – أولاد خبوج – اشمول – واد الماء – عين جاسر – سريانة – منعة – بوزينة – واد الطاقة – عين ياقوت – امدوكال – بولهيلات تكوت – تيمقاد.	2
10000 إلى 25000	راس العيون – شمرة – المعذر- مروانة – تازولت	3
25000 إلى 50000	آريس – نقاوس	4
50000 إلى 100000	عين توتة	5
100000 إلى 200000	بريكة	6
200000 إلى 400000	/	7
أكثر من 400000	**باتنة**	**8**

المصدر : فرحي عبد الله ، 1999 .

الجدول رقم 02 : عدد التلاميذ و الأماكن البيداغوحية عبر ولاية باتنة .

الموسم الدراسي	عدد التلاميذ			هياكل الاستقبال		
	ابتدائي	إكمالي	ثانوي	عدد الحجرات ابتدائي	عدد الحجرات إكمالي	طاقة الاستيعاب ثانوي
1998-1997	168.220	65.754	30.190	3548	1558	760
1999-1998	172.530	66.145	30.960	3613	1571	790
2000-1999	174.717	66.418	32.377	3683	1595	836
2001-2000	171.998	69.883	35.428	3805	1615	875
2002-2001	170.759	75.745	36.208	3791	1690	919
2003-2002	167.900	78.702	38.275	3873	1747	957

المصدر : مديرية التربية لولاية باتنة ، 2003 .

الجدول رقم 03 : عدد المؤطرين فى التربية و التعليم مدينة و ولاية باتنة .

الموسم الدراسي	عدد المؤطرين ولاية باتنة			عدد المؤطرين بلدية باتنة		
	ابتدائي	إكمالي	ثانوي	ابتدائي	إكمالي	ثانوي
1998-1997	6314	3296	1522/336	1376	1042	761
1999-1998	6266	3317	1527/355	1379	1049	750
2000-1999	6314	3333	1571/345	1376	1044	782
2001-2000	6280	3403	1640/368	1393	1032	772
2002-2001	6341	3541	1698/362	1372	1069	769
2003-2002	6210	3555	1673/352	1356	1081	736

المصدر : مديرية التربية لولاية باتنة ، 2003 .

الجدول رقم 04 : الوحدات الإنتاجية بالمنطقة الصناعية – مدينة باتنة .

الوحدة	**نوع الإنتاج**	**عدد العمال**
الشركة الحديدية EMB	قارورات الغاز (13 كلغ)	420
المواد الحمراء	الآجر و القرميد	130
صناعة الدقيق	الدقيق و مشتقاته	231
الحليب و مشتقاته ORelait	الحليب و مشتقاته	212
مركب النسيج	الألبسة	943
م. الجلود	المواد الجلدية	188
م. الورق	الورق	80
م. البتروكيمياء	نفطال	227
المجموع : 8 وحدات	/	**2413**

المصدر : مديرية التخطيط لولاية باتنة ، 2002 .

الملحق رقم (3)

List of key indicators

BACKGROUND DATA

D1 - Land Use : surface of land (sq. km) in the urban agglomeration and/or in the metropolitan area used for : **a)** residential formal ; **b)** residential informal ; **c)** business ; **d)** agriculture ; **e)** services ; **f)** transport; **g)**other ; **h)** total; **i)** % conservation area.

D2 - City population ; Total Population by sex and age groupe in : **a)** the mitropolitan area; **b)** the urban agglomeration. Residential density is calculated from indicators D1 and D2.

D3 - Annual population growth rate : annual rate of population growth which includes net migration rates and natural growth rate in the city (metropolitan area and urban agglomeration).

D4 - Women-headed households: number of households headed by women In the city (urban agglomeration) and at the national level and percentage of women– headed households in total number of households.

D5 - Average household size : total population divided by total households.

D6 - Household formation rate : annual rate of growth of numbers of households.

D7 - Income distribution : annual household income by quintil, income range and average income at the city (UA) and natinal levels.

D8 - City product per person : city product divided by population (US$ per capital).

D9 - 1. Housing tenure type: number of housholds in the following tenure categories: **a)** owned; **b)** purchasing; **c)** private rental; **d)** social housing; **e)** sub-tenancy; **f)** rent free; **g)** squatter no rent; **h)** squatter rent paid, **i)** other.

D9 - 2. Total land tenure; percentage of total land wich is : **a)** public; **b)** private; **c)** other type; at both the city and national levels.

Module 1- Socio-economic development

1 - Poor households : percentage of women and men-headed households situated below the poverty line (locally – defined poverty line).

2 - Informal employment : percentage of the employed population whose avtivity is part of the informal sector;

3 - Hospital beds: number of persons per hospital bed.

4 - Child mortality : percentage of children who die before reaching their fifth birthday.

5 - Life expectancy at birth.

6 - Adult literacy rate.

7 - School enrolment ratios.

8 - School classrooms: number of school children per clasroom per school in : a) primary schools; b) secondary schools.

9 - Crime rates: number of reported crimes annually per 1000 population, for: a) murders; b) thefts; c) rapes.

Module 2 - Infrastructure

10 - **Household cennection levels :** percentage of households cennected to: a) water; b) sewerage; c) electricity; and d) telephone.
11 - **Access to potable water :** pecentage of households with access to potable water. Access is defined as having safe or potable drinking water located within 200 metres of the dwelling.
12 - **Consumption of water :** average consumption of water in litres per day per person, for all uses.
13 - **Median price of water :** median price paid per hundred litres of water in US dollars, at the time of year when water is moste expensive.
14 - **Infrastructure expenditure:** ratio of the total expenditures (operations, maintenance, and capital) by all levels of government on infrastructur services (roads, sewrage, drainage, water supply, electricity and garbage collection) during the current year.

Module 3 - Transportation

15 - **Modal split :** proportion of work trips undertaken by: a) private car; b) train, tram ; c) bus or minibus; d) motorcycle; e) bicycle; f) foot; g) other modes.
16 - **Mean travel time:** average daily time in minutes for a work trip.
17 - **Expenditure in road infrastructur:** per capita expenditure in US dollars on road (three year average).
18 - **Automobile ownership:** number of automobiles per 1000 population.
19 - **Length of road :** total length of road in km in the urban agglomeration.

Module 4 - Environmental management

20 - **Wastewater treated :** percentage of all wastewater undergoing some from of treatment.
21 - **Solid waste generated :** solid waste generated per person, in tonnes and cubic metres per annum.
22 - **Disposal methods for solid waste:** proportion of solid wastes disposd: a) to sanitary landfill; b) incinerated; c) to open dump; d) recycled; e) other.
23 - **Regular solid-waste collection:** proportion of households enjoying regular solid waste collection service.
24 - **Housing destroyed:** proportion (%) of the housing stock destroyed per thousand by natural or man-made disasters over the past ten years.

Module 5 - Local authorities

25 - **Local government per-capita incom:** total local government source of funds in US dollars annualy, both capital and recurrent, for métropolitan area, divided by population (three year average).
26 - **Local governement per-capita capital expenditure:** capital expendutire in US dollars per person, by all local governments in the metropolitan area, averaged over the last three years.
27 - **Debt service charge ratio:** total principal and intereset repaid, including bond maturations, as a percentage of total expenditure by local governments.
28 - **Local government employess:** total local government employees per 1000 population.
29 - **Personnel expenditure ratio:** proportion of recurrent expenditure spent on wage costs.

30 - **Contracted recurrent expenditure ratio:** proportion of recurrent expenditure spent of contracted activity.
31 - **Number of associations:** number of voluntary non-profit organisation, including NGOs, political supporting or social organisations per 10.000 population.
32 - **Government level providing services (check box).**
33 - **Control by higher levels of government (check box).**

Module 6 – Housing

34 - **House price to income ratio:** ratio of the median free-market price of dweling unit and the median annual household income.
35 - **House rent to income ratio:** ratio of the median annual rent of a dweling unit and the median annual household income of renters.
36 - **Floor area per person:** median usable living space per person (m^2).
37 - **Permanent structures:** pecentage of housing units located in structures expented to maintian their stability for 20 years or longer under local conditions with normal maintenance.
38 - **Housing in compliance:** percentage of the total housing stock in compliance with current regulations.
39 - **Land price to income ratio:** ratio of the median price of 1 m^2 of highly-developed, developed and raw land and the median monthly household income.
40 - **Housing production:** total number of housing units (in both the formal and informal sectors) produced in the previous year per 1000 population.
41 - **Housing investement:** total investement in housing (in both formal and informal sectors), as a pecentage of the city product.

المصدر : المدينة العربية ، العدد 97 ، يوليو/أغسطس 2000 ، ص 58 – 60 .

الملحق رقم (04)

Les 27 principes de la Déclaration de Rio

- L'homme est au centre des préoccupations (1) dans le respect des générations présentes et futures (3).

- Les Etats, qui doivent coopérer de bonne foi (27), ont le droit souverain d'exploiter leurs ressources sans nuire aux autres Etats (2) qu'ils doivent avertir de toute catastrophe (18) ou activités dangereuses pouvant les affecter (19).

- La protection de l'environnement est partie intégrante du processus de développement (4) elle est conditionnée par la lutte contre la pauvreté (5) et concerne tous les pays (6) selon des responsabilités communes mais différenciées (7). Les modes de production et de consommation non viables *(non durables)* doivent être éliminés (8) au profit de ceux qui seraient viables dont la diffusion doit être favorisée (9).

- Le public doit être impliqué dans les décisions (10) dans le cadre de mesures législatives efficaces (11), économiques en internalisant les coûts grâce au principe pollueur payeur (16), par des études d'impact (17), toutes mesures qui ne doivent pas constituer des barrières injustifiées au commerce (12) tout en assurant la responsabilité de ceux qui causent les dommages (13) et en évitant le transfert d'activités polluantes (14).

- Le principe de précaution (15) doit être mis en oeuvre.

- Un certain nombre de groupes majeurs ont un rôle particulier à jouer : les femmes (20), les jeunes (21), les communautés locales et autochtones (22).

- La paix, le développement et la protection de l'environnement sont interdépendants et indissociables (25) les règles d'environnement doivent être respectées en temps de guerre (24) et pour les populations occupées ou opprimées (23). Les différents d'environnement doivent être résolus pacifiquement (26).

Source : www.agora 21.org

الملحق رقم (05)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم الهـــندسة المعـــمارية و التعـــمير

فرع : تعمير

اســـتـــمـــارة استـــبيان

موجهـــة لسكـــان مدينـــة باتنـــة

حول موضوع :

أثر النمو الحضري على المحيط العمراني

دراسة حالة مدينة باتنة

اعداد الطالب : بن يحي رابح

تحت اشراف الاستاذ : د/ فرحي عبد الله

السنة الجامعية 2003-2004

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم الهندسة المعمارية والتعمير

استـــمـــارة استـــبيان موجهـــة لسكـــان مدينـــة باتنـــة

هذه الاستمارة (questionnaire) أعدت و أنجزت لأغراض علمية فقط ، فهي استمارة استبيان في إطار دراسة علمية حول مدينة باتـــنة ؛ المغزى و الهدف منها هو اكتشاف أثر النمو الحضري للمدينة (زيادة عدد سكان المدينة وتوسعها) و انعكاسه على السكان بصفة عامة ، و على المحيط الذي يعيش و يعمل فيه ساكن المدينة أي على المحيط العمراني لها خاصة من الناحية المجالية - الفيزيائية و الاجتماعية - الاقتصادية . و هذا لاستيضاح و اكتشاف أشياء متعلقة بسكان مدينة باتـــنة (فقد يعانون منها أو يكون لهم رأي فيها أو يحسون و يشعرون بها ...).

و لذا نرجو من المشاركين في ملء هذه الاستمارة التحلي بالموضوعية و الصدق و الحقيقة ما أمكن في إجاباتهم ،

و نشكرهم على تعاونهم معنا مسبقا .

*هذه المعلومات لا تستخدم إلاّ لأغراض علمية *

ضع علامـــة (X) فـــي الخانـــة الـــمناسبة :

* **بيـــانـــات شـــخـــصيـــة :**
* الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
* الـــســـن (العمر) : .....
* عدد أفراد الأســـرة : .....
* عـــدد الـــغـــرف :..... عدد الطوابق :.....
* **المستوى العلمي** : بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

* **الوظـــيـــفـــة (المهنة- الحرفة)** : (أذكرها) .....

مـــا هي وضـــعـــيـــتـــك المهـــنـــيـــة ؟

عـــــامـــــل(تعمل) ☐
حامل لشهادة وبدون عمل ☐
أعـــمـــال حـــرة ☐
بـــدون عـــمـــل(بطال) ☐

كيف تعلمت هذه المهنة أو هذه الحرفـــة (الصنعة) ؟ :

عن طريق حرفي(صنا يعي) ☐
عن طريق التكوين المهني ☐
خـــريـــج مؤســـسة علـــيا ☐

أيـــن ســـكـــنـــت(أقـــمـــت) سابـــقا ؟ :

في مـــديـــنة باتـــنة ☐
في الـــريف (القرية) ☐
في مـــديـــنة أخـــرى ☐

إن كنت مهاجرا إلى مدينة باتـــنة ، فما سبـــب هجـــرتـــك إليها ؟ (أذكر السبب الرئيسي)

للـــعمـــل ☐
للـــدراســـة ☐

لتحسين ظروفك المعيشية ☐
الـــــــهروب من أوضـــاع أمنيـــة ســـيئة ☐
وضعك جيد ولكن تريد الاستفادة من مزايا المدينة ☐

علاقـــاتـــك ومعـــارفك في العمل أو الدراسة، هل تـــتـــعداها إلى :
عـــلاقـــة صـــداقـــة ☐
تبادل زيارات عائلية ☐
علاقات عـــمـــل فـــقـــط ☐

أيـــن تقـــضي في كـــثير من الأحيـــان معـــظم وقـــت فـــراغـــك ؟ :
في زيارة الأهل والأقارب ☐
مـــع الأصـــدقـــاء ☐
في الـــبـــيت(المنزل) ☐
في ممارسة هوايـــاتـــك (رياضة، رسم، نحت، ...) ☐
في مكان آخر أو لعمل شيء آخر(أذكره) :.....

هـــل لـــديـــكم لـــجـــنـــة الـــحي (جمعـــية الـــحـــي) ؟ نعم ☐ لا ☐
ان كان لا ؛ مالذي يمنعـــكم من انـــشـــائـــها ؟
عـــدم طرح الفكرة أســـاسا ☐
عدم اتصال بين سكان الحي ☐
لا تـــلتـــقون إلا أحيـــانـــا ☐
موجـــودة لكن بدون فـــعالية ☐

في معظم الأحيان، من يساعـــدك على حـــل مشاكلـــك الخاصة؟
الأقـــارب والأهـــل ☐
أناس آخرون تعرفهم ☐
تضـــامـــن الـــجيران ☐
لا تـــجد من يساعدك ☐
تحلها بمعرفتك الخاصة (لوحدك) ☐

ما رأيـــك في عـــادات الـــناس وتـــقالـــيدهـــم بالمـــدينـــة؟
محـــافـــظيـــن عـــليها ☐
تـــغيـــرت (تبدلت) ☐
تمســـكهم بعاداتهم القديمة واكتساب أخرى جديدة ☐
عادات وتقاليد لا تـــناســـبهم وهم يسكنون بالمدينة ☐

ما رأيك في علاقاتك الاجتماعية التي تربطك مع الناس ؟
نـــقـــصـــت ☐
زادت ☐
تسعي لإقامة علاقات جديدة ☐
تـــريد تـــقـــلـــيصها ☐

عند تجوالك وقضاء حاجياتـــك في المدينة ؛ هل تحس أكـــثر بـــ :

القلق والتوتر من جراء الازدحام ☐
عــدم الشــعور بالأمــن ☐
و جود هــواء مــلوث بالغازات ☐

هــل تمــارس هــواياتــك ومــواهــبــك ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كــان لا ، لماذا ؟ أذكــر الســبب :

لا تـجـد مـكـانـا لـممارستها ☐
لم تبحث عن مكان لممارستها ☐
قلة المؤسسات المتخصصة ☐
المكان الموجود غير ملائم أو غير كافي ☐
الـمـنـزل ضـيـق ☐

لــســبب آخــر أذكــره :.....

هــل تريد الرحيــل عن مديــنة باتــنــة ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كان نعم ، لماذا ؟ أذكــر الســبب :

لا تــجد عــملا يعــيشك ☐
تحس بالاختناق من تلوث المدينة ☐
لا تحس بالأمن و الطمأنينة ☐
فوضى وكثرة الناس بالمدينة ☐

هــل تــريــد الرحيل أو تبديل الــحي الــذي تســكن فيه ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كــان نعم ، لماذا ؟ أذكــر الســبب :

تخاف من السرقة أو الاعتداء ☐
عــدم نــظافــة الــحي ☐
عدم التفاهم مع الجيران أو أحدهم ☐
عدم وجود مساحات خضراء ☐
عدم وجود مساحات للعب الأطفال ☐

في رأيك ؛ ما ســـبــب تــلــوث محــيط مدينــتــك ؟

قــلــة وسائل نــقل القــمامة ☐
عدم وضع المواطن للقمامة في أماكنها المخصصة ☐
كــمية القــمامة والنفــايات كبيرة ☐
عدم تواجد أماكن خاصة تجمع وترمى فيها القمامة ☐

كيف تــرى المساحات الخضراء (الحدائق مثلا) داخــل مدينــتــك ؟

لم تترك لها البنايات مــكــانــا ☐
المساحات الخضراء قليلة جدا ☐
لا يعرف المواطن فائدتها وأهمية تواجدها في المدينة ☐

أيــن تــمــارس هــوايــاتــك ؟

- ☐ مؤسسات متخصصة (جمعيات، مكتبات، قاعات رياضية...)
- ☐ في الــهــواء الــطــلــق
- ☐ في الــبــيــت
- ☐ في ورشــة خــاصــة
- ☐ لا تجــد مكــانا لمــمارستــها

كيــف تــحــصــلون عــلى الــــــــمــــــاء ؟

- ☐ عــن طــريق بــئر الــمنــزل
- ☐ عن طريق قــنوات تــوزيع المياه العادية
- ☐ عــن طريق صهــاريج الخواص
- ☐ عن طريق بئر منزل أحد الجيران
- ☐ مــن عــين الــمــســجــد
- ☐ عــن طريق صهاريج البــلديــة

كيــف تحــاول رفــع وتحــسيــن مــدخــولــك ؟ :

- ☐ ممارسة عمل إضافي عن عملك المعتاد
- ☐ ممارسة عمل آخر ذو مدخول مرتفع
- ☐ ممارسة أتــربــانــدو (البزنــسة)
- ☐ القــيام بأي عمــل مهــما كــان
- ☐ الاكــتفاء بالعمل الذي تمارسه حاليا

عند تــنقــلاتــك في المدينة سواء للعمل أو لقضاء الحاجيات، هل تعاني من:

- ☐ طـول مسـافة الـتـنـقـل
- ☐ تكلفة الـنـقـل كمصاريف إضافية
- ☐ التزاحــم في وسائل المواصلات (bus حافلات.....)

عند ذهابك لقضاء حاجاتك في معظم الإدارات أو المؤسسات الخدماتية ، هل تعاني من :

- ☐ تـزاحـم الناس على الخدمات
- ☐ تقضي حاجاتــك بســهولــة
- ☐ الانــتــظــار الــطــويــل

* شـــــكـــــرا جـــزيـــلا لـــتـــعـــاونـــــك *

Résumé :

Il paraît que le phénomène le plus dramatique dans le monde d'aujourd'hui est l'explosion démographique qu'il a atteinte, le plus frappant est la concentration des populations dans les villes, c'est-à-dire, une vaste diffusion de l'urbanisation tant dans le monde développé que celui en voie de développement, soit le tiers monde, ce dernier ne possède pas encore les moyens et les techniques nécessaires pour faire face à ce phénomène d'explosion urbaine, ceci nous conduire à poser la problématique de l'impact de la croissance urbaine de ces villes sur leur environnement urbain, que l'homme a établi ou choisi comme lieu d'habitation pour pouvoir répondre en quelque sorte à ses besoins physiques et spirituels, particulièrement en Algérie où les villes dépassent la moyenne du croit naturel, cette importante migration des habitants vers les villes participe considérablement au développement de ces villes.

De l'étude effectuée sur la ville de Batna chef lieu de wilaya qui prend une position géostratégique dans l'Est du pays. Il nous paraît que la croissance urbaine de cette ville influe négativement sur son environnement urbain, surtout dans sa dimension spatio-physique; le non-respect des lignes de la nature expose la ville aux inondations malgré l'existence des canaux d'évacuations et des voies de déviations, la vitesse de la croissance urbaine consomme les réserves foncières ce qui fait apparaître une grande spéculation dans ce domaine, ce qui cause des obstacles quant au développement urbaine durable de la ville. En outre cette consommation est irrationnelle et incontrôlable (l'occupation banale du sol, l'augmentation du C.O.S et C.E.S, disfonctionnement de centre ville, la haute densité de population dans les cités, …), ce qui résulte le non-aménagement des espaces verts et des aires de jeux.

Cette croissance est aussi sujet d'une insuffisance ou même d'un manque de beaucoup d'institutions telle qu'éducatives, médicales et autres dont les citoyens a besoin, ce qui résulte surtout la fuite scolaire (élévation de T.O.C, l'insuffisance de l'encadrement pédagogique et autre..), les services sanitaires eux souffrent du manque en nombre des personnes qualifiées (médecins, chirurgien dentiste) ainsi que l'insuffisance de lits hospitalisés,. la carence dans la quantité distribuée de l'eau potable quant aux besoins soit des citoyens que de ces institutions, aussi le manque des logements qui est le résultat du T.O.L qui dépasse le taux de famille dans la ville dans beaucoup de cas de même que pour le T.O.P. Le cadre de la vie des citoyens est critique dans le domaine de la santé, ce qui est du manque de moyens de gestions dans le milieu urbain et la non-participation de l'individu dans la propreté des quartiers, ce qui mène à la faible capacité du recyclage de l'environnement urbain dont résultat devient source de multiples dangers.

L'impact négatif sur l'environnement urbain de la ville de Batna dans sa dimension économique est apparu dans la saturation du secteur tertiaire, l'élévation du taux de chômage, et aussi l'apparition de l'économie informelle qui est négative économiquement et écologiquement. Malgré la diversité et la richesse dans la dimension sociale de la ville à cause de sa croissance, et le changement qui déroule pendant l'interaction de leurs individus, l'environnement urbain soufre de non-liaison de leur tissu social qui apparut dans le refroidissement des relations sociales, renforcées à des impacts négatifs de l'exode rural. L'environnement urbain reste non-durable du coté de sécurité des individus et des possessions à cause de la recrudescence du crime en général.

On conclue avec ce tissu urbain qui est difficile à contrôler dans ses différentes dimensions, la ville de Batna avec son environnement urbain qui reste non-durable comme un lieu de stabilité, d'activité et de vie en santé et sécurité.

Mots clés : Croissance urbaine, Urbanisation, La ville, Environnement urbain, Ville durable.

الملخص :

يبدو أن الانفجار السكاني هو المشهد الغالب في العالم اليوم ، والمثير أكثر للانتباه أن معظم سكانه يقطنون بالمدن ، أي انتشار واسع للظاهرة الحضرية والتحضر إلى حد الانفجار الحضري في بعض البقاع ، سواء بالعالم المتقدم أو الثالث ، هذا الأخير الذي لا يملك الوسائل والتقنيات لمواجهة هذه الظاهرة . هذا مـــا يقودنـــا إلى طرح إشكالية أثر النمو الحضري لهذه المدن على محيطها العمراني بمختلف أبعاده ، ومدى تأثير ذلك على استدامة هذا المحيط كمكان لإقامة الإنسان الذي أوجده للرد على حاجياته الفيزيائية والروحية ، خاصة في الجزائر التي تشهد وتسير قُـدما نحو ظاهرة التحضر، ونمو مدنها بمعدل يفوق معدل الزيادة الطبيعية ، وهذا يعني أن الهجرة تساهم بنسبة معتبرة في ذلك النمو بكل إفرازاتها .

درسنا حالة مدينة باتنة كمقر ولاية و تحتل موقعا جيواستراتيجيا في شرق الجزائر ، مما جعل منها الرأس المتضخم على مستوى مجالها الولائي بنموها الحضري ، الذي أثر سلبا على محيطها العمراني خاصة في بعده المجالي-الفيزيائي ؛ فامتداد عمران المدينة لم يحترم خطوط الطبيعة ، مما يعرضها لخطر الفيضانات رغم وجود قنوات الحماية ، ومع سرعة استهلاك المجال نفذت الاحتياطات العقارية و بظهور المضاربة العقارية قُضِيَ على صمام الأمان لتنمية مستديمة للمدينة . بالإضافة إلى أن استهلاك المجال غير عقلاني عموما وغير متحكم فيه (عفوية في استغلال الأرض، ارتفاع معدل شغلها ، تشبع مركز المدينة ، الكثافة السكانية المفرطة بالأحياء...)، حتى لم يبق أي فراغ لتهيئته للعب الأطفال أو كمساحات خضراء التي تعتبر قليلة جدا ؛ وتعني فقدان وظيفة الترفيه بالمدينة .

هذا النمو ولّد ضغطا على الخدمات الضرورية ، كالتعليم بنسبة تمدرس مقلقة تعود إلى التسرب المدرسي الناتج عن ارتفاع معدل شغل الأقسام البيداغوجية ، وعدم القدرة على التأطير الجيد لها ، و الخدمات الصحية تعاني من كثرة الطلب عليها ولم تعد عدد الأسرة الاستشفائية والرعاية الطبية كافية نسبة لحجم المدينة . أما الماء الذي يعتبر أساس سير كافة أمور المدينة فإن نصيب الفرد اليومي منه غير كاف ويضطر لتعويضه من مصادر أخرى . وعن السكن فالفرق الشاسع بين العرض والطلب ناتج عن شغل المساكن المرتفع الذي يفوق معدل أفراد الأسرة بالمدينة ، بالإضافة إلى معدل شغل الغرف العالي في أحيان عديدة . أما عن الإطار المعيشي العام فهو غير صحي بيئيا بسبب تلوثه ، لنمو المدينة وعدم كفاية ما يقابله من إمكانيات العناية بالمحيط والتحكم في النفايات الحضرية ، و مع عدم اكتراث المواطن بنظافة محيطه ، أدى إلى عدم قدرته على الرسكلة والتحمل ، فأصبح مصدرا لأخطار متعددة .

أما الأثر السلبي الناتج على المحيط العمراني لمدينة باتنة في بعده الاقتصادي ، فيظهر في تشبع قطاع الخدمات فيه ، ارتفاع معدل البطالة ، وكذلك ظهور الاقتصاد غير الرسمي بشكل واسع والمضر اقتصاديا و بيئيا . و في بعده الاجتماعي فإنه رغم تنوع وثراء المدينة من جراء نموها ، والتغير الذي يتم من خلال التأثير و التأثر أثناء تفاعل أفرادها ، إلاّ أن المحيط العمراني لها يعاني من عدم ترابط نسيجه الاجتماعي ، الذي يظهر في فـــتـــور العلاقات الاجتماعية ، المدعم بالتأثيرات السلبية للهجرة خاصة الريفية . ويبقى المحيط العمراني غير مستديم من ناحية أمن الأشخاص والممتلكات ، الذي يؤرق سكانه لتنامي جرائم السرقة والنهب والاعتداء .

من هنا نخلص إلى أن النمو الحضري ببعديه الديموغرافي والعمراني لمدينة باتنة صَعَّبَ من عملية التحكم في أبعاد و من نواح عديدة ، مما يُرْهن استدامة المدينة و محيطها العمراني كمكان صحي للاستقرار ، العيش والنشاط في أمن و طمأنينة .

الكلمات المفتاحية : النمو الحضري ، التحضر ، المدينة ، المحيط العمراني ، المدينة المستديمة .

Summary :

It appears that the most dramatic phenomenon in today's world is the demographic explosion that it reached, most striking is the concentration of populations in cities, that means, a vast diffusion of the urbanization so much in the developed world that the one in way of development, either the third world, this last doesn't possess means and the necessary techniques again to face this phenomenon of urban explosion, this to drive us to put the problematic of the impact of the urban growth of these cities on their urban environment, that the man either established chosen like place of dwelling to be able to answer to its physical and spiritual needs in a way, particularly in Algeria where cities pass the average of natural growth rate, this important migration of inhabitants toward the cities participle considerably to the development of these cities.

Of the survey done on the city of Batna chief place of wilaya that takes a position géostratégique in the East of the country. It appears us that the urban growth of this city influences negatively on its urban environment, especially in its spatio - physical dimension; the failure to respect of lines of the nature exposes the city to floodings in spite of the existence of channels of evacuations and ways of deviations, the speed of the urban growth consumes the fundamental reserves what makes appear a big speculation in this domain, what causes obstacles as for the sustainable urban development of the city. Besides this consumption is irrational and unverifiable (the occupation banal of soil, the increase of the C.O.S and C.A.S, disfonctionnement of center city, the high density of population in cities,…), what results the no-planning of parklands and areas of games.

This growth is as topic of an insufficiency or same of a lack of a lot of institutions as educational, medical and others whose citizens have need, what especially results the school flight (elevation of R.O.C, the insufficiency of the educational and other framing..), the sanitary services they endure the lack in number of the qualified people (physicians, surgeon dentist) as well as the insufficiency of beds hospitalized. The defaulting in the quantity distributed of the drinking water as for needs is citizens that of these institutions, as the lack of lodgings that is the result of the R.O.L that passes family's rate in the city in a lot of cases as well as for the R.O.P. The setting of the citizen life is critical in the domain of health, what is the lack of management means in the urban environment and the no-involvement of the individual in the cleanliness of districts, what leads to the weak capacity of the retraining of the urban environment of which result becomes source of multiple dangers.

The negative impact on the urban environment of the city of Batna in its economic dimension appeared in the saturation of the tertiary sector, the elevation of the unemployment rate, and as the apparition of the informal economy that is economically negative and ecologically. In spite of the diversity and wealth in the social dimension of the city because of its growth, and the change that unwinds during the interaction of their individuals, the environment urban sulfur of no-link of their social cloth that appeared in the social relation cooling, reinforced to the negative impacts of the farming exodus. The urban environment remained no-sustainabling of quoted it in general of security of individuals and possessions because of the upsurge of the crime.

We concluded with this urban cloth that is difficult to control in its different measurements, the city of Batna with its urban environment that remains no - sustainabling like a place of stability, activity and life in health and security.

Key words : Urban growth, Urbanization, The city, Urban environment, Sustainable City.